



الاقتصاد

النقدي والمصرفي

أ.د / محمد أحمد الأفندي

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

الاقتصاد النقدي والمصرفي

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2017 /7 /3450)

332

الافندي، محمد أحمد

الاقتصاد النقدي والمصرفي / محمد احمد الافندي -عمان: مركز الكتاب

الاكاديمي، 2017

(ص.)

ر.إ.: 2017 /7 /3450

الواصفات: / الاقتصاد // النقود

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن

رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2018

ISBN978-9957-35-277-6 (ردمك)

© *Copyright*

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.

مركز الكتاب الأكاديمي



عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري

ص . ب : 11732 عمّان (1061) الأردن

تلفاكس: +96264619511 موبایل: +962799048009

الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net

A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

الاقتصاد النقدي والمصرفي

الاستاذ الدكتور
محمد أحمد الأفندي

مركز الكتاب الأكاديمي 

الإهداء

إلى الذين ينشدون

نهضة الأمة

على أساس العلم والإيمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

تعتبر قضايا ونظريات النقود والبنوك أحد الفروع الأساسية لنظرية الاقتصاد الكلي.

إضافة إلى أن موضوعات النقود والبنوك والأسواق المالية قد شهدت تطوراً سريعاً في العقود الأخيرة وبالتالي، فإن متابعة واستيعاب هذه الموضوعات في إطار كتاب أكاديمي شامل أضحي أكثر من ضرورة، كما أنه ليس عملاً سهلاً. لقد توخيت عند إعداد وتأليف هذا الكتاب (الاقتصاد النقدي والمصرفي) أن يلي ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1. استيعاب شامل وبقدر مناسب لقضايا وموضوعات النقود والبنوك والاقتصاد النقدي في ظل التطورات المتسارعة في هذا الحقل من النظرية الاقتصادية. وذلك بهدف متابعة التطورات من جهة، وتقديم كتاب متخصص في النقود والبنوك يتسم بالشمولية والاستيعاب اللازم لسد النقص الملاحظ في المكتبة الأكاديمية اليمنية.
2. عرض موضوعات النقود والبنوك بأسلوب سهل مع تنوع أدوات الإيضاح من الرسوم البيانية والمعادلات الرياضية المبسطة التي تناسب المستوى الجامعي. والتي تضارع أحدث أساليب العرض المعاصرة في هذا الحقل من العلوم. وتمكن الدارس والطالب من استيعاب هذه الموضوعات بأساليب مختلفة وسهلة.

3. الربط بين القضايا والنظريات بتطبيقات الواقع الاقتصادي اليميني. وفي نفس الوقت تقديم قراءات مقارنة لهذه النظريات مع مفاهيم الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بجوانب النقود والبنوك وأدوات التمويل والائتمان، كلما كان ذلك ضرورياً.

السمات الخاصة بهذا الكتاب

من أجل تحقيق تلك الأهداف، يتميز هذا الكتاب بجملة من السمات والخصائص أهمها:

1. وجود مقدمة لأهم أهداف وموضوعات كل فصل، بحيث يتمكن الدارس، من الاستيعاب المسبق لموضوعات كل فصل وأبرز القضايا التي يتناولها الفصل.
2. عرض إطارات اختصت بعرض تفاصيل جديدة أو فكرة جديدة أو خلفية تاريخية عن مفكر اقتصادي له علاقة بموضوع السياق الرئيسي في الفصل. كما تتناول هذه الإطارات تطبيقات على مستوى الاقتصاد اليميني أو دراسة حالات أو تقديم قراءات مقارنة.
- والهدف من هذه الإطارات هو تقديم معلومات إضافية للقارئ والدارس.
3. وضع ملخص في كل فصل، لأبرز القضايا والنقاط التي تم تناولها في الفصل، لتمكين الدارس من التركيز على أبرز هذه القضايا.
4. وضع مسرد لأهم المصطلحات الواردة في الفصل من أجل تمكين الدارس من استيعاب مدلولات وأبعاد تلك المصطلحات.
5. وضع أسئلة مراجعة وتطبيقات في كل فصل، بغرض لفت نظر الدارس إلى فهم أعمق للقضايا التي تم تناولها في الفصل.
6. ومن أجل لفت نظر الدارس، إلى مزيد من القراءات والمراجعات بموضوعات كل فصل، فقد تم تزويد القارئ بعرض لأبرز المراجع المختارة لكل فصل.

تنظيم موضوعات الاقتصاد النقدي والمصرفي

تحقيقاً للأهداف المتوخاه من هذا الكتاب، فقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة أجزاء أساسية تضمنت ثماني عشر فصلاً:

الجزء الأول: يتعلق بمناقشة وعرض أهمية دراسة النقود والبنوك ومفاهيم الأنظمة والقواعد النقدية. إضافة إلى موضوعات الأسواق المالية حيث أحتوى هذا الجزء على أربعة فصول.

وقد اعتمدنا في تقديم هذا الجزء على المنهج التاريخي التحليلي، وتميز هذا الجزء بعرض تحليلي لمؤيدي ومعارضني قاعدة الذهب.

كما تضمن هذا الجزء دراسة تطبيقية عن التطور النقدي في اليمن.

الجزء الثاني: أهتم هذا الجزء بدراسة البنوك، من حيث النشأة والوظائف والأنواع. كما قدم عرضاً تحليلياً ومقارناً لدور البنوك التجارية والإسلامية وكذلك دور البنك المركزي.

كذلك أهتم هذا الجزء بتقديم دراسة تطبيقية عن البنوك التجارية اليمنية والبنك المركزي اليمني إضافة إلى مناقشة الأسواق المالية ودورها في الوساطة المالية. وقد أحتوى هذا الجزء على 9 فصول.

الجزء الثالث: الاقتصاد النقدي

تناول هذا الجزء الموضوعات الرئيسية في الاقتصادي النقدي وعلى وجه الخصوص النظريات النقدية والسياسات النقدية وأدواتها.

حيث تم مناقشة النموذج الكلي لعرض النقود ونظريات الطلب على النقود والسياسات النقدية. وقد تم تحليل النماذج الكلية المستخدمة في عرض أثر السياسات النقدية مثل نموذج IS-LM ونموذج AD/AS.

كذلك تم تناول العلاقة بين النقود والتضخم واستراتيجيات مكافحة التضخم. وقدم هذا الجزء دراسة تطبيقية عن اتجاهات السياسة النقدية في اليمن. وقد أحتوى هذا الجزء على 5 فصول.

وتتميز هذه الطبعة باضافة فصل جديد- الفصل الثاني عشر بعنوان (المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية)

وفي الأخير، أرجو الله أني قد وفقت في إعداد هذا الكتاب لسد نقص المكتبة الأكاديمية اليمنية، وإضافة جديده إلى المكتبة الأكاديمية العربية، والله ولي التوفيق.

أ.د. محمد الأفندي

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

شعبان 1438هـ

مايو 2017

الفصل الأول

أهمية النقود والبنوك في الاقتصاد

الأهداف:

يتناول هذا الفصل الجوانب المضيئة لدور النقود والبنوك على جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية لإظهار تفوق النقود على نظام المقايضة، حيث أوضحت النقود أفضل بديل وصلت إليه المجتمعات الإنسانية حتى اليوم.

ويقدم هذا الفصل مؤشرات لأهمية دور النقود والبنوك بصورة إجمالية كمحاولة استباقية لإثارة فضول القارئ والدارس للمواضيع القادمة في هذا الكتاب.

وبصورة محددة، فإن هذا الفصل يعرض أهمية ودور النقود والبنوك في قضايا اقتصادية رئيسية هي :

أولاً: أهمية النقود.

ثانياً: أهمية البنوك.

ثالثاً: ملخص الفصل.

(1-1) أهمية النقود في المجتمع الاقتصادي :

أدرك الإنسان ومنذ الحياة البدائية البسيطة الأهمية الكبيرة لوجود أداة أو واسطة يمكن استعمالها في تسهيل وإتمام عملية تبادل السلع والخدمات بين أفراد المجتمع.

وقد تطورت المجتمعات البشرية في استعمالها لهذه الأدوات بدءاً من نظام مبادلة السلعة بسلعة أخرى بصوره مباشرة (نظام المقايضة) إلى استعمال النقود السلعية، فالنقود الورقية والمصرفية وأخيراً النقود الإلكترونية.

وبصورة عامة، فإن استعمال النقود في إتمام المعاملات والوفاء بقيمة المبادلات للسلع والخدمات، يمثل ويدون مواربه أرقى ما وصلت إليه المجتمعات البشرية من تطور في مجال اكتشاف النقود كأداة للتبادل بإعتبارها أكثر كفاءة وفاعلية في تسهيل النشاط الاقتصادي.

ولا ريب أذن، أن للنقود أهمية لا حد لها في الحياة الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية كأداة للوفاء بقيمة المبادلات وكوحده قياس للقيم وكمخزن للثروة وإداة لسداد المدفوعات الأجلة. لذلك اخترنا جوانب من هذه الأهمية الكبيره للنقود، لدراستها وعرضها على النحو الآتي:

أولاً: النقود أرقى بديل لنظام المقايضة :

اعتمدت المجتمعات البشرية الأولى على نظام المقايضة كأداة لإتمام المبادلات للسلع في المجتمع البدائي.

في ظل هذا النظام، تتم مبادلة سلعة بسلعة أخرى بصورة مباشرة ودون أي وسيط على سبيل المثال، فإن الشخص الذي يرغب في الحصول على عشرة كيلو من القمح، فإنه يستطيع مبادلة ذلك برأس من الماشية أو أي سلعة أخرى.

حيث يتم التوافق عليها بين البائع والمشتري في سوق المقايضة وفي البداية، عندما كانت الحياة الاقتصادية بسيطة وبدائية حيث حاجات الناس في تلك المجتمعات

كانت محدودة والسلع التي كان يتم تبادلها هي قليلة، لم يكن لنظام المقايضة مشكلات كبيرة.

لكن هذا الحال لم يستمر، إذ أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية، إلى تزايد حاجات الناس وتنوعها، وأقترن ذلك بكثرة السلع التي كان يتم انتاجها وتبادلها.

ولم يكن نظام المقايضة قادراً وكفواً لمواكبة هذا التطور، وبات من الواضح أن عيوب نظام المقايضة وصعوباته أضحت تشكل عبئاً كبيراً على عملية التبادل الاقتصادي في هذه المجتمعات.

لذلك اتسم نظام المقايضة بعدد من أوجه القصور والصعوبات التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. نظام المقايضة ليس مقياساً مناسباً وسهلاً لقيم التبادل: أشرنا إلى أن نظام المقايضة يقوم على اساس مبادلة سلعة بسلعة أخرى بصورة مباشرة ودن وسيط، أي أنه يصعب التعبير عن قيمة السلعة بكمية ثابتة وإنما يتم التعبير عن قيمة السلعة في السوق بكميات عديده تتناسب في عددها مع عدد السلع المتبادلة في السوق.

وبالتالي، فإنه من الصعوبة الحصول على وحدة قياس واحدة في مبادلة السلع عندما تكون السلع المتبادلة كثيرة وحاجات الناس مختلفه.

دعنا نفترض أن عدد السلع المتاحة للتبادل في السوق هي عشر سلع فقط إن هذا يتطلب أن نحدد نسبة مبادلة لكل سلعة من هذه السلع مع كل من السلع التسع الأخرى الموجودة في السوق أي أن كل سلعة سيكون لها تسع نسب مبادلة مع بقية السلع الأخرى.

وعلى العموم، سيكون هناك نسب تبادل كثيرة في حالة كثرة السلع المتبادلة في السوق، وهذا ما كان عليه الحال في نظام المقايضة وإذا أردنا أن نعرف عدد نسب المبادله للسلع، فإنه بإمكاننا استخدام المقياس التالي:

$$T = \frac{n(n-1)}{2}$$

حيث $T =$ عدد نسب المبادلة (عدد أسعار المبادلة بين السلع)

$N =$ عدد السلع في السوق

فإذا كانت $n = 10$

$$T = \frac{10(10-1)}{2} = 45$$

فإن عدد نسب المبادلة يكون 45 أي يوجد خمسة وأربعين نسب مبادلة (سعر تبادل) في حالة وجود عشر سلع فقط.

أما إذا كانت $n = 100$

فإن عدد نسب المبادلة تصبح نحو (4950) سعر تبادل ونسب مبادلة.

$$T = \frac{100(100-1)}{2} = 4950$$

ويمكننا الآن أن نتصور حجم وعدد نسب المبادلة إذا كان عدد السلع يصل إلى 1000 أو أكثر.

إن صعوبة إيجاد وحدة قياس مناسبة للتبادل في ظل نظام المقايضة ينجم عنه العديد من الصعوبات والآثار السلبية أبرزها:

- صعوبة عمل حسابات الناتج والدخل القومي.
 - صعوبة عمل حسابات الشركات.
 - صعوبات عمل حسابات الموازنة العامة للدولة وغيرها من الحسابات القومية.
- ولنا الآن أن نتصور الفوائد الجممة والعظيمة من استخدام النقود (بدلاً عن نظام المقايضة) في تسهيل الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي للمجتمع.

1 - صعوبة التوفيق بين رغبات المتعاملين؛

يتطلب نظام المقايضة أن يكون هناك توافق في رغبات المتعاملين من حيث الحجم المناسب والجودة الملائمة والزمان والمكان المناسبين للتبادل. وعلى سبيل المثال فإن الشخص الذي يرغب بمبادلة بقرة بكمية معينة من القمح، فإن عليه أن يبحث عن الشخص الذي يمتلك القمح (التاجر أو المزارع مثلاً) ويرغب في نفس الوقت بمبادلة قمحه بالبقرة في الوقت المناسب للطرفين وفي المكان المناسب لهما.

ومن الواضح أن تحقيق هذا التوافق في الرغبات كان أمراً صعباً في نظام المقايضة ومما زاد الأمر صعوبة هو صعوبة تجزئه السلع المتبادلة فكيف في هذا المثال سيتم تجزئه البقرة للحصول على كمية معينة من القمح.

2- فشل نظام المقايضة في أداء وظيفته كأداة لإختزان القيم والثروة؛

لم يكن نظام المقايضة كفوفاً وصالحاً في أن يصبح أداة لإختزان القيم والثروة، أي أداء وظيفة الإدخار فمن الواضح أن الإدخار العيني في شكل سلع مادية يتم تخزينها كان مكلفاً لارتفاع تكلفة التخزين وقابلية السلع للتلف أو التعرض للسرقة. إضافة إلى صعوبات النقل نظراً لكبر حجم السلع المخزنة وحاجاتها إلى مساحات كبيرة للتخزين.

إضافة إلى ذلك، فإن تغير ظروف الطلب والعرض على السلع المخزنة كان يؤدي إلى تغير كبير في القيمة السوقية التبادلية لهذه السلع الأمر الذي يزيد من كلفة تخزين وإدخار سلع عينية ولم يكن نظام المقايضة صالحاً أيضاً لإستعماله كأداة لتسوية قيمة المدفوعات الأجله. مثل عقود الإيجار أو عقود ريع الأراضي وغيرها من المعاملات التعاقدية. فإذا تم تحديد هذه العقود على أساس السلع فإن هذا يخلق صعوبات كبيرة كانت تسبب خلافات كثيرة بين الأطراف المتعاقدة.

إطار (1) عيوب المقايضة عند الدمشقي:

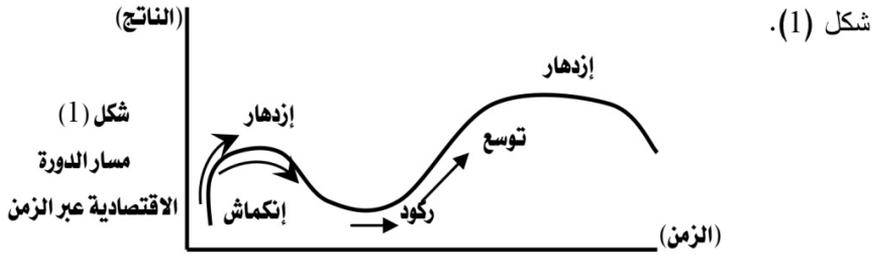
لخص جعفر بن علي الدمشقي عيوب المقايضة قبل آدم سميت بقرون عدة حيث قال: ((فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض ويكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر (يعني صعوبة توافق الرغبات بين المتعاملين) حتى إذا كان واحداً مثلاً نجاراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد ولا مقادير ما يحتاجون إليه متساوية، ويكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس وما مقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء فلذلك احتيج إلى شيء بثمن به جميع الأشياء (يعني صعوبة وجود مقياس مشترك لسائر السلع والخدمات وعدم قابلية السلع للتجزئة) ويعرف قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذي جعل لسائر الأشياء.

والحق أن العوائق والصعوبات التي كانت تعتور نظام المقايضة تظهر بوضوح تفوق النقود على نظام المقايضة. ذلك أن اكتشاف النقود واستخدامها كأداة لا تمام المبادلات وكمقياس للقيم ومخزن للثروه (مخزن للقيمة) وكأداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة، بمثل أرقى تطور وصل إليه المجتمع البشري. كذلك يعتبر أعظم انجاز للبشرية من حيث كونه نظام يتفوق على نظام المقايضة الذي تضائلت أهميته وفقد دورة مع مراحل التطور الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإنسانية.

ثانياً: النقود ودورة الأعمال الاقتصادية:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد المقاييس الرئيسية للنشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. كذلك فإن التغير في الناتج المحلي عبر الزمن يقاس بمعدل النمو الناتج سنوياً. غير أن النشاط الاقتصادي لا يسير في اتجاه واحد وإنما يخضع لحالة الدورة الاقتصادية.

تعرف الدورة الاقتصادية بأنها التقلبات العامة حول المسار العام للناتج أو النشاط الاقتصادي. عندما تكون الدورة توسعية فإنها تعني حالة الإقلاع من قاع الدورة إلى قمة الدورة، وعندما تكون الدورة انكماشية فهي تعني حالة الانتقال من قمة الدورة إلى قاعها كما يوضح ذلك شكل (1).



وقد اعتاد الاقتصاديون أن يقيسوا الدورة الاقتصادية بمعدل النمو الاقتصادي (أو معدل التشغيل).

غير أن هذا المعدل في الغالب لا يتسم بالاستقرار والاستمرار في اتجاه واحد في ظل الدورة الاقتصادية لذلك تركز إهتمام الاقتصاديين على معرفة العوامل المؤثرة على الدورة الاقتصادية. حيث اعتقد الاقتصاديون وخاصة النقديون أن النقود لها أهمية ودور فعال في التأثير على الدورة الاقتصادية. حيث أظهرت الدراسات التطبيقية أن دورة الانكماش يسبقها عادةً انخفاض في نمو عرض النقود. بينما يسبق دورة الانتعاش زيادة في عرض النقود. وبالتالي فإن عدم استقرار عرض النقود يؤدي إلى حدوث الدورات الاقتصادية، مما يؤكد أهمية النقود في الاستقرار الاقتصادي.

ومن السهل توضيح ان الاختلال في التوازن النقدي ينجم عنه حدوث تقلبات في الدورة الاقتصادية. لتأمل ماذا يحدث في حالة وجود زيادة في الطلب على النقود بسبب الرغبة الزائدة للتفضيل النقدي لدى الأفراد. وعندما يقترن ذلك بثبات عرض النقود (أي لا توجد زيادة في عرض النقود). تكون المحصلة هي وجود فائض طلب على النقود ولتلبية فائض الطلب على النقود، فإن الأفراد ليس لهم من خيار إلا تخفيض الطلب على السلع والخدمات. ولكن ما هي تداعيات ذلك الخيار؟

التداعيات هي حدوث فائض عرض في السلع والخدمات وهو الأمر الذي يسبب انكماش النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض الأسعار والأجور.

ولكن هذه التداعيات ليست سارة أو مرضية لمبدأ ساي، الشهير الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له أي استحاله وجود فائض عرض سلعي (فائض انتاج).

وقد رأينا للتو أن حدوث فائض طلب نقدي قد أقترن بوجود فائض عرض سلعي. ومرة أخرى فإن هذا يتناقض مع مبدأ ساي الذي اشترط أن لا يكون هناك فائض طلب نقدي من أجل أن لا يكون هناك فائض انتاج (فائض عرض سلعي) في اقتصاد نقدي فماذا يعني لنا هذا التناقض إذن؟

إن هذا التناقض يعطينا إشارة واضحة أن عدم استقرار التوازن النقدي يسبب عدم استقرار التوازن السلعي. وبعبارة أكثر وضوحاً وصراحة فإن النقود ليست حيادية كما ادعى ذلك مبدأ ساي الشهير. ومن الملفت للنظر والإهتمام أن بعض الاقتصاديين الكلاسيك والاقتصاديين النقديين كانوا أكثر وضوحاً في التأكيد على دور النقود وأهميتها في تقلبات الدورة الاقتصادية.

لنتأمل في آراء الاقتصادي البريطاني هوتري (R.Hawtrey) الذي يعتبر الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية. ذلك أن التغير في الطلب الكلي يتأثر بالتغير في الانفاق النقدي الذي يعتمد على تغير كمية النقود مضروبة في سرعة التداول (سرعة دوران النقود).

أما الاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك (F.A.V Hoyek) فإنه يرى أن الدورة الاقتصادية وما يرافقها من انكماش إنما تعزي إلى الإفراط في انتاج السلع الاستثمارية ولا ريب أن المسئول عن الإفراط في الإنتاج هي البنوك التي تمتلك القدرة على خلق الائتمان الذي يتجه إلى انتاج هذا النوع من السلع.

ومن ناحية أخرى، فإن الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (Wicksell) يرى أن الفجوة بين سعر الفائدة النقدية وسعر الفائدة الطبيعي تؤدي إلى تغير في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي يؤدي إلى تقلبات في الدورة الاقتصادية.

أي أنه عندما يكون سعر الفائدة النقدي أقل من سعر الفائدة الطبيعي، فإن هذا يحفز المستثمرون على زيادة الاقتراض وبالتالي زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الناتج.

أما إذا كان سعر الفائدة النقدي أكبر من سعر الفائدة الطبيعي، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض (الائتمان) وهذا يسبب انخفاض الاستثمار ومن ثم الناتج. الجدير بالذكر أن سعر الفائدة الطبيعي يعرف بأنه السعر الذي يتحقق عند تساوي الإدخار مع الاستثمار. أما سعر الفائدة النقدي فهو الذي يتحدد في سوق النقود عندما يكون العرض النقدي مساوياً للطلب على النقود.

وبالرغم من أن الاقتصاديين النقديين (فريدمان) قد أكد على دور النقود في النشاط الاقتصادي، إلا أن الجدل قد تركز على أثر تقلبات عرض النقود على تقلبات الدورة الاقتصادية. لذلك، فقد كان شغلهم الشاغل هو تحديد المعدل الأمثل لنمو عرض النقود الذي يكفل استقرار الدورة الاقتصادية. وهذا لن يكون ممكناً في نظرهم إلا إذا كان معدل نمو عرض النقود متسقاً مع المستوى المرغوب لنمو النشاط الاقتصادي.

هذا العرض الموجز يبين لنا أهمية النقود في الاستقرار الاقتصادي والذي سيتم تناوله بالتفصيل عند مناقشة النظريات والسياسات النقدية.

ثالثاً: النقود وتكلفة رأس المال:

في اقتصاد نقدي ومصرفي تقليدي فإن تكلفة رأس المال أو تكلفة الائتمان تتمثل في سعر الفائدة الذي يعتبر همزة الوصل بين المدخرين والمستثمرين. وتكمن أهمية سعر الفائدة في اقتصاد نقدي ومصرفي تقليدي في أنه يحفز عملية تحويل أرصدة الإدخار من المدخرين الذين يمتلكون فوائض نقدية إلى المستثمرين الذين يوظفونها في عملية الاستثمار وهنا يأتي أهمية النقود في تعزيز كفاءة سوق رأس المال. ذلك أن للنقود دور فعال ومؤثر في التأثير على تقلبات سعر الفائدة وبالتالي دورها في تعزيز كفاءة رأس المال.

هذا الدور الفعال للنقود في التأثير على سوق رأس المال إنما هو صدى لآراء الاقتصاديين النقديين والكينزيين على السواء فهؤلاء يرون أن سعر الفائدة هو سعر نقدي يتم تحديده في القطاع النقدي للاقتصاد (سوق النقود).

وإذا كان الأمر كذلك، فإن تقلبات نمو عرض النقود لها تأثير على تقلبات سعر الفائدة وبالتالي لها تأثير على حجم الائتمان وإتجاهات تخصيصه أي أن هناك علاقة مباشرة بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الائتمان المصرفي.

وهكذا نجد أن السوق القائم على أساس النقود هو الذي يكفل تحويل أرصدة الادخار إلى استثمار بكفاءة. وهذا ما لا يمكن حدوثه في سوق يقوم على أساس المقايضة، حيث يصعب اتمام عملية التحويل، لأن المدخرين يجدون أنفسهم مجبرين على الادخار في شكل سلع عينية وما يترتب على ذلك من تحمل كلفة مرتفعة - كلفة التخزين والنقل ومخاطر التعرض للتلف والسرقة.

بينما تنجح النقود في عملية التحويل بكل كفاءة، الأمر الذي يعزز كفاءة سوق رأس المال. والحق أن النقود تتمتع بقوة شرائية عامة تستخدم بكفاءة في تحويل الأرصدة وسداد الديون وتنفيذ العقود بكل يسر وسهولة مقارنة بسوق قائم على أساس المقايضة.

صفوة القول أن معدل نمو النقود له تأثير كبير على تقلبات سعر الفائدة وبالتالي له أثر على حجم الائتمان المصرفي واتجاهات تخصيص الائتمان وتحويله من المدخرين إلى المستثمرين.

ومره أخرى فإن هذه الموضوعات سيتم تناولها في الجزء الثالث المتعلق بالنظريات والسياسات النقدية.

رابعاً: النقود والتضخم:

تكتسب النقود أهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من زاوية العلاقة بين النقود والدورة الاقتصادية وكذلك من العلاقة بين النقود والتضخم. فالتضخم الذي يعرف بالارتفاع المستمر في الأسعار إنما هو ظاهرة نقدية وفقاً لآراء المدرسة النقدية (الاقتصادي الأمريكي فريد مان يعتبر رائد هذه المدرسة).

وغني عن البيان، أن الاقتصاديين الكلاسيك قد اعتقدوا (وقبل ظهور المدرسة النقدية) أن الزيادة في عرض النقود في ظل التشغيل الكامل للموارد لن تؤدي إلا إلى إشعال لهيب الأسعار وارتفاع معدل التضخم.

ويمكننا توضيح الرؤية الكلاسيكية في تفسير التضخم كظاهرة نقدية بالاستعانة بمعادلة التبادل والنظرية الكمية في الطلب على النقود والذي سيتم دراستها لاحقاً.

ونكتفي هنا بعرض أبرز عناصرها:

معادلة التبادل تربط بين كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة التداول (MV) بالدخل النقدي (PY) ومن خلال علاقة تطابق هي:

$$MV=PY$$

وبالتالي فإنه في ظل ثبات الناتج الحقيقي (Y) وسرعة التداول (V) فإن زيادة كمية النقود (M) يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم (P). ان العلاقة المباشرة بين تقلبات عرض النقود ومعدل التضخم تكون أكثر وضوحاً في الأجل الطويل وهو الأمر الذي يؤكد مقولة الكلاسيك بميادية دور النقود في الأجل الطويل بالنسبة للتأثير على الناتج غير أن الأحداث والأزمات الاقتصادية التي واجهتها الدول المتقدمة قد اظهرت أن النقود ليست محايدة. وأن لها بالتالي تأثير على حجم التشغيل والإنتاج والأسعار والأجور. وقد عرفنا سابقاً أن فائض الإنتاج (فائض عرض من السلع) يحدث بسبب زيادة الطلب على النقود بغرض الاحتفاظ بالأرصدة النقدية بدلاً من استخدامها في عملية الاتفاق على السلع.

ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يؤدي إلى العبث بمستوى معيشة أفراد المجتمع.

مرة أخرى، فإن هذه الأحداث تؤكد أن استقرار التوازن النقدي له أثر كبير على تحقيق استقرار الأسعار والأجور والتشغيل.

خامساً: النقود وحالة العجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة:

الموازنة العامة للدولة هي إجمالي القيمة النقدية لنفقات الدولة (الإنفاق العام) وكذلك إجمالي القيمة النقدية للإيرادات المتوقعة خلال سنة. وعندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، فإن الموازنة تكون في حالة عجز، بينما تكون في حالة فائض عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة.

ولكن ما هي العلاقة بين النقود وحالة عجز أو فائض الموازنة؟

من السهل أن نوضح أن هناك آثار نقدية لعجز أو فائض الموازنة ويقصد بالآثار النقدية الأثر على تقلبات عرض النقود الناجم عن حالة العجز أو الفائض في الموازنة. أذن هناك علاقة وثيقة ومتلازمة بين النقود وحالة الموازنة العامة، وهو الأمر الذي يجعل من النقود ذات أهمية كبيرة في علاقتها بالموازنة العامة للدولة.

ولكننا نسارع إلى القول بأن حجم الآثار النقدية للموازنة يتوقف على طريقة أو أسلوب تمويل العجز من جهة أو على طريقة التصرف بفائض الموازنة من جهة أخرى.

دعنا نفحص أولاً حجم الآثار النقدية الناجمة عن أسلوب تمويل عجز الموازنة هناك ثلاث وسائل تقليدية لتمويل العجز، كل منها تؤدي إلى وقوع أثر نقدي معين على عرض النقود:

أ. أساليب تمويل العجز:

1. التمويل بالإقراض من البنك المركزي: إما من خلال طبع بنكنوت (أوراق نقدية جديدة) أو من خلال شراء البنك أذون الخزانة أو السندات. هذا التمويل يؤدي إلى زيادة السيولة لدى الأفراد وبالتالي زيادة دخولهم. وعندما تكون نسبة التعامل مع المصارف مرتفعة، فإن زيادة السيولة بيد الأفراد، من المتوقع أن تتجه إلى زيادة حجم ودائع الأفراد لدى البنوك لكن الزيادة في حجم الودائع البنكية،

تزيد من قدرة البنوك على خلق الائتمان الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

2. الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل العجز: هذا الأسلوب له نفس الأثر على عرض النقود لأن الاقتراض يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية للأفراد وبالتالي زيادة حجم ودائعهم في البنوك وسيزيد من قدرة البنوك على زيادة الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقود.

3. الاقتراض من الأفراد (الجمهور): من خلال بيع السندات الحكومية للأفراد من المتوقع أن يكون لهذا الأسلوب أثر محايد على عرض النقود في البداية يؤدي شراء الأفراد للسندات الحكومية إلى انخفاض حجم ودائعهم في البنوك التجارية (لسداد قيمة السندات التي قاموا بشرائها) وهذا يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على الائتمان وبالتالي إنخفاض عرض النقود مؤقتاً.

وفيما بعد سيؤدي زيادة الانفاق الحكومي الناجم عن الاقتراض إلى زيادة الدخل (زيادة السيولة) ومن ثم زيادة ودائع الأفراد في البنوك. وفي النهاية يعود حجم عرض النقود إلى وضعة السابق. أي أن الأثر الصافي للإقتراض من الأفراد يكون محايداً بالنسبة لحجم عرض النقود حيث يظل ثابتاً رغم زيادته بصورة مؤقتة في بداية الأمر.

ب. استخدام فائض الموازنة:

هناك خمس حالات محتملة للتصرف بفائض الموازنة وهي:

1. إيداع فائض الموازنة العامة في صورة إيداعات حكومية لدى البنك المركزي. هذا يؤدي إلى تقليص حجم الاحتياطيات النقدية القابلة للإقراض لدى البنوك منما يقلص من مقدرتها على خلق الائتمان وفي نفس الوقت ترتفع كلفة الائتمان ويصبح الأثر النهائي هو انخفاض عرض النقود.

2. سداد الدين العام للحكومة لدى البنك المركزي ولهذا الأسلوب نفس الأثر على انخفاض عرض النقود.

3. ايداع الفائض الحكومي لدى البنوك التجارية: هذا الأسلوب يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على خلق الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقود. غير أن الحكومة تستطيع تقييد أثر هذا الأسلوب من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع. وهو الأمر الذي يحد من قدرة البنوك على خلق الائتمان بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات القابلة للأقراص ولكن يشترط لنجاح عملية تقييد الأثر أن بتزامن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني مع زيادة الإيداعات الحكومية لدى البنوك.

4. استخدام فائض الموازنة الحكومية لسداد الدين الحكومي للبنوك التجارية من خلال شراء السندات الحكومية من البنوك، هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة احتياطيات البنوك وبالتالي زيادة قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقود ولكن إذا تم رفع نسبة الاحتياطي القانوني، فإن الأثر السابق يمكن تقييده.

5. استخدام الفائض لسداد الدين الحكومي للجمهور (الأفراد) من خلال شراء السندات التي سبق بيعها للأفراد، هذا الإجراء من المتوقع أن لا يؤثر على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك المعدة للأقراض. أي أن عرض النقود لن يتأثر لأن الفائض سيعود إلى البنوك في شكل مدفوعات لسداد الدين الحكومي الذي يحتفظ به الأفراد.

صفوة القول أن فائض أو عجز الموازنة له آثار نقدية لا يستهان بها على تقلبات عرض النقود، وهو الأمر الذي يضفي أهمية كبيرة للنقود في علاقتها بحالة الموازنة العامة للدولة ولكن هذه الأهمية تذكرنا بأهمية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحد من الآثار النقدية الضارة الناجمة عن عجز أو فائض الموازنة.

سادساً : النقود والتجارة الدولية :

أتاح نظام النقد الورقي أن يكون لكل دولة عملتها الوطنية المحلية مع قابلية هذه العملات الوطنية للتحويل إلى ما يساويها من العملات أو النقد الأجنبي (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني وهكذا) من خلال سعر نقدي يسمى سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف للعملة الوطنية بأنه عدد الوحدات من النقد الأجنبي مقابل وحدة واحدة من النقد الوطني (الريال اليمني كمثال).

وعندما تتم عملية سداد قيمة المبادلات التجارية الدولية فإن ذلك تم باستخدام العملات الأجنبية الاحتياطية التي ترتبط بقيمة محده من العملة الوطنية من خلال سعر الصرف أي أن مقارنة أسعار السلع بين البلدان تتم من خلال سعر الصرف.

وهكذا يصبح لتقلبات سعر الصرف بين العملات المختلفة دوراً محورياً في تفسير تقلبات الميزان التجاري والميزان الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات بين الدول المختلفة.

لنأخذ على سبيل المثال حالة إنخفاض سعر صرف الريال اليمني وفقاً للتعريف السابق لسعر الصرف. هذا الانخفاض يؤثر سلباً على قيمة النقود الوطنية ويضعف قوتها الشرائية بالنسبة للنقود الأجنبية.

فالريال الضعيف معناه ارتفاع كلفة الواردات وهو ما يسبب عجز في الميزان التجاري (بافتراض ثبات الأسعار المحلية وأسعار السلع الأجنبية).

وبصورة عامة، فإن تقلبات أسعار صرف العملات تؤدي إلى حدوث تقلبات في القوة الشرائية للنقود الوطنية وهذا يؤثر على موازين التجاره الدولية بين الدوله والعالم الخارجي بسبب تأثيره على الأسعار بالنسبة للسلع المحلية والسلع الأجنبية.

ونتيجة ذلك، فقد أوجه إهتمام الاقتصاديين إلى دراسة العوامل المؤثرة على أسعار الصرف وتحفل الأدبيات الاقتصادية بالعديد من نظريات سعر الصرف. ولعل من أهم وبرز نظريات سعر الصرف هو المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف.

حيث انصب اهتمام هذه النظريات على السياسات والإجراءات الفاعلة لتحقيق استقرار أسعار الصرف كشرط لاستقرار القوة الشرائية للنقود في البلد.

(1-2) أهمية دراسة البنوك:

تكمن أهمية الدور الذي تقوم به البنوك في النشاط الاقتصادي في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

أولاً: البنوك هي الجسر الذي يربط بين الأفراد الذين يمتلكون فوائض نقدية وبين الأفراد الذين يواجهون عجزاً مالياً ولكنهم يرغبون في القيام بعملية الاستثمار.

وبعبارة أخرى، البنوك هي الوسائط التمويلية التي تجذب الأموال المدخرة من المدخرين وتقوم بعملية ضخها إلى الأفراد الراغبين في توظيف واستثمار هذه الأموال في المشروعات المختلفة ومن الملاحظ أن هذه الوظيفة للبنوك (كوسطاء ماليين) إنما يقوم في الواقع على أساس المتاجرة، في الديون بين المقرضين والمقترضين وعلى أساس الفائدة أخذاً وإعطاءً. أي أن البنوك تقترض الأموال المدخرة في شكل ودائع زمنية وجارية مقابل فائدة تدفعها للمقرضين المدخرين. ومن ثم تعيد إقراضها إلى المستثمرين مقابل فائده أعلى، حيث يمثل الفرق بينهما ربح البنوك التجارية مقابل الوساطة المالية.

ولكننا نسارع إلى القول أن صيغة المتاجرة بالديون بين المقرضين والمقترضين لم تعد هي الصيغة الوحيدة المتاحة في البنائ المصرفي والنقدي الحديث.

فمن المعروف أنه في المجتمعات الإسلامية، ظهرت الحاجة إلى وسطاء ماليين يقومون بعملية جذب المدخرات ومن ثم إعادة استثمارها في المشروعات المختلفة وفقاً لأساليب المشاركة بالربح والخسارة المعروفة في الشريعة الإسلامية وليس على أساس المتاجرة بالديون.

هذا الدور الجديد للوساطة وبهذه الشروط المتميزة تقوم بها حالياً البنوك الإسلامية التي انتشرت في كثير من البلاد العربية الإسلامية.

إن القضايا المرتبطة بعمل البنوك الإسلامية سيتم تناولها في الفصل الحادي عشر.

ثانياً: تسهم البنوك التجارية التقليدية في التأثير على عرض النقود من خلال قدرتها على خلق الائتمان.

فالبنوك التجارية تقبل مختلف الودائع من الأفراد، ثم تعيد إقراضها لأفراد آخرين.

ومع اكتساب البنوك لثقة الناس، أصبحت هذه البنوك قادرة على خلق ائتمان يفوق الحجم الحقيقي للودائع لدى البنوك وهذا من شأنه أن يؤثر على عرض النقود. بيد أن قدرة البنوك على خلق الائتمان قد منحها سلطه كبيره في التأثير على عملية الاستقرار النقدي وعلى أولويات السياسة النقدية.

ثالثاً: إن المؤسسات المالية التي تعمل كوسائط مالية بين المدخرين والمستثمرين لم تقتصر على البنوك التجارية فحسب. فقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور مؤسسات مالية أخرى تعمل كوسيط مالي أيضاً ومن أمثلة هذه المؤسسات:

- مؤسسات الإدخار والإقراض.
- بنوك الادخار المشتركه.
- بنوك اتحادات العاملين.
- صناديق الاستثمار المختلفه.
- صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.
- المؤسسات التأمينية المختلفه.

ومن المثير للإهتمام، أن تطور الدور الائتماني والوساطة المالية لم يقف عند حد معين، فقد ظهرت الأسواق المالية والنقدية التي أصبحت تؤدي دوراً كبيراً في تحويل الأرصدة والموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين. تنقسم الأسواق المالية إلى:

- أسواق نقدية قصيرة الأجل حيث يتم تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل (أقل من سنة).
- أسواق مالية طويلة الأجل ويتم تداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات طويلة الأجل (أكثر من سنة).
- وتعتبر أسواق البورصة النموذج الأبرز للأسواق المالية، حيث تعتبر مؤشرات أسواق البورصة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تكشف حالة النشاط

الاقتصادي للشركات والمؤسسات ونبين إتجاهات النمو والصعود أو الهبوط في الدورة الاقتصادية.

(3-1) ملخص الفصل الأول: ملاحظات ختامية

• عرض هذا الفصل أهمية ودور النقود في قضايا اقتصادية رئيسة هي: النقود أرقى بديل لنظام المقايضة - النقود والدورة الاقتصادية - النقود والتضخم - النقود وتكلفة رأس امال - النقود وعجز أو فائض الموازنة العامة للدولة وأخيراً النقود والتجارة الدولية.

وقد أظهرت المناقشة أهمية النقود في النشاط الاقتصادي للمجتمع وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

• ومع كل تلك الأهمية للنقود إلا أنه ينبغي الإشارة إلى خطأ الوقوع في ((تقديس النقود!)) فإذا كان صحيحاً أن للنقود دوراً مؤثراً وفاعلاً في النشاط الاقتصادي وفي عملية الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. إلا أن محددات ومقومات هذا التقدم ليس مقتصرأ على دور النقود.

الإزدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي يتوقف على محددات التقدم في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية (حجم الانتاج والتشغيل) ويتوقف على محددات التقدم التقني والتكنولوجي (أساليب الانتاج) كذلك يتوقف على درجة التقدم السياسي التي تعكس نفسها على مدى عمق المشاركة السياسية للأفراد في صياغة القرار - وعلى مدى النجاح في بناء مؤسسات الحكم الرشيد والجيد - وعلى مدى نزاهة عملية التصويت ونحوها من المؤشرات السياسية ذات العلاقة الوثيقة بتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي.

وتتوقف عملية التقدم الاقتصادي على محددات اجتماعية هامة منها مستوى تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة - ومستوى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد - ومستوى تحقيق عدالة توزيع ثمار التنمية جغرافياً وفئوياً.

يعتمد التقدم الاقتصادي على ما إذا كان المجتمع قادراً على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتنمية بشرية مرتفعة يستفيد منها الجميع ومن أجل الجميع.

• إذن رسالة هذا الفصل هو الدعوة إلى تغليب نظرة واقعية لدور النقود وأهميتها في النشاط الاقتصادي.

وهي النظرة التي تضمن اعطاء أولوية لتحقيق الاستقرار النقدي كشرط ضروري لاستدامة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مسرد مصطلحات الفصل الأول

المقايضة - دورة الأعمال الاقتصادية - سعر الفائدة الطبيعي، الوساطة المالية -
فائض الموازنة العامة - قاعدة المشاركة في الربح والخساره.

اسئلة الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي:

1. نظام المقايضة.
2. الوساطة المالية.
3. الوساطة المالية.
4. التضخم ظاهرة نقدية.

س2: ناقش ما يلي:

1. النقود وتكلفة رأس المال.
2. النقود ودورة الأعمال الاقتصادية.

مراجع الفصل

1. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة د. طه منصور وعبدالفتاح عبدالمجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.
2. د. عبدالمنعم السيد علي، ونزار العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2004.
3. د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة (226)، الكويت، 1997.
4. Mishkin ، F، The Economics of Money and Banking، S. Foresman. Second edition، 1989.

الفصل الثاني

طبيعة وماهية النقود

الأهداف التعليمية:

يهتم هذا الفصل بدراسة وتحليل طبيعة وماهية النقود وهو السؤال الذي كان محيراً لكثير من الفلاسفة والمفكرين وكذلك الاقتصاديين.

على أن الإجابة على هذا السؤال لا يتوقف عند تعريف النقود وإنما يتطلب ربط هذا التعريف بالوظائف الأساسية للنقود.

كذلك فإن تعريف النقود يتطلب مناقشة أنواع النقود حيث اختلفت أشكال النقود في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات.

لذلك فإن مواضيع هذا الفصل ستكون على النحو الآتي:

أولاً: تعريف النقود ووظائفها.

ثانياً: أنواع النقود.

ثالثاً: التطور التاريخي للنقود.

أولاً: تعريف النقود ووظائفها.

(2-1) تعريف النقود:

تعرف النقود بطريقتين هما:

- التعريف النظري.
- التعريف العملي (التعريف المحاسبي).

التعريف النظري للنقود:

ظل تقديم تعريف محدد للنقود محل جدل كبير بين الاقتصاديين والمفكرين والفلاسفة. حيث لم يكن تحديد ماهية النقود أمراً سهلاً ولذلك فقد تعددت تعاريف النقود تبعاً للدور أو الوظيفة التي يسديها مجتمع ما للنقود. وفيما يلي نقدم عينة من تعريفات النقود:

- النقود هي القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل.
- النقود هي أداة تسوية الديون.
- النقود هي الشيء الذي يحدد القانون أنه كذلك.
- النقود هي أداة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات.
- النقود هي كل ما تفعله النقود.

ويلاحظ أن تلك التعريفات تركز على وظيفة معينة من وظائف النقود تحظى بالاهتمام عند من يعرفها كذلك.

إطار (2): التعريف اللغوي للنقود:

تعرف النقود في اللغة العربية بأنه القبيض أي الدفع حالا. والنقود تعني العملة من المعدن وغيره منما يتعامل الناس به كالذهب والفضة. والنقد يدل على الدفع حالا حيث يقال نقده الدراهم أي أعطاه إياها، فانتقدها أي قبضها. ويعني بنقد الدراهم أو انتقادها ميزها وأخرج منها الزيف.

غير أن التعريف الشامل هو التعريف المستوعب لكل وظائف النقود، لذلك فإن أفضل تعريف للنقود هو تعريفها بوظائفها الأساسية وهو على النحو الآتي:

((النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام

بحكم القانون ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة)).

ومن التعريف السابق نستنتج أبرز خصائص النقود:

أولاً: من البديهي أن التعريف الذي أشرنا إليه، يحظى بتوافق جمهور الاقتصاديين كونه يعرف النقود بوظائفها لذلك كان هذا التعريف مستوعباً لهذه الوظائف.

ثانياً: للنقود وظائف أساسية ووظائف مشتقة:

• الوظائف الأساسية للنقود:

(أ) **النقود وسيط في التبادل (المعاملات):** تتميز النقود عن المقايضة، في أنها تستخدم كوسيط كفؤ وسهل ومرن في اتمام المبادلات والمعاملات بين أفراد المجتمع. وقد تمتعت النقود بوظيفة الوسيط في التبادل تأسيساً على جملة من الاعتبارات والمبررات وأهمها:

- الاعتبار الأخلاقي الذي يدعوا إلى ترسيخ قيم العدل بين الناس. فالشريعة الإسلامية تؤكد أصلاً على قيمة العدل في بعدها الاقتصادي أي على استقامة المكايل والموازن ومنها النقود.
- الثقة بطبيعة المادة المصنوعة منها النقود. عندما صنعت النقود من المعادن مثل الذهب والفضة والنحاس وغيره، اكتسبت ثقة كبيرة لدى الناس في اتخاذها أداة أو وسيط في المعاملات وتسوية المدفوعات.

وتعزي هذه الثقة إلى أن النقود المعدنية يتوفر لها قيمتان:

- قيمة سوقية باعتبارها سلعة (معدن) - أي قيمة ذاتية حقيقية كسلعة تباع أو تشتري في السوق.
- قيمة أسمية تبادلية باعتبارها وحدة نقود، وقد كانت قيمتها الأسمية تساوي قيمتها السوقية والجدير بالذكر أن النظرية المعدنية قد أتكتأت على هذه الاعتبارات في التأكيد على ميزة النقود المعدنية.

وتأسيساً على هذه الميزة اكتسبت النقود ثقة الناس باعتبارها نقداً وسيطاً في التبادل.

غير أن تفسير النظرية المعدنية يكون صحيحاً في حالة النقود المعدنية فقط. وبالتالي فإنها لا تصلح لتفسير تمتع النقود غير المعدنية (مثل النقود الورقية) بالثقة كوسيط للتبادل.

- وهناك من اعتقد أن النقود تتمتع بقابلية الوسيط للتبادل بحكم القانون. فالنظرية القانونية تؤكد أن القانون هو الذي أكسب النقد صفة القبول العام كوسيط للمتبادل.
- أما النظرية النفسية فإنها تعزو تمتع النقود بالقابلية كوسيط للتبادل إلى الدوافع النفسية الذاتية للأفراد.
- حيث تؤكد أن ميل الأفراد إلى النقود والإطمئنان والثقة والرضا بها كوسيط للتبادل هو الذي يكسبها صفة القبول العام بصرف النظر عما إذا كانت النقود معدنية أو غير معدنية.
- ومن الجدير بالذكر أن اقتصادي المدرسة الكلاسيكية يرون أن الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط للتبادل ولذلك فإن نظريتهم في الطلب على النقود قد تأسست على اعتبار أن النقود هي مجرد وسيط في التبادل.

(ب) النقود مقياس لقيم السلع والخدمات:

- إذا كان المتر هو وحدة قياس المسافات، والجرام هو وحدة قياس الأوزان واللتر هو وحدة قياس السعة، والأمبير هو وحدة قياس الكهرباء فإن النقود هي وحدة قياس قيم السلع والخدمات. وتمثل الوحدة النقدية في الريال اليمني أو الدولار الأمريكي والين الياباني والريال السعودي ونحو ذلك.
- تتفوق النقود على المقايضة في أنها تمثل وحدة تناسب سهلة لقيم السلع والخدمات على المستوى المحلي لناخذ على سبيل المثال الحالة الآتية:

إذا كان سعر السلعة أ = 100 ريال

وسعر السلعة ب = 20 ريال

فإنه ببساطة نستطيع أن نستنتج أن السلعة أ = خمس وحدات من السلعة ب أو السلعة (ب) = $\frac{1}{5}$ وحدة من السلعة أ.

وبعبارة أخرى، أصبح ممكناً أن نرجع إلى وحدة النقود أسعار جميع السلع والخدمات بمختلف أشكالها وأنواعها وبالتالي فإن سهولة الحساب في ظل الوحدات النقدية تؤدي إلى تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات بين الناس.

ولا يقتصر هذا الأمر على مستوى الاقتصاد الوطني وإنما النقود تسهل أيضاً عملية التبادل الدولي حيث تكون وحدة التحاسب هو سعر الصرف. ومن المعروف أن أسعار الصرف هي أسعار نسبية تتحدد بموجبها نسبة تبادل السلع المحلية بالسلع الأجنبية.

- ولا ريب أن أداء النقود ووظيفة وحدة قياس قيم السلع والخدمات قد تغلب على الصعوبات والمعوقات التي أتسم بها نظام المقايضة. حيث أصبح سهلاً في ظل النقود إعداد حسابات الشركات والحسابات القومية والحسابات المالية للدولة والأفراد وغيرها من الحسابات.
- وباستخدام النقود مقياس للقيم، تعززت الفاعلية والكفاءة الاقتصادية لأي اقتصاد. حيث أصبحت مؤشرات الأسعار النقدية للسلع والخدمات لها دلالة كبيرة على تفاعل قوى الطلب والعرض وبالتالي تخصيص الموارد في أفضل استخدام لها وفقاً لمؤشرات الأسعار.
- وبالرغم من الميزات المحققة من وظيفة النقود كمقياس للقيم، إلا أن هذا لا ينفي حدوث تقلبات في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يسبب ذلك من آثار سلبية على أطراف التبادل في السوق إلا أن البعض يرى أن تقلبات الوحدة النقدية هي أقل نسبياً مقارنة بغيرها من الأنظمة النقدية.

إطار (3): وظائف النقود عند ابن خلدون:

((إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنين الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العلم في الغالب)).

- * قيمة لكل متمول: تحديد لوظيفة النقود كمقياس للقيم.
- * الذخيرة: إشارة لوظيفة النقود كمخزن للقيمة أو الإدخار.
- * القنية: إشارة لوظيفة النقود كوسيط في المعاملات.

* ويقول ابن القيم في وظيفة النقود ما يلي: ((والثمن (النقود) هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض وإذ لو كان الثمن -أي النقود- يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن -أي نقود- تعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع وحاجة الناس إلى ثمن -أي نقود- يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا لسعر تعرف به القيمة وذلك لا يكون إلا بثمان (أي بنقود) تقوم به الأشياء. ولو جعلت ثمناً واحداً لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي لغيرها لصلح أمر الناس).

وذكر ابن تيمية: فقد ذكر بعضهم أن النقد ما تم الانفاق على إعتبره كذلك حتى ولو كان قطعة منحجر أو خشب.

كما ذكر ابن القيم أيضاً: ويمنع من جعل النقود متجراً فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤوس أموال يتجر بها ولا يتجر فيها من هذه الأقوال لعلماء الإسلام يتبين أن وظيفة النقود في اقتصاد إسلامي هي وسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن للثروة ولكنها ليست سلعة بحد ذاتها يتعامل بها بالريال ونحوه.

(ج) الوظائف المشتقة للنقود:

يدل التعريف السابق للنقود على أن هناك وظيفتان يمكن اشتقاقهما من الوظائف الأساسية للنقود وهما:

(د) النقود مخزن للقيم:

- تستعمل النقود كأداة لحزن القيم أي وسيلة للإدخار.

فالنقود هي مخزن للقوى الشرائية عبر الزمن لأن حامل النقود إنما يحمل قوة شرائية تحضى بالقبول العام وتمكنه من الإنفاق عبر الزمن. ويقصد بالقوة الشرائية للنقود هنا كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبادلتها بوحدة نقدية واحدة خلال فترة زمنية معينة.

- بيد أن استعمال النقود كمخزن للقيم (أو الإدخار أو الثروة) قد يكون منتجاً أحياناً وقد يكون عقيماً في أحيان أخرى.

إن النقود تكون مخزن منتج للقيم عندما يكون إدخارها بغرض توظيفها واستثمارها في استثمارات حقيقية أو مالية. حيث تولد في هذه الحالة عوائد وتراكم الثروة عند مالكيها.

أما إذا تم اكتناز النقود وتعطيل دورها في الاستثمار والأرباح فإن استعمالها كمخزن للقيم يكون عقيماً في هذه الحالة. لكن استعمال النقود كمخزن للقيمة يغرّض مواجهة الطوارئ في المستقبل لا يعد استعمالاً عقيماً للنقود إذا ما تم بحصافه ورشد اقتصادي.

إطار (4): الأكتناز في القرآن الكريم:

- ومن ناحية أخرى، لم تعد النقود هي الشكل الوحيد الذي يستعمل كأداة للإدخار أو مخزن للقيم والثروة، وإنما هناك أدوات أخرى كالأسهم والسندات والعقارات ونحوها.

وقد جاء هذا التنوع وليد التطور الاقتصادي في المجتمعات وظهور الأسواق المالية والنقدية وإبتكار أدوات جديدة للاستثمار ومراكمة الثروة.

غير أن النقود كمخزن للإدخار تتميز عن

* من أجل ضمان استعمال النقود استعمالاً قيماً وضمان دورها كمخزن للإدخار أو القيم فقد ذم الله سبحانه وتعالى في كتابة العزيز أولئك الذين يكتنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله. قال تعالى: ((والذين يكتنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشرهم بعباب ألیم... الخ الآية)). * ومن ناحية أخرى، أشار الشيخ الغزالي إلى أهمية النقود كمخزن للإدخار حيث قال ((ثم يحتاج إلى مال يطول بقاؤه لأن الحاجة إليه تدوم وأبقى الأموال المعادن، فاتخذت النقود من الذهب والفضة والنحاس.

غيرها من الأوراق امالية (الأسهم والسندات) والعقارات في أنها تتمتع بصفة السيولة التامة. أي إمكانية الحصول على السلعة أو الخدمة بواسطة النقود الحاضره دون الحاجة إلى تحويلها من شكل غير نقدي إلى شكل نقدي سائل.

- ومن الجدير بالذكر أن وظيفة النقود كمخزن للادخار أو للقيم قد اتكأت في التاريخ المعاصر على الخلفية الفكرية للمدرسة الكينزية.

فالرؤية الكينزية ترى أن أهمية وظيفة النقود كمخزن للثروة تعتمد على نسبة ما يحتفظ به الأفراد من نقود كمخزن للثروة فإذا كانت نسبة الاحتفاظ بالنقود من إجمالي الثروة بغرض الإدخار أكبر تزايدت أهمية النقود كمخزن للثروة.

وكلما قلت تلك النسبة من ناحية أخرى زادت أهمية النقود كوسيط في المعاملات. وهذه الحالة تؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود ومن ثم زيادة الإنفاق النقدي.

- ولا ريب أن أهمية النقود كمخزن للقيم (الإدخار) يتطلب إستقرار نسبي في قوتها الشرائية عبر الزمن. وهذا الاستقرار مرتبط بالتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار.

وكلما كان مستوى الأسعار مستقراً كلما حفز الأفراد على الاحتفاظ بالنقود كأداة للإدخار ومراكمة الثروة.

ويحدث العكس إذا توقع الأفراد إرتفاع الأسعار، فإن هذا يجعلهم يهتمون بالنقود كوسيط للتبادل أكثر. حيث يميلون إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات بدلاً من الاحتفاظ بالنقود كأداة للإدخار تجنباً لإنخفاض قيمة النقود عند إرتفاع الأسعار.

النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة :

إن هذه الوظيفة مشتقة من الوظيفة الأساسية للنقود كوسيط للمبادلات.

إن المبادلات قد تكون أنيه أو عاجله وقد تكون آجله وإذا كانت النقود تستخدم لتسوية المبادلات الآنية، فإنها تستخدم أيضا كوسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة.

وقد زادت أهمية هذه الوظيفة مع تطور وسائل الائتمان وأساليب البيع الأجل وإجراء التعاقدات الآجلة على المستوى المحلي.

وعلى المستوى الدولي، تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية وعملية صفقات القروض بين الدول والتي يتم تأطيرها في عقود آجله تكون النقود فيها هي الأداة لتسوية المدفوعات الآجلة. والحق أن استخدام النقود كأداة لتسوية المدفوعات الآجلة مرتبط أيضاً بالإستقرار النسبي في قيمة النقود والذي يعتمد على استقرار الأسعار.

ثالثاً: الوظائف الحركية للنقود:

إن الوظائف الأساسية والوظائف المشتقة للنقود التي ذكرها التعريف السابق هي وظائف حيادية للنقود أي أنها وظائف تؤدي إلى تسهيل وتيسير النشاط الاقتصادي دون أن تؤثر على أحداث ومجرى هذا النشاط.

وهذا يختلف عن الوظائف غير الحيادية ويسمى بالوظائف الحركية للنقود، حيث في هذه الحالة تؤثر النقود على مجريات وأحداث النشاط الاقتصادي وإتجاهات النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي أي أن النقود تصبح أداة من أدوات السياسة النقدية وعنصر من عناصر الانتاج.

رابعاً: مزايا إضافية للنقود:

إن مضمون التعريف السابق للنقود يشير إلى تمتع النقود بجملة من المزايا جعلتها تتفوق على نظام المقايضة وهي:

- سمة القبول العام.
- الاستقرار النسبي في قيمة النقود.
- القابلية للتجزئة والانقسام إلى وحدات أصغر منال ريال - فلس، فئة 100ريال، فئة 200ريال وهكذا.

• التجانس.

• صغر الحجم وسهولة الحمل والنقل.

• الاستمرارية وعدم القابلية للتلف بسرعة.

خلاصة القول، يقدم التعريف النظري للنقود عدد من الخصائص:

(1) التعريف يحضى بتوافق جمهرة الاقتصاديين.

(2) للنقود وظائف أساسية ووظائف مشتقة فمن حيث المكان، النقود هي وسيط في المبادلة ومقياس للقيم، وأما من حيث الزمان، فالنقود هي مخزن للقيم وأداة لتسوية المدوعات الآجلة.

(3) للنقود وظائف حيادية تتمثل في الوظائف الأساسية والوظائف المشتقة ولها وظائف غير حيادية (حركية) يمنحها تأثيراً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي.

(4) للنقود مزايا إضافية تجعلها تتفوق على المقايضه ومنها القبول العام والاستقرار النسبي والتجانس وسهولة الحمل والنقل وعدم القابلية للتلف بسرعة.

ب. التعريف العملي للنقود:

- يقصد بالتعريف العملي للنقود طرق وأساليب حساب (قياس) النقود كميًا.

يمكننا عرض المقاييس التالية:

(1) المقياس الضيق للنقود والذي يعرف بـ (M_1) أو نقود التبادل. يتكئ هذا المقياس على دور النقود كوسيط في المعاملات. كذلك تعرف هذه الطريقة بطريقة المعاملات التي تعزي إلى الخلفية الفكرية للإقتصاديين الكلاسيك، الذين ركزوا على وظيفة النقود كوسيط للمعاملات.

- وبالتالي فإن عرض النقود الضيق M_1 يتكون من:

(أ) العملة المصدره (C) وتتألف من النقود الورقية (أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي) زائداً العملة المعدنية المساعدة وتتكون العملة المصدره من العملة المتداولة بيد الأفراد خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى العملة في خزائن البنوك.

ومن المعروف أن العملة المصدرة تسمى بالنقود القانونية الإلزامية وتسمى أحياناً بالنقود الخارجية.

(ب) الودائع الجارية في البنوك وتسمى بنقود الودائع أو النقود المصرفية أو النقود الداخلية وتعرف بـ (D). تتألف الودائع الجارية (D) من البنود التالية:

- الحسابات الجارية في البنوك التجارية.
- الحسابات الشيكية في البنوك أو غيرها.
- الحسابات القابلة للتحويل الفوري إلى حسابات جارية (Automatic Transfer Saving)
- شيكات المسافرين الصادرة بالعملة الوطنية.

- وبصورة محددة فإن عرض النقود بالمعنى الضيق هو:

$$M_1 = C + D$$

حيث $D =$ الودائع الجارية (النقود المصرفية)

$C =$ العملة المتداولة خارج البنوك.

- ومن الجدير بالذكر أن البنود التالية يتم استبعادها من النقود المصرفية وهي:

- بطاقات الائتمان لأنها مجرد وسيلة إئتمانية تحول حاملها حق الشراء بالأجل ولا تعتبر إضافة لثروة الشخص.
- بطاقات المدين (Debit Cards) وهي بطاقة ممغنطة إلكترونياً وتستخدم للدفع الفوري.
- العملة في خزائن البنك المركزي وحسابات الحكومة في البنوك التجارية والبنوك الأخرى لا تعتبر من نقود التبادل منعاً لإزدواج الحساب. لأن هذه الأرصدة تعتبر نقوداً إحتياطية لتغطية الودائع - في تلك البنوك - أي أن العملة لدى البنوك تقابلها نقود ودائع وبالتالي فإنها لا تحتسب مرتين (مرة كنقود ومرة كودائع) فهذه الأرصدة في الواقع هي جزء من ودائع البنوك المحتسبة أصلاً جزء من عرض النقد.

(2) التعريف الواسع للنقود (M_2) أو مقياس السيولة الإجمالي.

- يستند هذا المقياس إلى وظيفة النقود كوسيط للمعاملات ومخزن للقيم أو الثروة. وقد ركز الاقتصاديون الكينزيين على دور النقود كمخزن للثروة. وبالتالي فإن النقود لها تأثير على السلوك الاستهلاكي للفرد باعتبارها مكون أساسي في ثروة الأفراد.

- وبصورة محددة فإن عرض النقود بالمعنى الواسع هو:

$$M_2 = M_1 + \text{ودائع التوفير} + \text{الودائع الآجلة}$$

$$= M_1 + \text{Saving accounts} + \text{Time deposits}$$

- أي أن M_2 يتكون من:

- مقياس البنود الضيق (نقود التبادل) أو (M_1)
- وودائع التوفير.
- الودائع الآجلة وتشمل:

- الودائع الإستثمارية لأقل من سنة وأكثر من سنة بالعملة الوطنية.

- الودائع بالعملة الأجنبية ومقومة بالعملة الوطنية.

- الودائع المخصصة.

ومن المعروف أن وودائع التوفير والودائع الآجلة تسمى بأشباه النقود.

أي أن M_2 هي:

$$M_2 = M_1 + \text{شبه النقود}$$

- ولا غرو أن السيولة الإجمالية (M_2) تكتسب أهمية خاصة في مجال الحياة الواقعية حيث يستخدم في الدراسات التطبيقية لغرض تحليل أثر النقود أو الثروة على السلوك الاستهلاكي للأفراد.

إطار (5): أثر النقود على الإنفاق الاستهلاكي في اليمن:

أثر النقود (الثروة) على الإنفاق الاستهلاكي في اليمن أجريت دراسة تطبيقية لمعرفة حجم أثر (M_2) على الإنفاق الاستهلاكي في اليمن خلال الفترة 90 - 2005م وقد أظهرت نتائج القياس ما يلي:

$$C = 5562 + 2.3 M_2$$

(41)

$$R^2 = .99$$

$$F = 1730$$

حيث يلاحظ وجود علاقة قوية بين العرض النقدي (M_2) ومستوى الاستهلاك (C) فأى زيادة في عرض النقود مقدارها ريال واحد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار 2.3 ريال.

- ومن ناحية أخرى، فإن مكونات (M_2) قد أضيف إليها مكون جديد يسمى ودائع الأسواق النقدية المودعة لدى الوسطاء الماليين، حيث يدفع على هذه الودائع فوائد متغيره وليست ثابتة (Money Market Deposits) وقد جاءت هذه الإضافة وخاصة في الدول المتقدمة وليدة التقدم المتسارع في الأسواق المالية والنقدية.

وبذلك تصبح M_2 على النحو التالي:

$$M_2 = M_1 + \text{ودائع التوفير} + \text{الودائع الأجلة} + \text{ودائع الأسواق النقدية}$$

المقياس الأوسع للنقود (M_3):

يستخدم هذا القياس غالباً في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة كبيرة من التقدم الاقتصادي والعمق المالي والنقدي الناجم عن التقدم الكبير في الأسواق المالية والنقدية وابتكار أدوات مالية ونقدية جديدة.

ويتميز هذا المقياس في إمكانية استخدامه في قياس أثر الانفاق الإستثماري على السلوك الإستهلاكي.

ولذلك يتم إضافة ودائع المستثمرين الأجله إلى (M_2) بحيث تصبح M_3 كما

يلي:

$$M_3 = M_2 + \text{ودائع المستثمرين الأجله}$$

(Investors Time Deposits)

ومن الجدير بالذكر أن إضافة ودائع المستثمرين قد تم تبريره بأنه يعكس قرارات المستثمرين أما بالإحتفاظ بأرصدة نقدية أو استثمارها في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات.

مقياس السيولة الإجمالي (M₄) مرة أخرى:

يستخدم هذا القياس في الدول المتقدمة كمقياس للسيولة الإجمالي ويتألف من :

- M₃ (المقياس الأوسع للنقود).
- أصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة الحكومية ونحوها أي أن:

$$M_4 = M_3 + \text{أصول عالية السيولة}$$

(highly Liquid assets)

ومن الواضح أن إضافة الأصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة قد تم تبريرها على أساس أن هذه الأذون يمكن تحويلها إلى نقد فوري وبأقل تكلفة وبالتالي فإن من المنطقي إضافتها إلى عرض النقد الأكثر توسعاً (M₄) أو مقياس السيولة الإجمالي الأكثر اتساعاً.

(2-2) أنواع النقود:

معايير تقسيم النقود:

من المعروف، أن تصنيف وتقسيم النقود يتم وفقاً لمعايير مختلفة وهي:

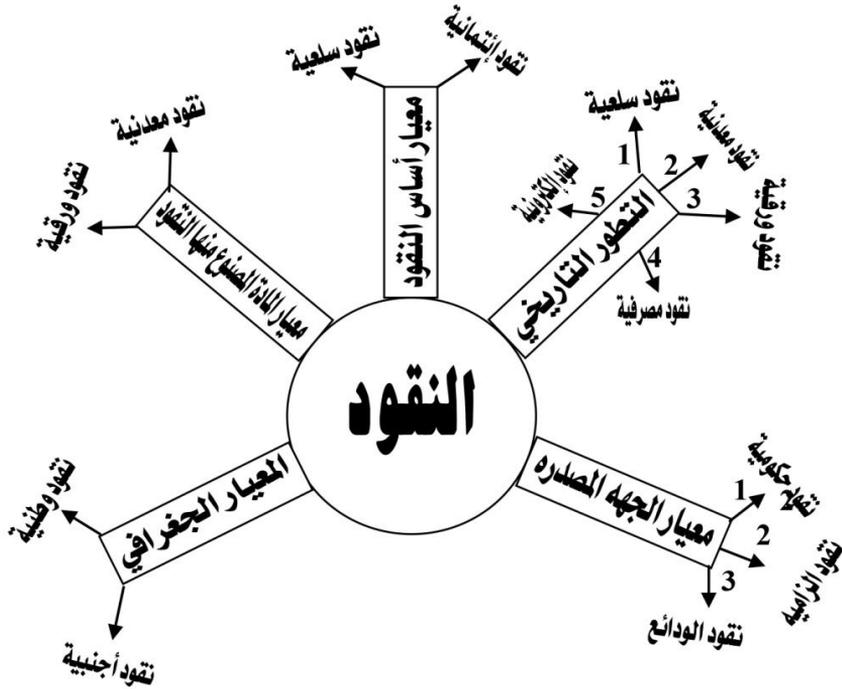
1- معيار المادة المصنوعة منها النقود. تقسم النقود وفقاً لهذا المعيار إلى:

- نقود معدنية.
- نقود ورقية.

2- معيار الجهة المصدرة للنقود: نقسم النقود وفقاً لهذا المعيار إلى:

- نقود حكومية.
- نقود يصدرها البنك المركزي وتتألف من النقود القانونية الورقية الإلزامية وتسمى نقود خارجية والنقود المعدنية المساعدة.

- نقود الودائع لدى البنوك التجارية وتسمى النقود الداخلية.
 - 3- معيار الأساس الذي تقوم عليه النقود:
 - نقود معدنية.
 - نقود ائتمانية.
 - 4- المعيار الجغرافي:
 - نقود وطنية.
 - نقود أجنبية.
 - 5- معيار التطور التاريخي للنقود: تقسم العقود وفقاً لهذه المعيار إلى:
 - نقود سلعية.
 - نقود معدنية.
 - نقود ورقية.
 - نقود إلكترونية.
- ويمكننا عرض أنواع النقود وفقاً للمعايير السابقة في شكل (2.2)



والحق أن أهمية معيار على آخر عند دراسة أنواع النقود يختلف بين الاقتصاديين النقديين، غير أنه يمكننا دراسة أنواع النقود وفقاً لمعيار التطور التاريخي للنقود للأسباب التالية:

- هذا المعيار يجمع بين أنواع النقود وفقاً للمعايير المختلفة.
- ينسجم هذا المعيار مع واقع التطور التاريخي للنقود حيث مرت النقود بمراحل مختلفة حتى وصلت إلى شكلها الحديث في عصرنا الراهن.

أولاً: النقود السلعية:

- يقصد بالنقود السلعية النظام النقدي الذي تعارفت عليه المجتمعات البشرية على إتخاذ سلعة معينة لتكون هي وحدة النقد التي يتم التعامل بها في تبادل السلع والخدمات بين الأفراد.

حيث استخدمت بعض الحيوانات كسلعة نقدية مثل الثور والماشية واستخدمت بعض المجتمعات القمح والتبغ والسكاكين كوحدة نقد سلعية. واستخدم أيضاً الملح كوحدة نقد سلعية في مجتمعات أخرى.

- إن لجوء المجتمعات إلى إتباع نظام النقود السلعية يمثل أول خروج على نظام المقايضة البحت الذي كانت تعتوره الكثير من الصعوبات والمعوقات.

على أن هذا النوع من النقود لم يسلم من العيوب والسلبيات وأهمها القابلية للتلف وصعوبة التجزئة وكلفة التخزين وصعوبة النقل.

ولا ريب أن هذه العيوب، قد جعلت المجتمعات الإنسانية، تبحث في استخدام نقود أخرى تسهل عملية التبادل.

ثانياً: النقود المعدنية:

- تعتبر النقود المعدنية شكلاً متطوراً من أشكال النقود السلعية، حيث اكتشفت المجتمعات البشرية أهمية وقيمة معدني الذهب والفضة، وأخذت منها نقوداً منذ خمسة آلاف سنة. وقد أظهرت الأثار أن شعب الليدين في آسيا الصغرى والذي ينحدرون من أصل يوناني كانوا أول من اتخذ المعادن نقوداً.
 - وفي بداية الأمر، كان يتم سك النقود على أشكال متباينة مختلفة الوزن والمعيار. وقد تطلب هذا اصطحاب الموازين إلى جميع الأماكن التي يتم فيها التبادل، منما كان يثير صعوبات وعوائق كثيرة في التعامل.
- وللتغلب على تلك الصعوبات، بدأت المجتمعات البشرية في سك المعادن على شكل مسكوكات معدنية ذهب أو فضة كاملة بوزن معين وبمعيار محدد.
- وقد كان نظام السك يقوم على أساس تعادل قيمة المعدن كوحدة نقدية مع قيمتها وزناً كسلعة.
- أي تعادل قيمتها الأسمية كنقد مع قيمتها التبادلية كسلعة.

ومن اللافت للنظر إلى أن نظام السك قد أدى إلى إرتفاع قيمة النقود المعدنية (الذهب والفضة) بسبب وجود طلب إضافي مكون من طلب على المعدن كنقود + طلب على المعدن كسلعة الأمر الذي أدى إلى إرتفاع القوة الشرائية للذهب.

• ومن ناحية أخرى، فإن النقود المعدنية الأخرى التي أستخدمت كنقود مساعدة كانت تضرب أو تسك من معادن أخرى رخيصة الثمن مثل النحاس والنيكل والبرونز. وقد تميزت النقود المعدنية على غيرها من النقود السلعية غير المعدنية بالخصائص التالية:

- عدم القابلية للتلف والتآكل.
- سهولة النقل والحمل.
- التجانس والمائل والقابلية للتجزئة إلى وحدات أصغر مع الاحتفاظ بقيمتها.
- القدرة النسبية.

ثالثاً: النقود الورقية:

كان الانتقال من النقود السلعية إلى النقود الورقية إيذاناً بالولوج إلى استعمال النقود الائتمانية والتحول إلى نظام نقدي أكثر تطوراً تشكل النقود الورقية قاعدته الرئيسية.

ولا ريب أن زيادة حجم التجارة والتبادل بين الأمم وخاصة في عصر التجارين قد مثل أهم محطة في مسيرة التحول إلى النقود الورقية. ومع زيادة أنشطة التجارة أدرك التجار المخاطر المتزايدة من نقل كميات كبيرة من الذهب والفضة من مكان إلى مكان لسداد قيمة السلع التي يتم الإتجار بها.

وبدأ المتعاملون في التجارة بالتوافق على جملة من الأعراف والتقاليد المتعلقة بصيغة أو نظام جديد لتداول النقود الائتمانية.

وقد شكل هذا التوافق أولى مراحل التحول إلى استخدام النقود الورقية.

وبمعنى آخر، فإن التحول إلى النقود الورقية لم يتم مرة واحدة وإنما مر بمراحل تطور مختلفة نوجزها فيما يلي:

(1) مرحلة ظهور النقود التمثيلية (Representative Money) :

يرجع ظهور النقود التمثيلية (أو النقد التمثيلي) إلى مرحلة ظهور دور الصرافين وصياغ الذهب والفضة.

أتسمت هذه المرحلة بقيام التجار بإيداع الذهب والفضة عند الصرافين مقابل الحصول على وثيقة سميت إيصال أو سند يعطي لصاحب الوديعة (التاجر) وباسمه: ومع مرور الوقت اكتسبت هذه الإيصالات ثقة المتعاملين وبالقبول العام في تسديد قيمة المبادلات التجارية. وأصبحت هذه الإيصالات قابلة للتداول من شخص إلى آخر من خلال عملية التطهير. وحلت هذه الإيصالات بالتالي محل النقود المعدنية ولكن مع عدم قابلية هذه الإيصالات للتحويل إلى الذهب ومن ناحية أخرى، أدرك الصرافون وصياغ الذهب أن طلبات السحب من قبل التجار كانت أقل من النقود المعدنية المودعة لديهم، منما شجع الصرافون على إصدار إيصالات وسندات بقيمة أكبر من قيمة النقود المعدنية المودعة لديهم.

ومع زيادة الثقة بالجهات المصدرة والقبول العام للتداول، تم تداول هذه الإيصالات بدون تطهير.

• الأمر الذي مهد لظهور فكرة البنوك التجارية التي قامت بعمل مشابه لعمل الصرافين. ومع مرور الوقت توسعت أعمال البنوك وامتدت إلى الإقراض وقبول الودائع مقابل السندات والإيصالات.

(2) مرحلة ظهور النقود النائبة :

يقصد بالنقود النائبة الصكوك والشهادات الورقية المغطى قيمتها بالذهب أو الفضة، وهي تشبه شهادات الإيداعات والإيصالات التي أشرنا إليها سابقاً.

وقد نشأ هذا النوع من النقود الورقية مع ظهور فكرة البنوك المركزية وأسناد وظيفة إصدار النقود إلى جهه واحد ممثلة بالبنك المركزي وتختلف النقود النائبة عن النقود التمثيلية، في أن النوع الأول يكون قابلاً للتحويل إلى ذهب أو فضة، بينما النقود التمثيلية ليست قابلة للتحويل.

ووفقاً لقاعدة التحويل، يتعهد البنك المركزي بتحويل هذه الشهادات والإيصالات إلى ذهب أو فضة وبقيمة تساوي قيمة الوحدات النقدية المعدنية أو ما يعادلها من سبائك.

ومن الأمثلة المشهورة على النقود النائبة شهادات الذهب التي كانت تصدرها الخزانة الأمريكية وبنسبة تغطية 100٪.

- ومن سمات ومميزات النقود النائبة أنها تشبه النقود السلعية فالكمية التي يمكن إصدارها تتوقف على كمية النقد السلعية أو ما يعادلها من سبائك.
- إضافة إلى قابليتها للتداول دون الحاجة إلى نقل الذهب من الخزانة، منما أسبغ عليها ميزة السهولة وعدم التعرض للسرقة أو التآكل.

(3) مرحلة ظهور النقود الورقية الإلزامية:

لم تكن مرحلة إستعمال النقود النائبة قابلاً للإستمرار والتطبيق في الواقع، فقد جاء الوقت الذي عجزت فيه البنوك المركزي عن تحويل النقود النائبة إلى ذهب بسبب إنخفاض كمية الذهب. الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومات بإصدار القوانين الملزمة للأفراد بقبول وتداول النقود الورقية. ومن ثم أصبح النقد الورقي غير القابلة للتحويل. هو وحدة النقد الأساسية. وأصبحت بالتالي نقود إلزامية بحكم القانون تتمتع بقوة إبراء غير محدودة. وانحصرت بالتالي مهمة إصدار النقود على البنك المركزي الذي أصبح الجهم المسئول عن إدارة النقد والسياسة النقدية. ويطلق عليها: بالنقود الخارجية.

- تتميز النقود الورقية الإلزامية بسهولة الحمل والتبادل وإنخفاض تكلفة إصدارها، كما أنها مضمونة القيمة بضمان الدولة. ومن ناحية، تعاني النقود الورقية أخرى من أوجه قصور وسلبات أبرزها.
- الإصدار المفرط للنقود الذي يسبب إرتفاع الأسعار منما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وإضعاف قوتها الشرائية.

رابعاً: النقود المصرفية: (النقود الائتمانية)

• يقصد بالنقود المصرفية نقود الودائع الأصلية والمشتقة التي تخلقها البنوك التجارية وتمثل ديوناً عليها. ولكن ليس للنقود المصرفية المشتقة كيان مادي ملموس وإنما تتمتع بقبول الأفراد بالتعامل بها بحكم الثقة التي اكتسبتها البنوك التجارية. يطلق بعض الكتاب على النقود المصرفية بالنقود الكتابية ويطلق عليها آخرون بالنقود الائتمانية، كما تسمى أيضاً بالنقود الداخلية.

• ومن التعريف السابق، يمكننا استنتاج خصائص النقود المصرفية على النحو الآتي:

(أ) تعتبر النقود المصرفية أحدث أنواع النقود التي ظهرت في العقود الماضية من القرن العشرين بسبب زيادة مستويات النشاط الاقتصادي وإنتشار عادات التعامل المصرفي.

وقد انعكس هذا التطور على زيادة أهمية البنوك وزيادة دورها في تسهيل وتحريك عملية النشاط الاقتصادي.

(ب) تتكون النقود المصرفية من المصادر التالية:

(1) الودائع الجارية الأصلية تحت الطلب المودعه لدى البنوك التجارية وهي تشكل مكون من مكونات نقود التبادل (M_1). وغني عن البيان أن الودائع الجارية هي حسابات جارية تنشأ من قيام الأفراد بإيداع نقودهم في البنوك ومن ثم القيام بسحبها لاحقاً للوفاء بقيمة المبادلات التجارية وسداد الديون من خلال تحرير الشيكات البنكية.

ولكن ليس من الضروري أن يتم سحب كل النقود من البنوك فالنقود تظل موجودة في حسابات المودعين، وإنما يتم تعديل الحسابات الجارية للمودعين. فالشخص الذي يسحب مبلغ معين يؤدي إلى إنخفاض حسابه الجاري مقابل زيادة الحساب الجاري للشخص المستفيد بنفس المبلغ السابق الذي قد يكون له حساب في نفس البنك أي أن النقود الورقية لا تخرج من البنوك وإنما يتم تعديل الحسابات الجارية للمودعين زيادة أو نقصاناً. ولكن إذا أودع المستفيد المبلغ في بنك آخر فإن هذا يزيد من مديونية البنك الذي تم السحب عليه.

(2) الودائع المشتقة والتي لا تنشأ من إيداع فعلي للنقود وإنما تنشأ من خلال قيام البنوك التجارية بالإقراض للأفراد. وهؤلاء بدورهم يودعون القروض في حسابات خاصة بهم في البنوك. وهذه العملية ليست إلا خلق النقود أو العملية التي تسمى بخلق الائتمان.

• ولا غرو أن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود إنما يعتمد على حجم الفوائض النقدية الموجودة في خزائن البنوك التجارية.

ومن المعروف، أن تجارب البنوك قد أظهرت أن الأفراد المودعين لا يسحبون إلا جزءاً من ودائعهم الجارية الأصلية. وهو الأمر الذي يوفر للبنوك مبالغ نقدية فائضة، تستخدمها في منح القروض من خلال الودائع المشتقة وبقيمة تفوق قيمة الودائع الأصلية.

وهكذا تؤدي هذه العملية إلى خلق النقود المصرفية التي أصبحت وظيفة هامة من وظائف البنوك التجارية.

(ج) إن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية ليست مطلقة. وإنما مقيدة بإجراءات ومتطلبات السياسة النقدية وأهدافها في تحقيق الرقابة على الائتمان المصرفي والتحكم به في الإتجاه الذي يحقق الإستقرار الإقتصادي.

ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة النقود المصرفية إلى إجمالي السيولة المحلية (إجمالي عرض النقود M_2) يبين الأهمية المتزايدة للنقود المصرفية في النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية والأقل نمواً.

خامساً: النقود الإلكترونية (Electronic Money):

• يقصد بالنقود الإلكترونية أو النقود الرقمية الوسائل الإلكترونية لتحويل النقود من مكان إلى مكان وفقاً لنظام يسمى نظام تحويل الأموال للإلكتروني (Electronic Funds Transfer). إن النقود الإلكترونية هي أحدث نوع في النقود، وتعتبر البنوك وصناديق الإستثمار والوسطاء الماليين من أكثر الجهات استخداماً لأساليب التحويل الإلكتروني للنقود ويمثل الصراف الآلي (ATM) أحد وسائل الإيداع والسحب والتحويل للنقود للإلكترونية إن النقود الإلكترونية

هي نقود رقميه وبالتالي فإنها نقود غير ملموسة وليس لها كيان مادي محسوس وإنما هي وحدات الكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل ويعرف بالمحفظة الإلكترونية حيث يسمح للعميل استخدام هذه المحفظة في عمليات البيع والشراء والتحويل ومن ناحية أخرى، فإن النقود الإلكترونية تأخذ شكلين رئيسيين هما:

- المخزون النقدي الإلكتروني وهو عبارة عن احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يتيح إجراء الدفع للمشتريات الصغيرة ويطلق على هذا المخزون بـ: حامل النقد الإلكتروني.

- النقود الإلكترونية الافتراضية وهي عبارة عن برنامج يتيح إجراءات الدفع من خلال شبكات الانترنت.

• ومع أهمية هذا التطور الكبير في النقود، إلا أنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين النقديين والمصرفيين حول اعتبار النقود الإلكترونية نوعاً متطوراً من أنواع النقود. فالبعض يرى أن النقود الالكترونية هي نوع حديث للنقود حيث أنها تتمتع بالميزات والخصائص التالية:

- تعتبر وسيلة دفع تتمتع بالكفاءة وإنخفاض التكلفة.

- سرعة انتقال النقود مقارنة بالوسائل الأخرى كالشيكات وبطاقات الائتمان والأوراق التجارية التي تتطلب جهداً وتكلفة أكثر.

• ويعارض آخرون والكا تب منهم اعتبارها نقوداً لأن التحويل الإلكتروني للنقود ليس نقوداً بحد ذاته وإنما هو وسيلة متطورة لتحويل وانتقال الأموال من جهة إلى جهة أخرى. وعلى أية حال، فإن هذه الوسيلة معرضة لمخاطر لا يستهان بها ومنها:

- غياب وثيقة إثبات إنتقال النقود.

- لا تسمح هذه الوسيلة بتعزيز الأرصدة النقدية ولا تمكن من الاستفادة من التسهيلات المصرفية لفترة قصيرة عند تجاوز السحب مبالغ الإيداع (Over Draft).

- احتمال الوقوع في أعمال القرصنة الحاسوبية وغياب مسئولية محاسبة أي جهة عن الخسائر التي تحدث نتيجة ذلك.

(2-3) التطور التاريخي للنقود:

أولاً: عصر المجتمعات البدائية:

- كان أول نظام نقدي استعملته المجتمعات البشرية البدائية هو نظام المقايضة. ومع بروز صعوبات وعوائق المقايضة، بدأت هذه المجتمعات في اختيار مادة معينة (سلعه معينة) لتكون مقياساً عاماً للسلع والخدمات. فالمصريون القدامى استخدموا مادة القمح، وأستخدم الصينيون مادة الأرز، ثم استعملوا النقود المعدنية بعد القرن الرابع قبل الميلاد. أما في روسيا، فقد استخدم الروس مادة الصوف ثم استعملوا المعادن ولكنها لم تكن على شكل نقود. وقد استخدم الرومان الماشية كوحدة قياس للسلع والخدمات.

ثانياً: بزوغ عصر النقود:

- تشير مصادر التاريخ النقدي إلى أن شعب "الليدين" والذين هم من أصل يوناني كانوا أول من اخترع النقود وذلك في عهد قارون (561-546) قبل الميلاد. وقد صنعت تلك النقود في تلك الفترة من معدن "الأكتروم" على شكل سبيكة من الذهب والفضة.

أما المصريون القدامى، فقد أستعملوا النقود في عهد الملك (امنمحات الثالث) (1792-1841) قبل الميلاد. وقد وصفت تلك النقود بأنها كانت على شكل حلقات نحاسية وفضية وذهبية باوزان معلومه. غير أن سك النقود في مصر قد خضع لسيطرة الدول التي تعاقبت على حكم مصر. فقد سكت النقود الفارسية، ثم النقود اليونانية، ثم النقود الرومانية.

• ومن المعالم البارزة في تاريخ النقود هو استعمال الإغريق اليونانيين للعملة المعروفة "بالدراخمة" في القرن الثامن قبل الميلاد والتي سكتها الأسكندر المقدوني. وقد عرفت هذه العملة بـ(دراخمة أسكندر).

ولم يستعمل الرومانيون النقود إلا في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، حيث استعملوا عملة آيس جرافي" وقد كانت ذات شكل مستدير ومصنوعة من البرونز.

كما طور الرومان النقود، حيث استعملوا العملات الفضية مثل عملة (الديناريوس) واستعملوا كذلك النقود الذهبية مثل "عملة الأوريوس" سنة 227 قبل الميلاد.

وتشير المصادر التاريخية للنقود إلى أن الأمبراطور يوليوس قيصر كان أول من وضع صورته على قطع النقود.

ومن الجدير بالذكر أن الرومان قد استعملوا أيضا نقود أخرى مساعدة محشوة من معدن النحاس.

ثالثاً: النقود في العصر الوسطى:

اتسم استعمال النقود في العصور الوسطى بالتقلب والاستمرار تبعاً للتغير والاستمرار في أنظمة الحكم السياسية في أوروبا.

فقد سك نيسان لويس في 1260م عملة الأيكو الذهبي" ثم استعمل لويس الثالث عشر بعد قرنين من الزمان نقوداً سميت "بعملة اللويس".

وبعد قيام الثورة الفرنسية، صدر قانون بسك الفرنك الذي عرف بأسم "فرنك جرمينال" وهو مصنوع من الفضة.

وفي سويسرا، سكت عملة سميت "بالتالر" وذلك في القرن الخامس عشر الميلادي.

رابعاً: النقود في عصر الدولة الإسلامية:

• كان النظام النقدي في عهد الرسول (ص) يقوم على أساس الذهب والفضة.

فقد أقر الرسول (ص) التعامل بالدنانير والدراهم كعملات نقدية. وقد أخذ هذا النظام من الأمبراطورية الرومانية والأمبراطورية الفارسية. حيث كان الرومان يستعملون الدينار الروماني، وأستعمل الفرس الدراخمة والذي أخذ من اليونان.

وقد أقر الرسول (ص) الأوزان التي كانت قريش تزن بها الدنانير والدراهم كما ورد في حديثه صلى الله عليه وسلم ألوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة".

وقد أستمر هذا الوضع إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب في فترة الخلافة الراشدة.

• وفي عصر الخلفاء الراشدين، وخاصة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعملت نقود مساعدة عرفت بـ (فلوس)، وهي فلوس نحاسية برونزية كتب على بعضها صيغ شهادة التوحيد.

وتذكر المصادر التاريخية للنقود أن الخليفة عمر ضرب دراهم جديدة على الطراز الساساني مع الاحتفاظ بشكلها وأوزانها.

ولكن تم إضافة بعض العبارات العربية بالخط الكوفي مثل "بسم الله" و"بسم الله ربي".

• حدث تطور كبير في النظام النقدي في عصر الدولة الأموية. حيث كان الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان أول من اصدر نقود إسلامية. وقد تم إصدار دنانير ذهبية سنة 74 هجرية والذي كان سكهها على أساس الطراز العربي الإسلامي.

ومن أجل هذا الغرض، تم إنشاء دورسك النقود في كل من دمشق في سوريا والفسطاط في مصر.

• في عصر الدولة العباسية، تم استعمال نقود الأمويين إلا أنه أجريت بعض التعديلات على بعض النقود المستعملة ومنها:

- تخفيف النقوش التي كان يتم وضعها على النقود، حيث أصبحت النقوش أقل مقارنة بما كانت عليه نقود الأمويين.

- وفي عهد الخليفة هارون الرشيد أستعمل الخط الكوفي في الكتابة على النقود.
- ومن ناحية أخرى، فقد تميزت النقود في عهد الدولة الفاطمية بمصر (وعلى عكس نقود العباسين) بزيادة مستوى النقوش والزخارف، كما ضربت النقود الزجاجية في أواخر عصر الفاطميين.
- أما في عصر الدولة الأيوبية فقد حدث تغيير في المادة المصنوع منها النقود. حيث أستعمل الأيوبيون نقود نحاسية بسبب ندرة الذهب والفضة وانخفاض كميات الذهب والفضة في ذلك العصر.
- ولم يتغير الحال كثيراً في عهد المماليك، حيث أستعمل هؤلاء الفلوس النحاسية.
- أما في عصر الدولة العثمانية، فقد تم استعمال نقود تركية مثل "الخيرية" و"المحبوب" وهي نقود مصنوعة من الذهب.
- كذلك استعمل العثمانيون النقود الأوربية مثل "البندقي" وريال الفضة الهولندي.
- كما أدخل العثمانيون تغييراً كبيراً في العبارات التي كانت تكتب على النقود. حيث استبدلوا عبارات شهادة التوحيد والآيات القرآنية بالألقاب الفخرية للسلطين العثمانيين.

خامساً: النقود في العصر الراهن:

هناك العديد من العملات الورقية التي تستخدم كنقود وأبرزها الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو الأوربي والمارك الألماني، والفرنك الفرنسي.

وفي العالم العربي والإسلامي: يستخدم مثلاً الريال اليمني، والجنية المصري، والريال السعودي والعماني والدينار الجزائري والمغربي والريال الإيراني.

(2-4) ملخص الفصل

- النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة.
- تقاس النقود بمعايير مختلفة ومن أبرزها:

1. النقود بالمعنى الضيق (M_1) حيث: $M_1 = C + D$
 2. النقود بالمعنى الواسع وتتكون من النقود بالمعنى الضيق (M_1) زائداً شبه النقود. شبه النقود $M_2 = M_1 +$
 3. النقود بالمعنى الأوسع (M_3) وتتكون من النقود بالمعنى الواسع زائداً ودائع المستثمرين الآجلة.
 4. مقياس السيولة الإجمالية (M_4) وتتكون من النقود بالمعنى الأوسع + أصول عالية السيولة مثل أذون الخزانة.
- أنواع النقود وفقاً لتطورها التاريخي هو: - النقود السلعية - النقود المعدنية - النقود الورقية - النقود المصرفية - النقود الإلكترونية.
 - وقد اتخذت النقود الورقية أشكالاً مختلفة هي: - النقود التمثيلية - النقود النائبة - النقود الورقية الإلزامية.
 - مر استعمال النقود بمراحل تطور تاريخية مستمرة، حيث استعملت المجتمعات البدائية نظام المقايضة ثم نظام النقد السلعي، وبدء بعد ذلك استعمال النقود المعدنية.
 - وتشير المصادر التاريخية إلى أن شعب "الليدين" من أصل يوناني كانوا من اخترع النقود.
 - في عهد الدولة الأموية تم إصدار الدينار الإسلامي، ثم استمر سك النقود المعدنية بأشكال مختلفة في عصور الدولة الإسلامية المختلفة.

مسرد مصطلحات الفصل

النقود التمثيلية – النقود النائبة ، النقود المصرفية ، الدراخمه، نقود الودائع، مقياس السيولة الإجمالي، النظرية النفسيه للنقود، النظرية القانونية للنقود – إيصالات الإيداع – النقود مخزن للقيم – النقود السلعية.

أسئلة الفصل

س1: قارن بين:

1- النقود التمثيلية والنقود النائبة.

2- النقود السلعية والنقود المعدنية.

3- النقود المصرفية والنقود الإلكترونية.

س2: اشرح باختصار التطور التاريخي للنقود.

س3: ما هي المقاييس العملية للنقود.

س4: ما هي وظائف النقود.

س5: ناقش المعايير المختلفة في تصنيف النقود؟

مراجع مختاره

1. د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982.
2. د. اسماعيل البدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 2004.
3. جون، جالبريث، تاريخ الفكر الإقتصادي، ترجمة أحمد بلبع، عالم المعرفة، (261)، الكويت ، 2000.
4. د. إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ.
5. د. صبحي قريصه ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1983.
6. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
7. أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، إشراف د. وهبه الزحيلي، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 1999.

الفصل الثالث

الأنظمة والقواعد النقدية

الأهداف:

اتبعت الأمم أنظمة نقدية مختلفة وفقاً لحالة التطور الإقتصادي والاجتماعي في هذه الأمم. ولم يكن اختيار أي نظام نقدي عملية انتقائية، وإنما كان هذه الاختيار يجري وفقاً لخصائص النظام النقدي من حيث المرونة والكفاءة والفاعلية. إضافة إلى اعتبارات العدالة الاجتماعية المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وغني عن البيان أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب استقرار قيمة وحدة النقود - أي استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود. وهذه ليست إلا شروط لأي نظام نقدي فعال وكفؤ.

بعد قراءة هذا الفصل سيتمكن الدارس من معرفة القضايا والمواضيع التالية:

تعريف الأنظمة والقواعد النقدية.

أنواع الأنظمة والقواعد النقدية.

أ- قاعدة المعدن الواحد (قاعدة الذهب).

ب- قاعدة المعدنين.

ج- قاعدة النقود الورقية.

ملخص الفصل.

(3-1) تعريف الأنظمة النقدية وخصائصها:

ينصرف المقصود من النظام النقدي لأي مجتمع إلى جملة من العناصر والأسس التي تشكل قواعد النظام النقدي وهي:

(1) النقود المستخدمة في التداول والتي تتكون من النقود بمعناها الواسع (M_2, M_3) أو النقود بمعناها الضيق (M_1). وعموماً هي النقود التي تتألف من النقود الورقية والمسكوكات المعدنية المساعدة ونقود الودائع والأصول المالية عالية السيولة.

(2) المؤسسات النقدية التي تختص بإدارة النظام النقدي مثل وزارة المالية والبنك المركزي وكذلك المؤسسات التي تستطيع خلق النقود مثل البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

(3) التشريعات والأنظمة والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى الضبط والتحكم في كمية النقود وتحقيق استقرار النظام النقدي وضمان كفاءته ومرونته من ناحية وإنجاز ميزة السهولة واليسر من ناحية أخرى.

• ومن الواضح أن درجة تقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي والنقدي في كل بلد.

غير أن الاقتصاديين النقديين يتوافقون على سمات وملامح أساسية ينبغي أن تتوفر في أي نظام نقدي كفؤ وفعال. وعلى أية حال، فإن أبرز خصائص النظام النقدي هي:

(أ) المرونة:

يقصد بخاصية المرونة أن يكون النظام النقدي قادراً على توفير المستوى المرغوب من السيولة النقدية اللازمة لمواكبة حاجات الاقتصاد الوطني في أوقات الركود الاقتصادي ووفات الانتعاش الاقتصادي. وتتحقق مرونة النظام النقدي أيضاً بسهولة قابلية تحويل النقود إلى العملات الأجنبية وبما يمكن من تسهيل إتمام مبادلات التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

(ب) الأولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية:

النظام النقدي المرغوب هو الذي تكون أولوياته الاقتصادية متعددة ومنها ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتأمين الاستقرار الاقتصادي، ومن متطلبات الاستقرار الاقتصادي أن يكون النظام النقدي قادراً على تحقيق استقرار قيمة وحدة النقود. أي المحافظة على استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود.

لأن في ذلك ترسيخاً لقيم العدالة الاجتماعية بين الناس وحماية حقوقهم وأموالهم من التعرض للمخاطر والخسائر الناجمة عن عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية.

(ج) الكفاءة والفاعلية:

يقصد بالكفاءة والفاعلية للنظام النقدي أن يكون النظام النقدي قادراً على إدارة السياسة النقدية والجهاز المصرفي بشكل صحيح وفعال. وبما يمكن من تأمين حقوق المودعين ويكفل الأمان والضمان بين الأطراف المتعاملين في إطار النظام النقدي.

فالتطبيق الصحيح للأنظمة والقواعد القانونية المتعلقة بإدارة النقود يعزز حالة الأمان والثقة لأنه يضمن تحقيق ما يلي:

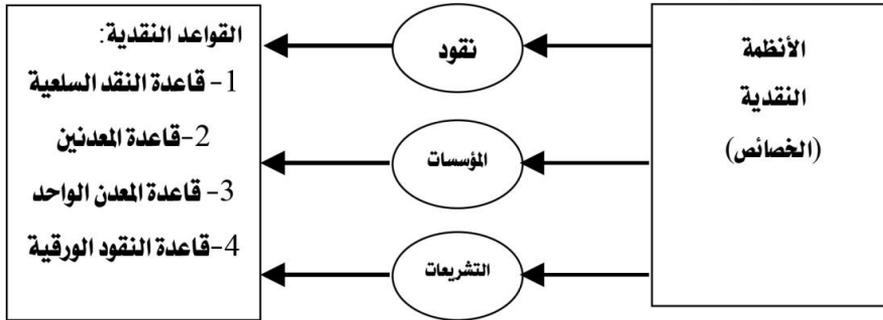
- استقرار تداول النقود وضمان قابليتها للوفاء بالالتزامات بكل يسر وسهولة.
- استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود.

ولا ريب أن المؤشر العام لكفاءة وفاعلية أي نظام نقدي تكمن في مدى قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي. وهو المؤشر الأساس الذي يتوقف عليه استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية للقاعدة أو النظام النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

(2-3) أنواع الأنظمة والقواعد النقدية:

- إن خصائص وعناصر النظام النقدي هي نفسها خصائص وعناصر القواعد النقدية. ولذلك فإن مضمون الأنظمة النقدية ينصرف إلى القواعد النقدية. وبعبارة أخرى، فإن العلاقة بين النظام النقدي والقواعد النقدية هي علاقة وثيقة ومتداخلة.

ويبين شكل (1) هذه العلاقة:



شكل (1) العلاقة بين الأنظمة النقدية والقواعد النقدية

- وعلى أية حال، فإن العادة في تقسيم أنواع القواعد النقدية قد جرت على النحو الآتي:

1. قاعدة النقد السلعية.
2. قاعدة المعدن الواحد.
3. قاعدة المعدنين.
4. قاعدة النقد الورقية.

أن التقسيم السابق لأنواع القواعد النقدية يرجع إلى التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية.

ولكننا سنكتفي بدراسة قاعدة المعدن الواحد وقاعدة المعدنين وقاعدة النقد الورقية.

أ. قاعدة المعدن الواحد (Monometallism) :

قاعدة المعدن الواحد هي قاعدة الفضة وقاعدة الذهب. ومن المعروف أن المجتمعات البشرية أتبعته أولاً قاعدة الفضة، ثم تحولت كثير من الأمم إلى استخدام قاعدة الذهب منذ أواخر القرن الثامن عشر.

وبطبيعة الحال فإنه لا توجد إختلافات جوهرية بين قاعدة الفضة وقاعدة الذهب. لذلك فإن دراسة أحدهما يغني عن دراسة الآخر جرياً وراء العرف الذي أتبعه الاقتصاديون النقديون. سنقوم بدراسة قاعدة الذهب باعتبارها معلماً رئيسياً في قاعدة المعدن الواحد.

أولاً: قاعدة الذهب (Gold Standard) :

1- تعريف قاعدة الذهب :

((يقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقاً لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين وعتار محدد من الذهب)).

يكشف التعريف السابق عدداً من خصائص قاعدة الذهب أهمها ما يلي:

- وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة في الدولة وكمية الذهب التي بجوزة السلطات النقدية.
- وجود علاقة ثابتة قانونية بين وحدة النقد ووزن معين وعتار محدد من الذهب أي وجود سعر ثابت لوحدة النقد بالنسبة للذهب.
- ارتباط العملة الوطنية بالذهب يجعل من العملة الوطنية عملة دولية أيضاً بسبب أن الذهب سلعة عالمية.
- استعداد السلطات النقدية لبيع وشراء الذهب دون قيود.
- الحفاظ على العلاقة الثابتة بين وحدة النقد والذهب يتطلب الالتزام بحرية دخول وخروج الذهب من وإلى الدولة وبدون قيود تذكر.

- ضمان السلطات النقدية لقابلية العملة الوطنية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة وغير مباشرة وبالقدر والمستوى المناسبين.

2- أشكال وصور قاعدة الذهب:

أستخدمت قاعدة الذهب من خلال ثلاث صور أو ثلاثة أنظمة وهي:

- صورة المسكوكات الذهبية.
- صورة السبائك الذهبية.
- صورة الصرف بالذهب.

(2-أ) المسكوكات الذهبية (Gold Currency Standard):

- يقصد بالمسكوكات الذهبية النقود المعدنية الذهبية المصنوعة من الذهب والتي تشكل نسبة كبيرة من النقود المتداولة وتعتبر نقوداً إنتهائية، أي نقوداً بحد ذاتها.

ومن الواضح أن هذا التعريف يبين أن المسكوكات الذهبية نوعان هما:

- النقود المعدنية الذهبية (المسكوكات الذهبية) وهي تشكل الجزء الأكبر من النقود المتداولة وتعتبر نقود بحد ذاتها- أي نقوداً إنتهائية.
- النقود المعدنية المساعدة المصنوعة من معادن أخرى غير الذهب ويتم تداولها. كذلك تشمل النقود الورقية المساعدة القابلة للتحويل إلى ما يعادلها ذهب لدى السلطة النقدية.

- وعلى أية حال، فإن هناك شروط ينبغي أن تتوفر لصحة سريان المسكوكات الذهبية وهي:

(1) لا بد من تحديد وزن وعتار وحدة النقود الذهبية المتداولة وأن يكون قيمة ثابتة (مثال الجنية الذهبي).

(2) توفر الحرية الكاملة لسك وصهر المسكوكات الذهبية دون أي قيود. أي أن الأفراد لهم الحرية في صهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك ذهبية والعكس صحيح وبدون قيود.

- (3) التزام السلطات النقدية بتحويل الذهب إلى نقود ذهبية والعكس عند الطلب وفقاً لسعر التبادل الثابت المحدد بين وحدة النقد والذهب.
- (4) قابلية تحويل أنواع النقود الأخرى إلى نقود ذهبية وسبائك ذهبية أو إلى مسكوكات ذهبية والعكس.
- (5) حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود لضمان إستقرار أسعار صرف عملات الدول المختلفة التي تتبع قاعدة الذهب.

إطار (6): قاعدة الذهب في بريطانيا:

- كانت بريطانيا أول من استخدم قاعدة الذهب في 1816 ثم أصبحت قاعدة الذهب قاعدة للنقد على المستوى الدولي منذ الربع الأخير من القرن 19.
- المسكوكات الذهبية هي أقدم صور قاعدة الذهب وقد استخدمت في الفترة (1821-1914).

(2-ب) صورة السبائك الذهبية:

- كان الانتقال من صورة المسكوكات الذهبية إلى صورة السبائك الذهبية مدفوعاً بجملة من الأسباب أثناء الحرب وبعد الحرب العالمية الأولى، (1914-1918).
- ومن أهم الأسباب أننا الحرب العالمية الأولى هي:
 - استخدام الدول المتحاربة للذهب لتمويل العمليات العسكرية وقد تطلب هذا سحب النقود الذهبية من التداول من جهة وإمتناع بنوك الإصدار (البنوك المركزية) عن الدفع بالذهب من جهة أخرى.
 - قيدت الدول حرية تصدير الذهب حتى وصل الأمر إلى منع تصدير الذهب إلى الخارج.
 - وقد أدت هذه الإجراءات إلى وقف استخدام المسكوكات الذهبية واستبدالها بنقود ورقية قانونية وإلزامية ولكنها غير قابلة للصرف بالذهب.
- وبعد نهاية الحرب، بات من الواضح أن العودة مرة أخرى إلى صورة المسكوكات الذهبية غير ممكن بسبب بروز عدد من العوامل والأسباب نوجزها فيما يلي:
 - لجؤ كثير من الدول خلال الحرب إلى إصدار النقود الورقية الإلزامية لتمويل الحرب من جهة والاقتصاد في استعمال الذهب من جهة أخرى.

- تزايد عدد الدول المستقلة الناشئة والتي اختارت أن يكون لها نظام نقدي مستقل غير مرتبط بالذهب.
- زيادة الطلب على الذهب كسلعة للاستخدام الصناعي والاكتناز إضافة للأغراض النقدية في حين ظل عرض الذهب جامداً وبالتالي أدى هذا إلى انخفاض مخزون الذهب. ولكن السؤال المهم: ما هو مضمون أو جوهر السبائك الذهبية؟ سنجيب على هذا السؤال من خلال تقديم التعريف التالي:

تعريف السبائك الذهبية:

- "يقصد بنظام السبائك الذهبية إحلال الأوراق النقدية (غير القابلة للتحويل إلى ما يعادلها من مسكوكات ذهبية) محل المسكوكات الذهبية النقدية واقتصار حق التحويل إلى ذهب على من يجوز على أوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية والتي لا تقل عن الوزن المحدد للسبيكة بحكم القانون)).
- يكشف هذا التعريف عن شروط سريان صورة السبائك الذهبية وخصائصها وهي:

1. التوقف عن سك المسكوكات الذهبية النقدية ووقف استخدامها في التداول النقدي وهذا معناه إلغاء حرية الأفراد في سك وصهر الذهب الذي كان مسموحاً به في ظل المسكوكات الذهبية.
2. اعتماد الأوراق النقدية كوحدة النقد الأساسية التي يتم تداولها بين الأفراد بدلاً عن المسكوكات الذهبية النقدية وبعبارة أخرى أصبحت الأوراق النقدية هي البديل عن المسكوكات الذهبية النقدية وأقتصر استخدام الذهب على المعاملات الدولية.
3. وحدة النقود التي هي الأوراق النقدية غير قابلة للتحويل إلى ما يعادلها من مسكوكات ذهبية ولكنها قابلة للتحويل إلى سبيكة ذهبية فقط وفقاً لوزن معين محدد وفقاً للقانون. أي لا يقل وزن السبيكة على سبيل المثال عن كيلوغرام من الذهب. وهذا معناه قصر حق التحويل إلى ذهب على أولئك

الذين يجوزون على أوراق نقدية كبيرة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية.

مثال: في إنجلترا كانت قيمة أصغر سبيكة يسمح للأفراد بشرائها من السلطات النقدية تعادل (7575) دولار أمريكي. ومن الجدير بالذكر أن تحديد وزن مرتفع للسبائك التي تباع يجد من الطلب على الذهب واكتنازه.

1. تكون السلطات النقدية مستعدة لبيع وشراء الذهب للأفراد في صورة سبائك لا يقل وزنها عن الوزن المحدد الذي أشرنا إليه سابقاً.

2. اقتصر استخدام السبائك الذهبية للأغراض الصناعية فقط وبالتالي عدم استخدامها في التداول النقدي.

3. استمرار ارتباط قيمة وحدة النقود بوزن معين من الذهب وبالتالي تحديد سعر ثابت للنقود الورقية بالنسبة للذهب إلا أن السلطات النقدية لم تعد ملزمة بالاحتفاظ برصيد من الذهب كغطاء كامل لقيمة الأوراق النقدية المتداولة، وهذا على عكس نظام المسكوكات الذهبية الذي كان يتطلب الاحتفاظ برصيد ذهبي كغطاء كامل.

1- استمرار حرية تصدير واستيراد الذهب.

إطار (7): ريكاردو ونظام السبائك الذهبية:

- كان الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو (↑) من أوائل الذين اقترحوا التحول إلى صورة السبائك الذهبية وقد تضمن اقتراحه العناصر الآتية:
- 1- سحب الذهب من التداول المحلي.
- 2- استخدام الأوراق النقدية التي تصدرها السلطة النقدية بدلاً عن المسكوكات.
- 3- حصر وظيفة الذهب المسحوب من التداول في الآتي:
 - تخصيصه كغطاء للأوراق النقدية التي تصدرها البنوك المركزية.
 - ولتسوية المدفوعات الخارجية للدولة.
- 4- تطل قاعدة الذهب هي الأساس للنظام النقدي للدولة ويظل البنك المركزي مستعداً لشراء وبيع الذهب للأفراد.
- 5- استمرار حرية تصدير واستيراد الذهب.

(2- ج) صورة الصرف بالذهب:

كان الانتقال إلى نظام الصرف بالذهب إنعكاساً لرغبة كبيرة لدى كثير من الدول (بعد نهاية الحرب العالمية الأولى) للإحتفاظ بقاعدة الذهب. وذلك بسبب ما أظهرته هذه القاعدة في تلك الفترة من كفاءة وفعالية كنظام نقدي في تحقيق الإستقرار النقدي الذي أختل أثناء الحرب بسبب وقف العمل بقاعدة الذهب.

وقد كان الطريق للعودة يتطلب الانتقال إلى نظام الصرف بالذهب.

تعريف نظام الصرف بالذهب:

"يقصد بصورة الصرف بالذهب العلاقة التي تربط وحدة النقد الوطنية (غير القابلة للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة) بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، ودون الحاجة إلى تكوين احتياطي من الذهب الخالص كغطاء نقدي للعملة الوطنية.

• يكشف هذا التعريف جملة من شروط سريان نظام الصرف بالذهب وخصائصه وهي:

1. عدم قابلية وحدة النقد الوطنية الأساسية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة داخل الدولة ولكنها تكون قابلة للتحويل وبنسبة ثابتة إلى عملة دولة أخرى تسير على قاعدة الذهب.

2. أي أن وحدة النقد الأساسية ليس لها ارتباط مباشرة بالذهب وإنما إرتباط غير مباشرة عن طريق عملة اجنبية وسيطة يمكن تحويلها أو صرفها بالذهب في أي وقت.

3. تلتزم الدولة بتحديد قيمة وحدة النقد الوطنية الأساسية بوزن معين من الذهب في ظل إرتباط الوحدة النقدية الوطنية بوحدة نقد أجنبية أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب. على وإن يتم الربط بين العمليتين وفقاً لمعدل صرف محدد.

أي أن تكون السلطات النقدية في الدولة الوطنية مستعدة لتحويل نقودها الوطنية إلى نقود أجنبية وفقاً لسعر الصرف المحدد بينهما.

مثال: الجنية المصري الذي ارتبط بالجنية الإسترليني (البريطاني) المرتبط بالذهب، حيث كان الجنية المصري قابل للصرف بالذهب بصورة غير مباشرة من خلال عملة وسيطة هي الجنية الإسترليني البريطاني.

1. الدولة الوطنية ليست ملزمة بجزية سك وتداول النقود الذهبية ولكنها ملزمة بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية تعادل قيمتها كلياً أو جزئياً قيمة كمية النقود المتداولة.

وبعبارة أخرى فإن غطاء الإصدار في الدولة الوطنية يتكون من كمية معينة من السبائك الذهبية + أوراق نقدية أجنبية + أوراق مالية أجنبية.

أي أن الدولة الوطنية ليست ملزمة بالاحتفاظ باحتياطي كامل من الذهب الخالص الخاص. ومن ناحية أخرى تحصل الدولة على عائد نتيجة إحتفاظها بكمية من الأوراق المالية الأجنبية.

خلاصة القول

في ظل نظام الصرف بالذهب، لم يعد مسموحاً للمسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية في التداول بين الأفراد وبدلاً عن ذلك أستخدمت الأوراق النقدية القائمة على أساس الذهب في التداول باعتبار الذهب المقياس الأخير للقيم بالنسبة للمعاملات الخارجية مع الدولة الوطنية.

إيجابيات وسلبين نظام الصرف بالذهب:

- حقق نظام الصرف بالذهب بعض المزايا للدول الصغيرة ومنها الاقتصاد في استعمال الذهب كنفد حيث لا تمتلك الدول الصغيره رصيد كافي من الذهب.
 - إضافة إلى ذلك، تمكنت الدول التي تحتفظ باحتياطي نقدي أجنبي من استثماره في الأسواق المالية والنقدية وبالتالي الحصول على عائد.
 - وبالمقابل، فإن هذا النظام كان له سلبيات على الدول الصغيرة منها:
 - تبعية الدول الصغيرة للدول الكبيرة سياسياً واقتصادياً.
 - تعرض الاستقرار النقدي في الدول الصغيرة للتقلبات الكبيرة تبعاً لما يحدث في الدول الكبيرة التي تتبعها.
 - إغراء الدول الصغيرة بالإفراط في إصدار النقود الورقية.
- إطار (8) مؤتمر جنوه ونظام الصرف بالذهب:

- كانت بريطانيا من أشد المتحمسين للعودة إلى قاعدة الذهب في مؤتمر جنوه بإيطاليا عام 1924م.
- حيث كان التحول إلى نظام الصرف بالذهب هو محصلة توصيات مؤتمر جنوه. ومن أبرز هذه التوصيات ما يلي:
 - أن تقوم البنوك المركزية في الدول المستقلة والناشئة (الدول المستعمرة والتابعة) والتي ترغب في السير على قاعدة الذهب بالاحتفاظ بأوراق وسندات أجنبية كغطاء للنقود المتداولة المصدرة وذلك بدلاً من الاحتفاظ بسبائك ذهبية.
 - يشترط في السندات والأوراق النقدية الأجنبية أن تكون صادرة من دولة تسير على قاعدة الذهب.
 - يسمح للدول الرئيسية (الكبرى) إستخدام صورة السبائك الذهبية، وكانت بريطانيا تتبع قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية.
 - وأخيراً بلغ عدد الدول التي أخذت بنظام الصرف بالذهب نحو (25) دولة موزعة بين قارات أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا ولكن معظم هذه الدول تخلت عن هذا النظام في الفترة 1929م.

ثانياً: تقييم قاعدة الذهب:

مثل استخدام قاعدة الذهب مركز الصدارة والريادة في مختلف الدول مقارنة بالقواعد النقدية الأخرى. وحينها لم يكن غريباً إصرار الدول على العودة والتمسك بقاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى نظراً للفوائد والمكاسب التي جنتها هذه الدول في ظل قاعدة الذهب. ومن أبرز هذه المكاسب تحقيق الإستقرار النقدي وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الدول التي سارت على قاعدة الذهب. غير أن مكاسب ومزايا قاعدة الذهب لم تكن محل إجماع بين الاقتصاديين وصناع القرار والنخب الفكرية والسياسية.

ولذلك نشأ فريق المؤيدين لقاعدة الذهب يقابله فريق المعارضين لها. وفيما يلي تقدم عرضاً لحجج المؤيدين والمعارضين لقاعدة الذهب.

(2-أ) حجج أنصار قاعدة الذهب:

أنطلق المؤيدون للتمسك بقاعدة الذهب من ثلاث حجج رئيسية هي:

- حجة الكفاءة والفاعلية في تحقيق الاستقرار النقدي.
- حجة النقود الجيدة.
- حجة الإدارة التلقائية دون تدخل حكومي.

(1) حجة الكفاءة والفاعلية في تحقيق الاستقرار النقدي:

- يقصد بالإستقرار النقدي إستقرار القوة الشرائية للنقود وإستقرار أسعار الصرف بين العملات المرتبطة بالذهب.

لقد نجحت قاعدة الذهب في تحقيق إستقرار الأسعار وبالتالي إستقرار القوى الشرائية للنقود، ولكن كيف؟

يجيب أنصار قاعدة الذهب من خلال لفت النظر إلى دلالات العلاقة المباشرة بين كمية النقود وكمية الذهب التي تنشأ في ظل قاعدة الذهب. فإذا زادت كمية الذهب، زادت كمية النقود تبعاً لذلك والعكس صحيح.

وبما أن كمية الذهب المتاحة تعتمد على حجم إنتاج الذهب والذي يزيد بمعدلات متواضعة ومستقرة. فإن هذا يعني أن عرض الذهب لم يشهد تقلبات كبيرة وبالتالي فإن كمية النقود لم تشهد هي الأخرى تقلبات كبيرة.

أي أن إستقرار عرض الذهب يعني تحقيق إستقرار عرض النقود ومن ثم إستقرار الأسعار وبالتالي إستقرار القوة الشرائية للنقود. الأمر الذي جعل قيمة النقود تتمتع بثبات نسبي وهذا لم يكن ممكناً إلا في ظل قاعدة الذهب.

• كذلك نجحت قاعدة الذهب في تحقيق إستقرار أسعار الصرف (ثبات أسعار الصرف). ومرة أخرى يلفت أنصار قاعدة الذهب النظر إلى المزايا الناجمة عن إرتباط قيمة العملة الوطنية بقيمة معينة من الذهب الخالص. منما يجعل العلاقة بين العملات النقدية في الدول التي تسير على قاعدة الذهب تحدد وفقاً لسعر تبادل ثابت.

وهذا يعني ثبات أسعار الصرف بين هذه الدول الملتزمة بقاعدة الذهب.

ويؤكد أنصار قاعدة الذهب على أن نجاح هذه القاعدة في تثبيت أسعار الصرف يعد عنصراً محفزاً ومشجعاً لحرية التجارة والاستثمار الدولي. يسبب ثبات أو إنخفاض المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة نمو التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال بين الدول.

(2) حجة النقود الجيدة؛

يقصد بالنقود الجيدة النقود التي يتوفر فيها الأمان والقابلية للمبادلة بسلعة مادية ذات قيمة ذاتية وهو ما يتوفر لنقود الذهب دون غيره. فالذهب يعتبر نقوداً جيدة لأن له قيمة ذاتية كسلعة كما أن له قيمة نقدية كوحدة نقدية وهذه الميزة تعزز ثقة الأفراد بالعملة النقدية القائمة على أساس الذهب.

ولا تتوقف الثقة بالنقود الجيدة على المستوى الوطني المحلي وإنما تمتد الثقة إلى المتعاملين على المستوى الدولي.

ذلك أن إستخدام الذهب كوسيط في المبادلات الاقتصادية الدولية كان أكثر قبولاً بين القواعد النقدية الأخرى كأداة لتسوية قيمة المدفوعات الدولية.

ولا ريب أن هذا لم يكن إلا إنعكاساً للشعور بالأمان والثقة التي يتمتع بها الذهب كنقود جيدة على المستوى الدولي. ولم يكن هذا ممكناً إلا في ظل قاعدة الذهب.

إطار (9): مكانة الذهب والفضة في التاريخ الإسلامي:

• وصف الإمام السرخسي الذهب والفضة قائلاً: فأما الذهب والفضة فثمن (أي نقود) بأصل الخلقة الى ترى أن الفلوس تروج تارة وتكسر تارة أخرى بخلاف النقود (أي بخلاف الذهب والفضة).

• كما وصف الكاساني الذهب والفضة قائلاً: الذهب والفضة لا يحتاج فيهما إلى نية التجارة لأنها معدة للتجارة بأصل الخلقة.

هذا الوصف يدل على تميز الذهب والفضة في أن لهما قيمة ذاتية كسلعة ولها قيمة إستعمالية كنقود.

أي أن هذا الوصف يؤكد أن الذهب والفضة نقود جيدة فهي بالتالي تبعث الإطمئنان والثقة عند الأفراد.

(3) حجة الإدارة التلقائية للنقود دون تدخل حكومي:

- في ظل قاعدة الذهب، يتحقق التوازن الخارجي للدول التي تسير على قاعدة الذهب بصورة تلقائية وبدون تدخل حكومي. فالدولة التي تواجه عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يؤدي إلى خروج الذهب منها لتسديد قيمة هذا العجز أما إذا كانت تواجه فائض فإن هذا يؤدي إلى دخول الذهب إلى الدولة. إن خروج ودخول الذهب من وإلى الدولة يترتب عليه إنخفاض أو زيادة كمية النقود المحلية بصورة تلقائية في كلاً من الحالتين وبدون تدخل من السلطات النقدية.
- أي أن خروج الذهب من الدولة يسبب انخفاض كمية انقود، بينما دخول الذهب إلى الدولة يسبب زيادة كمية النقود بصورة تلقائية.
- ومن الواضح أن نظرية التوازن الخارجي التلقائي أو الإدارة التلقائية للنقود لا تتحقق (وفقاً لأنصار قاعدة الذهب) إلا في ظل قاعدة الذهب.

إذن توفر قاعدة الذهب الأساس المناسب لإستقرار السياسة النقدية وتحقيق إستقلاليتها عن رغبات وأهواء السياسيين. لأنها تجنب السلطات النقدية الوقوع في سياسات نقدية خاطئة للتأثير على كمية النقود والإئتمان ولا ريب أن إستقرار وإستقلالية السياسة النقدية يحول دون العبث بالقوة الشرائية للنقود.

• ولكن ما هي العوامل التي تكفل تحقيق الإدارة الذاتية للنقود بدون تدخل حكومي؟ من السهل أن نتذكر، أنه في ظل قاعدة الذهب: تكون قيمة وحدة النقود مرتبطة بقيمة وزن معين من الذهب. وللأفراد مطلق الحرية في تحويل النقود إلى ذهب والعكس صحيح. ولضمان عملية التحويل يتعين على السلطات النقدية الاحتفاظ برصيد كافي من الذهب. إذن تلك العوامل تؤدي إلى وجود علاقة مباشرة وطردية بين التغير في عرض النقود والتغير في كمية الرصيد الذهبي الذي بدوره يعتمد على صافي رصيد ميزان المدفوعات (فائض أو عجز).

فإذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، فإن هذا يؤدي إلى دخول الذهب إلى البلد (زيادة الرصيد الذهبي)، وبالتالي يؤدي إلى زيادة عرض النقود تلقائياً (بدون تدخل البنك المركزي). إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية في الدولة.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، لأن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى إنخفاض صادرات الدولة (لإرتفاع سعرها)، بينما تزيد الواردات (لإنخفاض سعرها). أذن إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات بسبب في النهاية عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي خروج الذهب من الدولة وإنخفاض عرض النقود ومن ثم تنخفض الأسعار المحلية تبعاً لذلك.

ومن الواضح الآن أن هذه الوقائع تحدث تلقائياً وبدون تدخل السلطات النقدية، حيث تعود الأسعار إلى وضعها السابق ويتحقق الإستقرار النقدي.

ولا يفوتنا التنوية إلى أن حجم التغير في كمية النقود يعتمد على الصورة المتبعة لقاعدة الذهب.

فإذا كان نظام المسكوكات الذهبية هو المتبع – أي يكون التداول النقدي مكون من السكوكات الذهبية، يكون التغير في كمية النقود بمقدار مساوٍ تماماً لحجم التغير في الرصيد الذهبي.

أما إذا كان نظام الصرف بالذهب هو المتبع – أي يكون التداول النقدي مكون من الأوراق النقدية المغطاه بالذهب يكون التغير في كمية النقود بمقدار نسبي للتغير في الرصيد الذهبي.

مثال: إذا زاد الذهب بمقدار مليون ريال، فإن كمية النقود تزيد بمقدار مليون أيضاً في حالة المسكوكات الذهبية.

وإذا حدد القانون إصدار النقود بما يساوي أربعة أضعاف الرصيد الذهبي (حالة نظام الصرف بالذهب).

فإن كمية النقود تزيد في هذه الحالة بمقدار أربعة مليون ريال إذا زاد الرصيد الذهبي بمقدار مليون ريال.

إطار (10): نظرية التوازن التلقائي عند هيوم:

دافيد هيوم (1711-1776) ونظرية التوازن التلقائي: الاقتصادي دافيد هيوم هو أحد الاقتصاديين الكلاسيك الذين اهتموا بصياغة نظرية التوازن التلقائي، تقوم هذه النظرية على أساس حرية التبادل الدولي وحرية تحويل العملات في ظل قاعدة الذهب. عندما تحقق الدولة فائض في ميزان المدفوعات، فإن الذهب يتدفق إلى الدولة فترتفع الأسعار. يؤدي هذا إلى انخفاض صادرات الدولة وزيادة وإرادتها فيعود بذلك التوازن التلقائي وتعود كمية النقود إلى وضعها السابق. وعكس ذلك يحدث عندما تحقق الدولة عجز في ميزان المدفوعات.

(2-ب) حجج معارضي قاعدة الذهب:

يقدم معارضي قاعدة الذهب جملة من الاعتراضات والانتقادات على قاعدة الذهب، يمكننا عرضها في ثلاث حجج رئيسيه وهي:

- حجة تأثير العوامل الأخرى.
- حجة جمود نظام الذهب عند الأزمات.

- حجة الاستقرار اللامتكافئ.

1- حجة تأثير العوامل الأخرى:

يرى عدد من المعارضين لقاعدة الذهب وفي مقدمتهم الاقتصادي كينز أن الإستقرار النسبي في القوة الشرائية للنقود الذي تحقق في فترة تطبيق قاعدة الذهب يرجع إلى عوامل أخرى غير شروط سريان قاعدة الذهب.

هناك ثلاثة عوامل ساعدت على تحقيق الاستقرار في قيمة النقود هي:

- أ- الاكتشافات الجديدة في مناجم الذهب والتي أدت إلى زيادة عرض الذهب.
- ب- الإزدهار الاقتصادي الذي تحقق في تلك الفترة وادي إلى زيادة الطلب على الذهب لأغراض الإستعمال النقدي وللأغراض الصناعية والتجارية.
- ج- السياسات النقدية الاحترازية التي أتبعها السلطات النقدية في تلك الفترة فمع كل زيادة في عرض الذهب لجأت السلطات النقدية إلى زيادة الرصيد الذهبي المحتفظ به في الخزائن. هذه السياسة الاحترازية أدت إلى الحد من التقلبات الكبيرة في أسعار الذهب.

2- حجة جمود نظام الذهب عند الأزمات:

تعرضت كثير من الدول إلى أزمات نقدية في تلك الفترة، ولم يكن نظام الذهب مرناً إلى حد الكفاية في مواجهة هذه الأزمات.

ولذلك كانت الحكومات تلجأ إلى وقف العمل بشروط نظام الذهب أو تعديلها وبما يتفق مع أهدافها في إدارة النقود.

أي أن الدول لم تكن دائماً تطبق الإدارة التلقائية للنقود، حين لجأت إلى التخلي أو إضعاف آلية الإدارة التلقائية للنقود. وهو الأمر الذي قاد إلى المقوله الشهيره التي مفادها: أن الأخطاء الناجمة عن إدارة نظام نقدي مستقل عن الذهب هي أقل بكثير من الأثار السلبية التي تصيب النشاط الاقتصادي المحلي الناجمة عن استمرار إرتباطه بنظام الذهب.

3- حجة الاستقرار اللامتكافئ:

تذكر أن أنصار قاعدة الذهب اعتقدوا، بأن هذا النظام كان أكثر كفاءة في تحقيق:

- إستقرار التوازن الخارجي للدولة (استقرار ميزان المدفوعات).
- استقرار أسعار الصرف.
- غير أن تلك الحجج لم تكن مقنعة لمعارض نظام الذهب لسببين أيضاً وهما:
- التناقض بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي.
- استقرار أسعار الصرف في الدول الصناعية الكبرى يكون على حساب عدم إستقراره في الدول الصغرى.
- ولكن كيف يحدث التناقض بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي دعنا نوضح ذلك من خلال تحليل الحالة الآتية:
- دعنا نفترض وجود دولتين تسيران على قاعدة الذهب.
- وأن العلاقة بين عملي الدولتين ثابتة ومستقرة نسبياً.
- أفترض الآن أن مستوى الأسعار في الدولة الأولى قد أخفض ماذا يعني هذا؟ أنه يعني تحسن المركز التنافسي للدولة الأولى في التجارة الدولية (تحقق فائض في الميزان التجاري).
- ولكن ما هي ردود فعل الدولة الثانية؟ إن المركز التنافسي للدولة الثانية في وضع أضعف. ولذلك فإنها ستلجأ إلى تخفيض أسعارها للحفاظ على مركزها التنافسي (الحفاظ على توازنها الخارجي).
- غير أن تخفيض الأسعار في الدولة الثانية ليس سهلاً لأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى انخفاض معدل الأرباح. وهذا يعطي مؤشر سلبي بالنسبة للمستثمرين ورجال الأعمال، خاصة إذا كان انخفاض الأسعار أسرع من انخفاض التكاليف.
- هذه الأحداث في النهاية تؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي في الدولة الثانية.

إن محاولة الثانية استعادته استقرارها الخارجي (المحافظة على مركزها التنافسي السابق) لم يكن ممكناً إلا بالعبث بالاستقرار الداخلي. وهكذا يحدث التناقض بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي في ظل قاعدة الذهب.

• وأما فيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف، فإن منتقدي قاعدة الذهب يؤكدون أن استقرار سعر الصرف كان ناجحاً في الدول المتقدمة بينما لم يكن كذلك في الدول الأخرى الصغيرة.

وهذه ما ذكره الاقتصادي روبرت ترينفن (R. TRIFFIN) الذي كان يرى أن نجاح استقرار أسعار الصرف كان حالة خاصة بالدول التي كانت تمثل المراكز الرئيسية لنظام الذهب.

ولم يكن الحال كذلك في الدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية، حيث عانت من التقلبات الكثيرة في أسعار الصرف أثناء تشغيل نظام الذهب الدولي.

(2-ج) قاعدة الذهب بين المؤيدين والمعارضين؛

يؤسس فريق من الاقتصاديين نظرتهم (والمؤلف منهم) إلى مزايا وعيوب نظام الذهب من حجة مختلفة تجعلهم في موقف وسط بين المؤيدين والمعارضين.

يبين هؤلاء رؤيتهم لقاعدة الذهب من منهجية تقييم تركز على النظر إلى مزايا النظام في إطار سياقه التاريخي وشروطه الاقتصادية المرتبطة بهذا السياق.

أي أن تقييم مزايا وعيوب نظام الذهب لا يمكن أن يكون موضوعياً إذا ما عزل عن ظرفه الزمني وشروطه الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان نظام الذهب وفقاً لهؤلاء ملائماً في وقته ومنسجماً مع طبيعة التطور الاقتصادي المحلي للدول وقتذاك.

• فمن ناحية الأفراد: لقد كانوا أكثر ميلاً ورغبة في نظام نقدي يقوم على الذهب الذي يتفوق على ما سواه من حيث أن له قيمة ذاتية كسلعة وقيمة اسمية كنفود. لذلك أشبعت هذه الميزة رغبة طبيعية في الأفراد لم تكن متوفرة في أنظمة النقد السلعية الأخرى.

- وكان نظام الذهب مرغوباً ومقبولاً لبيئة اقتصادية تقدر الحريات الاقتصادية وتشدد على أهمية الدور الحيادي للدولة في النشاط الاقتصادي. باعتبار ذلك شروط ضرورية لمزيد من الرفاه الاقتصادي للدول الداخلة في نظام الذهب.
- كان هناك تناغم وانسجام بين نظام نقدي دولي يقوم على أساس الذهب ونظام اقتصادي يقوم على أساس حرية التجارة الدولية وهو الأمر الذي جعل تلك الدول التي تسير على قاعدة الذهب تقبل بالتضحية باعتبارها الاستقرار الداخلي، من أجل المحافظة على التوازن الخارجي القائم على أساس تثبيت أسعار الصرف والمحافظة على أسلوب التوازن التلقائي لميزان المدفوعات:
- ولكن تقييم مزايا نظام الذهب في السياق الزمني الحاضر، ينتهي إلى أن مساوئ نظام الذهب يفوق مزاياه، وهذا الاستنتاج يؤكد أن نظام الذهب لا ينبغي أن ينظر إليه خارج سياقه التاريخي وشروطه الاقتصادية وقتذاك.

ثالثاً: إنهيار قاعدة الذهب وأسبابه :

- بات من الواضح أن قواعد وشروط سريان قاعدة الذهب لم تعد قادرة على البقاء والصمود بنهاية الحرب العالمية الأولى ومطلع أزمة الكساد الكبير (1929-1933). وأصبح من الطبيعي البحث عن نظام نقدي جديد يتواءم مع التغيرات الاقتصادية والسياسية للدول بعد أن واجه نظام الذهب العديد من الصعوبات والمعوقات. وهو الأمر الذي أنتهى إلى إنهيار نظام الذهب وإنهاء صلاحية العمل بقاعدة الذهب عام 1931.
- يتوافق جمهور الاقتصاديين على جملة من الأسباب التي أدت إلى إنهيار نظام الذهب ويمكننا حصرها وعرضها على النحو التالي:

(1) تفاقم أزمة فائض الطلب على الذهب:

أدى إستمرار الزيادة في الطلب على الذهب وقصور عرض الذهب إلى تفاقم أزمة الطلب على الذهب.

حيث زاد الطلب على الذهب للأغراض الصناعية والإكتناز إضافة للأغراض النقدية. بسبب متطلبات زيادة معدل النمو الاقتصادي وتوسع حجم التجارة الداخلية

والدولية إضافة إلى متطلبات مشروعات التعمير لما بعد الحرب في الدول التي تضررت من الحرب.

ومن ناحية أخرى لم يكن ممكناً زيادة عرض الذهب لمجاراة الزيادة في الطلب عليه بسبب عدم كفاية إنتاج الذهب. ولم يكن ممكناً الاعتماد على جنوب أفريقيا والاتحاد السوفيتي اللذان كانا يملكان احتياطي كبير من مناجم الذهب لاعتبارات سياسية من جهة وللتقلبات في الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عانت منها وخاصة جنوب أفريقيا من جهة أخرى.

ولا ريب أن قصور وانخفاض عرض الذهب يتناقض مع شرط سريان قاعدة الذهب.

(2) تبدل أولويات السياسات الاقتصادية للدول بعد الحرب:

في ظل قاعدة الذهب، أعطيت الأولوية لتحقيق الإستقرار والتوازن الخارجي. غير أن هذه الأولوية كانت كما أشرنا سابقاً على حساب عدم الإستقرار والتوازن الداخلي. وقد عانت الكثير من الدول من مشاكل تقلبات الأسعار المحلية والبطالة.

ولذلك، أتهجت هذه الدول إلى إيلاء أولوية لتحقيق الإستقرار والتوازن الداخلي - أي الاهتمام بسياسات زيادة التشغيل والنمو الاقتصادي. ولكن هذا التحول لم يكن ممكناً في ظل سياسة نقدية تقوم على (الإدارة الذاتية للنقود).

لذلك كان لا بد من تطبيق وإتباع سياسة نقدية مستقلة تقوم على أساس إصدار النقود بدون غطاء ذهبي وذلك لمواجهة متطلبات التوازن الداخلي.

- وغني عن البيان، إن تطبيق سياسات نقدية مستقلة يعني الخروج عن أحد شروط قاعدة الذهب الذي يتطلب الاحتفاظ برصيد ذهبي وسياسة نقدية ذات إدارة تلقائية (أي سياسة نقدية غير مستقلة).

(3) إنهيار أهم شروط وقواعد سريان قاعدة الذهب ومنها:

• إنهيار مبداء حرية دخول وخروج الذهب كسبب ونتيجة لسوء توزيع الاحتياطات الذهبية بين الدول. وقد كان هذا الأمر ناجماً عن تغير مراكز القوة الاقتصادية بعد الحرب.

حيث ضعف مركز بريطانيا في ميدان الإقراض الدولي، بينما أرتفع مراكز الدول الأخرى مثل أمريكا وفرنسا اللتان تحولتا من دول مدينة إلى دول دائنة. واكتسبت هذه الدول نفوذاً متزايداً في أسواق المال الدولية وتركزت احتياطات الذهب في أمريكا وفرنسا بينما انخفضت في بريطانيا والمانيا.

ولمواجهة سؤ توزيع الاحتياطات لجأت كثير من الدول إلى وضع قيود على دخول وخروج الذهب لحماية مصالحها.

ولا شك إن فرض هذه القيود يتناقض مع حرية دخول وخروج الذهب الذي قام عليه نظام الذهب.

• إنهيار العلاقة الثابتة بين قيمة النقود الوطنية وكمية الذهب على المستوى الدولي.

- أدى تضارب المصالح الاقتصادية للدول ذات الثقل الرئيسي في النظام النقدي الذهبي إلى فرض المزيد من القيود على التجارة الدولية وبالتالي التخلي عن حرية التجارة الدولية الذي يعد شرطاً ضرورياً لسريان قاعدة الذهب.

- ومن ناحية أخرى أدى فرض الضرائب والرسوم الجمركية إلى اختلاف أسعار العملات بين الدول. وهو الأمر الذي يتناقض مع شرط وجود علاقة ثابتة في ظل قاعدة الذهب وبالتالي فقد أنهار هذا الشرط أيضاً.

• جمود الأسعار:

كان يشترط لسريان قاعدة الذهب أن تتمتع الأسعار بالقابلية للتغير إستجابة لأي تغير في كمية الذهب دخولاً وخروجاً من وإلى الدولة غير أن ظهور النقابات العمالية والمهنية والإتحادات الاحتكارية قد منعت مرونة التغير في الأسعار عند تغير الذهب. حيث قاومت أي إتجاه لإنخفاض الأسعار يبرره حركة الذهب. ولذلك فقد

ظلت الأسعار ومن ثم الأجور ترتفع بصورة مستقلة عن تقلبات الذهب. وفي أحيان أخرى، لم يكن الذهب كافياً لمجارات زيادة الأسعار والأجور. ولا ريب أن هذا الانفصال بين تغير الأسعار وتغير الذهب لا يعني إلا إنهيار أحد الشروط الأساسية لسريان قاعدة الذهب.

• وغنى عن البيان أن جملة الأسباب التي أشرنا إليها تؤكد أنه لم يعد ممكناً العودة مرة أخرى إلى نظام الذهب. حيث بدأت الدولة المختلفة بالخروج عن قاعدة الذهب الواحدة نلو الأخرى وكانت الولايات المتحدة الأمريكية آخر دولة تخرج عن نظام الذهب سنة 1971م.

ب. قاعدة المعدنين:

تعريف:

• ينصرف مضمون قاعدة المعدنين إلى العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية (المسكوكات النقدية المصنوعة من المعدنين) وقيمة وزن وعيار محدد من كل من الذهب والفضة في آن واحد على أن تتمتع المسكوكات المعدنية بقوة إيراد غير محدودة في سداد الالتزامات.

• يكشف هذا التعريف شروط سريان قاعدة المعدنين وهي:

1- وجود علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود ووزن وعيار محدد من الذهب والفضة في آن واحد.

مثال: الريال اليمني الفضي الذي سك في 1963م كان = 2.5 جرام من الفضة و0.820 جرام من الذهب.

2- تتمتع المسكوكات النقدية المصنوعة من الذهب والفضة (الوحدة النقدية) بقوة إيراد غير محدودة في سداد الإلتزامات.

3- حرية سك وصهر المسكوكات والسبائك من كل من المعدنين وفقاً للنسبة القانونية وبكلفة منخفضة.

4- حرية تصدير واستيراد معدن الذهب والفضة من وإلى الدولة دون قيود تذكر.

5-الإنسجام بين القيمة الأسمية القانونية للمسكوكات كنقد وبين القيمة السوقية التجارية للمعدن كسلعة. فإذا لم يحصل هذا الإنسجام يختفي المعدن الذي تكون قيمته الأسمية كنقد أقل من قيمته كسلعة. وبالتالي ينتهي الأمر إلى سريان قاعدة المعدن الواحد. أي سريان أما قاعدة الفضة أو قاعدة الذهب وهذه هي الظاهرة التي عرفت بالمقولة الشهيرة أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة. أو القانون الذي عرف بقانون جريشام. ومن المعروف أن الذهب كان هو النقود الجيدة الذي كان يختفي من التداول.

إطار (11): انتشار قاعدة المعدنين:

كانت الولايات المتحدة أول من طبق قاعدة المعدنين في 1792 ثم تبعتها فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرا وبلجيكا واليونان. كذلك اتبعت البلدان العربية هذا النظام عام 1870.

• ومن ناحية أخرى فإن لنظام المعدنين بعض المزايا الأساسية ومن أبرزها:

- إتساع حجم القاعدة النقدية وما يترتب على ذلك من إمكانية زيادة النشاط الإقتصادي.

- الإستقرار النسبي للأسعار مقارنة بمجالتها في ظل قاعدة المعدن الواحد.

إطار (12): قانون جريشام أو قانون المقريزي:

قانون جريشام (1519-1579)

- مضمون قانون جريشام هو أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.
- النقود الرديئة: هي النقود التي تنخفض قيمتها السوقية كسلعة- أي تصبح قيمتها كنقد أكبر من قيمتها كسلعة وهي النقود التي تظل في التداول.
- النقود الجيدة: هي النقود التي ترتفع قيمتها السوقية كسلعة أي تصبح قيمتها كنقد أقل من قيمتها السوقية كسلعة (كالذهب) وهي النقود التي تختفي من التداول لأن الناس يحتفظون بها كحلي أو للإكتناز.
- أستنتج توماس جريشام هذا القانون من ملاحظته عندما قام الملك هنري الثامن بتخفيض قيمة العملة فأدى ذلك إلى دوران العملة الرديئة وتناقص سرعة دوران العملة الجيدة.
- يعتبر هذا القانون عام حيث ينطبق على قاعدة المعدنين بالإضافة إلى تداول الأوراق الورقية والمعدنية ، حيث تصح النقود الورقية هي الرديئة والنقود المعدنية هي الجيدة.

المقريزي وقانون جريشام:

كان تقي الدين بن علي المقريزي (1364-1442) قد سبق جريشام في اكتشاف ما سمي أخيراً بقانون جريشام.

وقد جاء هذا الاكتشاف في رسالة عن الاقتصاد النقدي بعنوان: شذور العقود في ذكر النقود. في هذه الرسالة ناقش المقريزي قضية العملة الرديئة تطرد العملة الجيده من التداول. ويعتبر المقريزي أول من وضع النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية حيث اقترح إصلاح النقد كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة الاقتصادية في مصر وقتذاك.

وفي الرسالة الثانية للمقريزي ناقش فيها نتائج التضخم النقدي وأثره على الشرائح المختلفة في المجتمع. حيث تناول بالتحليل والنقاش القوة الشرائية الحقيقية للنقد والقوة الشرائية الأسمية واقترح الأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة.

وبكلمات المقريزي التي وردت في كتابه شذور العقود في ذكر النقود قال:

واتخذ الملك الظاهر يرقوق بالإسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس (وهي النقود الرديئة) فكثرت الفلوس بأيدي البلد كثرة بالغة وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد (أي زاد دوران الفلوس). وقلت الدراهم (وهي النقود الجيده) لأمرين:

- أحدهما: عدم ضربه البتة (أي توقف سك الدراهم).
- الثاني: سبك ما لدى الناس لإتخاذها حلياً (أي تحويل الدراهم الفضية إلى سبائك فضيه لاستخدامها في الزينة).

ويلاحظ من مناقشة المقريزي، أن الأصل ينبغي أن يقال أن جريشام قد أدرك قانون المقريزي وليس العكس.

ج. قاعدة النقود الورقية:

تعريف:

((قاعدة النقد الورقية هي القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقود إلزامية بحكم القانون الوطني للدولة وغير قابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر. وتعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى نفسها مع تمتعها بقوة ابراء غير محدوده)).

يكشف هذا التعريف الملامح والخصائص الرئيسية للنظام النقدي الورقي وهي:

2. إنفصال العلاقة بين وحدة النقود الورقية وبين ما كانت تساويه من ذهب في ظل قاعدة الذهب. وبعبارة أخرى أختفت العلاقة بين القيمة الأسمية لوحدة النقد كنقد وبين قيمتها السوقية التجارية كسلعة.
- أي أنه لم يعد لوحدة النقد الورقية قيمة ذاتية حقيقيه كما كان الحال في حالة النقد المعدني. وفي الحقيقة، أصبحت وحدة النقد هي نقود إنتهاية حاسمة أساسية.
3. النقود الورقية هي نقود إلزامية بحكم القانون الوطني وتعرف وحدة التحاسب بالنسبة إلى نفسها وتمتع بقوة إبراء غير محدودة في التداول.
- ولا ريب أنه بهذه الصفة، أنتقل النظام النقدي إلى قاعدة النقود الورقية.
4. النقود الورقية الإلزامية هي نقود غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي معدن آخر. وهذا يعني فك الإرتباط بين التغير في كمية النقود الورقية وبين التغير في حجم الذهب كما كان الحال عليه في ظل قاعدة الذهب. أي أنه لم يعد ضرورياً الإحتفاظ بالذهب كغطاء للإصدار النقدي. ولكن يعتبر الذهب عنصر من بين عناصر أخرى يتم الإحتفاظ بها كغطاء للإصدار النقدي. تتألف العناصر الأخرى من العملات الأجنبية والأوراق المالية الأجنبية التي تستعمل كأداة لتسوية المدفوعات الدولية.
5. النقود الورقية هي نقود وطنية محلية في المقام الأول بحكم القانون. وبالتالي فيها ليست نقوداً دولية إلا إذا تحولت إلى نقود إحتياطية ولكن هذا يعتمد على المركز الإقتصادي للدولة وعلى مدى القبول العام الدولي بهذه النقود كأداة لتسوية المدفوعات الدولية. أي أن قيمة العملة الوطنية على المستوى الدولي يعتمد على تفاعل الطلب والعرض عليها في السوق الدولي. غير أن هذا التفاعل يتوقف على مدى ما تتمتع به الدولة الوطنية من قدرات إنتاجية وتصديرية ومدى إستيعابها لتدفقات رأس المال الأجنبي.
- ولا يحتاج الأمر منا إلى تمعن كبير في أن سعر صرف العملة الوطنية في ظل قاعدة النقد الورقية يكون أكثر تقلباً لأنه يعتمد على تفاعل الطلب والعرض على النقد الوطني كما أشرنا إلى ذلك أنفاً.

6. يحقق نظام النقد الورقي المرونة الكاملة للسلطات النقدية الوطنية في تنظيم الإصدار النقدي بصورة مستقلة ومناسبة بيد أن هذه المرونة ليست مطلقة وإنما مقيدة بأولويات الأهداف الاقتصادية للدولة وبمتطلبات الإستقرار الاقتصادي. فإذا ما تم تجاوز هذه الأولويات والمتطلبات فلا غرو أن العاقبة هي إشتعال الأسعار وزيادة هيب التضخم والعبث بالإستقرار الاقتصادي وبالتالي تقلب قيمة وحدة النقود.

إنتقادات موجهة لنظام النقد الورقي:

- يرى البعض أن هناك مخاطر إقتصادية مرتبطة بنظام النقد الورقي أهمها:
 - 1- الإفراط في الإصدار النقدي وهو الأمر الذي يشعل الأسعار ويزيد من هيب التضخم ويؤدي إلى العبث بالإستقرار الداخلي وإخفاض القوة الشرائية للنقود. وبالتالي إهتزاز الإستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية.
 - 2- التقلبات الشديدة في سعر صرف العملة الوطنية، حيث لا يضمن هذا النظام استقرار أسعار الصرف بشكل آلي كما كان عليه الحال في ظل قاعدة الذهب.
 - وبصورة عامة، فإن ضمان الإستقرار النقدي ومن ثم استقرار الأسعار في ظل النقد الورقي، إنما يتوقف على مدى كفاءة إدارة السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف الإستقرار الاقتصادي. وبالتالي يتوقف الأمر على مدى إدراك السلطات النقدية لأهمية العلاقة الوثيقة بين حجم التغير في كمية النقود المتداولة من جهة وبين مستوى التغير في حجم الإنتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى.
- ومهما تكن عيوب النظام الورقي، فلا جدال في أن هذا النظام يمثل أرقى الأنظمة النقدية التي عرفتها البشرية حتى الآن. ولعل أكبر ميزة يتمتع بها النظام الورقي تلك المرونة التي يتفوق بها على النظام النقدي المعدني. حيث يمكن مواجهة الإنكماش بزيادة كمية النقود ومكافحة التضخم بتخفيض كمية النقود.

(3-3) ملخص الفصل

• ينصرف معنى النظام النقدي إلى النقود المستخدمة في التداول والمؤسسات النقدية المسؤولة عن إدارة النظام النقدي إضافة إلى التشريعات والأنظمة والقواعد التي تضبط إدارة كمية النقود.

• عرفت الأمم المختلفة أربعة أنظمة نقدية مرتبة حسب تطورها التاريخي على النحو الآتي:
- نظام النقد السلعي - قاعدة المعدنين - قاعدة المعدن الواحد ثم نظام النقد الورقي.

• تعتبر قاعدة الذهب أشهر نظام النقد المعدني (قاعدة المعدن الواحد) ويقصد بقاعدة الذهب العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهذه العملة وفقاً لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين ويعار محدد من الذهب.

• تم تطبيق قاعدة الذهب من خلال ثلاث صور أو أشكال وهي:

- نظام المسكوكات الذهبية - نظام السبائك الذهبية ثم نظام الصرف بالذهب.

• أتكأت حجج المؤيدين لقاعدة الذهب على ثلاث حجج رئيسية هي:

- حجة الكفاءة والفاعلية في تحقيق الاستقرار النقدي - حجة النقود الجيده وحجة الإدارة التلقائية دون تدخل حكومي.

• أما معارضي قاعدة الذهب، فقد انطلقوا من الحجج التالية:

- حجة تأثير العوامل الأخرى - حجة جمود نظام الذهب عند الأزمات ثم

حجة الاستقرار اللامتكافئ.

• انهارت قاعدة الذهب بنهاية الحرب العالمية الأولى لأن قواعد وشروط سريان قاعدة الذهب لم تعد قادره على البقاء والصمود.

• تشير قاعدة المعدنين إلى العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وقيمة وزن وعيار محدد من كل من الذهب والفضة في آن واحد.

- وفي ظل قاعدة المعدنين، تظهر ظاهرة النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة –
الظاهرة المعروفة بقانون جريشام، وفي الواقع أنها قانون المقريري.
- قاعدة النقود الورقية هي القاعدة التي تكون فيها الوحدة النقدية الورقية نقود
إلزامية بحكم القانون الوطني للدولة – وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب.
وتعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى نفسها مع تمتعها بقوة إبراء غير
محدوده.
 - يحقق نظام النقد الورقي مرونة كاملة للسلطات النقدية الوطنية في تنظيم
الإصدار النقدي بصورة مستقلة، ولكنها مرونة غير مطلقة وإنما مفيدة.

مسرد مصطلحات الفصل

القاعدة النقدية - النظام النقدي - نظام الصرف بالذهب - نظام المسكوكات الذهبية -
نظام السبائك الذهبية - قانون جريشام - قاعدة المعدن الواحد - الإدارة الذاتية
التلقائية - الإستقرار الامتكافى - التوازن الخارجي والتوازن الداخلي

اسئلة الفصل

- س1: عرف ما يلي:
- 1- الأنظمة النقدية.
 - 2- قاعدة الذهب.
 - 3- قاعدة المعدنين.
- س2: قارن بين النظم النقدية الآتية:
- 1- نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية.
 - 2- قاعدة المعدنين وقاعدة المعدن الواحد.
- س3: ناقش حجج المؤيدين والمعارضين للنظم النقدية الآتية:
- 1- قاعدة الذهب.
 - 2- نظام النقد الورقي.

مراجع مختاره للفصل

1. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره.
2. د. ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، 1999.
3. د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره.
4. د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، الكويت، 1987.
5. د. عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.
6. Gary Smith, Money and Banking and Financial Intermediation, D.C. Heath and Company, 1991, USA.

الفصل الرابع

النظام النقدي في اليمن

الأهداف التعليمية :

يتناول هذا الفصل التطور التاريخي للنظام النقدي في اليمن. وفي البداية ننوه أن المقام لا يتسع لدراسة مفصّله عن تطور النظام النقدي في العصور القديمة. وبدلاً من ذلك سيتم التركيز على عرض ملامح وخصائص النظام النقدي في اليمن في العصر الحديث، وخاصة الفترة التي تبدأ من أوائل القرن العشرين وحتى الآن.

إن اليمن كغيره من بلدان العالم الآخر قد شهد تحولات سياسية وإقتصادية كبيرة في فترات مختلفة من التاريخ القديم والمعاصر. وقد انعكست هذه التطورات على طبيعة وخصائص النظام النقدي.

ويتطلب الإلمام بإتجاهات التطور النقدي في اليمن التأكيد على أنه وبالرغم من أن جميع الدول تتشابه في مرحلة التطور فيما يتعلق بإستخدام النقود. إلا أنها تختلف جوهرياً في مدى وسرعة تطور الأنظمة والمؤسسات والتشريعات النقدية. وقد رأينا من قبل أن النقود والتشريعات والمؤسسات تشكل عناصر أساسية في أي نظام نقدي. ولا غرو أن اليمن ليست إستثناء من تلك القاعدة التاريخية.

وعلى أية حال، فإن مقتضيات دراسة ومعالم تطور النظام النقدي في اليمن يتطلب تقسيم موضوعات هذا الفصل على النحو الآتي:

أولاً: خلفية تاريخية لتطور النقود في فترة ما قبل وبعد الإسلام.

ثانياً: النظام النقدي في فترة الحكم العثماني لليمن.

ثالثاً: النظام النقدي بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة اليمنية (1919-
1962)

رابعاً: النظام النقدي بعد الثورة اليمنية (62/63 - حتى الآن):

• مرحلة النظام النقدي التشطيري.

• مرحلة النظام النقدي الموحد.

خامساً: ملخص الفصل.

(4-1) النظام النقدي في فترة ما قبل وبعد الاسلام:

• تشير المصادر التاريخية إلى أن اليمنيين استخدموا العملات اليونانية والرومانية قبل أن يستخدموا العملات اليمنية في القرن الرابع قبل الميلاد.

ويرجع بعض المؤرخين وجود العملات اليمنية وإستخدامها إلى إكتشاف في البعثات الأثرية بوجود عدد من العملات اليمنية في شبوه والجوف وحضرموت ومآرب.

• وعندما كانت اليمن إحدى ولايات الدولة الأموية ثم العباسية استخدمت اليمن النظام النقدي الإسلامي. حيث استخدمت النقود التي ضربت في عصر الخلفاء الأمويين والعباسيين.

(4-2) النظام النقدي في فترة الحكم العثماني لليمن:

يقسم المؤرخون النقديون ملامح النظام النقدي في اليمن أثناء فترة الحكم العثماني لليمن إلى فترتين رئيسيتين هما:

أ- النظام النقدي في فترة الحكم العثماني الأول لليمن (1538-1635):

خلال هذه الفترة لم يكن في اليمن نظام نقدي مستقل، وإنما أتبع النظام النقدي العثماني.

وقد قام النظام النقدي بصورة أساسية على عنصر النقود بأنواعها المختلفة. وكان من سمات هذا النظام أن النقود المعدنية هي الوحدة الأساسية النقدية لنظام المعدنين.

حيث كانت النقود تسك أو تصنع من الذهب والفضة بعضها يصنع محلياً في اليمن وخاصة النقود المساعدة والبعض الآخر وخاصة النقود الرئيسية تسك في تركيا أو أنها تصنع في بلدان أوروبية.

خلال هذه الفترة تم سك عدد من النقود الرئيسية ومن أبرزها:

- (1) الملحظية: وهي نقود سكت في اليمن عام 1570 وتشير المصادر التاريخية إلى أن تسمية الملحظية يعزي إلى محل (ملحظ) قرب مدينة ذمار.
 - (2) الكبير: وهي نقود تم سكها من معدن الفضة.
 - (3) الدينار السلطاني: وهو عملة تم سكه من الذهب.
 - (4) القرش: يعود أصل هذه العملة إلى اليونانيين وتشير المصادر التاريخية إلى أن الأتراك هم الذين نقلوا هذه العملة إلى اليمن. وقد تم سك القرش من معدن الفضة وكان يطلق عليه بالقرش الفضي أبو مشط.
 - (5) عثماني: وهي عملة سكت من معدن الفضة. أما أبرز العملات المساعدة التي استخدمت في التداول خلال هذه الفترة فهي:
 - (1) البقشة: وقد سكت من معدن الفضة في صنعاء في عهد الوالي العثماني سنان باشا.وتشير المصادر التاريخية إلى أن البقشة ظلت في التداول حتى بعد خروج العثمانيين من اليمن. وفي الواقع فقد ظل إستعمال البقشة قائماً في عهد الحكم الإمامي قبل الثورة ثم أستعملت كعملة مساعدة بعد قيام الثورة اليمنية 1962 إلى أن تم إلغائها.
 - (2) المناقير: وهي عملة مساعدة سكت من الفضة وأستخدمت كعملة مساعدة للبقشة عندما كانت الأخيرة تستعمل كنقود أساسية.
- ب- النظام النقدي في فترة الحكم العثماني الثاني لليمن (1873-1917):
- نتناول هذه الفترة فترة الحكم العثماني الثاني في اليمن إلى وقت خروجهم منها بموجب إتفاقية دعان 1917.
- وقد تزامنت هذه الفترة بوقوع جنوب اليمن تحت الحكم الاستعماري البريطاني (1899-1967).

لم يختلف النظام النقدي في شمال اليمن عن سابقة في الفترة السابقة، فقد ظل تابعاً للنظام النقدي العثماني. وكذلك الحال في جنوب اليمن الذي أصبح تابعاً للنظام النقدي البريطاني ومن خلال أنظمة نقدية وسيطة مثل النظام النقدي الهندي.

أما أبرز العملات التي استخدمت في اليمن خلال هذه الفترة فهي:

(3) الريال المجيدي: تشير المصادر التاريخية إلى أن أصل كلمة ريال يعد إلى عملة أسبانية قديمة. وقد استخدم الريال المجيدي كعملة بالإضافة إلى الريال الفضي (ماري تريزيا).

وقد كان سعر الصرف بين الريال المجيدي والريال الفضي ماري تريزيا هو: كل ريال مجيدي = 1.75 ريال ماري تريزيا.

(1) الشريك: وهي عملة تركية.

أما أبرز العملات المساعدة فهي:

(1) القرش الأبيض: وقد استخدم كعملة مساعدة للريال المجيدي وسك من معدن الفضة حيث كان كل قرش أبيض يساوي أربع زلط.

(2) الهلله: استخدمت كعملة مساعدة وصنعت من معدن النحاس.

(3) البيسه: وهي عملة مساعدة وتمثل وحدة جزئية من الزلطة. حيث كانت الزلطة تساوي خمس بيس.

(4) الربعيه: وهي عملة مساعدة سكت من معدن النحاس وأستخدمت كوحده جزئية من الدرهم.

(5) الدائق: وهي عملة مساعدة سكت من معدن النحاس وأستخدمت كوحده جزئية من الدرهم.

• ومن الجدير بالذكر، أن معظم العملات المساعدة وبعض العملات الرئيسية كانت تسك محلياً. لكن لم يكن هناك قواعد صارمة لضبط سك النقود نظراً لضعف المؤسسات النقدية آنذاك. وقد أغرقت البلاد في تلك الفترة بالعديد من العملات وزيادة كمية النقود المسكوكة.

ولذلك فقد كان يحدث غش وإنقاص للوزن وهو الأمر الذي أدى إلى إرتفاع الأسعار وإهتزاز الثقة بتلك العملات. ومن ثم كانت الأوضاع الاقتصادية تشهد اضطراباً وتقلباً كبيراً.

(3-4) النظام النقدي في اليمن بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة اليمنية (1919-1962/63)

أ. النظام النقدي في شمال اليمن

انتهت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بهزيمة الدولة العثمانية من قبل دول الحلفاء الأوربية (بريطانيا - فرنسا)، وتم تقسيم أراضي الدولة العثمانية تحت شعار ما سمي بتركة "الرجل المريض" من قبل الدول المنتصرة في الحرب. وأصبحت اليمن (شمال اليمن) دولة مستقلة تحت الحكم الأمامي لأسرة آل حميد الدين (المملكة المتوكلية اليمنية) 1917-1962 حيث تولى الإمام يحيى حميد الدين حكم اليمن في الفترة 1917-1948. أما جنوب اليمن فقد ظل تحت حكم التاج البريطاني الإستعماري.

لم يكن النظام النقدي في عهد الإمام يحيى مستقلاً وإنما كان تابعاً. حيث ظلت القاعدة النقدية هي قاعدة الفضة التي قامت على أساس استخدام عدد من العملات الأجنبية في التداول. وقد تصدر استخدام الريال الفضي (ماريا تريزيا) سلة النقود المتداولة وقتذاك لجملة من الأسباب منها:

- أنه أستخدم كأداة لتسوية المدفوعات الدولية منما أسبغ عليه صفة النقود القانونية بحكم الواقع المعاش آنذاك وليس بحكم القانون.
- إضافة إلى غياب أي نقد وطني بديل له. كما أن تمتعه بمحتوى فضي أفضل مقارنة بالعملات الأخرى جعل استخدامه في التداول واسعاً ومفضلاً من قبل الأفراد.

إطار (13): ريال ماري تريزيا في اليمن:

أطلق على الريال الفضي النمساوي (ماريا تريزيا) نسبة إلى إمبراطورة النمسا ماريا تريزيا. وقد أستخدم هذا الريال في اليمن منذ 1924. وكان حق سك هذه العملة للنمسا وحدها حتى سنة 1933. وبداء سكه في النمسا سنة 1780. وكان يساوي هذا الريال (28) جرام من الفضة وبدرجة نقاوه نحو 83%. ولكن قيمة الريال الفضي تتأثر بأسعار الفضة في السوق العالمية. لقد تم سحب الريال الفضي (ماريا تريزيا) من التداول في اليمن نهائياً عام 1965.

ومن الجدير بالذكر، أن الإمام يحيى حاول بعد إنسحاب القوات العثمانية أن ينشئ نواة نظام نقدي مستقل في اليمن، غير أن هذا الهدف لم يتحقق وأكتفى الإمام يحيى بسك عملات يمنية أبرزها:

- الريال الإمامي أو الريال العمادي نسبة إلى الإمام يحيى. وقد كانت هذه العملة هي أول

عملة يمنية سميت بالريال وسكت من معدن الفضة.

وبالرغم من سك الريال العمادي، إلا أنه لم ينجح كثيراً في التداول وظل ريال ماريا تريزيا هو المصدر الرئيسي لسلة العملات في التداول كما رأينا.

ولجاء الإمام يحيى إلى سك عدد من العملات المساعدة للريال الإمامي لكسر إحتكار الريال النمساوي.

حيث تم تقسيم الريال الفضي (ماريا تريزيا) إلى أربعين بقشة. وأعتمدت "الباوله" كوحدة جزئية للريال على النحو الآتي:

ربع باوله = ربع الريال.

الباوله = عشر الريال.

نصف باوله = نصف عشر الريال.

وقد سكت البقشة من الفضة والنحاس.

ولم يتغير الحال كثيراً في عهد الإمام الإبن أحمد والذي أكتفى بسك عملات مساعدة جديدة مصنوعة من معدن الألمنيوم ومن فئة البقشة ونصف البقشة، ومن ناحية أخرى، لم يؤدي سك عملات مساعدة إلى كسر إحتكار الريال الفضي (ماريا تريزيا) بسبب عدم كفاية كمية العملة المساعدة من جهة. وعدم تمتعها بالقبول العام

وخاصة في مناطق الحدود اليمينية من جهة أخرى. فقد كان التجار والأفراد على السواء ينظرون إليها نظرة شك وبالتالي لم تتمكن من إكتساب ثقة هؤلاء المتعاملين بها في هذه المناطق.

ب. النظام النقدي في جنوب اليمن:

لم يكن لجنوب اليمن نظام نقدي مستقل وإنما كان تابعاً للأنظمة النقدية للإستعمار البريطاني وخاصة الفترة 1940-1967. وعلى أية حال، هناك ثلاثة أنظمة نقدية تابعة تم إستخدامها خلال تلك الفترة وهي على النحو التالي:

1- النظام النقدي التابع لحكومة الهند البريطانية: فرضت الحكومة الاستعمارية البريطانية خلال الفترة (1940-1945) نظاماً نقدياً لجنوب اليمن يتبع النظام النقدي لحكومة الهند البريطانية.

وقد تألفت عناصر هذا النظام من الآتي:

- إعتبار الروبية المعدنية و ثم الروبية الورقية وحدة النقد المتداولة وأداة لتسوية المدفوعات بدلاً عن الريال الفضي ماريا تريزيا.
- وقد تحدد سعر تبادل للروبية الهندية بحيث تساوي (3.5) شلن أو 3 شلنات وست بنسات لكل أوقية من الذهب.
- أستخدمت عدد من العملات المساعدة للروبية مثل:

(3) إطار(14): الروبية الهندية

الروبية الهندية مصنوعة من الفضة عيار (180) قيراط وبنسبة نقاوة 12/11 وتزن حوالي (11.664) جرام. وقد تم سكها لأول مرة في الهند سنة 1818م.

- نصف روبية مصنوعة من الفضة.
- العانة وهي عملة مساعدة مصنوعة من النيكل وذات فئات: أربع عانات، وعانتين، عانة واحدة.
- البيسه والإردي وهما مصنوعتان من البرونز.

بيد أن إدخال الروبية الهندية في التداول لم يؤدي إلى إختفاء التعامل بالريال الفضي ماريا تريزيا. فقد ظل مستخدماً بسبب عدم تمتع الروبية الهندية بالقبول التام بها في التداول وخاصة في المناطق القبلية في جنوب اليمن.

2- النظام النقدي التابع للنظام النقدي لمنطقة شرق أفريقيا بنهاية الحرب العالمية الثانية: تم فصل النظام النقدي لجنوب اليمن من تبعيته للنظام النقدي لحكومة الهند البريطانية وربطه بالنظام النقدي لمنطقة شرق أفريقيا.

ويعزي هذا التحول إلى جملة من الأسباب أبرزها:

- إستقلال الهند عن الحكم الإستعماري البريطاني. وبالتالي إنتهاء العمل بالنظام النقدي لحكومة الهند البريطانية.

- ربط عدن والمحميات الأخرى في جنوب اليمن مباشرة بوزارة المستعمرات البريطانية.

- النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية للحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير أولويات الاستراتيجية البريطانية. حيث أصبحت عدن ذات أهمية إستراتيجية أكثر من حيث أنها أصبحت مركزاً رئيسياً للقاعدة العسكرية البريطانية في جنوب الجزيرة وشرق أفريقيا.

- أهمية تأهيل إقتصاديات جنوب اليمن ليكون خادماً ومليئاً لإحتياجات القاعدة البريطانية. ونتيجة لذلك شجعت الحكومة البريطانية زراعة القطن والفواكة والخضروات من أجل تلبية متطلبات أفراد القاعدة البريطانية وخدمة الإقتصاد البريطاني.

• ومن الواضح أن تلك التطورات كان لها إنعكاساتها على أهمية إستخدام نظام نقدي جديد له معالم جديدة أبرزها:

1. صدور التشريع البريطاني رقم (11) و(16) لعام 1951 يربط النظام النقدي لجنوب اليمن بالنظام النقدي لشرق أفريقيا.

2. اعتبار الشلن الأفريقي هو العملة القانونية ومغطى تغطية كاملة (100%) بالجنية الإسترليني).

• ولا يخفى على القارئ أن الغرض من تطوير النظام النقدي لجنوب اليمن لم يكن هدفه تحقيق إستقلالية وإنما نقل تبعيته من مكان إلى مكان آخر. وفي كل الأحوال، فقد كان تابعاً لنظام الهيمنة الإستعمارية.

3- النظام النقدي لإتحاد الجنوب العربي:

كان هذا النظام هو الصورة الثالثة والأخيرة في ظل نظام الهيمنة الإستعمارية على جنوب اليمن.

والحق أن هذا النظام كان مستقل ظاهرياً غير أنه لم يكن كذلك في الواقع في ظل الكيان الجديد الذي سمي بإتحاد الجنوب العربي الذي رعته بريطانيا في أواخر الخمسينات.

- وقد بدأت معالم هذا النظام بالظهور عند صدور القانون رقم (10) لسنة 1964م. وبموجبه تم إنشاء مؤسسة نقد الجنوب العربي حيث اسند إلى هذه المؤسسة مهام إصدار العملة وتنظيم إدارة النقد والمصارف والإشراف عليها.
- أصدرت هذه المؤسسة الدينار كعملة وطنية لأول مرة في جنوب اليمن ولكنه كان مرتبط بالجنية الإسترليني البريطاني بسعر تعادل: الدينار الواحد = جنية إسترليني واحد.

• وقد صدر الدينار بفئات مختلفة هي:

فئة خمسة دنانير

فئة دينار واحد

فئة $\frac{1}{2}$ دينار أو (500) فلس

فئة $\frac{1}{4}$ دينار

وفي عام 1967 تم إصدار فئة عشرة دنانير.

وعلى أية حال فإن هذا النظام النقدي الجديد، ليس إلا نظاماً نقدياً ناقص الإستقلال للأسباب التالية:

- لم تكن مؤسسة نقد الجنوب العربي تتمتع بكافة الصلاحيات النقدية والمصرفية، فقد ظلت المؤسسات النقدية، البريطانية لها اليد الطولي في الإشراف على البنوك والسياسات النقدية.
- إضافة إلى عدم قدرة مؤسسة نقد الجنوب في توجيه وإدارة الائتمان في الأوجه المختلفة.
- كذلك، فإن إرتباط الدينار بالجينة الإسترليني، قد قيد حرية المؤسسة في تطبيق سياسة نقدية ومصرفية مستقلة.

(4-4) النظام النقدي بعد الثورة اليمنية

قامت الثورة اليمنية ضد الحكم الإمامي في شمال اليمن سنة 1962، وتم إعلان الجمهورية العربية اليمنية.

كما قامت ثورة 14 أكتوبر سنة 1963 لمقاومة الإستعمار البريطاني في جنوب اليمن - واستمرت الثورة حتى تم إنجاز إستقلال جنوب اليمن في 30 نوفمبر 1967 بعد انسحاب آخر جندي بريطاني وتم إعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وبعد قيام الثورة اليمنية، شهد اليمن بشطريه تحولات سياسية واقتصادية كبيرة. وقد كان النظام النقدي من بين معالم هذا التحول الكبير.

ويقتضي الإمام بلامح ومعالم تطور النظام النقدي في اليمن خلال هذه الفترة أن تميز بين مرحلتين رئيسيتين شكلتا معالم النظام النقدي.

- مرحلة النظام النقدي المستقل التشطيري (1962-1990).
- مرحلة النظام النقدي الموحد (1990- وحتى الآن) غير أن مرحلة النظام النقدي الموحد قد أخذت صورتين عند التطبيق وهما:

- النظام النقدي المزدوج (1990-1994).

- النظام النقدي الموحد كاملا منذ 1995.

أ- مرحلة النظام النقدي التشطيري:

(1) النظام النقدي في شمال اليمن:

- كان من بين الإهتمامات الرئيسية لحكومة الثورة في شمال اليمن إنشاء نظام نقدي مستقل باعتبار ذلك أحد معالم الاستقلال والسيادة.
وقد أشرنا سابقاً أن عناصر النظام النقدي تتكون من النقود المتداولة والمؤسسات اللازمة لإدارة النظام النقدي ثم التشريعات والأنظمة النقدية.
وقد كانت هذه العناصر هي محور إهتمام صانعي القرار فيما يتعلق بالنظام النقدي في تلك الفترة وعلى مستوى شطري اليمن.
لقد كانت الفترة 62-1965م مرحلة تطور هامة بإتجاه وضع الأسس والمرتكزات لنظام نقدي مستقل في اليمن أتخذت المعالم الرئيسية الآتية:
- كانت الفترة 62-1963 هي فترة إنتقالية على طريق التحول إلى نظام النقد الورقي حيث ظلت القاعدة النقدية هي قاعدة الفضة وتم إصدار الريال الفضي الجمهوري الذي أعتبر وحدة النقد الأساسية (ماريا تريزيا). وقد تم سك الريال الفضي بنفس مواصفات الريال الفضي (ماريا تريزيا).
- يعتبر عام 1964 بداية فترة التحول إلى نظام النقد الورقي بعنصرة الثلاثة: النقود - المؤسسات - التشريعات حيث صدر أول قانون ينظم إدارة النقد كانت أبرز معالمه:
- إصدار أول عملة ورقية يمنية هي الريال الورقي بدلاً عن الريال الفضي اليمني والريال الفضي (ماريا تريزيا) الذي تم سحبه من التداول سنة 1965.
وقد تم إصدار عملات ورقية ذات فئات مختلفة فئة ريال واحد وخمسة ريال وعشرة ريال وعشرين ريال ومن الجدير بالذكر أن القانون قد حدد القيمة الذهبية للريال اليمني الورقي بما يساوي (0.89427) جرام من الذهب الخالص ويساوي ثلث القيمة الذهبية للجنة الإسترليني. أي أن الجنية الإسترليني الواحد يساوي ثلاثة ريالات يمنية كما كان الريال الورقي مساوياً للريال الفضي (ماريا تريزيا).
- وقد تضمن القانون رقم (6) الصادر سنة 1964 إنشاء لجنة النقد اليمنية كمؤسسة نقدية يمنية تتولى حق إصدار العملة وتحديد مصادر الغطاء للعملة المصدرة. حيث حدد القانون مصادر غطاء العملة المصدرة بالذهب والفضة والعملات الأجنبية

القابلة للتحويل والسندات الأجنبية التي تصدرها أو تضمناها حكومات أجنبية والمقومه بعملات أجنبية قابلة للتحويل.

- وفي سنة 1967 عدل القانون ليدخل أذون الخزانة المحلية ضمن غطاء الإصدار.

- كذلك حدد القانون اختصاصات أخرى للجنة النقد اليمنية تمثلت في:

• إدارة النقد بما يكفل إستقرار قيمة الريال.

• إدارة احتياطي الدولة.

- تم إنشاء هيئة الرقابة على النقد سنة 1967 وتحدد إختصاصها في الإشراف على تراخيص الاستيراد والتحويلات غير المنظورة والرقابة على سعر صرف العملة والرقابة على إستقرار قيمة الريال اليمني.

- كما عهد إلى وزارة الاقتصاد مهام إصدار التشريعات والأنظمة النقدية.

- وأختصت وزارة الخزانة بمهام سك وإصدار العملة المساعدة وإدارة الدين العام.

- وتم إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير ليكون من مهامه مسك حسابات الحكومة وتقديم القروض لها.

ومنما تقدم يظهر بوضوح أن العناصر الرئيسية للنظام النقدي الورقي المستقل قد وضعت أسسه الأولى على النحو الآتي:

• عملة ورقية يكون فيه الريال اليمني هي وحدة النقد الأساسية.

• مؤسسات نقدية تتولى إدارة وتنظيم النقد ولكنها موزعة على خمس جهات هي لجنة النقد اليمنية وهيئة الرقابة على النقد ووزارة الاقتصاد ووزارة الخزانة والبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

• مجموعة من التشريعات النقدية تولت وزارة الاقتصاد مسؤولية إصدارها.

- تعتبر بدايه عقد السبعينات هي فترة ترسيخ أسس النظام النقدي الورقي المستقل.

حيث تم إصدار القانون رقم (4) لسنة 1971. وقد كان الهدف الرئيسي من هذا القانون هو إنشاء البنك المركزي اليمني كمؤسسة نقدية تتولى سلطة إدارة النقد وتنظيمه في جهة واحدة بدلاً من توزيعها على خمس جهات. وقد أسند هذا القانون المهام والاختصاصات التالية:

- إصدار العملة الوطنية.
- إدارة الاحتياطيات النقدية للدولة.
- مسك حسابات الحكومة.
- تقديم القروض للحكومة.
- الإشراف والرقابة على الأعمال المصرفية والائتمانية.
- إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.

وبصورة عامة فإن القانون قد حول البنك المركزي اليمني وظائف البنوك المركزية المعروفة فهو بنك الحكومة وبنك البنوك وبنك الإصدار.

- بعد إنشاء البنك المركزي اليمني تم تحديد سعر صرف الريال اليمنية بالنسبة للدولار الأمريكي حيث الريال الواحد=20 سنت من الدولار الأمريكي. أي أن الدولار الأمريكي يساوي خمسة ريالات يمنية.

ولكن سعر الريال اليمني ارتفع في فبراير 1973 ليصبح 22 سنت من الدولار - أي أن الدولار يساوي أربعة ريال ونصف. وأستمر هذا السعر حتى نهاية عام 1983.

- وغنى عن البيان أن تطوير وترسيخ النظام النقدي المستقل قد جاء إنعكاساً لمتطلبات التطورات الاقتصادية الجارية في تلك الفترة. كما أن انضمام اليمن إلى عضوية صندوق النقد الدولي عام 1971 قد شكل دفعه قوية بإتجاه ترسيخ نظام نقدي حديث ومستقل ومنفتح على العالم الخارجي. وبما يمكن من جذب الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي ويدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

(2) النظام النقدي في جنوب اليمن :

كانت أحد أولويات أول حكومة وطنية في جنوب اليمن بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في نوفمبر 1967 هو إصلاح النظام النقدي. وبصوره محده وضع نظام نقدي مستقل والخروج من منطقة الإسترليني. ولذلك تم إصدار القانون رقم (15) لسنة 1968 المتعلق بتنظيم إصدار العملة وإنشاء مؤسسة نقدية مستقلة.

حيث جاء القانون رقم (15) ليحل محل قانون العملة رقم (10) لسنة 1964 وبموجب القانون الجديد تحددت معالم النظام النقدي المستقل الجديد على النحو الآتي:

- إنشاء مؤسسة نقد اليمن الجنوبية الشعبية وإلغاء مؤسسة النقد السابقة (مؤسسة نقد الجنوب العربي) حيث أصبحت المؤسسة الجديدة هي الجهة الرسمية المخولة بإصدار العملة الوطنية.

- اعتماد الدينار اليمني كعملة وطنية مع فك إرتباطه بالجنية الإسترليني البريطاني. حيث تم تحديد سعر تعادل جديد للدينار تساوي (2.13281) جرام من الذهب الخالص.

أي أن الدينار لم يعد مرتبطاً بالجنية الإسترليني. وبالتالي فإنه بفك ارتباط الدينار الإسترليني تكون جنوب اليمن قد خرجت من منطقة الإسترليني. في سنة 1971م صدرت بعض التشريعات النقدية التي استهدفت تعزيز وتطوير النظام النقدي. حيث صدر القانون رقم (16) لسنة 1971 بشأن الرقابة على النقد.

كذلك صدر القانون رقم (37) لسنة 1971م بشأن إنشاء مؤسسة النقد اليمني. وقد منحت هذه المؤسسة صلاحيات سك العملة وطباعتها كذلك منحت صلاحيات وإختصاصات بعض وظائف البنوك المركزية.

- غير أن معالم النظام النقدي الحديث قد أكتمل بصدور القانون رقم (36) لسنة 1972م بشأن إنشاء مصرف اليمن والذي أصبح يقوم بوظائف البنك المركزي المعروفة.

- وبموجب هذا القانون أيضاً، فقد تم تحديد مكونات غطاء الإصدار للعملة الوطنية (الدينار) وفقاً للمادة (22) على النحو الآتي:

- الذهب والنقد الأجنبي في صورة عملات أجنبية وأرصدة مصرفية في الخارج.
 - الكمبيالات وسندات الأذون الحكومية المحررة بعملة أجنبية والقابلة للصرف من أي مكان خارج الجمهورية.
 - أذونات الخزانة الأجنبية.
 - السندات الصادرة من الحكومة أو تكفلها والسندات الصادرة من المؤسسات المالية الدولية.
 - إحتياطات أخرى ومنها حقوق السحب الخاصة.
- وقد حدد القانون نسبة الاحتفاظ بالإحتياطي بما لا يقل عن 50% من مجموع القيمة الإجمالية للعملة المتداولة.

(3) مرحلة النظام النقدي الموحد (الجمهورية اليمنية):

شكل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990 أكبر حدث سياسي ليس في اليمن فقط وإنما على مستوى العالم العربي والإسلامي في أواخر القرن العشرين. وقد كان من الطبيعي أن يتم إنشاء نظام نقدي موحد بإعتبار ذلك أحد المعالم الأساسية لدولة الوحدة الوليدة (الجمهورية اليمنية).

بدأت التحضيرات لإنشاء النظام النقدي الموحد لليمن ليكون بديلاً عن الأنظمة النقدية الشطرية من خلال تشكيل لجنة المصارف والائتمان في فبراير 1990. وقد أسند لهذه اللجنة مهام توحيد القوانين التشريعات النقدية والمصرفية وعلى وجهه الخصوص ما يلي:

- إعداد قانون موحد للبنك المركزي.
- إعداد قوانين موحدة للبنوك التجارية.
- إعداد قوانين موحدة للبنوك المتخصصة.
- تحديد العملات النقدية وأجزائها وأسعار التبادل.

- وبانتهاء اللجنة من مهامها ثم إصدار القرار الجمهوري بالقانون رقم (1) لسنة 1990 الذي حدد معالم وعناصر النظام النقدي الموحد على النحو الآتي:
- الريال والدينار يعتبران وحدة النقد الأساسية الرسمية للجمهورية اليمنية.
 - كل من الريال والدينار يكون قابلاً للتداول، كما يعتبران أداة قانونية في تسوية المدفوعات.
 - سعر التبادل بين الريال والدينار هو: 26 ريال لكل دينار واحد.
 - يتمتع كل من الريال والدينار بقوة إبراء غير محدودة.
 - يظل قوانين العملة السابقة على هذا القرار سارية المفعول وبما لا يتعارض مع أحكامه.
- وفي إبريل 1991، تم إصدار القانون رقم (21) لسنة 1991 بشأن البنك المركزي اليمني. حيث أصبح البنك المركزي هوم بنك الإصدار الوحيد للعملات وسك العملات المعدنية.
- كما اعتبر القانون الريال هي وحدة النقد القانونية للجمهورية اليمنية بينما أصبح الفلوس هو العملة المساعدة للريال (ريال = 100 فلوس).
- وقد أبقى هذا القانون العملات الورقية أو المعدنية الأخرى على صفتها كعملة قانونية.
- ومن جهة أخرى لم يحدد القانون سعر تبادل الريال مع أي عملات أخرى قابلة للتحويل - أي أنه لم يحد محتوى ذهبي ولا أسعار تبادل للريال.
- كما تم إلغاء نظام الإصدار القائم على الغطاء من الذهب والأوراق والعملات الأجنبية تماشياً مع الاتجاهات العالمية التي لا تحدد غطاء للنقود المتداولة.

النظام النقدي المزدوج

أن توحيد التشريعات النقدية والمصرفية والمؤسسات النقدية قد مثل إنجازاً كبيراً لإنشاء نظام نقدي موحد في اليمن.

إلا أن المتأمل في مجريات الأحداث السياسية التي مرت بها دولة الوحدة خلال الفترة 90-94، يدرك أن إصدار تلك التشريعات لم تكن حاسمة إلى حد الكفاية لضمان وحدة النظام النقدي.

وذلك أن الفترة 90-94 قد شهدت نظام نقدي موحد من حيث الشكل ولكنه ظل مزدوجاً من حيث الجوهر وليس غريباً إذا أطلقنا عليه بالنظام النقدي المزدوج (1990-1994).

فلا يخفى على القارئ المتمعن، أن مؤشرات النظام النقدي المزدوج كانت تتمثل في:

- إعتبار كل من الريال والدينار هي وحدة النقد الأساسية - وهذا يعني أن قاعدة النقد الورقية تقوم على أساس وحدتين مختلفتين من النقد، لذلك فقد ظل كل من الدينار والريال في التداول كما لو كانا عملتين مختلفتين. وقد أسهم القرار الجمهوري رقم (1) والذي أكد على سريان قوانين العملة السابقة في خلق وتأكيد الإنطباع لدى الاقرار بوجود عملتين مختلفتين في إطار نظام نقدي ورقي واحد.
- ولا ريب أن الصراع السياسي الذي وقع خلال الفترة (90-94) كان له آثار وإنعكاسات سلبية على تعميق الإنطباع بازدواجية النظام النقدي لدولة الوحدة.
- ولما كان وجود نظام نقدي مزدوج في اليمن أمراً غريباً ونادر الحدوث في التطبيقات العالمية. فإن ازدواجية هذا النظام لم تكن قابلة للاستمرار.
- حيث تم إزالة هذه الازدواجية في 1995 عندما تم سحب الدينار من التداول واعتماد الريال كوحدة النقد الأساسية للجمهورية اليمنية.

إطار (15): أول بيان مالي ونقدي لحكومة الثورة في اليمن:

صدر بيان مالي لحكومة الثورة في شمال اليمن عام 1964 بتوقيع وزير الخزانة انذاك عبدالغني علي أحمد.

وفي معرض تحليل الأوضاع النقدية في اليمن خلال العام المالي 1964-1965، أورد البيان ما يلي:

ولقد كان واجبا على حكومة الثورة، قبل أن تصدر أول ميزانية دائمة لليمن السعيد في عهدة الجمهوري، أن تحقق له استقلاله في شئونه النقدية، ومعاملاته المالية والتجارية.

ذلك أن اليمن لم يكن له - طوال عهد ما قبل الثورة - نقد يمّني يمكن أن يتخذ أساسا في معاملاته الداخلية والخارجية، بل كان الريال النمساوي القديم ماريا تريزيا هو وسيلة التعامل الداخلية، وكانت العملات الأجنبية هي وسيلة التعامل الخارجية بعد تحويل الريالات الفضية إليها بقدر ما تساويه الفضة تقريبا كسلعة. ثم بدأت الجمهورية العربية اليمنية، بعد قيام الثورة، بسك عملة وطنية خاصة بها هي الريال اليمني وأجزاؤه ولكنها كانت تعتبر عملة مساعدة بالنسبة لأجزاء الريال ووسيلة للتعامل الداخلي فحسب فيما يتعلق بالريال.

وقد كانت هذه الأوضاع تؤدي إلى آثار كثيرة ذات خطر منها:

- 1- إنعدام السيطرة على الريال كعملة متداولة في البلاد سواء من ناحية زيادة حجم التداول أو تخفيضه وفقا لمقتضيات الأحوال.
- 2- خضوع كافة عمليات الصرف لرقابة النقد في عدن، وتكيفها تبعا للسياسة النقدية الاستعمارية المسيطرة عليها.
- 3- تعرض أسعار الصرف، يوما بعد يوم، وساعة بعد أخرى، لتقلبات ضخمة، وإصابة ميزان المدفوعات اليمني نتيجة لذلك بالهزات غير الطبيعية أو المقدرة.
- 4- التبعية الجبرية المطلقة للسيطرة النقدية الاستعمارية.

ومن أجل ذلك كله، كان الإصلاح النقدي من أول واجبات الحكومة في عهد الثورة، بإعتباره السبيل الوحيد لل فكك من أغلال التبعية، والإنطلاق إلى إنشاء علاقات تجارية مباشرة مع مختلف الدول، وإيجاد اطار من الرقابة والتوجيه في مجالي النقد والتجارة الخارجية.

ومن توفيق الله جلت قدرته، أن استطاعت الحكومة القيام بهذا الواجب مستعينة بشقيقتها الكبرى الجمهورية العربية المتحدة، التي وفرت لها - إلى جانب المساعدات الفنية الضخمة - قرضا سلعيا بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات، كان أكبر عون في تحقيق الضمان للريال اليمني الجديد في هذه المرحلة، التاريخية الفاصلة التي أستهدفنا فيها لمختلف المؤثرات الاستعمارية، وفي إتاحة أول سبيل

للتحرر من ربقة التبعية، وفي إعطاء فسحة من الوقت لقوى الانتاج اليمنية لكي تقف على قدميها، وتحقق التوازن في الميزان الحسابي.

وهكذا صدر القانون رقم 6 لسنة 1964 بإنشاء لجنة النقد اليمنية وإصدار عملة ورقية في 3 فبراير سنة 1964، ومن أهم ما نص عليه أن تغطي أوراق النقد المتداول بكامل قيمتها وبصفة دائمة بالذهب والفضة والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، والصكوك الأجنبية المقومه بعملات قابلة للتحويل الصادرة أو المضمونة من حكومات أجنبية.

وفي 6 فبراير سنة 1964 بدأ إصدار النقد اليمني، ثم استمرت عمليات الإصدار تسير في مجراها الطبيعي حتى بلغت الكمية في 30/6/1964 كما يلي:

ريال	
7.942.000	الكمية المصدرة من فئة الريال الواحد
3.475.000	الكمية المصدرة من فئة الخمسة الريالات
3.000.000	الكمية المصدرة من فئة العشرة الريالات
<hr/>	
14.367.000	

أما غطاء هذه الكميات المصدرة فقد بلغ كما يلي:

ريال	
600.000	1- ذهب مقوم بمبلغ 300.000 جك ويعادل
2.790.000	2- فضة ريالات ماريا تريزيا وجمهورية
	3- عملات أجنبية قابلة للتحويل:
	لدى البنك التجاري الإيطالي بميلانو
	مبلغ 123340 جك يعادل 370.020
	و مبلغ 867982 دولار يعادل 929.980
	لدى البنك المركزي المصري بالقاهرة
	مبلغ 3225666/13/4 جك يعادل 9.667.000
<hr/>	
1.367.000	

والنقد الأجنبي المودع بالبنك التجاري الإيطالي بفائدة مجزية، أما المودع لدى البنك المركزي المصري فقد شرع البنك مشكوراً في استثماره لحساب لجنة النقد اليمنية في صكوك أجنبية مقومة

بعملات قابلة للتحويل بأسعار خصم مجزية أيضاً.

وقد كان سعر الصرف لليال اليمني في سوق عدن منذ تاريخ الإصدار إلى 1964/6/30 ثابتاً ومستقراً في الشهر الأول، ثم اتجه إلى النزول في الفترة من 9 مارس إلى 24 منه، وتبينت السلطات اليمنية الوطنية فوراً أن ذلك الهبوط كان هبوطاً مفتعلاً، إذ غطى الريال اليمني بالكامل بذهب وفضة وعملات أجنبية حرة، وهي ميزة ينفرد بها النقد اليمني في العالم أجمع، وإذ قبلته الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة في رسوم مرور السفن عبر قناة السويس.

وقد سارعت الحكومة إلى معالجة الأمر في حكمة وحزم، فأصدرت القوانين والقرارات الآتية:

1- قانون بتشكيل لجنة عليا للإستيراد والتصدير.

2- قانون بتنظيم الرقابة على النقد.

3- قانون في شأن الاستيراد.

4- قانون في شأن التصدير.

5- قرار جمهوري بإنشاء حرس للجمارك.

ومن المأمول أن تؤدي هذه الإجراءات التشريعية ثمارها وأن تستقر أسعار الصرف لليال اليمني عند المستوى الجدير به.

(4-5) ملخص الفصل

- لم تعرف اليمن بشطريه نظاماً نقدياً مستقلاً إلا بعد قيام الثورة اليمنية: ثورة 26 سبتمبر 1962 في شمال اليمن وثورة 14 أكتوبر في جنوب اليمن.
 - اتسم النظام النقدي في فترة ما قبل الوحدة اليمنية بأنه كان نظاماً نقدياً تشطيرياً. وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية 1990، تم إنشاء نظام نقدي موحد بموجب القانون رقم (21) لسنة 1991.
- لكن النظام النقدي لم يكن موحداً خالصاً، حيث كان موحداً من الناحية الشكلية، ومزدوجاً من الناحية الجوهرية خلال الفترة 90-1994.
- ومنذ 1995، أصبح النظام النقدي موحداً بعد إزالة مظاهر الازدواج فيه حيث تم واعتماد الريال كوحدة النقد الأساسية للنظام النقدي الموحد ومن ثم تم سحب الدينار من التداول.

مسرد مصطلحات الفصل

الفشه - الريال المجيدي - العانه - مؤسسة نقد الجنوب العربي - النظام النقدي التشيطري - النظام النقدي الموحد - النظام النقدي المزدوج.

اسئلة الفصل

- س1: قارن بين النظام النقدي في جنوب اليمن وفي شمال اليمن بعد قيام الثورة اليمنية؟
- س2: ما هي مظاهر إزدواج النظام النقدي الموحد خلال الفترة 90-1994.
- س3: تتبع تاريخياً النظام النقدي في جنوب اليمن في فترة الحكم الاستعماري؟

مراجع مختاره للفصل الرابع

1. المجلس الاستشاري، النظام المصرفي في اليمن، وقائع ندوة النظام المصرفي، ديسمبر 1998، صنعاء.
2. الحسن محمد سعيد، البنك المركزي اليمني، النشأة والأهداف، صنعاء، 2006.
3. ياسين شرف، النقود والمسكوكات اليمنية، البنك المركزي اليمني، 1994.
4. د. محمد الأفندي، محاضرات في النقود والبنوك، مذكرات غير مطبوعة، جامعة صنعاء، 2002-97.

الفصل الخامس

الائتمان المصرفي

مقدمة : الأهداف التعليمية :

نشأت عملية الائتمان مع تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات واستخدام النقود كأداة لحساب القيم وكوسيط للمعاملات وأداة لتسوية الديون.

حيث بات واضحاً أن القيام بالنشاط التبادلي والتجاري والاستثماري يتطلب الحصول على الأموال اللازمة من الأفراد القادرين على تقديم هذه الأموال.

ومع بروز دور الوسطاء الماليين من الأفراد والصرافين ثم ظهور فكرة البنوك التجارية، زادت أهمية الائتمان بل أرتبط الائتمان أكثر بعمليات البنوك التجارية والاستثمارية وأطلق على هذا النوع من الائتمان بالائتمان المصرفي.

والحق أن عملية الائتمان كان وليد تطور مستمر عبر الفترات التاريخية المتتالية التي مرت بها المجتمعات البشرية.

وتدل المصادر التاريخية أن البابليين كانوا أول من عرف الائتمان وكانوا يتعاملون بالعمليات الائتمانية منذ سبعة قرون قبل الميلاد.

كذلك بدء الصينيون التعامل بالائتمان منذ القرن التاسع لذلك، فإن قضايا وموضوعات هذا الفصل هي على النحو الآتي:

(5-1) مفهوم الائتمان.

(5-2) نظرية الائتمان المصرفي.

(5-3) أنواع الائتمان.

(5-4) أهمية الائتمان.

(5-5) ملخص الفصل.

(5-1) مفهوم الائتمان

1- التعريف العام للائتمان :

الائتمان هو عملية تعاقدية بين طرفين: يقدم الطرف الأول ويسمى المقرض مقداراً من المال على سبيل القرض (أو الدين) إلى طرف آخر (يسمى المقرض) الذي يتعهد بدفع مال آخر قد يكون أكبر من المال المقرض بعد فترة محددة.

من الواضح أن هذا التعريف يشير إلى أن الائتمان بصورة عامة هو مبادلة قيمة حاضرة (الدين) بقيمة مستقبلية (رد الدين).

وأن المال المقرض قد يكون في شكل مال نقدي (نقود) أو مال عيني (قرض سلعي).

2- تعريف الائتمان المصرفي (البنكي)

لما زادت أهمية الائتمان مع ظهور البنوك التجارية كوسائط مالية بين المدخرين (المقرضين) وبين المستثمرين (المقرضين)، ظهرت الحاجة لتعريف الائتمان المصرفي.

وقد تعددت تعاريف الائتمان المصرفي بيد أننا نورد التعريف التالي:

الائتمان المصرفي هو تقديم البنوك كل التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد وشركات الأعمال (المقرضين) من أجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولأجال محددة ومختلفة مقابل حصول البنوك على عائد معين.

يشير التعريف السابق إلى جملة من الأمور المتعلقة بالائتمان أبرزها:

• إن التسهيلات لا تشمل فقط القروض النقدية وإنما تشمل صور أخرى من التسهيلات مثل:

- خطابات الضمان البنكي.
- البيع التأجيري بالتقسيط.
- الائتمان التأجيري.
- بطاقات الائتمان.

القروض المشتركة.

• إن الائتمان يكون متاحاً لأجل مختلفة وهي:

- ائتمان قصير الأجل لا يزيد عن سنة ويستعمل لتلبية احتياجات المقترضين في تمويل راس المال العامل (التشغيلي).

- ائتمان طويل الأجل يستعمل لتلبية احتياجات المقترضين في تمويل أنشطتهم الاستثمارية طويلة الأجل.

ولكي تكون البنوك قادرة على منح الائتمان (القروض لطالبية) فإن البنوك في الواقع تقترض أولاً من المدخرين من خلال الودائع المختلفة التي يودعها الأفراد في البنوك مقابل فائدة عليها.

ومن ثم تقوم البنوك بإعادة أقراضها للمستثمرين وهكذا تصبح البنوك هي الجهات المقرضة، بينما يصبح المستثمرون هم المقترضين من البنوك.

وبصورة عامة، فإن النشاط الأساسي للبنوك التجارية (التقليدية) يقوم على أساس الاتجار بالديون أو القروض وفقاً لمعدلات الفائدة.

غير أن مفهوم الائتمان، كما ذكرنا لم يعد مقتصرًا على القروض النقدية التي تمنحها البنوك التقليدية وإنما هناك مفهوماً آخر للإئتمان لا يقوم على أساس الفوائد ومن أمثلة ذلك البيع الآجل وبيع المراجعة والديون السلعية كالسلم كما هو الحال عند البنوك الإسلامية.

(2-5) نظرية الائتمان المصرفي

أن قيام البنوك بمنح الائتمان قصير الأجل وطويل الأجل أو الإتجار بالقروض بصورة عامة لم يأتي من فراغ.

فقد تأثر النشاط الائتماني للبنوك بنظريتين رئيسيتين هما:

أ- النظرية التقليدية للإئتمان (نظرية القروض التجارية):

كانت هذه النظرية شائعة في إنجلترا، حيث اعطت أهمية أكبر لمبدأ السيولة. أي الحفاظ على قدر معين من السيولة لدى البنك للحفاظ على سمعة ومركز البنك المالي.

كما يعني أن الدور الأساس للبنك هو تقديم الائتمان قصير الأجل وفقاً لنظام التصفية الذاتية.

أي أن النشاط الائتماني للبنك يقتصر على ائتمان الأجل القصير (سنة وأقل) ليكون قادراً على استرداد هذا الائتمان (القرض).

وتطبيقاً لذلك، فإن، الائتمان ينبغي أن يتجه إلى تمويل أنشطة التجارة الداخلية والخارجية وتمويل احتياجات رأس المال العامل قصير الأجل للأفراد والشركات. حيث يمكن استرجاع قيمة الائتمان بنهاية الفترة من حصيلة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المقترضين من الأنشطة التي تم تمويلها.

ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرية قد جاءت انعكاساً لتجربة وتقاليد البنوك في إنجلترا التي بدورها تأثرت تقليدياً بنظرية القروض التجارية.

وبطبيعة الحال البنوك التجارية في العالم، قد تأثرت كثيراً بالتقاليد الائتمانية للمصارف الإنجليزية بل أن تعامل البنوك التجارية بالائتمان قصير الأجل كان سبباً لتعريف البنوك التجارية حيث عرفت البنوك التجارية بأنها البنوك التي تتلقى الودائع تحت الطلب أو الودائع الآجلة وتقدم الائتمان قصير الأجل.

ب- النظرية الحديثة في الائتمان:

تعرضت النظرية التقليدية للائتمان إلى العديد من الانتقادات وخاصة عندما عانت العديد من البلدان الرأسمالية (أمريكا وأوروبا) من الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينات القرن العشرين.

حيث أظهرت أزمة الكساد الاقتصادي الكبير ضعف دور البنوك التجارية التقليدية في التأثير على الأزمة وفشلها في إحداث الانتعاش الاقتصادي ولذلك تعرضت لانتقادات واسعة أبرزها:

- إن الاعتماد فقط على مبداء السيولة أدى إلى تدني دور البنوك في النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت فإن الحفاظ على مبداء السيولة بصورة مطلقة وفقاً لنظرية القروض التجارية لا يعتبر ضماناً أكيداً لسيولة البنك والحفاظ على المركز المالي للبنك.

• إن مبداء الربح لا يقل أهمية عن مبداء السيولة وعندما تتوفر للبنوك القدرات الإدارية الكفؤة فإنها تستطيع الدخول في ائتمان طويل الأجل يحقق لها أرباحاً مناسبة.

• إن متطلبات الانتعاش الاقتصادي تتطلب توظيف موارد البنوك في ائتمان طويل الأجل وفي مشاريع استثمارية زراعية وصناعية تحقق أرباحاً مناسبة ونتيجة لتلك التطورات، فقد تطورت أنشطة البنوك الائتمانية وامتدت إلى منح الائتمان الاستثماري طويل الأجل من خلال قنوات وأساليب مختلفة منها:

- تقديم القروض طويلة الأجل.

- أو نشاء المشروعات الاستثمارية مباشرة أو بالمشاركة في إنشائها.

- أو الاستثمار طويل الأجل في الأوراق والأسهم المالية.

- التمويل التأجيري.

ج- نظرية المصارف الشاملة.

أن سريان النظرية الحديثة للائتمان قد مهد لظهور فكرة المصارف الشاملة.

أي المصارف التي تقدم الائتمان لأجال مختلفة ولأغراض مختلفة وبالتالي فإن أنشطتها متنوعة.

فهي تقدم الائتمان قصير الأجل لتمويل التجارة وتقدم الائتمان طويل الأجل لتمويل الاستثمارات المختلفة زراعية أم صناعية أم خدمية.

وقد برزت فكرة المصارف الشاملة للأسباب التالية:

1. ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر الفائدة الناجمة عن ارتفاع معدل التضخم منذ سبعينات القرن الماضي. حيث أدت هذه التقلبات إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض طويلة الأجل مقارنة بالالتزامات قصيرة الأجل وهو الأمر الذي أدى إلى إفلاس بعض البنوك. بسبب عجز المقرضين سداد الدين وتكلفته المرتفعة.

2. زيادة حدة المنافسة، حيث ظهرت مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم الائتمان بتكاليف أقل وبشروط ميسره.

3. انتشار الأسواق المالية وتطور الأدوات المالية.

هذه الأسباب أدت إلى بروز أهمية التنوع في أنشطة البنوك الائتمانية وإلى أهمية تقليل المخاطر الناجمة عن تخصص البنوك في نمط ائتماني معين.

أي أنها مهدت لظهور نظرية المصارف الشاملة التي تقوم على أساس تنوع أنشطتها الائتمانية والمصرفية. وقد كانت المانيا أول دولة أوربية تأخذ بفكرة المصارف الشاملة في نهاية القرن التاسع عشر، ثم انتقلت إلى بلدان أوربا وأمريكا.

أن فكرة المصارف الشاملة تنسجم وطبيعة الدور للمصارف الإسلامية. فالمصارف الإسلامية تقوم على أساس تنوع أنشطتها وبرامجها الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل غير أن الاختلاف الجوهرى بينها وبين المصارف الشاملة التقليدية تكمن في أنها لا تتعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءاً.

وإنما تقوم على أساس المشاركة بالربح والخسارة. وفقاً لأساليب التمويل الإسلامية.

(3-5) أنواع الائتمان

هناك صور مختلفة للائتمان المصرفي، حيث يتم التصنيف لصور الائتمان وفقاً لمعايير مختلفة، سنتناولها تباعاً على النحو التالي:

أولاً: الائتمان وفقاً لمعيار الفترة الزمنية:

1- الائتمان قصير الأجل لفترة زمنية أقل من سنة، حيث يختص هذا النوع من الائتمان في تمويل الأنشطة والعمليات التجارية والصناعية والزراعية التي يقوم بها الأفراد والشركات خلال فترة قصيرة.

2- الائتمان متوسط الأجل: تقدم المصارف ائتمان لفترة أكثر من سنة وأقل من ثلاث سنوات للأفراد والمشروعات لتي تحتاج إلى تمويل عمليات التجديد

للأصول رأسمالية أو لشراء معدات والآلات جديدة. وكذلك لتمويل شراء الأفراد للسلع المعمرة.

أما بعض المصارف فإنها، تقدم ائتمان لفترة متوسطة خمس سنوات فأقل.

3- الائتمان طويل الأجل: ينصرف المقصود بالفترة الطويلة إلى ما هو أكثر من خمس سنوات وبموجب هذا التصنيف، تحصل الشركات على ائتمان طويل الأجل لتمويل عمليات الاستثمار الثابتة في المشروعات الصناعية والعقارية والزراعية.

ثانياً: الائتمان وفقاً لمعيار طبيعة الجهة المحتاجة للتمويل:

1. الائتمان المقدم إلى الحكومة والجهات الرسمية ويطلق عليه الائتمان العام.
2. الائتمان الخاص: وهو الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد أو الهيئات والشركات الخاصة وهو يشكل نسبة كبيرة من النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

ثالثاً: الائتمان وفقاً لمعيار شكل أدوات الائتمان: وفقاً لهذا المعيار هناك الائتمان المصرفي المباشر والائتمان المصرفي غير المباشر:

أ. الائتمان المصرفي المباشر:

في هذا النوع من الائتمان يمنح البنك التجاري النقود لطالب الائتمان ويجعلها تحت تصرفه لتمويل العمليات التي يرغب بها طالب الائتمان (العميل).
وتتم هذه الصورة بأشكال مختلفة منها:

- القروض والسلف: وهي مبالغ نقدية توضع تحت تصرف المقترضين والمتعاملين مع البنوك بهدف تمويل عملياتهم وأنشطتهم في الفترة القصيرة والطويلة.
- مع التزام المقترض بدفع الفوائد مع القرض (فوائد ربوية) دفعة واحدة أو على دفعات أو حسب الانفاق.

- سقف التمويل التجاري: يحدد سقف معين للمقترضين بهدف تمويل مستندات واصله من اعتمادات مفتوحة لدى البنك مثل خصم الكمبيالات التي يرتبط استحقاقها بدورة الأعمال التجارية للمقترض أو عميل البنك.

• خصم الأوراق التجارية:

- تعرف الورق التجارية بأنها سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار يدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد. تستخدم عملية خصم الأوراق التجارية على النحو الآتي:

- قيام البنوك التجارية بخصم الكمبيالات التجارية المحررة لأمر العميل قبل موعد استحقاقها مقابل حصول البنوك على فائدة وعمولة تحسب من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق.

- وعند تاريخ الاستحقاق، يحصل البنك قيمة هذه الكمبيالات من قبل المدين وذلك نيابة عن عميل البنك. مع العلم أن للبنك حق الرجوع على الخاصم والمظهرين في حالة رفض المدين تسديد قيمة الكمبيالات المخصوصة.

• القرض المتجدد: يمنح البنك المقترض الائتمان من خلال الكمبيالة التي تستحق خلال فترة أقل من سنة. غير أن للعميل الحق في تجديد هذه الكمبيالة لأكثر من مرة خلال فترة معينة قد تصل إلى سنتين أو ثلاث.

• الحساب الجاري المدين Over-Draft: يستخدم هذا النوع من الائتمان المباشر على النحو التالي:

- يضع البنك التجاري سقف نقدي محدد بناءً على اتفاق بين البنك والمقترض (طالب الائتمان).

- يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب على أن يظل رصيد الحساب لدينا إلى سقف محدد وفقاً للاتفاق بين الطرفين، وخلال فترة الائتمان التي تكون سنة مع القابلية للتجديد.

- يسمح لطالب الائتمان بالإيداع في هذا الحسابات، لكن لا يسمح له بسحب مبلغ أكبر من السقف المحدد إلا بموافقة البنك.

- يستخدم هذا الائتمان في تمويل عمليات رأس المال العامل حيث يحصل المقترض على هذا الائتمان أما باستلام وقبض المبلغ كاملاً أو جزئياً أو بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى.

- ويلاحظ أن استعمال هذا النوع من الائتمان أصبح محدود في بعض البلدان المتقدمة. بسبب ارتفاع المخاطرة وضعف الرقابة على استخدامه وضعف التحديد الدقيق لفترة ومصادر تسديد قيمة الائتمان. ولذلك لجأت هذه البنوك إلى استعمال حسابات القروض المحددة الغرض والمدته بدلاً عن الحساب الجاري المدين.

• القروض تحت الطلب: حيث يحصل طالب الائتمان على قرض في حدود مبلغ ما في أي وقت خلال فترة معينة.

ب. الائتمان المصرفي غير المباشر:

عبارة عن تعهد باستعداد البنك (وبناء على طلب العميل) بدفع قيمة الائتمان لصالح طرف آخر (المستفيد) عند مطالبته بذلك في حالة عدم التزام العميل بتسديد ما عليه من التزامات.

يتميز هذا الشكل من الائتمان بالسماة الآتية:

- لا يحق لطالب الائتمان استعمال مبلغ الائتمان بصورة مباشرة ومقابل ذلك، فإن الائتمان لا يشكل دين مباشر عليه (أي على عميل البنك طالب الائتمان).

- أي أن المستفيد من الائتمان بصورة مباشرة قد يكون شخصاً آخر أو جهة أخرى غير طالب الائتمان.

- ولكن في حالة اخلال طالب الائتمان بتعهداته ووفائه بالتزاماته المباشرة يتحول هذا الائتمان إلى ائتمان والتزام مباشر عليه باتجاه البنك.

- يمنح هذا النوع من الائتمان غير المباشر في صور مختلفة منها:

1-خطابات الضمان (الكفالات البنكية):

خطاب الضمان هو عبارة عن كفالة تصدر من البنك بتعهد فيها بضمان أحد عملائه. وبناء على طلبه يدفع مبلغ محدد هي قيمة الضمان (الكفالة) لأمر المستفيد (طرف ثالث) خلال فترة معينة.

يعتبر خطاب الضمان التزام مباشر على البنك مصدر الكفالة وهناك أنواع مختلفة من الكفاله التي يصدرها البنك ومنها:

- الضمان النقدي.
- ضمان الدفعات المقدمة وخاصة في أعمال المقاولات والتي تتطلب تقديم بعض الدفعات.
- كفالة محجوز الضمان التي تشترطها بعض العقود. فيما يتعلق بالإحتفاظ أو الحجز على بعض المبالغ على سبيل ضمان التنفيذ الكامل. حيث يطلق على هذا النوع من الكفالات بكفالة الدفعة الأخيرة والتي تعد ضامنه لأي خلل في الالتزام بشروط العقد أو الاتفاقية.
- كفالة حسن التنفيذ والتي تستخدم لضمان حسن تنفيذ عقود المقاولات.
- الضمانات الجمركية وهي عبارة عن كفالات تمكن المستورد من تأجيل سداد الضرائب والرسوم الجمركية.

2-الاعتمادات المستندية (L/C):

- يقصد بالاعتماد المستندي التعهد الذي بمقتضاه يلتزم البنك بالدفع لطرف ثالث (المستفيد أو لأمرة) مبلغ نقدي وفقاً لتعليمات العميل (فاتح الاعتماد).
- تستخدم الاعتمادات المستندية كثيراً في أنشطة تمويل التجارة وهي من أبرز أنشطة البنوك التجارية.
- كذلك، فإن الاعتماد المستندي ينصرف إلى تعهد البنك بدفع قيمة الكمبيالات التي يسحبها المستفيد أو يقبلها أو يتداولها مباشرة.
- إذن هناك ثلاث أطراف لها علاقة بالاعتماد المستندي وهم:

- طالب فتح الاعتماد وهو المستورد المحلي للسلع من الخارج.
- البنك التجاري فاتح الاعتماد في بلد المستورد.
- المستفيد من الاعتماد وهو المصدر.
- ومن ناحية أخرى، فإن هناك تشكيلات مختلفة من الاعتمادات المستندية، مثل:
- الاعتماد القابل للإلغاء والذي يتضمن حق البنك أو العميل إلغاء الاعتماد أو تعديل البنود.
- الاعتماد غير القابل للإلغاء.
- الإيعتماد المعزز وهو الاعتماد المستندي الذي يكون مقترناً بتعهد البنك المراسل في الخارج بسداد قيمة الاعتماد للمستفيد - أي أنه يتضمن ضمان أكبر للمستفيد حيث يصبح البنك المراسل بالخارج متضامناً مع بنك فاتح الاعتماد على دفع قيمة الاعتماد للمستفيد.
- الاعتماد الدوار: وهو اعتماد مستندي واحد ولكنه قابل للتجديد تلقائياً في فترات دورية كلما أنتهت قيمته دون الحاجة إلى فتح اعتماد من جديد.
- وهذا النوع من الاعتماد يناسب رغبة المستوردين الذي يقومون بالاستيراد في شكل دفعات متكرر.
- الاعتماد القابل للتحويل من مستفيد إلى مستفيد آخر.

3. بطاقات الائتمان

تعتبر بطاقات الائتمان أحد الأشكال الحديثة للإئتمان المصرفي وفي نفس الوقت فإن إصدار بطاقات الائتمان يمثل أحد الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك للمتعاملين معه.

تعرف بطاقة الائتمان بأنها بطاقة الملاءة وهي تعطي حاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتعاملة مع البنك المصدر للبطاقة.

حيث تنطوي البطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشتريات حامل البطاقة مقابل قيامه بتسديد هذه القيمة إلى البنك خلال فترة معينة (25 يوم من تاريخ استلام العميل لفاتورة الشراء).

رابعاً: الائتمان المصرفي وفقاً لنوع النشاط:

وفقاً لهذا المعيار، هناك ثلاثة أنواع من الائتمان هي:

1- الائتمان التجاري:

وهو الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للأفراد أو لرجال الأعمال أو الجهات الحكومية من أجل تمويل عمليات تجاره المحلية والخارجية. كما يقدم من أجل تمويل شراء مستلزمات الانتاج وأجور العمال في المشروعات الصناعية.

وتمنح هذه القروض للفترة القصيرة في شكل قروض نقدية أو سلف وتسهيلات مصرفية. أو من خلال شراء البنوك التجارية للسندات والأسهم المتداولة في السوق.

ومن المعروف أن الائتمان التجاري يشكل الحصة الأكبر في المحفظة الائتمانية للبنوك التجارية.

2- الائتمان الاستهلاكي:

يستهدف هذا النوع من الائتمان الأفراد الذين يحصلون على القروض لتمويل شراء السلع المعمرة بنظام الدفع الآجل وبالتقسيط خلال فترة زمنية معينة.

3- الائتمان الاستثماري:

يحصل على هذا النوع من الائتمان المشروعات والأفراد لتمويل عمليات الاستثمار وخاصة مستلزمات الانتاج وغيره في مجالات الاستثمار الزراعي والصناعي والعقاري وغيره.

ومن الملاحظ أن الائتمان الاستثماري هو ائتمان طويل الآجل. كذلك فإن المستفيدين من منح هذا النوع من الائتمان هم:

- المزارعين لتمكينهم من القيام بعمليات الانتاج الزراعي، ولكن يلاحظ أن نسب الائتمان الزراعي عادة ما تكون ضئيلة نظراً لإرتفاع المخاطر والتقلبات الموسمية في القطاع الزراعي.
 - رجال الأعمال في القطاع الصناعي الذين يحصلون على قروض قصيرة الأجل لتمويل شراء المواد الخام وقروض متوسطة الأجل لتمويل عمليات رأس المال العامل وشراء الآلات والمعدات.
- وبصورة عامه، فإن معظم الائتمان الذي تقدمه البنوك يذهب إلى تمويل أنشطة التجارة. بينما لا تحظى الأنشطة الزراعية والصناعية بأهتمام أكبر في عملية التمويل نظراً لإرتفاع المخاطرة وانخفاض العائد مقارنة بعملية تمويل التجاره.

خامساً: الائتمان المصرفي وفقاً لمعيار الضمان:

يعتبر معيار الضمان من أهم المعايير التي تتمسك بها البنوك التجارية عند وضع السياسات الائتمانية بها، وبالتالي عند منح الائتمان. فالضمان المطلوب يشكل عنصراً أساسياً في تأمين البنوك ضد المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المقترض أو طالب الائتمان على السداد أو مباطلته وعدم رغبته في السداد.

تتنوع أشكال الائتمان بحسب نوع الضمان المطلوب على النحو الآتي:

1- ائتمان الثقة:

يعرف هذا النوع من الائتمان بالائتمان الشخصي الذي يعتمد على ثقة البنك بسمعة المقترض وملاءته المالية في الحاضر والمستقبل. أي أنه يعتبر ائتمان مصرفي غير مضمون يمنح البنك الائتمان لعميلة وفقاً للتعهد الشخصي للعميل (المقترض) بالتسديد عند تاريخ الاستحقاق.

غير أن هذا النوع من الائتمان لا يتم بنسب كبيرة، حيث لجأت البنوك إلى التقليل من حجم ائتمان الثقة تفادياً للمخاطر. وكذلك، فإن بعض البنوك تطلب ضمان تكميلي بغية التقليل من مخاطر عدم السداد.

2- الائتمان المضمون:

يعرف هذا النوع من الائتمان بالائتمان العيني الذي لا يعتمد على مجرد الثقة بسمعة وملاءة المركز المالي الجيد للمقترض. وإنما يعتمد أيضاً بصورة أساسية على الضمان العيني الذي يقدمه المقترض.

كذلك فإن البنوك التجارية تشترط تقديم ضمان عيني عند منح الائتمان، حيث تتنوع هذه الضمانات ومنها:

- الضمانات العقارية - وهي من أكثر الضمانات استخداماً لدى البنوك.
 - ضمان الأوراق التجارية في شكل كمبيالات والشيكات مؤجلة الدفع، على أن تكون هذه الأوراق ناجمة عن أنشطة تجارية حقيقية.
 - ضمان الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والتي تعتبر من أفضل الضمانات بالنسبة للبنوك التجارية.
 - رهون النقدية ورهون السيارات والآلات الإنشائية.
 - ضمان حجز مستحقات لدى جهات رسمية.
- ومن ناحية أخرى، فإن البنوك التجارية تضع شروط معينة في الضمانات التي تطلبها من عملائها ومن أهم شروط الضمانات هي:
- سهولة تسييل الضمان إلى قيمة نقدية وقابليته للتقدير واستقرار قيمة الضمان، وبدون ذلك فإن الضمان قد لا يكون كافياً لتغطية قيمة الائتمان في حالة عدم قدرة العميل على السداد.
 - وتشترط البنوك أيضاً سهولة إجراءات نقل ملكية الضمان بدون أي مشاكل وتعقيدات.
- ويبين الشكل الآتي تلخيصاً بيانياً لأنواع الائتمان.

أنوع الائتمان المصرفي (تلخيص بياني)



(4-5) أهمية الائتمان

للائتمان بصورة عامة أثر فعال على النشاط الاقتصادي لأي مجتمع. وهناك ثلاثة مجالات أساسية تظهر فيها بوضوح أهمية الائتمان وهي:
أولاً: يسهم الائتمان بصورة أساسية في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير الموارد اللازمة للتشغيل وزيادة النمو الاقتصادي.

حيث يحفز الائتمان المصرفي المدخرين والذين يمتلكون الفوائض النقدية لإقراض أموالهم وتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة الزراعية - الصناعية - الخدمية وغيرها.

وكما أشرنا سابقاً، فإن تعبئة المدخرات وتوظيفها في عمليات الاستثمار يتم في الوقت الحاضر من خلال الوساطة المالية للبنوك.

ومن ناحية أخرى، فإن النمو الاقتصادي المرتفع يؤدي إلى تنشيط الطلب على الائتمان المصرفي. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الحاجة والأهمية إلى وجود جهاز ونظام مصرفي متقدم يواكب الحاجة إلى مزيد من الائتمان والخدمات المصرفية.

ثانياً: للائتمان دور مهم في تحقيق الإستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي. فالسياسة الائتمانية هي مكون رئيسي في عناصر السياسات النقدية. ومن المعروف أن جوهر السياسة النقدية هو تنظيم عرض النقود بصورة متناسقة مع أهداف الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية من التشغيل الاقتصادي.

و لا غرو أن الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ينبغي أن يتواءم مع متطلبات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فإذا كان هناك إفراط في الائتمان، فإن هذا يزيد من تقلبات عرض النقود. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبصورة عامة، فإن تطبيق سياسة ائتمانية غير متوائمة مع متطلبات النشاط الاقتصادي يؤدي إلى اضطراب اقتصادي متمثلاً في خلق ضغوط تضخمية أو انكماشية.

ثالثاً: تعتبر السياسات الائتمانية أدوات مؤثرة وفعالة في التحكم باتجاهات السياسة النقدية من جهة وتحقيق الرقابة المرغوبة على أنشطة البنوك التجارية من جهة أخرى. حيث يستطيع البنك المركزي ومن خلال أدوات السياسة النقدية (التي سنناقشها في فصول قادمة) الرقابة والتحكم بالنشاط الائتماني للبنوك التجارية.

ومن أبرز أدوات السياسة النقدية نسب الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة. حيث يستطيع البنك المركزي الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان حينما يكون ذلك مرغوباً. أو يستخدمها في الاتجاه الذي يشجع البنوك على زيادة خلق الائتمان عندما يكون ذلك مرغوباً أيضاً.

رابعاً: أهمية الائتمان في الدول الأقل نمواً:

تعاني الدول الأقل نمواً من اختلالات اقتصادية كبيرة ومن أبرزها:

- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار نظراً لانخفاض الدخل الفردي والقومي.
- اعتماد هيكل صادراتها على سلعة أساسية أما سلعة النفط أو سلعة زراعية أساسية أو غيرها مما يجعل اقتصادها اقتصاداً ربيعياً يعتمد على مصدر واحد رئيسي للدخل.
- اعتماد هيكل الطلب السلعي على السلع المستوردة مما يجعل درجة الانكشاف الاقتصادي مرتفعة. أي أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جداً. وهذا يجعل اقتصاد الدول الأقل نمواً معرضاً لأية صدمات خارجية مثل تقلبات أسعار السلع المستوردة أو تقلبات أسعار الصرف، مما يجعلها حاضناً نشطاً لاستيراد التضخم.

إن هذه الاختلالات الأساسية قد انعكست على تخلف البنية المصرفية وغياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة وبالتالي ضعف تأثيرها على النشاط الاقتصادي كما سنبين ذلك فيما يلي:

- اقتصر دور البنوك التجارية على تمويل أنشطة التجارة الخارجية وهو تمويل ذات أمد قصير. وقد تأثرت أولويات السياسات الائتمانية في الدول الأقل نمواً بعنصر الرجحية الذي يتحقق سريعاً في مجال تمويل أنشطة التجارة الخارجية.

- لم تتمكن البنوك التجارية من تخصيص ائتمان كافٍ لتمويل الأنشطة الاستثمارية في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي والتي لها علاقة بزيادة الناتج القومي. بسبب محدودية الموارد من جهة وتفضيل البنوك للربحية السريعة في النشاط التجاري من جهة أخرى.
- الظهور المتأخر للنظم والمؤسسات المصرفية والائتمانية والمنافسة القوية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أسهم في توضع دور البنوك التجارية المحلية في النشاط الاقتصادي. وجعلها تتحول إلى تمويل أنشطة المضاربة في أسواق الأراضي والعقارات وأذون الخزانة.
- ضعف تأثير البنوك المركزية في التحكم والرقابة على أنشطة البنوك التجارية بسبب حداثة النظم والسياسات النقدية وضعف تأثير أدوات السياسة النقدية على اتجاهات الائتمان للبنوك التجارية. ويرجع السبب إلى عدم حاجة البنوك التجارية إلى الموارد النقدية من البنك المركزي. حيث تمتلك البنوك التجارية فوائض نقدية كبيرة يجعلها لا تحتاج إلى الاقتراض من البنك المركزي.
- إضافة إلى ذلك، فإن تخلف العادات المصرفية في الدول الأقل نمواً وتفضيل الأفراد للتعامل خارج إطار البنوك قد أسهم في إضعاف دور البنوك في توجيه النشاط الاقتصادي.

اطار (16): اتجاه السياسات الائتمانية للبنوك التجارية في اليمن خلال الفترة
2005/2004م

2005	2004	% من إجمالي الائتمان
%21	%34	• الائتمان المقدم للقطاع الخاص
%43	%40	الائتمان الممنوح لقطاع التجارة
%7.3	%6.6	الائتمان الممنوح للتشييد والبناء
%14	%16	الائتمان الممنوح للصناعة
		• الائتمان بحسب الآجل
%38	%35	قروض وسلفيات قصيرة الآجل
%4	%4	قرض متوسطة وطويلة الآجل
%46	%45	الإقراض بالعملات الأجنبية الممنوح للقطاع الخاص

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2005 ص61

يظهر الجدول السابق أن تمويل التجارة قد استحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي ائتمان البنوك التجارية حيث ارتفعت النسبة من %40 لعام 2004 إلى %43 لعام 2005.

ومن ناحية أخرى، فإن تصنيف الائتمان وفقاً لمعيار الآجل، يظهر أن نسبة القروض والسلفيات قصيرة الآجل قد ارتفعت من %35 إلى %38 لعام 2005.

(5-5) ملخص الفصل

- الائتمان المصرفي هو كل التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد وشركات الأعمال لتمويل الاحتياجات التحويلية للأنشطة المختلفة ولأجل محدد ومختلفة.
- اتكئ النشاط الائتماني للبنوك أولاً على نظرية القروض التجارية التي كانت سائدة في إنجلترا في القرن التاسع عشر.
- حيث اعطت هذه النظرية اهتماماً أكبر للتمسك بمبدأ السيولة في البنك وقد أدى التمسك بمبدأ السيولة إلى اقتصر السياسات الائتمانية للبنوك على الائتمان قصير الأجل لتمويل أنشطة التجارة الداخلية والخارجية واحتياجات تمويل رأس المال العامل قصير الأجل.
- تطور النشاط الائتماني للبنوك تحت تأثير النظرية الحديثة للائتمان التي اعطت أهمية أكبر للتمسك بمبدأ الربحية.
- حيث أصبحت البنوك وفقاً لمبدأ الربحية تمنح الائتمان متوسط وطويل الأجل للأنشطة الاستثمارية في القطاعات الزراعية الصناعية والعقارية ونحوها.
- أدى اتساع وتنوع النشاط الائتماني للبنوك إلى ترسيخ مفهوم المصارف الشاملة التي تقدم الائتمان لأجل مختلفة وأغراض مختلفة وأنشطة متنوعة.
- يصنف الائتمان وفقاً لمعايير مختلفة مثل:
 - الائتمان وفقاً لمعيار الفترة الزمنية: ائتمان قصير الأجل وائتمان متوسط وطويل الأجل.
 - الائتمان وفقاً لمعيار طبيعة الجهة المحتاجة للتمويل: ائتمان خاص (الأفراد وشركات الأعمال) وائتمان عام (الحكومة - مؤسسات القطاع العام).
 - الائتمان وفقاً لمعيار شكل أدوات الائتمان: ائتمان مصرفي مباشر وائتمان مصرفي غير مباشر.

- الائتمان وفقاً لمعيار طبيعة النشاط: ائتمان استهلاكي وائتمان استثماري و ائتمان تجاري.

- ائتمان وفقاً لمعيار الضمان: ائتمان الثقة - ائتمان مضمون.

الائتمان المصرفي له أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي من خلال الآتي:

- تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- للائتمان دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- السياسات الائتمانية أحد مكونات السياسة النقدية كما أنها أدوات عاله في الرقابة على أنشطة البنوك التجارية.

ومن ناحية أخرى فإن أهمية الائتمان المصرفي في الدول الأقل نمواً ما زالت محدودة وضعيفة بسبب تخلف البنية المصرفية وغياب أضعف الأسواق المالية والنقدية المتقدمة.

مسرّد مصطلحات الفصل

- النظرية التقليدية للإئتمان.
- نظرية المصارف الشاملة.
- الحساب الجاري المدين.
- سقف التمويل التجاري.
- الاعتماد المستندي.
- خطابات الضمان.
- الاعتماد الدوار.
- ائتمان الثقة.
- الاعتماد المعزز.
- مبداء السيولة ومبداء الرجحية.
- المتاجرة بالديون.

اسئلة وتطبيقات على الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي:

- الائتمان المصرفي.
- الائتمان الخاص والائتمان العام.
- ائتمان الثقة والائتمان المضمون.
- سقف التمويل التجاري.
- الاعتمادات المستندية.

س2- قارن بين:

- النظرية التقليدية للائتمان والنظرية الحديثة في الائتمان.
- الائتمان المصرفي المباشر والائتمان المصرفي غير المباشر.
- الائتمان الاستثماري والائتمان الاستهلاكي.

س3: ناقش بدقة ما يلي:

- المصارف الشاملة هي فكرة وليدة لنظرية الائتمان الحديثة.
- أهمية الائتمان في الدول الأقل نمواً ما زال ضعيفاً.

مراجع مختاره

أ: المراجع العربية:

- 1- د. اسماعيل الطراد وخالد أمين، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 2- د. حمزه الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2002.
- 3- د. ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 1999.

ب: المرجع الأجنبية

- 4- Mishkin, The Economics of Money and Banking, Scott, Foresman, publisher, Second edition, 1989, USA.

الفصل السادس

الأسواق المالية (المفهوم والوظائف)

(Financial Markets)

الأهداف التعليمية:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الأسواق المالية من حيث طبيعتها ومفهومها وكذلك دورها في مجال التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

فالأسواق المالية أصبحت تؤدي دور كبير ومتزايد في عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين ومن خلال تداول تشكيلات مختلفة من الأدوات والأوراق المالية.

ولذلك فإن موضوعات هذا الفصل ستكون موزعة على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم وطبيعة الأسواق المالية.

ثانياً: خصائص الأسواق المالية.

ثالثاً: البنيان المؤسسي للأسواق المالية.

رابعاً: مؤسسات الوساطة المالية.

خامساً: ملخص الفصل.

تعرف الأسواق المالية بتعريفات مختلفة ومن هذه التعاريف ما يلي:

الأسواق المالية هي سوق رأس المال.

الأسواق المالية هي سوق الأسهم والسندات.

الأسواق المالية هي سوق الأموال الاستثمارية طوية الأجل.

الأسواق المالية تشمل مؤسسات الوساطة المالية من بنوك وصناديق استثمارية ومؤسسات مالية غير مصرفية.

• أما الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية فقد عرفت الأسواق المالية بأنها: سوق منظمة تنظيمياً دقيقاً لتداول الأسهم والسندات.

تعريف الأسواق المالية:

الأسواق المالية هي الأسواق التي تستوعب تدفق الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين ومن خلال تداول الأوراق المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة (عبر الوسطاء الماليين) وبما يؤدي إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو أوجه الإستثمارات المختلفة.

(2-6) خصائص الأسواق المالية

إن التعريف السابق يشير إلى جملة من الخصائص والسمات للأسواق المالية وأبرزها:

(أ) الأسواق المالية: هي أسواق ائتمان مالي. وقد اكتسبت هذه الصفة من عملية تداول الأسهم والسندات باعتبارها أدوات مالية تكفل تدفق الموارد المالية بين المدخرين والمستثمرين أي أنها تمثل وسائل لتمويل الاستثمار ومن المعروف أن تمويل الاستثمار يتم بعده وسائل منها:

- إصدار السندات وطرحها للتداول في السوق هي أحد أساليب تمويل الاستثمار لدى الشركات والمؤسسات الاستثمارية.
- إصدار الأسهم وتمثل أسلوباً آخر لتمويل الاستثمار من خلال المشاركة في أصول الشركة ودخلها الصافي الذي يتحقق في المستقبل.

إن الدور الائتماني للأسواق المالية لم يتم دفعة واحدة وإنما كان وليد مراحل مختلفة من التطور والتي تأثرت بطبيعة العلاقة بين المدخرين المستثمرين (المقرضين والمقرضين).

ويمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين مرت بها الأسواق المالية وهي:

(1) مرحلة الاندماج بين المدخرين والمستثمرين:

ميزت هذه المرحلة بأن تدفق الموارد المالية كان يتم بصورة مباشرة بين المدخرين والمستثمرين بسبب محدودية عدد هؤلاء. فالمدخر هو المستثمر والذي كان يواجه أحد الخيارات الثلاثة الآتية:

- إما انفاق الدخل كاملاً وبالتالي لا يوجد فائض يمكن إيداعه وتوظيفه في عملية الإستثمار.
- أو اكتناز الإدخار وبالتالي تعطيل فائض الدخل عن عملية الاستثمار.
- أو القيام بصورة مباشرة باستثمار فائض الدخل (الإدخار) في عملية الاستثمار وقد كان الخيار الأخير هو المفضل لهؤلاء.

وهكذا أقرن أسلوب التمويل المباشر والتدفق المباشرة للموارد بمرحلة الاندماج بين المدخرين والمستثمرين.

(2) مرحلة الانفصال بين المدخرين والمستثمرين:

أقرن ظهور هذه المرحلة بمرحلة ظهور دور المؤسسات المالية الوسيطة بين المدخرين والمستثمرين.

حيث أصبح تدفق الموارد يتم بصورة غير مباشرة ومن خلال مؤسسات الوساطة المالية. وقد نشأت هذه المرحلة مع زيادة عدد المدخرين في المجتمع وإختلاف تفضيلاتهم ورغباتهم بالنسبة للإستثمار وهو الأمر الذي أدى إلى إنفصال المدخرين عن المستثمرين.

ولا ريب أن ظهور هذه المرحلة هو وليد تطور ملحوظ في أسواق الائتمان بدأ من عمل الصرافيين ثم ظهور فكرة البنوك كمؤسسات وسيطة بين المقرضين

والمقترضين. وإنهاءً بظهور فكرة البنوك المركزية ودورها في عملية تنظيم الائتمان والرقابة عليه.

وقد أدى ظهور مؤسسات الوساطة المالية إلى ظهور فكرة الأسواق النقدية وإصدار الأوراق المالية كأوراق الأسهم والسندات وأذون الخزانة وشهادات الإيداع كأدوات مالية لتمويل الاستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وهو الأمر الذي أدى إلى اندماج الأسواق النقدية بالأسواق المالية.

وعلى أية حال، فإن دورة تدفق الموارد المالية بين وحدات الفئات (المدخرون) ووحدات العجز (المستثمرون) يتم بأسلوبين:

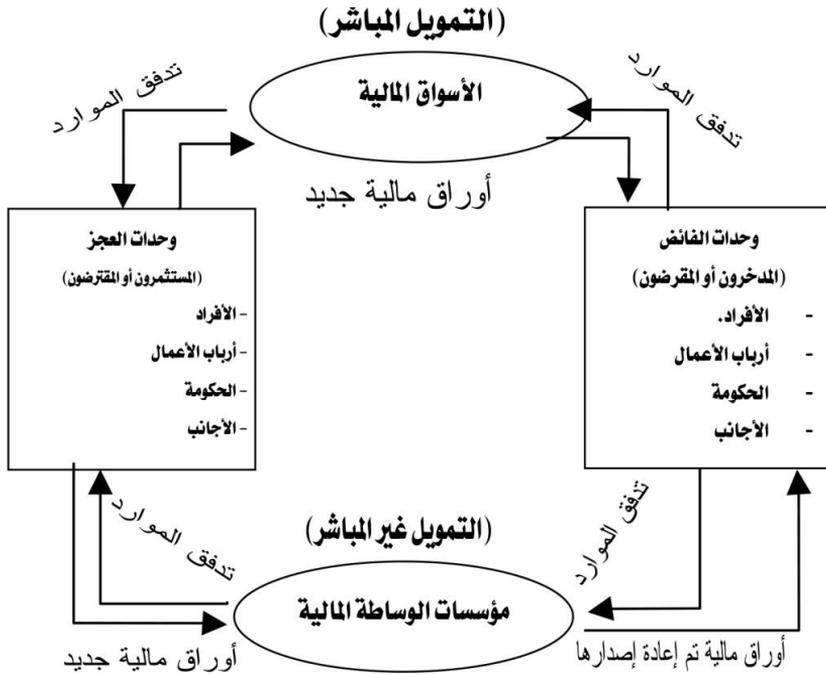
- أسلوب مباشر حيث يتم التمويل مباشرة ومن خلال السوق المالية.

- وأسلوب غير مباشر حيث يتم التمويل من خلال الوسطاء الماليين الذي يتكون من المؤسسات المالية الآتية:

- البنوك التجارية.
- البنوك الإسلامية.
- شركات التأمين.
- شركات الاستثمار.
- بنوك الادخار.
- صناديق التقاعد.
- شركات التمويل والتأجير.
- إتحادات الائتمان

إضافة إلى سماسرة وتجار الأدوات المالية وبنوك الاستثمار وبنوك الرهون العقارية.

ولتوضح دورة تدفق الموارد المالية المباشرة وغير المباشرة نستعين بالشكل رقم (1).



شكل (1) دورة التدفق المالي بين وحدات الفائض والعجز المباشرة وغير المباشرة

يبين الشكل السابق دورة تدفق الموارد المالية بصورة مباشرة. حيث تقوم وحدات العجز بإصدار أوراق مالية جديدة يتم شرائها في السوق المالي من قبل وحدات الفائض لتمويل الاستثمار. (أنظر الجزء الأعلى من الشكل السابق) أو من خلال الوساطة المباشرة لبنوك الاستثماريين المدخرين والمستثمرين.

كذلك يبين الشكل السابق دورة تدفق الموارد المالية بصورة غير مباشرة (الجزء الأسفل من الشكل) حيث تتدفق الموارد المالية عبر المؤسسات المالية الوسيطة، حيث تقوم مؤسسات العجز بإصدار الأوراق المالية الجديدة وبيعها لمؤسسات الوساطة المالية وبدورها تقوم هذه المؤسسات الوسيطة بإعادة إصدار هذه الأوراق المالية وبيعها لوحدة الفائض. ومن ثم تستخدم المؤسسات المالية الوسيطة حصيلة هذا البيع في شراء الأوراق المالية الجديدة من وحدات العجز وهكذا تحصل مؤسسات العجز على الموارد اللازمة للقيام بعملية الاستثمار.

ب- كفاءة الأسواق المالية:

إن قدرة الأسواق المالية على إستيعاب تدفق الموارد بين المدخرين والمستثمرين، إنما يعتمد على توفر جملة من الشروط الضرورية ومن أهمها:

- وجود هيكل متطور للاقتصاد الوطني ومن أبرز معالم هذا الهيكل وجود بنیان مالي ومصرفي متقدم.
- وجود قدر مناسب من الشركات المساهمة.
- استقرار اقتصادي يبعث على الطمأنينة ويحفز عملية الاستثمار.
- توفر بنیان تشريعي وقانوني راسخ ومرغوب.
- تعدد وتنوع الأدوات المالية التي تلبّي حاجة المتعاملين في الأسواق وتفضيلاتهم.
- توفر قدر كافي من أنظمة الاتصال الفعالة والكفؤة.

ج- أهمية الأسواق المالية:

أشار التعريف السابق إلى أن الهدف الأساسي من الأسواق المالية يتمثل في توظيف الموارد في أوجه الاستثمار المختلفة.

ومنها على وجه التحديد ما يلي:

1- تعبئة المدخرات من أجل تمويل التنمية الاقتصادية: توفر الأسواق المالية مناخاً جاذباً لزيادة وتعبئة إيداع أفراد المجتمع. حيث يتمكن صغار المدخرين وكذلك كبار المدخرين من شراء الأدوات والأوراق المالية المختلفة كألسهم والسندات ونحوها وذلك من حصيلة الادخار الذين يمتلكونه.

وهي بهذا تقلل من حجم الدخل المتسرب عن الدورة الإنتاجية وتعمل على توظيف هذا الإيداع في استثمارات حقيقية من خلال الشركات ومؤسسات الاستثمار.

وتعتبر الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية الأخرى التي يتم تداولها في الأسواق المالية والنقدية هي الوسائل لتدفق الموارد من وحدات الفائض (المدخرين) إلى وحدات العجز (المستثمرين).

حيث يتم توظيف هذه الموارد في الاستثمارات المختلفة العامة والخاصة متوسطة وطويلة الأجل. وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

2- زيادة الكفاءة الاقتصادية للنظام الاقتصادي:

تؤدي الأسواق المالية دوراً ملحوظاً في ترسيخ الكفاءة الاقتصادية للنظام الاقتصادي وتعزيز عملية التخصيص الكفوء للموارد.

وهذا ما يبدو جلياً مما توفره هذه الأسواق من مؤشرات وعناصر من شأنها تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد من أبرزها ما يلي:

- توفر الأسواق المالية المعلومات والبيانات للمتعاملين كما أنها تخفض كلفة الحصول عليها وتقدم النصح والرأي إلى المتعاملين. وهو الأمر الذي ينعكس على زيادة فاعلية السياسات المالية والنقدية والتنموية وتحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

- تقوم الأسواق المالية بعملية الوساطة المالية وعملية الرقابة غير المباشرة على الشركات والمشروعات والمتعاملين بصورة عامة وهذا الأمر يعزز عملية التخصيص الكفوء للموارد.
- تحقق عملية الإفصاح المالي والشفافية عن حالة الشركات إضافة إلى توفير المعلومات عن الفرص والإمكانات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ترسخ الأسواق المالية كفاءة التسعير وتحقق عدالة الأسواق التي تمثل عناصر مؤثرة في تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرات الأسواق المالية مقياساً لمستوى الأداء الاقتصادي بصورة عامة. وقد أكتسبت مؤشرات السوق هذه الأهمية من طبيعة دور الأسواق المالية باعتبارها حلقة اتصال بين الوحدات الاقتصادية والمتعاملين من شركات وبنوك ومدخرين ومشروعات اقتصادية. وبالتالي فإن مؤشرات السوق بالنسبة للأسعار ومعدلات الإدخار والاستثمار وغيرها من المؤشرات تشكل مرآة للأوضاع الاقتصادية للدولة.

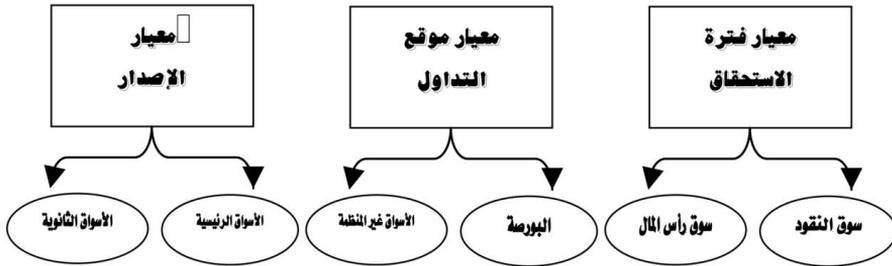
(6-3) البنيان المؤسسي للأسواق المالية

(The Structure of Financial Markets)

- هناك ثلاثة معايير تحدد أشكال وأنواع الأسواق المالية وهي:
- معيار الإصدار.
 - معيار موقع التداول.
 - معيار فترة الاستحقاق.
- وفقاً لمعيار الإصدار يكون هيكل الأسواق المالية مكون من:
 - (1) الأسواق الرئيسية (أسواق الإصدار).
 - (2) الأسواق الثانوية (أسواق التداول).
 - وفقاً لمعيار فترة استحقاق الأوراق المالية، يكون هيكل الأسواق المالية مكون من:

1. سوق النقود.
 2. سوق رأس المال.
- وفقاً لمعيار موقع التداول، يتكون هيكل الأسواق المالية من :
 1. سوق البورصة (الأسواق المنظمة).
 2. الأسواق غير المنظمة.

ويوضح شكل رقم (2) هيكل الأسواق المالية وفقاً للمعايير الثلاثة



- ومن ناحية أخرى، فإن الجمع بين المعايير السابقة يمكننا من تحديد هيكل الأسواق المالية على النحو الآتي:
 - سوق الإصدار.
 - سوق التداول.
 - سوق النقود.
 - سوق رأس المال.
 - الأسواق المستقبلية - الأسواق المالية المركزية.

1- سوق الإصدار:

سوق الإصدار هو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق (الأدوات المالية) لأول مرة. ويسمى هذا السوق بالسوق الرئيسية (Primary Market) كذلك يسمى بسوق الإصدار الأولى لأن الأوراق المالية الجديدة يتم بيعها في هذا السوق.

أما المتعاملون في هذا السوق فهم:

- مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم بشراء الأدوات المالية الجديدة التي تصدرها الجهات الأخرى.
- الجهات المصدرة للأدوات المالية وتشمل:
 - الحكومة التي تصدر أذون الخزانة أو السندات الحكومية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو لامتنصاص فائض السيولة النقدية من يد الأفراد أو الموجوده في البنوك.
 - الشركات الراغبة في زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة أو بالإفترض من خلال إصدار السندات.

2- سوق التداول Exchange Market:

يسمى سوق التداول بالسوق الثانوي (Secondary Market) وفي هذا السوق تتم إعادة التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراء والتي سبق إصدارها في السوق الأولى الرئيسي.

إن البائع للورقة المالية في هذا السوق يحصل على النقود مقابل الورقة ولكن المصدر الرئيسي للورقة المالية لا يحصل على نقود جديدة مقابلها.

هذا ويتكون سوق التداول من الأسواق الآتية:

(أ) سوق البورصة:

وهو سوق منظمة وفقاً لأنظمة وإجراءات محددة، كما أنها تكون في مكان محدد أن التعامل في سوق البورصة يتطلب الإلتزام بعدد من القواعد المنظمة ومنها:

- تسجيل الأدوات المالية لدى الجهات المسؤولة عن التداول مع إعطاء مرونة للجهات المصدرة تتمثل في حرية التسجيل أو عدم التسجيل.
- الإلتزام بتقديم المعلومات الكافية عن الجهات المصدرة للأوراق المالية مثل المعلومات المتعلقة بأرباح الشركات ومبيعاتها وأصولها وإجمالي القيمة السوقية للإصدارات المالية.

(ب) بورصة المناطق:

أنشأت بورصة المناطق لتلبية حاجات لشركات الصغيرة التي يقع نشاطها الرئيسي في منطقة أو إقليم أو محافظة معينة.

كذلك فإنها تناسب عمل السماسره الذين يتعاملون بالأوراق المالية بعمولة منخفضة.

(ج) الأسواق غير المنظمة (Over – The Counter Market)

هي عبارة عن أسواق متنقلة وليست محددة بمكان معين وفيها يتم تداول الأوراق المالية من قبل المتعاملين والسماسرة في مواقع مختلفة ومن خلال إستخدام الحاسوب للاتصال فيما بينهم.

حيث يستطيع المتعاملون متابعة حركة الأسعار والعرض والطلب وهو الأمر الذي يجعل من هذه الأسواق أسواق تنافسية. ولا تختلف الأسعار في الأسواق المنظمة عن مثلتها في الأسواق غير المنظمة.

3- سوق النقود: Money Market:

سوق النقود هو السوق الذي يتم فيه الإقراض. والاقتراض لفترة قصيرة عادة تكون أقل من سنة ويعد سوق البنوك ابرز مثال على السوق النقدي.

في هذا السوق تحصل وحدات العجز والتي بحاجة إلى النقود (أو السيولة) على التمويل المرغوب من خلال عرض أدوات الائتمان (الاقتراض قصير الأجل). وبدورها تقدم وحدات الفائض من أفراد وشركات وبنوك ومؤسسات مالية وسيطة بتقديم القروض مقابل العائد.

وتتمتع أدوات الائتمان قصيرة الأجل بانخفاض مخاطر الاستثمار نظراً لقابليتها للتحويل إلى نقود بسهولة وللإستقرار النسبي في عائدها في الفترة القصيرة. وليس من الضروري أن يكون هناك سوق محدد في موقع جغرافي معين، وإنما قد يتم تداول أدوات السوق النقدي من خلال الاتصال.

أدوات الائتمان في السوق النقدي:

يقدم السوق النقدي عدد من الأدوات والأوراق المالية ومنها:

(أ) أذون الخزانة العامة:

تصدر الحكومة هذا النوع من الأدوات بهدف الحصول على تمويل قصير الأجل لسد عجز الموازنة العامة، وأحياناً بهدف امتصاص السيولة الفائضة بيد الأفراد من أجل تحقيق إستقرار الأسعار وكبح التضخم.

ويتم بيع أذون الخزانة في السوق النقدية أو في البنك المركزي نيابة عن الحكومة. حيث يتم البيع من خلال المزاد (Auction) إلى المتعاملين والبنوك والصناديق الاستثمارية المختلفة. وتحسب الفائدة على أذون الخزانة من خلال الفرق بين سعر الشراء والقيمة الاسمية لأذون الخزانة عند الاستحقاق.

من اللافت أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والصناديق هي الجهات الأكثر شراء لأذون الخزانة نظراً لتدني مخاطرها وضمن الحكومه سداد قيمتها.

(ب) الأوراق التجارية: Commercial Papers:

الأوراق التجارية هي أدوات اقتراض قصيرة الأجل (4-6 شهور) وهي تمثل وعداً بالدفع عند الاستحقاق.

تصدر الشركات ذات المركز المالي القوي هذا النوع من الأوراق بهدف الحصول على التمويل المطلوب ويتم تداولها في السوق المالية.

حيث يتم بيعها بصورة مباشرة من خلال وسطاء مثل شركات تمويل المبيعات التي توفر الائتمان لشراء السلع المعمرة بالتقسيط للمستهلكين. أو يتم البيع بصورة غير مباشرة عن طريق المتعاملين.

أما الجهات التي تطلب هذه الأوراق فهي عادة البنوك والمؤسسات المالية والتي تقوم بشراء الأوراق التجارية بهدف الاستثمار قصيرة الأجل.

(ج) شهادات الإيداع Certificates of Deposit (الكمبيالات المصرفية):

تصدر البنوك التجارية شهادات الإيداع وتقوم ببيعها للمدخرين وهي بذلك تعتبر من أدوات الاقتراض المهمة للبنوك التجارية بغرض الحصول على السيولة المطلوبة من الشركات والمؤسسات المالية الأخرى.

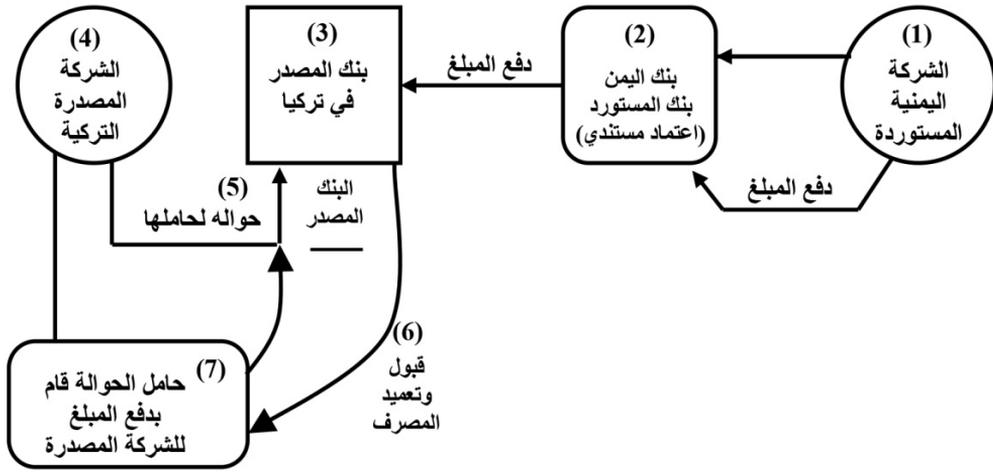
تعطي شهادات الإيداع فائدة عند الاستحقاق والتي تكون أعلى مقارنة بسعر الفائدة على أذون الخزانة. بسبب أن درجة مخاطر شهادات الإيداع أكبر مما هو عليه الحال في أذون الخزانة

(د) سندات القبول المصرفية: Banker's Acceptances:

تعتبر من أدوات الاقتراض قصيرة الأجل، وهي شكل شائع للائتمان المصرفي الذي تصدره البنوك التجارية بالاستناد إلى سمعة البنك.

وبموجب سند القبول، يقوم المقترض (أو طالب الائتمان) بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التجارية الذي يتعامل معه حيث يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق.

غير أنه يشترط لصحة القبولات المصرفية أن تكون ناجمة عن عمليات تجارية حقيقية، وأن تكون قابلة للتداول في السوق النقدية. إضافة إلى ذلك فلا بد أن يتم توثيق عمليات القبولات المصرفية بين بنك المستورد وبنك المصدر لضمان تحديد سقف أعلى للحد المسموح به من هذا النوع من التمويل. ولزيد من التوضيح يبين الشكل الآتي دورة عملية سندات القبول المصرفية.



وفي الخطوة الثامنة يقوم بنك المصدر بدفع المبلغ إلى حامل الحوالة في وقتها المحدد
(ه) **تعاقبات إعادة الشراء (Repo's Repurchase Agreements):**

تمثل تعاقبات إعادة الشراء أداة للإقتراض قصير الأجل بضمان أذون الخزانة. أي أنها عبارة عن عقد للبيع بين طرفين ينطوي على إعادة شراء أذون الخزانة. إن تعاقبات إعادة الشراء تمكن الشركات والبنوك التجارية من الحصول على السيولة لسد العجز الطارئ في السيولة لدى هذه الجهات.

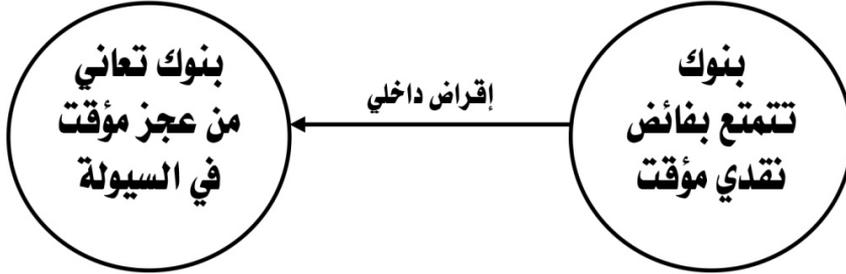
ومن المعروف أن الشركات الكبيرة هي المصدر الأكبر لهذا النوع من الاقتراض. مثال: أفترض أن هناك فائض نقدي لشركة ما في بنك ما تستطيع هذه الشركة شراء أذون خزانة بالفائض النقدي الذي لا تحتاجه الشركة في الأجل القصير. وخلال ذلك تتفق الشركة مع البنك على أن يقوم الأخير بإعادة شراء أذون الخزانة بسعر أعلى من سعر الشراء في موعد الاستحقاق.

(و) **الإقراض الداخلي بين البنوك (Inter bank Loans):**

تنشأ عملية الإقراض الداخلي بين البنوك من حالة وجود فائض نقدي لدى بعضها مقابل عجز نقدي في بنوك أخرى.

حيث تلجا البنوك التي تعاني من عجز مؤقت في سيولة إلى الاقتراض من البنوك ذات الفائض النقدي المؤقت.

لقد أدى هذا الأمر إلى نشوء سوق للإقراض قصير الأجل بين البنوك وهو سوق نشط ويتم التعامل فيه بدرجة كبيرة بالنقود. كما أن الاقتراض والاقتراض قد يتم لليلة واحدة. ويوضح هذا الشكل عملية الإقراض الداخلي بين البنوك.



ومن المعروف أن سعر الفائدة على الاقتراض بين البنوك يعتبر من المؤشرات الرئيسية لحركة أسعار الفوائد والاقتراض الأخرى في سوق النقود.

4- سوق النقد الدولي: Eurodollar:

ينصرف معنى سوق النقد الدولي إلى قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بودائع بالدولار أو اليورو لدى بنوك تجارية في الخارج ومن أشهر أسواق النقد الدولية سوق الدولار الأوروبي.

ولا يقتصر الإيداع بالدولار على البنوك التجارية، وإنما تقوم البنوك المركزية أيضا بإيداع ما يجوزتها من دولارات أو يورو في حسابات بالدولار أو اليورو أو كليهما في بنوك خارجية لغرض الاستثمار أو تسوية معاملاتها مع البنوك الأجنبية.

5- سوق رأس المال Capital Market:

يمثل سوق رأس المال سوقاً للإقراض والاقتراض طويل الأجل (أكثر من سنة).

وهو بذلك يختلف عن سوق النقود الذي يمثل كما أشرنا سابقاً سوقاً للإئتمان قصير الأجل.

تعتبر الأسهم والسندات أهم أدوات الائتمان في سوق رأس المال. بل يعرف سوق رأس المال بأنه سوق الأسهم والسندات.

أن الأدوات المالية لسوق رأس المال (الأسهم والسندات) تختلف عن الأدوات المالية لسوق النقود في جوانب مختلفة من أبرزها ما يلي:

- قابليتها للتسييل يكون أقل مقارنة بمثيلاتها في السوق النقدي.

- موعد استحقاقها أطول (أكثر من سنة).

- مخاطر الإفلاس أكبر.

- يتم تداول عدد من الأدوات المالية في السوق المالية ومن أبرزها:

• الأسهم.

• السندات.

(1) الأسهم: Stocks:

(أ) الأسهم العادية والأسهم الممتازة:

الأسهم تشكل حق عيني مشاع على أصول الشركة وعلى الدخل الصافي. ويحصل مالك السهم على أرباح تعادل نسبة قيمة أسهمه إلى إجمالي قيمة أصول الشركة. وهي بذلك تختلف عن السندات التي يدفع عنها عائد ثابت. كذلك، فإن الأسهم ليست محده بفترة استحقاق محددة، ومدتها تظل ما ظلت الشركة قائمة. وتتنوع الأسهم، فهناك أسهم عادية: وهي تمثل حق مالكة في الشركة وله الحق في الأرباح بعد دفع حقوق حاملي السندات.

أما النوع الآخر من الأسهم فهو الأسهم الممتازة:

تتمتع الأسهم الممتازة بالخصائص التالية:

- لها عائد محدد سلفاً وفقاً لنظام الشركة.

- عائد يحدد كنسبة مئوية من القيمة الاسمية.
- مالكي الأسهم الممتازة لهم الأفضلية على مالكي الأسهم العادية في استرداد حقوقهم عند تصفية الشركة.
- لكن القانون اليمني لا يسمح بإصدار أسهم ممتازة.
- ومن ناحية اخرى يتمتع مالكو الأسهم العادية بالخصائص التالية:
- الحق في الإدارة.
- الحق في شراء نسبة محدد من أية أسهم جديدة من أجل الحفاظ على نسبة مئوية معينة من الملكية.

(ب) الأسهم الدولية: Foreign Stocks:

الأسهم الدولية هي أسهم أجنبية يتم بيعها وشراؤها في سوق يسمى سوق الأسهم الدولية.

(2) السندات: Bonds:

السند هو أحد الأدوات المالية الذي يستعمل للاقتراض أي أن السند يمثل تعهد على المقرض بدفع مبلغ محدد إلى المقرض في موعد الاستحقاق ودفع الفائدة في فترات محددة.

يتمتع مالك السند بأسبقية الحصول على حقوقه عند تصفية الشركة قبل مالكي الأسهم.

وهناك تشكيلات مختلفة من السندات ومنها ما يلي:

أ- السندات الحكومية: Government Bonds:

السندات الحكومية هي السندات متوسطة وطويلة الأجل تصدرها الحكومة لتمويل انفاقها العام أو لتحقيق أهداف اقتصادية للحكومة.

ويتم بيع السندات الحكومية عن طريق المزادة التنافسية وعند سعر يكون قريباً جداً من القيمة الاسمية للسند. وهذا يعني أن مشتري السند هو الذي يحدد الفائدة المرغوبة بالنسبة له حتى موعد الاستحقاق.

وغالباً ما تصدر الحكومة السندات لفترات متوسطة الآجل وطويلة الآجل (أكثر من عشر سنوات)

وتتمتع السندات الحكومية بانخفاض مخاطرها وقابليتها الكبيرة للتداول. الأمر الذي يجعل معدل الفائدة على هذه السنوات مؤشراً مهماً للأدوات المالية الأخرى.

ب- سندات الشركات: Corporate Bonds:

هذا النوع من السندات تصدره الشركات التي تتمتع بمركز قوي في السوق ولكن السندات قد تصدر للحصول على تمويل إضافي بغية توسع الشركة في أعمالها. وبعض الشركات يقدم ميزات إضافية لإغراء الأفراد لشراء هذه السندات ومن أبرز هذه الميزات:

-القابلية للتحويل: أي يسمح بتحويل السند إلى أسهم معينة وبالتالي الاستفادة من مكاسب رأسمالية ناجمة عن ارتفاع القيمة السوقية للسندات المحولة إلى أسهم. ولكن السندات القابلة للتحويل تعطي معدل فائدة أقل من المعدل بالنسبة للسندات العادية.

ويلاحظ أن الجهات التي تشتري سندات الشركات هي صناديق التقاعد وشركات التأمين، والأفراد بهدف الاستثمار.

ج- السندات الأجنبية: Foreign Bonds:

يقصد بالسندات الأجنبية السندات التي تصدرها الدولة وتقوم بتسويقها وبيعها في دولة أجنبية بعملة هذه الدولة الأجنبية. مثل قيام شركة يمنية بإصدار سندات وبيعها في السوق الأمريكي بالدولار الأمريكي.

وهناك نوع من السندات الأجنبية يتمثل في إصدار وبيع سندات في الدولة المحلية بعملة دولة أجنبية، مثل بيع سندات باليورو في السوق اليمني. ومن الواضح أن هذين النوعين من السندات الأجنبية يمثلان أدوات مالية يتم تداولها وتسويقها في سوق يسمى سوق السندات الدولية.

6- الأسواق المستقبلية: Future Markets:

الأسواق المستقبلية هي الأسواق التي يتم فيها التعاقد في الوقت الحاضر من حيث تحديد السعر والكمية على أن يتم الإستلام والتسليم في المستقبل. وهذا يعني أن الأسواق المستقبلية تختلف عن الأسواق الحاضرة فالأسواق الحاضرة هي أسواق أيه: Spot Market حيث يتم البيع والشراء للأدوات المالية فوراً.

4-6 مؤسسات الوساطة المالية

ذكرنا سابقاً أن الوساطة المالية تقوم بها مؤسسات مختلفة من المؤسسات المالية التي تشكل بنية النظام أو الجهاز المالي في أي بلد غير أن هذه المؤسسات المالية ليست ذات طبيعة أو سمة واحدة وإنما هناك أشكال مختلفة لها. وعموماً، فإنه يمكننا القول أن هناك نموذجان من مؤسسات الوساطة المالية وهما:

أ. المؤسسات المالية المصرفية ويطلق عليها المؤسسات المالية الإيداعية لأن وظيفتها في الأساس هو:

- تلقي الودائع بمختلف أنواعها جارية - ودائع أجله - ودائع مخصصه وغيرها.
- توظيف هذه الموارد من الإيداعات في قروض واستثمارات قصيرة أجل وطويله الأجله.

ويمثل هذا النوع من المؤسسات البنوك التجارية - البنوك الإسلامية ومؤسسات الإيداع والإقراض - بنوك الإيداع المشترك واتحادات الائتمان.

وتتميز البنوك بأن لها قدره على خلق الائتمان أي خلق نقود مصرفية ومن ثم يتوفر لها قدره على التأثير في عرض النقود أن هذا النوع من المؤسسات الإيداعية سيتم مناقشته في الفصول القادمة (الفصول، 7، 8، 10).

ب. المؤسسات المالية غير المصرفية وأحياناً يطلق عليها بالمؤسسات المالية غير الإيداعية.

إن السمة الأساسية التي تقوم عليها هذه المؤسسات هي:

- لا تتلقى الودائع.
- وظيفتها الأساسية تقديم الخدمات المالية.
- معظم هذه المؤسسات تعمل في إطار السواق المالية حيث تقدم خدماتها المالية المختلفة.

وفيما يلي نقدم عرضاً موجزاً لأبرز هذه المؤسسات وسماتها الأساسية:

1- بنوك الاستثمار ويطلق عليها بنوك الأعمال أو بنوك التجار كما يطلق عليها بنوك الاستثمار:

ومن أهم سمات بنوك الاستثمار ما يلي:

- لا تتلقى إيداعات ومن ثم فإنها ليست بنوك بالصورة التقليدية المعروفة عن البنوك التجارية.
- تسويق وبيع الأوراق المالية التي تصدرها الشركات ومن ثم فإن بنوك الاستثمار يعمل في هذه الحالة كوكيل للشركات مقابل عمولة بيع الأسهم والسندات نيابة عن الشركات.
- مستشار مالي من خلال تقديم النصائح والاستشارات المالية والاستثمارية للشركات.
- تقديم خدمات مختلفة في قضايا تنظيم الشركات أو الإفلاس أو الاندماج أو التصفية ونحوها.

ومن أهم هذه البنوك في الولايات المتحدة ميريل لانث وجولدمان ساكس وليمان براذر.

2- سماسرة الأوراق المالية:

يلجأ الأفراد المستثمرون في البورصات المالية إلى سماسرة الأوراق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية التي يرغبون بها وهذا بسبب عدم القدرة على القيام بذلك إما

بسبب نقص خبراتهم أو لقيود معينة لذلك يستعينون بالسماسة الأعضاء في البورصة.

وعموماً فإن وظائف هؤلاء السماسرة هي:

- بيع وشراء الأوراق المالية نيابة عن زبائنهم.
- تقديم النصيحة والمشورة لعملائهم فيما يتعلق بكل جوانب العملية الاستثمارية في الأسواق.

3-تجار الأوراق المالية:

يقوم هؤلاء بعملية بيع الأوراق المالية التي يمتلكونها. أي أنهم لا يمارسون عملية الوكالة لزبائنهم وإنما يقومون بالتجارة في هذه الأوراق بأنفسهم في السوق الثانوية وهذا يختلف عن بنوك الاستثمار التي تقوم بتجارة الأوراق المالية في السوق الأولية التي صدرت فيها الأوراق المالية لأول مرة.

4-شركات التأمين:

إن شركات التأمين لها أشكال مختلفة منها شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على الكوارث (كالحريق والسرقة وحوادث السيارات) إضافة إلى التأمين الصحي.

تقدم شركات التأمين وظائف مختلفة أهمها:

- تقديم الخدمات التأمينية للراغبين في ذلك.
- استثمار فائض الأموال التأمينية التي تحصل عليها شركات التأمين من المؤمن لهم بطريق مباشر أو غير مباشرة وإشراك المؤمن لهم في هذا العائد.
- كما تستثمر هذه الشركات في أصول طويلة الأجل مثل الأسهم والرهن والسندات وهي بهذه تعمل كوكالات للمدخرين.

ومن ناحية أخرى، فإن صناعة التأمين قد شهدت تنظيمات مختلفة ومن أبرزها

ما يلي:

1. شركات التأمين على الحياة والتي تعطي جميع أنواع التأمينات المتعلقة بوفاة وحياة المؤمن لهم بصورة منفردة أو بصورة مشتركة (التأمين المختلط).
 2. شركات تأمين عامة حيث تهتم بالتأمين ضد الكوارث.
 3. شركات التأمين الصحي وتختص بتقديم الخدمة التأمينية المتعلقة بتكاليف علاج المؤمن لهم.
 4. شركات تأمين شاملة وتهتم بتقديم الخدمات التأمينية المختلفة أي أن هذه الشركات لا تحصر عملها على مجال محدد أو قصي.
- 5- الصناديق المشتركة:

هي مجموعة من المحافظ الاستثمارية والتي تستثمر في الأوراق المالية التي تتلقاها من الأفراد المستثمرين الذين أقتنوا الأسهم والسندات من الشركات التي قامت بإصدارها وهناك أشكال مختلفة من الصناديق بعضها يستثمر في الأسهم والبعض الآخر في السندات.

وتتمتع الصناديق المشتركة بعدد من المزايا أهمها:

- تقدم فرص لصغار المدخرين والمستثمرين في تنويع ما بحوزتهم من أسهم وسندات ومن ثم تخفيض المخاطر بسبب التنويع في إقتناء الأسهم والسندات.
- انخفاض نفقات السمسرة المرتبطة بشراء كميات صغيرة من الأسهم.
- يتوفر لهذه الصناديق مديريون أكفاء.

الجدير بالذكر أن هناك نوعاً آخر من الصناديق المشتركة تسمى بالصناديق المشتركة في السوق النقدي حيث تهتم هذه الصناديق بالإستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة وشهادات الإيداع بدلاً عن الأسهم والسندات وتمتع أصول هذه الصناديق بالسيولة والمخاطر المتدنية. كما تسمح هذه الصناديق لزبائنها بالسحب من حساباتهم في هذه الصناديق.

- 6- صناديق المعاشات والتقاعد للقطاع الخاص والعام: تقتني هذه الصناديق سندات أولية وأسهم شركات بغية تحقيق عائد يمكنها من الوفاء بالتزاماتها للمتقاعدين.

تدار هذه الصناديق من قبل مجالس إدارة مستقلة أو من خلال شركات التأمين أو البنوك في بعض البلدان.

7- شركات التمويل:

وهي عبارة عن شركات للتسويق المالي وتحصل على مواردها من:

- بيع أوراق مالية قصيرة وطويلة الأجل.
- إصدار أسهم.
- الإقراض من البنوك.

أما الغرض من هذه الموارد، فإنها تتجه إلى إقراض الأفراد والأسر لتمويل وشراء سلع معمرة. إضافة إلى قيام هذه الشركات بعملية تأجير المعدات والأصول للمشروعات.

إطار (17): سندات المقارضة والمشاركة في اقتصاد إسلامي وفي القانون اليمني:

الأدوات المالية للاستثمار في اقتصاد إسلامي:

تقدم أدبيات الاقتصاد الإسلامي تشكيله من الأدوات المالية الإسلامية البديلة للأدوات المالية التقليدية ومن أبرزها:

1- سندات المقارضة:

- وهي عبارة عن صكوك موحدة القيمة، كما أنها اسمية بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة الاسمية وعلى أساس المشاركة في الأرباح. أي أن سندات المقارضة لا يعطي فائدة محددة ولا يعطي مالها الحق في المطالبة بفائدة سنوية محددة.

ويمكن إصدار سندات المقارضة المخصصة بمشروع محدد أو سندات المقارضة المشتركة:

هناك مجالات مختلفة تستخدم فيها سندات المقارضة منها:

- تمويل مشاريع استثمارية محده للقطاع الخاص أو العام.
- تشكل بديل لسندات التنمية.
- بديلاً لسندات الخزينة العامة في تمويل مشاريع الاستثمار ذات المردود الاقتصادي.

- سندات المقارضة التجارية وسندات المقارضة الصناعية وسندات المقارضة الزراعية وسندات المقارضة العقارية.
- أن سندات المقارضة أو المضاربة تقوم على مفهوم المضاربة في الشريعة حيث يقدم رب المال ويقدم الطرف الآخر العمل ويتم اقتسام الأرباح بين الطرفين وفقاً لحصه شائعه. وفي حالة الخسارة، يخسر رب المال رأس المال، بينما يخسر صاحب العمل نتيجة عملة.
- 2- سندات المشاركة:
- في هذا النوع من السندات يتم التمويل بأسلوب المشاركة من مجموع الممولين لامتلاك مشروع أو شيء له دخل أو إيراد. وهناك تشكيلة مختلفة من سندات المشاركة مثل سندات المشاركة المستمرة وبصورة محددة فإن أنواع الصكوك الإسلامية يمكن عرضها فيما يلي:
- أ. صكوك ملكية المافع: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجارة منافعها، وإستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.
 - ب. صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة أو (الموصوفة في الذمة): هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة إيجارها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.
 - ت. صكوك ملكية الخدمات من طرف معين أو (من طرف موصوف في الذمة): هي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.
 - ث. صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحامل الصكوك.
 - ج. صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحامل الصكوك.
 - ح. صكوك المراجعة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحامل الصكوك.
 - خ. صكوك المشاركة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويصبح المشروع ملكاً لحامل الصكوك، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة.
 - د. صكوك الشركة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الشركة بتعيين أحد

الشركاء لإدارتها.

ذ. صكوك المضاربة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها.

ر. صكوك الوكالة بالاستثمار: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الوكالة بالاستثمار ويعين وكيل من حملة الصكوك لإدارتها.

ز. صكوك المزارعة: هي وثائق مشاركة متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول.

س. صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة.

ش. صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

3- سندات القرض في قانون الشركات اليمني:

تميز قانون الشركات اليمنية رقم 22 لسنة 1997م بالآتي:

أ. حق شركات المساهمة في إصدار اسناد القرض المشروع (المادة 93:1) وهذا النص يؤكد إسقاط ذكر الفائدة في إسناد القرض. وهذا ما يبدو واضحاً من ذكر كلمة (المشروع) إلى عبارة أسناد القرض، وبالتالي الغى هذا النص ذكر أي عائد ربوي على إسناد القرض. وهذا النص يبين بوضوح إمكانية وجود فرص واسعة لإصدار سندات مقارضة أو مشاركة بديلة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وليس على أساس الفائدة الثابتة (الربا).

ب. اشترط القانون في المادة (113): أ في إسناد القرض أن تكون متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يجوز تجزئتها وأن تكون اسمية أو لحاملها ويبقى السند اسماً إلى حين الوفاء بقيمته كاملاً.

المصدر: المصرفية الإسلامية العدد (1) ، 31/5/2009م.

قانون الشركات اليمني (22) لسنة 1997م.

(5-6) ملخص الفصل

- الأسواق المالية هي الأسواق التي تستوعب تدفق الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين وباستخدام الأوراق المالية التي يتم تداولها بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عبر الوسطاء الماليين.
- تعتبر الأسواق المالية أحد مكونات القطاع المالي الذي يتكون من السوق المالية والأدوات المالية والمؤسسات المالية الوسيطة.
- تعتمد كفاءة الأسواق المالية في استيعاب تدفق الموارد من المدخرين والمستثمرين على شروط معينة منها:
 - وجود هيكل متطور للاقتصاد الوطني.
 - وجود بنیان مالي ومصرفي متقدم.
 - توفر قدر مناسب من الشركات المساهمة.
 - استقرار اقتصادي وتوفير منظومة مناسبة من التشريعات والأنظمة الراسخة.
 - وجود تشكيلات مختلفة ومتنوعة من الأدوات المالية.
- من أهم أدوات السوق المالية هي الأسهم والسندات وللسوق المالية في أي بلد أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي منها:
 - تعبئة المدخرات.
 - زيادة الكفاءة الاقتصادية للنظام الاقتصادي.
- يتألف البنيان الهيكلي (المؤسسي) للأسواق المالية وفقا لمعايير أساسية هي:
 - 2- وفقا لمعيار الإصدار، يتكون السوق المالية من:
 - الأسواق الرئيسية أو أسواق الإصدار.
 - الأسواق الثانوية أو أسواق التداول.
 - 3- وفقا لمعيار فترة استحقاق الأوراق المالية، يتكون هيكل السوق المالية من:
 - ❖ سوق النقود.

- ❖ سوق رأس المال.
- 4- وفقاً لمعيار موقع التداول، يتكون السوق المالية من:
 - ❖ الأسواق المنظمة (البورصة).
 - ❖ الأسواق غير المنظمة.
- 5- وهناك الأسواق المستقبلية والأسواق المالية المركزية:
 - ❖ السوق النقدي: هو السوق الذي فيه تداول الأوراق المالية لفترة قصيرة أقل من سنة، ومن أهم الأدوات الائتمانية في هذا السوق هي: أذون الخزانة العامة- شهادات الإيداع- الأوراق التجارية - سندات القبول المصرفية - تعاقدات إعادة الشراء.
 - ❖ السوق المالية: هو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية لفترة المتوسطة الطويلة (أكثر من سنة).
 - ومن أهم الأدوات المالية في هذا السوق (الأسهم - السندات الأجنبية - سندات الشركات - السندات الحكومية).
 - ❖ وهناك أدوات مالية ليست قائمة على أساس الفائدة الثابتة وإنما على أساس من المشاركة في الأرباح والخسائر المعروفه في الشريعة الإسلامية. ومن أمثلة هذه الأدوات البديلة: سندات المقارضة وسندات المشاركة الإسلامية.

مسرّد مصطلحات الفصل

سوق الإصدار - سوق التداول - سوق النقود - سوق رأس المال - سوق
البورصة - سوق بورصة المناطق - أذون الخزانة - السندات الحكومية
شهادات الإيداع - سندات القبول المصرفية - سوق النقد الدولي - الأسواق
المستقبلية - سندات المقارضة - سندات المشاركة - الأوراق المالية

أسئلة وتطبيقات

س1: عرف بدقة ما يلي:

- الأسواق المالية.
- أسواق الإصدار.
- أسواق التداول.
- الأسواق المستقبلية.
- سوق النقد الدولي.

س2: قارن بين القضايا التالية:

- السوق النقدي والسوق المالي.
- شهادات الإيداع وسندات القبول المصرفية.
- أذون الخزانة والسندات الحكومية.

س3: ناقش بدقة ما يلي:

- الأسواق المالية تستوعب تدفق الموارد بين المدخرين والمستثمرين.
- أهمية الأسواق المالية في زيادة كفاءة النظام الاقتصادي.
- سندات المقارضة وسندات المشاركة التي لا تقوم على أساس الفائدة الثابتة.

مراجع الفصل السادس

أ- المراجع العربية:

- 1- د. عبدالرحمن الحميدي وعبدالرحمن الخلف، النقود والبنوك والأسواق المالية دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1417هـ.
- 2- د. عبدالمنعم السيد علي ونزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م.
- 3- د. سامي حسن حمود، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، العهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جده، بحث رقم 38، 1996م.
- 4- توماس ماير ودوسينيري واليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، الترجمة العربية أحمد عبدالحالقي (مترجم) دار المريخ 2002، الرياض السعودي.

ب- المراجع الأجنبية:

- 5- Mishkin,F, The Economics of Money and Banking, Slott, Foresman publisher, 2th edition 1989, USA.
- 6- Seigal, Barry, Money, Banking and the Economy, a monetarist Views, 1998.

الفصل السابع

الجهاز المصرفي

أهداف الفصل:

يهتم هذا الفصل بتمكين الدارس والقارئ بمكونات الجهاز المصرفي في أي بلد وتحليل دوره في النشاط الاقتصادي.

فلا غرو أن للجهاز المصرفي تأثير ملحوظ على حجم واتجاه تخصيص الائتمان إضافة إلى تأثيره على مكونات عرض النقود وتأثير ذلك على مستوى التشغيل والنمو الاقتصادي.

على أن هذا التأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى وجه الخصوص السياسات النقدية والائتمانية، إنما يعتمد على مدى تقدم أو تخلف الجهاز المصرفي في أي بلد.

ولذلك فإن دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي لم يتم دفعة واحدة وإنما جاء وليد تطور تاريخي اقترن بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية.

ومن ناحية أخرى، فإن التطور المالي في المؤسسات والنظم والسياسات قد أدى إلى بروز مؤسسات مالية أخرى تنافس الجهاز المصرفي في القيام بهذا الدور. وفي أحيان أخرى تكون مكمله لهذا الدور.

وبظهور المؤسسات المالية الأخرى، يكون بنيان القطاع المالي قد اتسع ليشمل الجهاز المصرفي بالإضافة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية.

ولذلك فإن موضوعات هذا الفصل ستكون موزعة على النحو الآتي:

أولاً: الجهاز المصرفي: المفهوم والمكونات.

ثانياً: طبيعة عمل البنوك.

ثالثاً: التطور التاريخي للبنوك.

رابعاً: ملخص الفصل.

(7-1) الجهاز المصرفي : المفهوم والمكونات

أ: مفهوم المصارف:

• مما لا شك فيه أن تعريف المصارف يتأثر ويعتمد على عدد من العناصر الأساسية أبرزها:

- النظم والقوانين المعمول بها في أي بلد.
 - مستوى التقدم الاقتصادي والمالي.
 - منظومة المرتكزات الفكرية والقيمية السائدة في المجتمع.
 - طبيعة وفعالية النشاط المرغوب للمصارف.
- وعلى أية حال، فإن هناك اتفاق بين جبهة الاقتصاديين على تعريف المصارف وفقاً للمدخل الوظيفي للمصارف.
- مع إضفاء نوع من المرونة على المدخل الوظيفي ليكون منسجماً مع النظم والقوانين ومنظومة المرتكزات الفكرية والقيمية للمجتمع وطبيعة النشاط.
- وبناء على ذلك فقد عرف قانون البنوك اليمنية رقم (38) لسنة 1998 البنوك بما يلي:

تمثل البنوك شخصية معنوية تمارس بصفة أساسية الأعمال المصرفية وتشمل البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والبنوك اليمنية التي هي فروع لأي مؤسسات أجنبية تعمل في المجال المصرفي (م:2:د).

• ويلاحظ أن هذا التعريف يتفق مع التعريف القانوني للبنوك في كثير من الدول. على سبيل المثال، يعرف قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 البنك بأنه الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له في المملكة.

ويعرف القانون في (الولايات المتحدة الأمريكية) البنك بأنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف.

- ومن ناحية أخرى، فقد حددت القوانين المختلفة المقصود بالأعمال المصرفية.
 - وهنا نعود مرة أخرى إلى قانون البنوك اليمني حيث حدد في المادة الثانية فقرة (ح) الأعمال المصرفية بالآتي:
 - 1. قبول الودائع النقدية القابلة للدفع عند الطلب (الودائع الجارية) والقابلة للسحب بالشيك أو الحوالة أو أمر الصرف. وكذلك منح القروض والتسهيلات الائتمانية.
 - 2. ومن الأعمال المصرفية ما يلي:
 - بيع وخصم الكمبيالات والحوالات والكوبونات والسندات للأغراض التجارية.
 - إجراء المراسلات المصرفية الاعتيادية مع المراسلين والحصول على التسهيلات المصرفية.
 - شراء وبيع العملات الأجنبية والسبائك والنقود الذهبية والفضية والسندات.
 - اصدار وخصم الكمبيالات وخطابات الضمان.
 - فتح الاعتمادات المستندية وتحصيل سندات الشحن وتحصيل الشيكات والسندات والحوالات والكمبيالات.
 - القيام بأعمال الوكيل أو الأمين بصفة مراسل أو وكيل للمؤسسات المصرفية المالية.
 - بيع وشراء سندات الدولة والحوالات الحكومية.
 - التأجير المالي لأي معدات أو آلات انتاج أو سيارات نقل.
- ب: مكونات الجهاز المصرفي:
- بصورة عامة يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من مجموعة من البنوك الآتية:
 - البنك المركزي.
 - البنوك التجارية (التقليدية).

- البنوك الاسلامية.
 - البنوك المتخصصة.
 - مؤسسات مالية مصرفية أخرى.
- ولكن يمكن النظر إلى مكونات أو أنواع الجهاز المصرفي وفقا لإعتبارات ومعايير مختلفة وذلك على النحو الآتي:

أولاً: البنوك وفقاً لمعيار طبيعة ونوع النشاط هي:

- البنك المركزي.
- البنوك التجارية.
- البنوك الاسلامية.
- البنوك المتخصصة.

ثانياً: البنوك وفقاً لمعيار الملكية هي:

- بنوك الدولة (البنك المركزي).
- بنوك القطاع العام المملوكة للدولة.
- البنوك الخاصة والمملوكة ملكة فردية أو لمجموعة أشخاص أو عائلة والبنوك المساهمة المملوكة لمجموع الأفراد أو الأشخاص المساهمين مساهمة عامة أو محدودة وتطرح أسهمها للإكتتاب العام.
- البنوك المختلطة (ملكية قطاع عام + ملكة قطاع خاص).
- البنوك التعاونية: وهي بنوك تختص بتقديم التمويلات الانتاجية والاستهلاكية وتكون مملوكة لجمعيات أو نقابات معينة.

ثالثاً: البنوك وفقاً لمعيار الجنسية أو الجغرافيا وهي:

- بنوك وطنية تكون مملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين لهم جنسية الدولة الوطنية وتسمى هذه البنوك أيضاً بالبنوك المحلية.
- البنوك الأجنبية وتكون مملوكة لأشخاص يحملون جنسية الدولة الأجنبية.

- البنوك الإقليمية وهي بنوك تعود ملكيتها لعدد من الدول التي تكون في إقليم واحد مثل صندوق النقد العربي أو الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- البنوك الدولية: وهي البنوك التي تساهم في ملكيتها عدد كبير من الدول مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

رابعاً: البنوك وفقاً لمعيار الانتشار هي:

- البنوك ذات المركز الواحد حيث تمارس عملها من خلال المركز الوحيد (Unit Banking).
- البنوك المتعددة الفروع محليا وهي البنوك التي يكون لها فروع داخل الدولة الوطنية.
- البنوك المتعددة الفروع إقليميا وهي بنوك لها فروع في عدد من الدول متجاورة في إقليم واحد.
- البنوك المتعددة المراكز دوليا التي تسمح لها بإنشاء فروع في مختلف دول العالم.

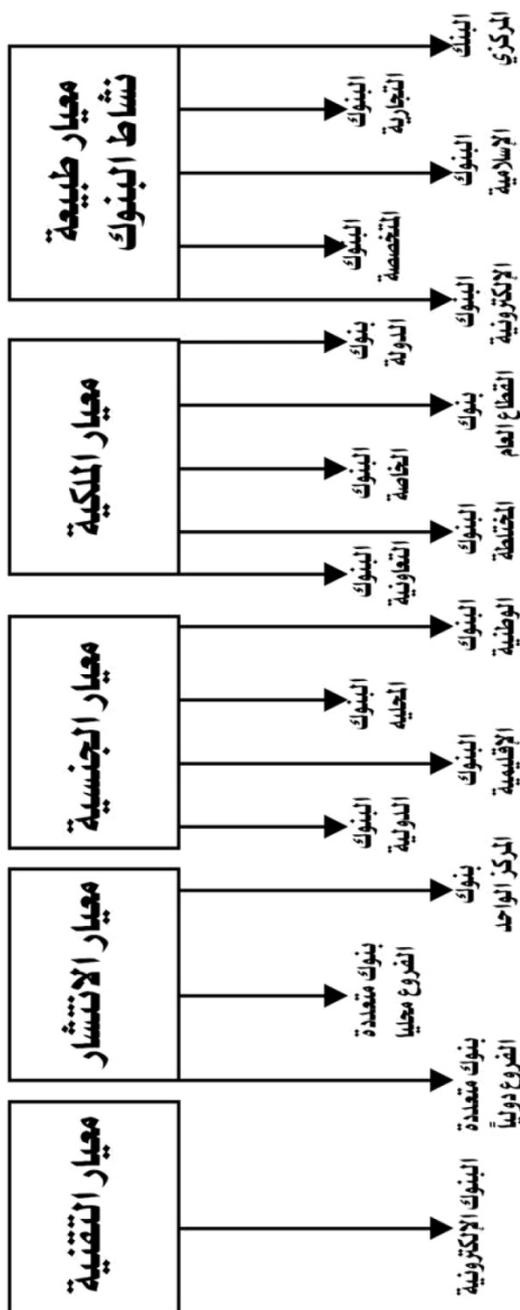
خامساً: البنوك وفقاً للمعيار التقني هي:

-البنوك الالكترونية.

سادساً: البنوك وفقاً للمعيار القانوني هي:

- البنك المركزي.
 - البنوك التجارية.
 - البنوك الاسلامية.
 - البنوك المتخصصة.
 - البنوك الالكترونية.
 - المؤسسات المالية الأخرى.
- وفيما يلي نقدم تلخيصاً بيانياً لأنواع البنوك وفقاً للمعايير السابقة.

نصنف البنوك وفقاً لمعايير مختلفة



(7-2) طبيعة عمل البنوك

أشرنا سابقاً إلى أنواع البنوك وفقاً لمعايير مختلفة وفيما يلي تقدم عرضاً موجزاً لطبيعة عمل البنوك ودورها في النشاط الاقتصادي وفقاً للمعيار القانوني.

أ. البنك المركزي؛

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في أي بلد حيث يمارس عدد من المهام والاختصاصات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وتحديد أولوياتها وأهدافها.

وفي الغالب، فإن هذه الاختصاصات والمهام تكون محددة في قانون البنك المركزي. وعلى وجه الخصوص فإن أهم وظائف ومهام البنك المركزي هي:

- إصدار النقود القانونية وفقاً لمتطلبات التطور الاقتصادي وأهداف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية.
- إدارة السياسة النقدية بشكل سليم ومرغوب من حيث اتخاذ كافة الإجراءات والأدوات اللازمة للإشراف على سير ونشاط البنوك التجارية وبما يحقق أهداف التشغيل الكامل للموارد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار وتوجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلك الأهداف.
- إجراء المقاصات والتسويات بين البنوك والمؤسسات المالية.
- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة باعتباره بنك الدولة أو بنك الحكومة.
- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والقيام بتسوية المدفوعات الدولية للحكومة.

باختصار، فإن أبرز وظائف البنك المركزي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

(1) البنك المركزي هو بنك الدولة من حيث أنه يقوم بالآتي:

- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة.
- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية وتسوية المدفوعات الدولية.
- المستشار النقدي والمالي للحكومة.

(2) البنك المركزي هو بنك البنوك من حيث:

- إجراء المقاصات والتسويات من البنوك.
- تقديم القروض للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للبنوك التجارية عند الشدائد.

(3) البنك المركزي هو بنك الإصدار لأنه:

- يقوم بإصدار النقود القانونية وفقاً لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.

ب. البنوك التجارية:

تمارس البنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين. وبعبارة أدق، فإنها تقوم بدور المتاجرة في الديون. أي أنها تقوم بعملية إقراض النقود وبالتالي تسهم في خلق الائتمان. فالبنوك تستقبل الودائع من المدخرين وهم بمثابة المقرضين للبنوك مقابل حصول المودعين على فوائد.

وبالمثل فإن البنوك تقوم بإقراض هذه الأموال أو القروض إلى طالبيها من المستثمرين مقابل حصولها على فوائد تكون أعلى من الفوائد التي تقدمها البنوك للمودعين. والفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين والفائدة المقبوضة من المقرضين (المستثمرين) يمثل أرباح البنوك التجارية.

وبصورة عامة فإن أهم وظائف البنوك التجارية هي:

- قبول الودائع من الجمهور (المقرضين) بمختلف أشكالها، ودائع تحت الطلب وودائع لأجل مختلفة.
- تقديم الائتمان (القروض) للمستثمرين وفقاً لإعتبارات الربحية والسيولة.
- القيام بكافة المعاملات والخدمات المصرفية المعروفة مثل خصم الأوراق التجارية والمراسلات مع البنوك والمراسلين وشراء وبيع العملات الأجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية للمتعاملين مع البنوك.

ج. البنوك المتخصصة :

تنشأ البنوك المتخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. حيث ينحصر نشاط هذه البنوك في تحقيق أهداف تمويلية مثل البنوك المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية، والبنوك التي تخصص في تمويل أنشطة صناعية مختلفة أو بنوك تنمية الصادرات وتختص بتقديم تمويلات لتحفيز النشاط التصديري في البلد.

كذلك، فإن البنوك قد تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية مثل بنوك الإسكان التي تختص بتمويل المشروعات الإسكانية ومثل بنوك تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر ونحوها.

تختلف البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية التقليدية في الأوجه التالية:

- ليس من وظائف البنوك المتخصصة قبول ودائع الطلب كما هو الحال عند البنوك التجارية. وبالتالي فإن نشاط البنوك المتخصصة معدوماً فيما يتعلق بقبول الودائع وجذب المدخرات.
- تسهم الحكومات بنسب مرتفعة في رأس مال هذه البنوك إضافة إلى ما تحصل عليه هذه البنوك من أرباح وقروض محلية أو خارجية لتعزيز مواردها.
- لذلك، فإن نجاح هذه البنوك في تحقيق أهدافها الاقتصادية يعتمد على مدى مساهمة الحكومات في رأس مالها ومدى ما تحصل عليه من دعم حكومي أو أرباح أو قروض.

ومن أمثلة البنوك المتخصصة في اليمن، بتلك التنمية الزراعية والبنك الصناعي (سابقاً) وبنك الإسكان.

د. البنوك الإسلامية :

نشأت الحاجة إلى بنوك إسلامية لسببين رئيسيين هما:

- (1) ضرورة التعامل بأساليب تمويل خالية من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية وهذا لا توفره البنوك التجارية التقليدية.

(2) إن مفهوم الائتمان هو مفهوم واسع: فهو لا يعني مجرد القيام بوظيفة إقراض النقود كما هو الحال في البنوك التجارية التقليدية.

إن مفهوم الائتمان عند البنوك الإسلامية يتسع ليشمل القروض النقدية الخالية من الربا والبيع بالأجل والمرابحة والديون السلعية كأسلوب التمويل بصيغة السلم. وبناءً على هذا المفهوم الواسع للائتمان، فإن البنوك الإسلامية لديها قدرة على توليد بمفهومه الواسع.

وهي تختلف عن البنوك التقليدية من حيث أنها تعتمد على الصيغ والأساليب الخالية من الربا المحرم شرعاً لتوليد الائتمان. حيث أن هذه الصيغ والأساليب تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) فلا توجد أرباح بدون تحمل المخاطرة، من رب المال والمستثمر.

لقد تطورت البنوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية كماً ونوعاً ووصل عددها إلى أكثر من (300) مؤسسة أما في اليمن، تم افتتاح أول بنك إسلامي في عام 1996 وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن حتى وصل عددها إلى أربعة بنوك.

وتم إنشاء فروع لهذه البنوك الإسلامية في بعض محافظات اليمن. ومن أمثلة البنوك الإسلامية في اليمن، بنك سبأ الإسلامي، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك الاستثمار والتمويل الاستثماري.

هـ. البنوك الإلكترونية E-Banking :

ظهرت في السنوات الأخيرة البنوك الإلكترونية وهو مفهوم لا يعني إحلال بنوك الكترونية محل البنوك المعروفة وإنما هي بنوك تستخدم الأساليب التقنية الحديثة في أنشطتها وأعمالها.

ولذلك فقد عرفت البنوك الإلكترونية بأنها البنوك التي تقوم بالأعمال والخدمات المصرفية المعروفة والمحددة قانوناً. بالإضافة إلى الأعمال المبتكرة باستخدام شبكة الانترنت كوسيلة اتصال بين البنك والعميل على مدار الساعة.

ومن هذا التعريف يتبين أن البنوك الالكترونية تتميز بالسمات والخصائص التالية:

1- هناك مسميات أخرى أطلقت على البنوك الالكترونية ولكنها تعني نفس الشيء ومن هذه المسميات ما يلي:

- بنوك الانترنت **Internet Banking**.

- بنوك الويب **Web Banking**.

- البنك المنزلي **Home Banking**.

- البنك المباشر **Online Banking**.

- بنك الخدمات المالية الذاتية **Self Service Banking**.

2- أن وسيلة الاتصال الأساسية بين البنك وعميله هو شبكة الانترنت ومن خلال جهاز الحاسوب الشخصي (PC) دون الحاجة للإتصال المباشر بموظفي وإدارات البنك.

3- إن هذه الوسيلة توفر لعملاء البنك جملة من المزايا والمنافع منها الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالأنشطة والأعمال والخدمات المصرفية التي يمارسها البنك.

كذلك فإنها تمكنهم من معرفة القضايا المتعلقة بأرصدة حساباتهم والمعاملات الخاصة بهم وإدخال أي معلومات.

ويستطيع العملاء من خلال هذه الشبكة الطلب إلى البنك بإجراء خدمات وعمليات مصرفية خاصة بهم مثل فتح حسابات جديدة أو تحويل بين البيانات على المستوى المحلي والخارجي. أو شراء أسهم وسندات أو فتح اعتمادات مستندية وغيرها من الأعمال المصرفية.

4- تعزز البنوك الإلكترونية التعامل بين البنوك وبما يمكن من توفر فرص العمل وتشجيع الإستثمار إضافة إلى تعزيز رأس المال وتطوير تقنية المعلومات ومتابعة كل جديد في مجال الصرفه.

- 5- تساعد البنوك الإلكترونية على تخفيض النفقات التشغيلية وبما يعزز من رفع القدرات التنافسية لهذه البنوك على المستوى المحلي والعالمي.
- 6- يتم التعامل في البنوك الإلكترونية بال شيكات الإلكترونية التي تشبه الشيكات التقليدية من حيث تحديد التوقيع الإلكتروني للمتعاملين وكذلك البطاقات الذكية التي تستخدم كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري ومن أمثلة هذه البطاقات بطاقة المندكس (Mondex Card).

(7-3) التطور التاريخي للبنوك

ظهرت البنوك التجارية في صورتها المعاصرة منذ القرن التاسع عشر غير أن هذا الظهور قد تم بمراحل وأطوار مختلفة. فقد عرف العالم القديم ممارسات معينة لعملية الائتمان في الحضارات القديمة الأغريقية والرومانية والفارسية. ولكن يمكننا القول أن تطور فكرة البنوك قد تشكلت عبر ثلاث محطات تاريخية رئيسية هي:

1. المحطة الأولى عند ظهور عمل الصرافين والصياغ في أواخر القرون الوسطى حيث أدى ازدهار حركة التجارة والتعامل بالنقود المعدنية المختلفة إلى بروز دور هؤلاء. كان التجار يودعون نقودهم لدى الصيارفه والصاغة لحفظها من الضياع أو السرقة أو صعوبة نقلها من مكان إلى مكان. ومقابل ذلك يحصل التجار على إيصال إيداع بالنقود، وبواسطة إيصال الإيداع يستطيع التجار استعادة نقودهم وودائعهم من الصيارفة والصاغة. كما كان الصيارفه والصياغ يحصلون على رسوم الحفظ والذي كان بعد بمثابة ربح لهم. ومع استمرار هذا التعامل ترسخت الثقة عند المودعين باستعادة نقودهم وأموالهم في أي وقت. وهي الثقة التي شكلت النواة الأولى لظهور فكرة الائتمان بمفهومها المعاصر.

2. المحطة الثانية كانت عندما تطور التعامل بإيصالات الإيداع وتمتعها بالقبول بين المتعاملين، حيث كان المودعون (التجار) يحررون أوامر الصرف سحياً على نقودهم المودعة لدى الصيارفه والصياغ وذلك للوفاء بما عليهم من ديون. وهكذا أصبحت إيصالات الإيداع أو أوامر الصرف تشكل نواه نظام الشيكات الذي يستخدم في الوقت الحاضر في عمليات البنوك المعاصرة.

وقد كان من الواضح أن هذا النوع من التعامل يؤكد أن الوظيفة الأولى للبنوك كانت وظيفة ائتمانية. حيث شكل التعامل بإيصال الإيداع وأوامر الصرف للوفاء بالديون والالتزامات أسلوباً مناسباً وأمناً مقارنة باستخدام النقود في التداول مباشرة بين المتعاملين.

3. أما المحطة الثالثة، فقد مثلت المرحلة الأكثر تطوراً في مسيرة ظهور عمل البنوك بمفهومها المعاصر.

حيث اكتشف الصيارفة والصياغ أن بإمكانهم إقراض أو استثمار جزء كبير من الودائع النقدية التي يحتفظ بها التجار والمودعون لديهم للأسباب الآتية:

- أن المودعين لا يستردون أموالهم دفعة واحدة في فترة زمنية معينة وإنما يسحبون جزء فقط منها.
 - إن هناك مودعين جدد يقومون بإيداع أموال جديدة لدى الصيارفه لحفظها لديهم وهذه الأيداعات الجديدة تساوي تقريباً المبالغ التي يتم سحبها.
- وقد أدى هذا السلوك في التعامل إلى قيام الصرافين والصاغة في إصدار تعهدات للوفاء بالديون بقيمة نقدية تفوق ما لديهم من أموال ونقود مودعة.

وقد تمتع هذا السلوك بالقبول والثقة لدى المتعاملين. حيث شكل هذا التطور معلماً بارزاً في عمل البنوك التجارية ودورها في خلق الائتمان (أو خلق الودائع أو خلق النقود). وهذه هي الوظيفة الرئيسية المعاصرة للبنوك التجارية والتي تتمثل بخلق النقود. أي خلق نقود تفوق قيمتها قيمة النقود المودعة لديها. وبذلك تكون البنوك التجارية قد انتقلت إلى مرحلة جديدة حيث أصبح دورها كبيراً في التأثير على عرض

النقود. ولم يعد دورها مقتصرأ على مجرد الوساطة بين المقرضين (المودعون) والمقرضين (المستثمرون).

إطار (18): نظام الإيداع في العصر الاسلامي الأول:

يذكر الخبير المصرفي الدكتور سامي حمود أن المسلمين عرفوا نظام الإيداع الذي تنقلب فيه الوديعة إلى قرض يرد بمثله عند الطلب.

وقد استشهد بعمل الصحابي الجليل الزبير بن العوام رضي الله عنه وكان من كبار تجار المسلمين في عهد الرسول (ص). كان الصحابي الجليل يعتمد هذا النوع من الإيداع. عندما كان الرجل يأتيه بالمال يستودعه عنده، لا يقبل الزبير الإيداع على أساس الأمانة وإنما على أساس القرض أو السلف لأنه كان يخشى عليه من الضياع. وقد تجمع لدى الزبير من هذا الإيداع نحو مليونين ومائتي ألف درهم وهاذ يعد مبلغ كبير في تلك الأيام. وقد كانت هذه المبالغ المودعة مملوكة لأشخاص غير محصورين وليس لشخص واحد وعدد قليل.

ويبين هذا النوع من التعامل أن نظام الإيداع الذي عرفه صحابة رسول (ص) هو نظام قائم على أساس القرض وبالتالي فإن هذا يعد انتقالاً في مفهوم الوديعة من الأمانة إلى القرض الذي يرد بمثله عند الطلب.

وهذا التصرف يعد شبيهاً اليوم بنظام الودائع الجارية التي يقوم عليه نظام المصارف الحديثة.

ومن ناحية أخرى، فإن نظام استعمال الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدلاً عن الدفع النقدي كان نظاماً معروفاً ومقبولاً في بغداد أو البصرة في عهد الدولة العباسية وقد كان ها النظام يستخدم للوفاء بقيمة المعاملات التجارية أو الحوالات الشخصية من شخص إلى آخر.

لمزيد من التفاصيل راجع د. سامي حمود، خصائص العمل المصرفي الإسلامي، في كتاب السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، منشورات البنك الاسلامي للتنمية في جدة ص361.

(7-4) ملخص الفصل

- تمثل البنوك شخصية معنوية تمارس بصفة أساسية الأعمال المصرفية وتشمل البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وفروع البنوك الأجنبية.
- تصنف البنوك وفقاً لمعايير مختلفة منها طبقة النشاط ومعيار الملكية ومعيار الجنسية ومعيار الانتشار والمعيار التقني والمعيار القانوني. وعموماً فإن أنواع البنوك وفقاً للمعيار القانوني هي:
 - البنك المركزي - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - البنوك المتخصصة - البنوك الإلكترونية.
 - بدء التطور التاريخي لعمل البنوك من عمل الصرافين وصياغ الذهب الذي تطور حتى ظهرت فكرة البنوك التجارية بمفهومها المعاصر

مسرد مصطلحات الفصل

الأعمال المصرفية - البنوك الإلكترونية - البنوك المتخصصة - البنوك الإسلامية - الصرافين والصياغ.

اسئلة الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي:

1- البنوك الإلكترونية.

2- البنوك التجارية.

3- البنوك الإسلامية.

س2: ناقش مراحل التطور التاريخي للبنوك التجارية؟

س3: قارن بين طبيعة عمل البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية؟

مراجع مختارة

1-د. محمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الأمين، صنعاء ، 2006.

2-د. خالد الأمين والطراز، إدارة العمليات المصرفية، 2006، مرجع سبق ذكره.

3-Smith ، J. Money and Banking and Financial Intermediation. Opct.

الفصل الثامن

عمليات البنوك التجارية

(الأنشطة الرئيسية)

الأهداف:

رأينا فيما تقدم، أن البنوك التجارية لا تمارس فقط دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، وإنما تقوم بعملية الإقراض والاستثمار. وهي بذلك تقوم بخلق النقود (أو خلق الودائع)، التي أصبحت أهم وظيفة للبنوك التجارية. وبهذه الوظيفة تختلف البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى.

لذلك يختص هذا الفصل بمناقشة الأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية. أن المدخل الطبيعي لمناقشة هذه الأنشطة هو تحليل ميزانية البنك التجاري.

تشمل ميزانية البنك التجاري جانب موارد البنك (الخصوم) واستخدامات الموارد (الأصول).

بعد قراءة هذا الفصل سيتعرف الدارس على المواضيع التالية:

أولاً: موارد واستخدامات البنوك التجارية.

ثانياً: خلق الودائع (خلق النقود).

ثالثاً: شروط نجاح عملية خلق الإئتمان.

رابعاً: ملخص الفصل.

(8-1) موارد واستخدامات البنوك التجارية

أ. ميزانية البنك التجاري

• تعرف موارد البنوك بأنها الخصوم أو المطلوبات على البنك والتي تمثل التزامات عليه – أي قروض على البنك.

استخدام الموارد (أو الأصول):

يمثل استخدام الموارد جانب الأصول (أو الموجودات) وبمعنى آخر فإنها تمثل مجالات توظيف الموارد في القروض والاستثمارات المتخصصة.

ومن الملاحظ أن بنود كل من الموارد والاستخدامات تشكل ما يسمى بميزانية البنك التي تعبر عن المركز المالي للبنك في لحظة زمنية محددة ولسنة واحدة. مثلاً ميزانية البنك لعام 2013م كما تظهر في 31 ديسمبر 2013م.

أو: الأصول = الخصوم + رأس المال والاحتياطي

$$1) \quad A = L + K \quad \leftarrow$$

حيث $A =$ الأصول

$L =$ الخصوم

$K =$ رأس المال

ومن المعادلة (1) يمكن التعبير عن رأس المال بالمعادلة الآتية والتي يطلق عليها بمعادلة المركز المالي للبنك وهي:

رأس المال = الأصول - الخصوم

$$2) \quad K = A - L \quad \leftarrow$$

- إذا كانت الخصوم أكبر من الأصول (أو $L > A$) فإن هذا يعني أن المركز المالي للبنك في وضع سيئ حيث يكون رأس المال سالباً وتصبح التزاماته للبنك (الخصوم) أكبر من أصوله (موجوداته).

- أما إذا كانت الأصول أكبر من الخصوم (أو $A > L$) يكون المركز المالي للبنك في وضع جيد ومناسب.
- إن بنود الأصول والخصوم في معادلة ميزانية البنك التجاري، يمكن توضيحها من خلال عرض ميزانية نمطية للبنك التجاري على النحو الآتي:

ميزانية نمطية للبنوك التجارية (Balance Sheet)

الخصوم / المطلوبات / الالتزامات	الأصول / الموجودات /
<p>أ: الموارد الذاتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • رأس المال المدفوع. • الاحتياطيات. • الأرباح غير الموزعة. <p>ب: الموارد الخارجية:</p> <p>(1) الودائع:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ودائع جارية (تحت الطلب). • ودائع لأجل. • ودائع الأذخار. • ودائع مخصصة. • ودائع بالعملة الأجنبية. • ودائع الحكومة. <p>(2) قروض من البنك المركزي ومن البنوك المحلية الأخرى.</p> <p>(3) الالتزامات الخارجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بنوك بالخارج. • حسابات غير مقيمين. 	<p>أ: الاحتياطيات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نقد محلي بالخزائن. • أرصدة لدى البنك المركزي. • أرصدة لدى البنوك المحلية والمراسلون <p>ب: أصول خارجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حسابات مع المراسلين. • حسابات غير مقيمين. • أخرى. <p>ج: استثمارات قصير الأجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أذون الخزانة. • شهادات الإيداع. • أسهم وسندات. • خصم أوراق تجارية. <p>د: قروض وسلف إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • القطاع الخاص. • المؤسسات العامة والمختلطة. • الحكومة. <p>هـ: أصول أخرى (موجودات ثابتة)</p>
الخصوم	الأصول

وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لبنود ميزانية البنوك التجارية:

أولاً: جانب الموارد (الخصوم): Liabilities

تتكون موارد البنك التجاري من موارد ذاتية وموارد خارجية:

أ: الموارد الذاتية التي تتكون من المصادر الآتية:

1. رأس المال المدفوع من المساهمين والمالكين للبنك.
 2. الاحتياطيات وهي نوعان:
 - احتياطي قانوني يتم تكوينه وفقاً لقانون البنك المركزي بحسب أولويات السياسة النقدية. حيث تكون نسبة الاحتياطي القانوني مرتفعة في حالة تقييد الائتمان وقد تكون نسبة الاحتياطي منخفضة عند الرغبة في التوسع في الائتمان وهذا البند يتم إدراجه في جانب الأصول من الميزانية.
 - احتياطي اختياري يتم تكوينه من قبل إدارة البنك من أجل دعم المركز المالي للبنك وتعزيز ثقة المتعاملين به ومن أمثلة هذا الاحتياطي مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وهذا البند يدرج في جانب الخصوم من الميزانية.
 - أرباح غير موزعة وهي مخصصات تحددها إدارة البنك لمواجهة أية خسائر محتملة وضمن حقوق المودعين في حالة انخفاض القيمة الحقيقية للأصول.
- ومن الملاحظ أن الموارد الذاتية يطلق عليها حقوق الملكية، وفي أحيان أخرى يطلق عليها بالحسابات الرأسمالية وتفضل البنوك أن لا تستخدم الموارد الذاتية في عمليات الإقراض والاستثمار حيث أن الوظيفة الرئيسية لرأس مال البنك والاحتياطيات هو حماية حقوق المودعين وبعث الطمأنينة بالمركز المالي للبنك.. ويمكننا تصنيف رأس المال إلى نوعين رئيسيين هما:
- رأس المال الأساسي ويشمل رأس المال الموضوع زائداً الاحتياطيات القانونية والأرباح غير الموزعة.
 - رأس المال المساند ويشمل عنصرين:

- احتياطي إعادة التقييم الناجم عن تقييم الأصول بقيمتها السوقية بدلاً عن قيمتها الدفترية أو التاريخية.
- المخصصات الاختيارية ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها على أن لا تخصص هذه المخصصات لمواجهة خسائر في أصول محددة وأن لا تزيد عن 2٪ من مجموع الأصول الخطرة.
- وبصورة عامة فهناك سقف لرأس المال المساند، وهو أن لا يزيد عن 100٪ من مجموع رأس المال الأساسي.
- والجدير بالذكر أن تصنيف رأس المال إلى أساسي ومساند يعتبر مهماً عند حساب نسبة كفاية رأس المال كما سيأتي لاحقاً.

ب: الموارد غير الذاتية (الخارجية):

تتكون الموارد الخارجية من الودائع بمختلف أنواعها بصورة رئيسية ومن القروض من الجهاز المصرفي المحلي وأرصدة الأصول الخارجية التي تمثل التزاماً على البنك المحلي للبنوك الخارجية والأشخاص غير المقيمين.

وبصورة محددة، فإن مكونات الموارد غير الذاتية هي:

1- الودائع:

تشكل الودائع المصدر الأساسي لموارد البنوك التجارية، وهي تمثل قروض على البنك مستحقة للمودعين (المقرضين)*. أي أن البنك التجاري يقترض أموالاً من المودعين.

والودائع التي يتلقاها البنك تصنف إلى أنواع مختلفة هي:

الودائع الجارية Current Deposits:

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب أو الودائع بالإطلاع وكذلك تسمى بالحسابات الجارية.

تعرف الوديعة الجارية بأنها مبلغ من المال يودع لدى البنك مع تعهد البنك برد مبلغ الوديعة كلياً أو جزئياً عند طلب صاحب الوديعة وفي أي وقت يرغب المودع، دون أن يدفع البنك أية فوائد على هذه الودائع.

• إن الودائع الجارية تتمتع بجملة من السمات تضيفي عليها أهمية ملحوظة مقارنة بالودائع الأخرى ومن أهم هذه السمات ما يلي:

- يتمتع صاحب الوديعة بحق السحب من حسابه الجاري (وديعته الجارية) ومن خلال الشبكات ويلتزم البنك بالدفع حالاً عند الطلب.

ومقابل ذلك، فإن البنك ليس ملزماً بدفع أية فوائد على هذا النوع من الودائع.

- تعتبر الودائع الجارية المصدر الرئيسي لسيولة البنك وهذا يتوقف على نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع التي تبين الأهمية النسبية للودائع الجارية.

ومن ثم فإن قدرة البنك على التوسع في الائتمان والإستثمار تعتمد على هذه النسبة.

فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن البنك يكون أكثر احتياطاً واهتماماً باعتبارات السيولة ولذلك فإنه لن يجازف بتوظيف موارده في قروض واستثمارات طويلة الأجل تؤثر على مركز سيولة البنك في الأجل القصير.

- أما إذا كان نسبة الودائع الجارية منخفضة. أي أن نسبة الودائع لآجل إلى إجمالي الودائع أكبر. فإن هذا يشجع البنك على توظيف موارده في قروض واستثمارات مختلفة ولآجال مختلفة. حيث يكون مركز السيولة لدى البنك جيداً أو باعثاً على الاطمئنان.

- تتميز الودائع الجارية بأنها ذات سيولة مرتفعة ولذلك، فإنها تعتبر عنصر أو بند من بنود عرض النقود بالمعنى الضيق (m_1).

- إضافة إلى أن البنك المركزي يحدد عليها نسبة احتياطي قانوني لمواجهة طلبات المودعين بالسحب وكضمان لحقوق المودعين، كما أنها تعد أحد أدوات السياسة النقدية.

ولتوضيح ذلك، دعنا نفترض أن شخصا قد قام بإيداع مبلغ 1000 ريال في بنك (أ) كوديعة جارية في ظل نسبة احتياطي قانوني يحددها البنك المركزي بـ 10%. هذه العملية تظهر في ميزانية البنك على النحو الآتي:

ميزانية بنك (أ)

أصول	خصوم
(100) احتياطي قانوني	1000 وديعة جارحة
(900) احتياطي فائض في خزانة البنك	
1000	1000

يلاحظ مما سبق أن الوديعة الجارية تظهر في جانب الخصوم كالالتزام على البنك بينما تظهر في جانب الأصول (جانب استخدام المورد) موزعة على بندين إثنين: احتياطي قانوني يحتفظ لدى البنك المركزي وقدره 100 ريال (10%). 900 ريال كاحتياطي فائض (نقدية حاضرة) في خزانة البنك. هذا المبلغ (900) قد يحتفظ به البنك كاحتياطي فائض أو قد يقوم بإقراضه كليا أو جزئيا إلى مقترضين آخرين.

فإذا قام بإقراضه كليا، فإن ميزانية البنك تظهر على النحو الآتي:

ميزانية بنك أ

أصول	خصوم
100 احتياطي قانوني	1000 وديعة جارحة
900 قروض	
1000	1000

-تعكس الودائع الجارية وظيفية الطلب على النقود لأغراض المعاملات حيث تستخدم الحسابات الجارية للأفراد والشركات أو الجهات الرسمية في دفع قيمة المعاملات وفي الوفاء بالمدفوعات والالتزامات والديون الأخرى.

الودائع الآجلة:

ويطلق عليها بالودائع الثابتة وهي عبارة عن مبالغ نقدية يقوم الأفراد أو الشركات بإيداعها لفترة زمنية معينة. ويلتزم البنك بردها في الوقت المتفق عليه بين البنك والمودع مقابل أن يحصل المودع على فائدة ثابتة عليها.

الودائع بأخطار:

وهي تلك الودائع التي تتطلب قيام المودع بإشعار البنك بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها ومقابل ذلك يدفع البنك فائدة عنها.

ودائع الإيداع:

وهي الودائع التي يقوم الأفراد بإيداعها كودائع ادخارية شخصية وتتم وفقاً لشروط معينة منها:

- يحصل أصحاب هذه الودائع على دفتر يسجل فيه دفعات الإيداع والسحب.
- تفرض البنوك سقف أعلى لمبلغ الوديعة لا يجوز تجاوزه.
- يلزم البنك بدفع فائدة محددة وثابتة.

إن الودائع الآجلة بمختلف أنواعها تدخل ضمن مكونات عرض النقود بالمعنى الواسع (m2) كما أنها تمثل الطلب على النقود لأغراض الإيداع (مخزن للثروة).

2- قروض من البنك المركزي والبنوك التجارية:

يشكل اقتراض البنك التجاري من البنوك التجارية الأخرى أو من البنك المركزي أحد مصادر موارد البنك التجاري. حيث يتم اللجوء إلى هذا النوع من الاقتراض عند الحاجة الطارئة وبصورة مؤقتة.

لذلك فإنه لا يشكل نسبة كبيرة من موارد البنك التجاري. بل أن اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي يكاد يكون نادراً أو محدوداً جداً كما هو الحال في اليمن.

وبصورة عامة، فإن البنوك التجارية تفضل الاقتراض أولاً من البنوك التجارية الأخرى نظراً لسهولة الحصول عليه أو لإنخفاض سعر الفائدة.

غير أن قروض البنك المركزي هي الملاذ الأخير للبنوك التجارية حيث تلجأ إليه الأخيرة عند الضرورة وعند حدوث تقلبات كبيرة في الطلبات على موارد البنك. وتسمى قروض البنك المركزي بالقروض المخصومة (أو قروض الخصم) (Discount Loan). ولكن اللجوء إلى قروض البنك المركزي يعطي الأخير قدره أكبر في التحكم والرقابة على الائتمان المصرفي.

فإذا كانت أولوية البنك المركزي هو التوسع الاقتصادي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فإنه يميل إلى منح القروض للبنوك التجارية. أما إذا كانت أولوية البنك المركزي كبح النشاط الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار فإنه يميل إلى عدم منح القروض للبنوك التجارية. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية الأخرى يتم بأشكال مختلفة منها:

- اقتراض في شكل حسابات جارية (ودائع جارية).
- اقتراض في شكل ودائع أجله (حسابات أجله).
- اقتراض في شكل ودائع اخطار.

معايير تصنيف الودائع

أولاً: معيار تصنيف الودائع حسب جنسيتها أو حسب ملكيتها:

- ص. يطلق على الودائع حسب هذا المعيار بالالتزامات الخارجية التي تتكون من:
- 1- ودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك المحلية، حيث تحتفظ البنوك الخارجية بأرصدة نقدية (ودائع) من أجل اتمام معاملتها محلياً أي أن البنوك المحلية تعتبر بنوك مراسلة للبنوك الأجنبية.

- 2- ودائع غير المقيمين وهي تشمل حسابات الأشخاص في البنوك المحلية ولكنهم غير مقيمين في اليمن.
ض. الودائع المحلية وتتكون من:
1. ودائع الأفراد (القطاع الخاص) والتي تتألف من ودائع جارية وودائع أجلة وودائع إيداعية ومخصصة.
2. ودائع حكومية وودائع القطاع العام.
3. ودائع البنوك المحلية حيث تحتفظ هذه البنوك بحسابات وأرصدة فيما بين هذه البنوك.

ونأخذ هذه الودائع أحياناً شكل قروض بين البنوك المحلية.

وفي هذه الحالة فإن صافي الودائع = الودائع الإجمالية مطروحاً منها ودائع البنوك الأخرى لأن ما ما يعتبر منها ودائع بعض البنوك يعتبر أرصدة بالنسبة للبنوك المودعة.

ثانياً: معيار تصنيف الودائع حسب نشأتها أو حسب الأصل:

تتألف الودائع حسب أصلها أو نشأتها إلى:

- الودائع الأصلية الحقيقية (الودائع الأولية) حيث ينشأ هذا النوع من إيداع نقود حقيقية وليست وهمية أو إيداع شيكات مسحوبة على بنوك أخرى.
- الودائع المشتقة أو الائتمانية وهي النقود التي تم خلقها من قبل البنوك ويتم إضافتها إلى إجمالي النقود الورقية أو المعدنية المتداولة.

ثالثاً: الودائع حسب درجة نشاطها أو حسب الزمن:

تصنف الودائع حسب حركتها عبر الزمن إلى:

- أ. ودائع نشطة بسبب كثرة عمليات الإيداع والسحب ويشمل هذا النوع الودائع الجارية.
- ب. ودائع خاملة بسبب الثبات النسبي لأرصدة هذا النوع من الودائع ومن أمثله تلك الودائع الإيداعية والأجلة.

- ج. ودائع مخصصة أو مقيدة والتي تنشأ للأسباب التالية:
- ودائع كضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للبنك مقابل قيامه بإصدار خطاب ضمان.
 - ودائع كضمانات لإصدار خطاب اعتماد مستندي أو كفالات.

ثانياً: استخدام الموارد (الأصول) :

رأينا فيما تقدم أن جانب استخدام الموارد يمثل جانب الأصول في ميزانية البنوك التجارية.

إن توظيف الموارد على الأصول أو الاستعمالات المختلفة يتم وفقاً لتقدير دقيق لإدارة البنك في الموازنة بين اعتبارات الربحية والسيولة. ويعد نجاح إدارة البنك في تحقيق هذا الأمر مقياساً لنجاحها وكفائتها.

هذا ويتكون جانب الأصول من العناصر والبنود التالية:

أ. الاحتياطيات وتتكون من البنود الآتية:

1. النقد المحلي بالخزائن.
2. أرصدة الاحتياطي القانوني في البنك المركزي.
3. أرصدة نقدية في شكل ودائع في البنوك الأخرى المحلية والمراسلون لمواجهة متطلبات التعامل المختلفة.

وعموماً فإن الغرض الأساسي من الاحتياطيات هو الحفاظ على مستوى معين للسيولة في البنك ودعم المركز المالي للبنك إضافة إلى مواجهة طلبات السحب. ومن المعروف أن المستوى الملائم للأرصدة النقدية الاحتياطية ينبغي أن يتم وفقاً لموازنة دقيقة بين اعتبارات الربحية والسيولة.

ذلك أن زيادة حجم الاحتياطيات عن الحد الملائم يسبب أضعاف قدرة البنك على منح الائتمان. وبالتالي التقليل من فرص الربح كما أن الاحتفاظ باحتياطيات نقدية أقل مما تتطلبه شروط السلامة والأمان يعرض المركز المالي للبنك للخطر، ولا

يتقاضى البنك التجاري أية فوائد على أرصدة الاحتياطي القانوني إلا في بعض الحالات النادرة.

ومن الملاحظ أن نسبة الاحتياطيات النقدية في البنوك التجارية في الدول النامية غالباً ما تكون مرتفعة. وهذا يفسر لماذا دور البنوك في عملية التنمية والاستثمار الانتاجي ما زال محدوداً.

ب. أرصدة الأصول الخارجية:

تمثل ودائع البنك التجاري في بنوك أجنبية في الخارج بغرض إتمام متطلبات تعاملها أحد جوانب استخدام الموارد ويتمتع هذا التوظيف بالسيولة الملائمة التي تحتاجها البنوك المحلية في تعاملها مع الأنشطة التجارية مع العالم الخارجي.

ج. استثمارات قصيرة الأجل:

تتكون هذه المحفظة الاستثمارية للبنك من البنود الآتية:

- شراء أذون الخزانة الحكومية.
- السندات الحكومية.
- الأسهم.
- إضافة إلى خصم الأوراق التجارية.

يتمتع هذا النوع من التوظيف بأنه يدر عائد إضافة إلى سهولة تحويل هذه الاستثمارات إلى نقود في الفترة القصيرة.

ويلاحظ أن البنوك تهتم بهذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل لأنها تجمع بين مبداء الربحية والسيولة ومن ناحية أخرى، فإن خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات والسندات الأذنية، يمكن البنك من تحويل هذه الأوراق إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها. مقابل عائد معين يخصم من قيمة هذه الأوراق عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي.

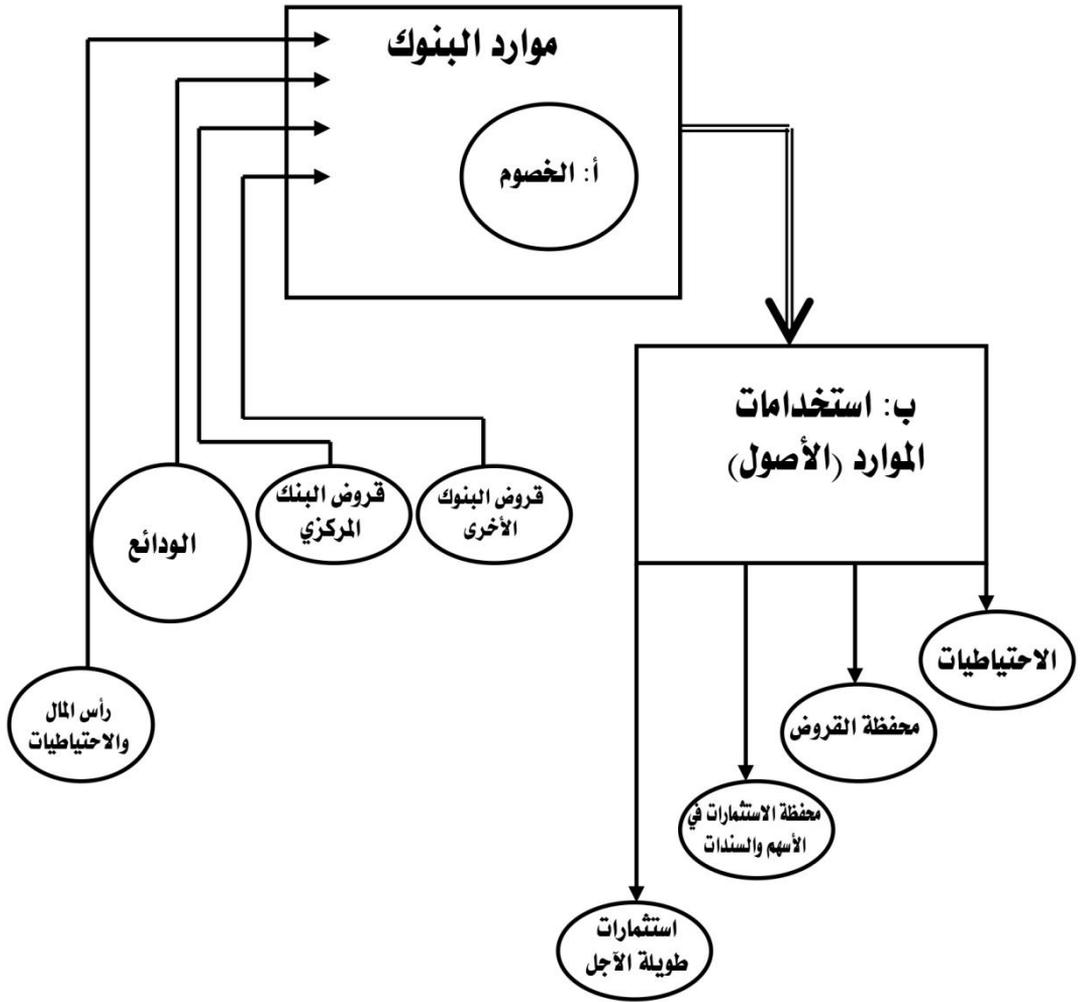
د. القروض والسلف:

تشكل محفظة القروض والسلف المحفظة الرئيسية في توظيف البنك لموارده. فهي تحقق عائد أعلى مقابل سيولتها المتدنية وبمعنى آخر، فإن القروض والسلف تحقق مبدأ الربحية على حساب مبداء السيولة مقارنة بالأصول الأخرى. حيث أن القروض لا تكون قابلة للتسييل أو التحويل إلى نقود إلا في وقت سدادها.

هـ. الاستثمارات طويلة الأجل:

تستثمر البنوك التجارية في الأسهم والسندات طويلة الأجل، غير أن هذا النوع من الاستثمار لا يشكل إلا نسبة متواضعة. حيث أن الاستثمارات طويلة الأجل تحقق مبداء الربحية، لكن سيولة هذا النوع من الاستثمارات ضعيفة جداً. أي أن هناك صعوبة في تحويلها إلى نقود، وإذا ما تم التحويل فإن ذلك قد يكون مقترناً بخسارة رأسمالية كبيرة.

أصول وخصوم البنوك التجارية (ملخص بياني)
وظائف البنوك التجارية



Money Creation خلق النقود (8-2)

أ. شروط خلق النقود:

- رأينا فيما تقدم أن خلق الائتمان (خلق النقود) تعد من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية المعاصرة، وأن اكتسابها لهذه الوظيفة الكبيرة إنما كان محصلة لسلسلة من العوامل والتطورات المتلاحقة في ميدان الائتمان والنشاط المصرفي ومنها ما يلي:
1. التراكم التاريخي للثقة التي اكتسبتها البنوك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها برد ودائع الأفراد عند الطلب وفي أي وقت يشاءون.
 2. هذه الثقة كانت بمثابة الضمان الأساسي لإستمرار الأفراد في التعامل مع البنوك من خلال الإيداع.
 3. إدراك البنوك من خلال التجربة والخبرة أن المودعين لا يسحبون ودائعهم كاملة في وقت واحد، وأن حجم الودائع التي يتم سحبها تعادل تقريباً حجم الودائع الجديدة التي تتلقاها البنوك.
- وقد أتاح هذا الأمر للبنوك أن تحتفظ باحتياطيات نقدية فائضة تمكنها من إعادة إقراضها للأفراد والقيام بعمليات الاستثمار المختلفة.
4. إن قبول الأفراد وكافة المتعاملين باستعمال أوامر الصرف والشبكات كأدوات للوفاء بالديون قد مكن البنوك أيضاً من استخدام هذه الأدوات وإصدار تعهدات بالدفع بدلاً عن الدفع بالنقود مباشرة.
- وقد أدى هذا التعامل إلى قيام البنوك بخلق التزامات (أي خلق نقود ودايع أو خلق ودايع مشتقة) تفوق قيمتها بأضعاف مضاعفة قيمة ما لديها من ودايع حقيقية أصلية.
- وبمعنى آخر، فإن البنوك التجارية تقوم بخلق الائتمان أو نقود الودائع التي بدورها تؤثر على عرض النقود بشكل عام.

- يتبين مما تقدم أن المقصود بخلق الائتمان هو قدرة البنوك التجارية على خلق نقود مصرفية تسمى ودائع مشتقة أو نقود إئتمانية أو نقود ودائع تفوق قيمتها بإضعاف قيمة الودائع الأصلية الحقيقية.
 - غير أن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية (أو النقود الإئتمانية) ليست مطلقة وبالتالي فإن نجاحها في خلق الائتمان إنما يعتمد على عدد من الشروط أهمها:
 1. مستوى تقدم النظام المصرفي ونضج وعي الأفراد بالتعامل مع المصارف من حيث الايداع واستخدام الشيكات في التعامل. أي لا يوجد تسرب للنقود خارج الجهاز المصرفي.
 2. خلق الائتمان تعتبر عملية مرتبطة بوجود عدد من البنوك التجارية وليست مرتبطة بوجود بنك واحد (بنك محتكر مثلاً) لأن وجود بنك واحد فقط ليس كافياً لخلق ودائع جديدة مشتقة. وبمعنى آخر، فإن التداول ينبغي أن يتم من خلال البنوك، لأن أية ودیعة يتلقاها بنك ستؤول في النهاية عند التداول إلى ودیعة جديدة في بنك آخر وهكذا.
 3. مدى توفر رغبة قوية لدى البنوك في إعادة إقراض الودائع الأصلية. وتقاس هذه الرغبة بسياسة البنك فيما يتعلق بالاحتفاظ باحتياطي فائض أو عدم الاحتفاظ باحتياطي نقدي فائض. وبالتالي تعتمد على نسبة الاحتياطي الفائض. ويعرف الاحتياطي الفائض بأنه الفرق بين اجمالي الرصيد النقدي المتجمع من الودائع الجارية وحجم الاحتياطي القانوني.
- فإذا كان إجمالي الرصيد النقدي (الاحتياطي الإجمالي) المجموع من الودائع هو 1000 ريال مثلاً وكان الاحتياطي القانوني هو 100 ريال (نسبة الاحتياطي القانوني 10%)، فإن الاحتياطي النقدي الفائض هو 900 ريال.
- وبناء على ذلك، فإذا كانت سياسة البنك هو إعادة إقراض الاحتياطي الفائض كاملاً فإن هذا يعني توفر رغبة قوية لدى البنك بالإقراض.

وتكون الرغبة ضعيفة جداً إذا احتفظ البنك بالاحتياطي الفائض كاملاً في صورة نقد حاضر في خزانة البنك. أي إذا قرر البنك عدم توظيف هذا الاحتياطي الفائض في الإقراض أو الاستثمار.

دعنا نوضح كيف تظهر هذه السياسة في ميزانية بنك أ

أصول	خصوم
100 احتياطي قانوني 900 احتياطي فائض ← (رغبة ضعيفة لدى البنك بالإقراض)	1000 وديعة جارية
أو: 900 قروض واستثمارات ← (رغبة قوية لدى البنك في الإقراض)	
1000	1000

1. سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بأولويات السياسة النقدية واستخدام نسبة الاحتياطي القانوني كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني مرتفعة، فإن هذا يضعف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان والعكس يحدث إذا كانت هذه النسبة منخفضة.

2. مستوى حجم الودائع الأصلية الحقيقية فكلما كان حجمها كبيراً، كلما كانت قدرة البنوك التجارية أكبر على خلق الائتمان والعكس بالعكس.

• والحق أن أبرز محددتين أو شرطين لنجاح البنوك في خلق الائتمان هما:

الشرط المتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي من جهة.

وسياسة البنك التجاري فيما يتعلق بحجم الاحتياطي الفائض من جهة أخرى.

ذلك أن البنوك التجارية تختلف فيما بينها فيما يتعلق بحجم الاحتياطي الفائض وفقاً لتقدير كل بنك لأهمية الاحتياطي وأولويات تخصيصه على الاستعمالات المختلفة

• وعموماً، فإن أهمية الاحتياطي الفائض يمكن تحديدها في الآتي:

1. يخصص كل بنك جزء من الاحتياطي الفائض لمواجهة عمليات السحب اليومية للمودعين وضمن سلامة المركز المالي للبنك وهنا يختلف كل بنك في حجم الجزء المخصص لهذا الغرض.
2. يخصص كل بنك جزء من الاحتياطي الفائض للتوظيف في مجال القروض والاستثمارات.

ومرة أخرى، فإن البنوك عندما تقرر تخصيص جزء كبير من هذا الاحتياطي لعملية الإقراض والاستثمارات، فإن مقدرتها على خلق الائتمان تزيد.

• ومن أجل توضيح أهمية الشروط السابقة المتعلقة بتحديد قدرة البنوك على خلق الائتمان، دعونا نقدم مثلاً توضيحياً لعملية خلق الائتمان التي يقوم بها البنوك التجارية.

ب. عملية خلق الائتمان (النقود) (Credit Creation Process)

دعنا نفترض أولاً أن هناك عشرة مصارف تجارية في بلد معين وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10٪. وأن المودع إبراهيم محمد قد قام بإيداع 1000 ريال كوديعة جارية في بنك أ.

• دعنا نفترض أيضاً أن البنوك لا تحتفظ باحتياطيات فائضة في خزائنها لتأمل أولاً كيف تظهر هذه العملية في ميزانية بنك أ.

الأصول	الخصوم
100 احتياطي قانوني 900 قروض	1000 ودائع جارية
1000	1000

من الواضح أن الوديعة الجارية قد وضعت في جانب الخصوم كالالتزام على البنك تجاه المودع.

أما في جانب استخدام هذه الوديعة (جانب الأصول) فقد احتفظ البنك بـ100 ريال كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي.

بينما استخدم الاحتياطي الفائض وقدرة 900 ريال كاملاً في القروض أي أن البنك لم يحتفظ بهذا الاحتياطي في صورة نقد حاضر بخزينة البنك. وهذا ينسجم مع افتراضنا السابق في أن البنوك لا تحتفظ باحتياطيات فائضه في خزائنها.

لنفترض الآن، أن شركة التسويق الزراعي قد اقترضت هذا المبلغ من بنك (أ) وقدرة 900 ريال، وقامت بإيداع هذا المبلغ المقترض في حسابها الجاري لدى البنك (ب) الذي تتعامل معه الشركة. حيث يتم التعامل بالشيكات التي يحررها بنك (أ) لصالح المقترض (الشركة) والتي ستقوم بإيداع هذا الشيك في بنك (ب).
والآن دعونا نتأمل كيف ستظهر هذه العملية في ميزانية بنك (ب).

ميزانية بنك (ب)

أصول	خصوم
90 احتياطي قانوني	900 ودائع جارية
810 قروض	
900	900

يلاحظ أن بنك (ب) قد قام بدوره بإقراض 810 ريال إلى مستثمر آخر واحتفظ لدى البنك المركزي باحتياطي قانوني قدره 90 ريال.

• وهكذا نجد أن إجمالي الودائع الجارية في هذه العمليات الثلاث بين بنك أ، وبنك ب قد وصلت إلى : $1000 + 900 + 810 = 2710$ ريال وبهذه الطريقة تتم عملية التداول والاقراض في البنوك العشرة والتي يمكن تلخيصها وتوضيحها في الجدول الآتي:

عملية خلق الائتمان في البنوك التجارية

حجم الاحتياطي النقدي القانوني	حجم الودائع المشتقة (القروض)	حجم التغير في الودائع الجارية	البنوك
R	DD	D	
100	900	1000	بنك أ
90	810	900	بنك ب
81	729	810	بنك ج
72.9	656.1	729	بنك د
	590.5	656.1	بنك هـ
656.1	5314.4	5904.9	بقية البنوك
1000	9000	10.000	الإجمالي (\bar{D})

ويمكننا توضيح نتيجة عملية خلق الودائع المصرفية (النقود) في الميزانية الموحدة للبنوك التجارية التي تظهر على النحو التالي:

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية

أصول	خصوم
(1000) احتياطي قانوني	(1000) ودائع جارية أصلية
(9000) قروض	(9000) ودائع مصرفية مشتقة
(صفر) احتياطي فائض	
10.000	10.000

ج. قراءة تحليلية لجدول عملية خلق الائتمان
أولاً: تحليل نتائج الجدول:

1- بلغ إجمالي الودائع المصرفية (حجم النقود المصرفية) التي تضاعفت من وديعة أصلية (D) مقدارها 1000، مبلغ 10.000 ريال.
ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الوديعة الأصلية}}{\text{حجم الودائع الإجمالية } (\bar{D})} = \text{نسبة الاحتياطي القانوني } (rd)$$

$$\bar{D} = \frac{D}{rd} \quad \text{أو:}$$

$$\bar{D} = \frac{1000}{.10} = 10.000$$

أي أن إجمالي الودائع المصرفية تساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (rd) مضروباً في حجم الوديعة الأصلية $(\frac{1}{rd} \cdot D)$.

ومن الملاحظ أن مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني ما هو إلا مضاعف النقود البسيط أي أن $10 = \frac{1}{rd}$

2- مضاعف النقود البسيط: (مضاعف الائتمان البسيط)

يمكننا إثبات أن $\frac{1}{rd} =$ مضاعف النقود البسيط من خلال تحليل العلاقات الآتية:

* من المعروف أن الاحتياطيات الاجمالية (R) القانونية يمكن حسابها على النحو الآتي:

$$(1) \quad \leftarrow R = rd \cdot \bar{D}$$

أي أن نسبة الاحتياطي القانوني (rd) مضروبة في حجم الودائع الإجمالية (D) تساوي قيمة الاحتياطي الإجمالي (R) القانوني.

ومن المعادلة (1) يمكن إيجاد حجم الودائع الجارية الإجمالية:

$$\leftarrow = R \frac{1}{rd} \tilde{D} \quad (2)$$

يمكننا كتابة المعادلة (2) في صورة تغيرات على النحو الآتي:

$$\leftarrow \Delta \tilde{D} = \frac{1}{rd} \Delta R \quad (3)$$

$$\leftarrow \text{أو: } \frac{\Delta \tilde{D}}{\Delta R} = \frac{1}{rd} \quad (4)$$

أي أن التغير في حجم الودائع الناجم عن تغير الاحتياطات تساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني $\frac{1}{rd}$

$$\frac{\Delta D}{\Delta R} = 10 \text{، فهذا يعني أن } rd = 10\%$$

أي أن التغير في حجم الاحتياطات بمقدار ريال يؤدي إلى تغير في حجم الودائع بمقدار (10) ريال.

ومن الجدول (1) نجد ما يلي:

$$= 10.000 \Delta \tilde{D}$$

$$R = 1000 \Delta$$

أي أن:

$$10 = \frac{10000}{1000} = \frac{\text{التغير في الودائع } (\Delta \tilde{D})}{\text{التغير في الاحتياطات } \Delta (R)}$$

3- الودائع المشتقة (DD):

• يبين الجدول السابق أن حجم الودائع المشتقة (حجم الائتمان الممنوح) هو 9000 ريال. أي أن حجم الودائع المشتقة = حجم الودائع الإجمالي - حجم الودائع الأصلية.

$$10000 - 1000 = 9000 \text{ ريال}$$

لاحظ أن حجم الودائع المشتقة يمثل حجم الإقراض الذي قامت البنوك التجارية بمنحه في الحدود المسموحة. أي أنه من وديعة أصلية قيمتها 1000 ريال فقط ثم اشتقاق نقود مصرفية (غير حقيقية) مقدارها 9000 ريال. وبمعنى آخر، فإن هذا المبلغ يمثل حجم الائتمان الذي قامت البنوك بخلقه.

• ويمكننا حساب الودائع المشتقة من خلال العلاقات الآتية:

$$\text{حجم الودائع المشتقة (DD)} = \frac{\text{حجم الاحتياطي الفائض}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \leftarrow (1)$$

ولكن حجم الاحتياطي الفائض (ER) = حجم الودائع الأصلية (D) - حجم الاحتياطي القانوني (rd.D).

$$\text{أو: } ER = D - rd \cdot D$$

حيث: $rd \cdot D = R$ حجم الاحتياطي القانوني من الوديعة الأصلية

$$\text{إذن: من المعادلة (1): } DD = \frac{D - rd \cdot D}{rd}$$

$$\text{أو: } DD = \frac{D}{rd} - D \leftarrow$$

(2)

$$\text{أو: } DD = D \left(\frac{1}{rd} - 1 \right)$$

أي أن حجم الودائع المشتقة (DD) = حجم الودائع الإجمالي $\left(\frac{D}{rd} \right)$ مطروحاً منه حجم الودائع الأصلية (D).

أو:

$$DD = \frac{1000}{.10} - 1000 = 10.000 - 1000 = 9000$$

وهي نفس نتيجة الجدول السابق.

4- حساب إجمالي الاحتياطي (\tilde{R})

إجمالي التغير في الاحتياطي يساوي 1000 ريال

ويمكن حساب ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$(3) \quad \leftarrow \tilde{R} = rd(D+DD)$$

وبوضع المعادلة (2) في المعادلة (3) نجد أن:

$$\tilde{R} = rd\left(D + \frac{D}{rd} - D\right)$$

$$\leftarrow D = \tilde{R} \quad (4)$$

أي أن إجمالي الاحتياطيات = الوديعة الأصلية = 1000 ريال

مثال تطبيقي

أودع عبدالرحمن محمد مبلغ 10.000 ريال في حسابه الجاري في بنك (أ) الذي يتعامل معه. فإذا علمت أن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10% وأن البنوك لا تحتفظ باحتياطي فائض.

والمطلوب ما يلي:

- 1- أوجد حجم الودائع الإجمالي في دفاتر البنك (حجم النقود المصرفية)؟
- 2- أوجد حجم الودائع المشتقة؟
- 3- أوجد حجم الاحتياطي في البنك؟
- 4- أوجد حجم الائتمان الذي منحه البنك؟

الإجابة:

$$1- \text{حجم الودائع الإجمالي} = \frac{D}{rd} = \frac{10.000}{\%10} = 100.000 \text{ ريال}$$

$$2- \text{حجم الودائع المشتقة} = DD = \frac{D}{rd} - D$$

$$\text{أو: } DD = \frac{10.000}{\%10} - 10.000 = 90.000 \text{ ريال}$$

3- حجم الاحتياطي في البنك $D = \bar{R}$

= ريال 1000

4- حجم الائتمان الذي منحه البنك = حجم الودائع المشتقة = 90.000 ريال

أي أن إجمالي النقود المصرفية (إجمالي الودائع) = الودائع الأصلية + الودائع المشتقة

ريال $90.000 + 10.000 = 100.000$

وهي نفس إجابة الفقرة (1)

(3-8) تحليل شروط نجاح عملية خلق الائتمان:

1- رأينا من نتائج الجدول السابق، أن عملية خلق الائتمان هي محصلة تفاعل مشترك بين عشرة بنوك تجارية. وهذا يعني أن وجود بنك وحيد (بنك محتكر) ليس كافياً لخلق نقود مصرفية تفوق قيمتها قيمة الودائع الأصلية الحقيقية وإن كان هذا من الناحية النظرية ممكناً.

غير أن هذا الافتراض النظري غير واقعي، فلا يوجد اليوم بنك وحيد يحتكر لنفسه النشاط المصرفي والائتماني.

لذلك، فإن عملية خلق الائتمان تظل وليدة التفاعل المشترك بين العديد من البنوك.

2- إن قدرة البنوك على خلق الائتمان إنما تتوقف على رغبة البنوك ذاتها في القيام بعملية الإقراض. وهذه الرغبة تقتضي أن لا تحتفظ البنوك باحتياطيات فائضة. دعنا نتأمل فيما يحدث لو أن البنك (أ) قرر الاحتفاظ باحتياطي فائض.

• لنفترض الآن أن بنك (أ) قرر الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض كاملاً في خزائنه والذي يساوي 900 ريال (الوديعة الجارية الأصلية - الاحتياطي القانوني) فما هي نتائج هذا القرار؟

من الواضح أن عملية خلق الائتمان سوف تتوقف، ولن يكون هناك خلق للائتمان، حيث تصبح الودائع المشتقة مساوية للصفر، ويقتصر إجمالي الودائع المصرفية على الودائع الأصلية الحقيقية = 1000 في مثالنا.

وتبين ميزانية البنك (أ) نتائج هذا القرار:

ميزانية بنك (أ) : الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض كاملاً

الأصول	الخصوم
100 احتياطي قانوني	1000 ودیعة جاریة
900 احتياطي فائض	صفر ودائع مشتقة
1000	1000

- ونستنتج من هذا التحليل أن هناك علاقة عكسية بين حجم الودائع المشتقة ونسبة الاحتياطي الفائض. أي أن حجم الودائع المشتقة يزيد مع كل انخفاض في نسبة الاحتياطي الفائض. وينكمش مع كل زيادة في نسبة الاحتياطي الفائض.
- إن عملية اشتقاق الودائع تتوقف تماماً عندما تقرر البنوك التجارية الاحتفاظ كاملاً بالاحتياطي الفائض في صورة نقدية حاضرة في خزائنها كما عرفنا سابقاً.
- 3- إن البنك المركزي يستطيع التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان من خلال استخدام نسبة الاحتياطي القانوني (rd).
- لتأمل الآن ماذا يحدث لو أن نسبة الاحتياطي القانوني أرتفعت إلى 100٪ بدلا عن 10٪ في مثالنا السابق.

في هذه الحالة تكون الودائع المشتقة هي: $DD = \frac{1000}{\%100} = 0$ - 1000

أي أن الودائع المشتقة = صفر حيث تتوقف عملية الائتمان وتتحول الودائع الجارية الأصلية بكامل قيمتها إلى رصيد احتياطي قانوني محتفظ به لدى البنك المركزي. ويشبه عمل البنك في هذه الحالة عمل الصرافين في مجرد إستقبال ودائع

التجار وحراستها خلال المراحل التاريخية الأولى لعمل الصرافين وصائع الذهب. أي يصبح البنك مجرد بنك خازن للأموال النقدية.

ونتيجة لذلك، فإن ميزانية بنك (أ) تظهر على النحو الآتي:

ميزانية بنك (أ)

أصول	خصوم
1000 إحتياطي قانوني (rd = 100%)	1000 وديعة جارية صفر: ودائع مشتقة
1000	1000

- دعنا نتأمل الآن حالة قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى أدنى مستوى له. أفترض أن البنك المركزي قرر الغاء نسبة الاحتياطي القانوني (rd=صفر%).

في هذه الحالة، تكون قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع لا نهائية.

حيث تصبح الودائع المشتقة على النحو الآتي:

$$DD = \frac{D}{rd} - D$$

$$= \frac{1000}{\%0} - 1000 = \infty$$

- نستنتج من هاتين الحالتين، أن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان تزيد عندما تكون نسبة الاحتياطي القانوني منخفضة، وتنخفض عندما ترتفع نسبة الاحتياطي القانوني.

فعندما يرغب البنك المركزي في زيادة قدرة البنوك على منح مزيد من الائتمان فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني.

وعندما يرغب في تقييد الائتمان، فإنه يلجاء إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

أي أن نسبة الاحتياطي القانوني هي أحد ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على اتجاهات وتخصيصات الائتمان.

4- دعونا الآن نتأمل في نتائج شرط آخر وهو شرط عدم تسرب النقود خارج الجهاز المصرفي. افترض أن الشركة الزراعية التي اقترضت 900 ريال من بنك (أ) احتفظت بهذا المبلغ في خزانة الشركة ولم تقم بإيداعه في بنك (ب) الذي تتعامل معه، فما الذي يحدث؟

من الواضح أن عملية الائتمان سوف تتوقف عند بنك (أ) فقط

• أي أن حجم الودائع المشتقة هو فقط 900 ريال. فماذا يعني ذلك؟

أن هذا يدل على أن نجاح عملية خلق الائتمان تقتضي نضج وعي الأفراد والجهات المختلفة بأهمية التعامل من خلال المصارف.

وأن تسرب النقود خارج الجهاز المصرفي يضعف قدرة البنوك على خلق الائتمان.

5- والآن دعونا نتأمل في نتائج شرط آخر وهو حجم الودائع الأصلية: لنفترض أن الوديعة الجارية الأصلية ارتفعت إلى 2000 ريال بدلاً عن 1000 ريال في مثالنا السابق، فماذا يعني ذلك؟

في ظل زيادة الودائع الجارية الأصلية تكون النتائج هي:

$$DD = \frac{D}{rd} - D = \frac{2000}{.10} - 2000 = 18000$$

أي أن الودائع المشتقة أصبحت 18000 ريال بدلاً عن 9000 في مثالنا السابق. أي أن حجم الودائع المشتقة (الائتمان) ارتفع أيضاً.

وأن إجمالي الودائع = الودائع الأصلية + الودائع المشتقة

$$20.000 = 18000 + 2000$$

بدلاً عن 10000 في مثالنا السابق.

- هذا المثال، يشير إلى أنه كلما كان حجم الودائع الأصلية الحقيقية أكبر، كلما كانت قدرة البنوك على خلق الائتمان أكبر والعكس بالعكس.
- 6- وأخيراً، فإن فعالية البنوك التجارية في خلق الائتمان تعتمد أيضاً على وجود طلب نشط من الأفراد والجهات المختلفة على الاقتراض من البنوك التجارية. دعونا نتأمل ما الذي يحدث لو أن بنك (ب*) يواجه طلب ضعيف جداً على الاقتراض. وبصورة محددة أفترض أنه لا يوجد طلب بالكامل على الاقتراض من بنك (ب).

لننظر أولاً كيف تظهر ميزانية كل من بنك أ وبنك ب في ظل هذه الحالة:

ميزانية بنك أ

أصول	خصوم
100 احتياطي قانوني 900 قروض	1000 وديعة جارية
1000	1000

ميزانية بنك (ب)

أصول	خصوم
(90) احتياطي قانوني (810) احتياطي فائض (عاطل) (اجباري)	900 وديعة جارية
900	900

من الملاحظ أن بنك (أ) استطاع أن يقرض ما لديه من احتياطي فائض (900) وبذلك، فإن بنك (أ) قد نجح في خلق ودائع مشتقة قدرها 900 ريال فقط.

أما بالنسبة لبنك (ب) فقد توقفت عملية خلق الائتمان، لأنه لم يتمكن من اقراض الاحتياطي الفائض لديه وقدره (810) ريال بسبب عدم وجود طلب نشط على الاقتراض من بنك (ب). ولذلك، فإن هذا المبالغ (810) يتحول إلى احتياطي فائض إجباري (عاطل).

أي أن قدرة البنوك على خلق الائتمان تزيد كلما كان طلب الأفراد أو الشركات على الاقتراض من البنوك نشطاً وفعالاً.

خلق الائتمان: قراءة أكثر واقعية

ناقشنا فيما تقدم عملية خلق النقود (الودائع) في ظل وجود افتراضين رئيسيين هما:

- عدم احتفاظ البنوك باحتياطي فائض - أي أن نسبة الاحتفاظ باحتياطي فائض تساوي صفر.
- وجود نسبة احتياطي قانوني على الودائع الجارية غير أن القراءة الأكثر واقعية لعملية خلق النقود تتطلب الإلمام بآثار العوامل الأخرى المؤثرة على خلق النقود وهي:

1- وجود نسبة احتياطي فائض لدى البنوك حيث يحدد البنك نسبة إختيارية من إجمالي الودائع الجارية وذلك بغرض إسباغ مزيد من الأمان على سيولة البنك. دعنا نفترض أن هذه النسبة هي (re). عندئذ تكون حجم الأرصدة النقدية الفائضة تساوي (re) مضروبة في حجم الودائع الإجمالية: $(re \cdot \tilde{D})$.

2- وجود نسبة معينة من التسرب النقدي خارج البنوك (dc). حيث

$$\frac{\text{حجم النقد المتسرب}}{\text{الودائع الجارية الإجمالية}} = \frac{C}{\tilde{D}} = dc$$

$$C = dc \cdot \tilde{D} \quad \text{أي أن:}$$

إن حجم التسرب النقدي يعتمد على تفضيلات الأفراد وعاداتهم في توزيع ما يحتفظون به من نقود بين ودائع جارية ونقود متداولة خارج البنوك.

3- وجود نسبة احتياطي قانوني على الودائع الآجلة (r) حيث الودائع الآجلة تشكل نسبة من الودائع الجارية الإجمالية أو: $\frac{T}{\tilde{D}} = td$ حيث $T =$ الودائع الآجلة.

$$T = td \cdot \tilde{D}$$

وتصبح نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة $r \cdot T = rtd \cdot \tilde{D}$.

4- وجود تسرب نقدي داخلي بين البنوك يبرره وجود بنوك متعددة تتفاعل فيما بينها في خلق النقود. فعند ما يقوم بنك (أ) بمنح قروض، فإن هذه القروض كلها أو جزء منها تتجه إلى البنوك الأخرى كودائع جديدة أصلية ولكن من المتوقع أن ما يعود إلى البنك (أ) من القروض التي منحها هو نسبة ضئيلة والباقي سوف تتسرب بعيداً عن هذا البنك.

ويعنى آخر، سيكون هناك تسرب نقدي بين البنوك وأن ما يعود من هذه القروض إلى البنك (أ) الذي منحها ليس إلا نسبة منه. وما تبقى يتسرب خارج هذا البنك ولكن هذا التسرب يكون محصوراً بين البنوك.

تعتمد نسبة التسرب الداخلي على عوامل كثيرة أهمها حجم عمليات البنك وعدد فروع ومدى انتشارها جغرافياً إضافة إلى حجم نشاط هذه الفروع.

ومن الملاحظ وجود علاقة عكسية بين هذه العوامل وبين نسبة التسرب الداخلي. حيث تنخفض هذه النسبة كلما زاد حجم عمليات البنك وفروعه وأنشطتها.

دعنا الآن نحدد نسبة التسرب النقدي الداخلي بـ (r_i) بالآتي:

$$r_i = \frac{\text{حجم النقود المتسربة بين البنوك}}{\text{الودائع الجارية الإجمالية}}$$

$$r_i = \frac{Li}{\tilde{D}} \text{ أو}$$

$$Li = r_i \cdot \tilde{D} \quad \text{ومن ثم فإن :}$$

تحديد حجم الودائع المشتقة

يمكننا الآن تحديد طريقة حساب حجم الودائع المشتقة وفقاً للعوامل السابقة على النحو الآتي:

حجم الوديعة الأصلية (الحقيقية) يمكن حسابها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$D = rd \cdot \tilde{D} + re \cdot \tilde{D} + dc \cdot \tilde{D} + rt^d \cdot \tilde{D} + ri \cdot \tilde{D}$$

$$D = \tilde{D} (rd + re + dc + rtd + ri) \text{ أو:}$$

$$(1) \leftarrow \tilde{D} = \frac{D}{rd + re + dc + rtd + ri} \text{ ومنها}$$

وحيث أن الودائع الإجمالية $\tilde{D} =$ الودائع المشتقة DD زائداً الوديعة الأصلية (D).

$$(2) \leftarrow \tilde{D} = DD + D \text{ أو:}$$

ويوضع (1) في (2) نجد أن:

$$D + DD = \frac{D}{rd + re + dc + rtd + ri}$$

$$(3) \leftarrow DD = \frac{D}{rd + re + dc + rtd + ri} - D \text{ أو:}$$

$$DD = D \left(\frac{1}{rd + re + dc + rtd + ri} - 1 \right) \text{ معادلة الودائع المشتقة}$$

مثال تطبيقي

افترض أن:

$$re = 5\% , rd = 10\% , D = 1000$$

$$ri = 3\% , rt^d = 5\% , dc = 10\%$$

$$DD = 1000 \left[\frac{1}{.10 + .05 + .10 + .05 + .03} - 1 \right]$$

$$= 1000 [3.03 - 1] = 2030.3$$

- يلاحظ أن إدخال هذه العوامل قد أدى إلى أن حجم الودائع المشتقة التي تستطيع البنوك خلقها قد أصبح (2030.3) فقط مقارنة بالحالة السابقة في ظل غياب هذه العوامل وبالتالي، فإن إجمالي الودائع المصرفية الأكثر واقعية

$$D = DD + D = 2030 + 1000 = 3030 \text{ هي}$$

بينما كانت في الحالة السابقة = 20.000

- خلاصة القول، فإن ادخال أثر العوامل السابقة يقلل من قدرة البنوك على خلق الائتمان.

مثال تطبيقي :

❖ افترض أن لديك بيانات بنك اليمن كما تظهر في 31 ديسمبر 2013.

ودائع جارية (6000) ، وودائع آجلة (1500) ، احتياطي إجمالي (2500) واستثمارات قصيرة الأجل (900) ، أذون خزانة (400) حسابات للقطاع العام (550) ، التزامات خارجية (220) وقروض خاصة (1400) ، سندات حكومية (450) ، مطلوبات للبنوك المحلية (270) ، والتزامات للبنك المركزي (300) ، مباني وأثاث (600) ، وودائع لدى البنوك (350) ، أوراق تجارية مضمومة (900) .

فإذا علمت أن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10 ٪ والمطلوب ما يلي:

1) إعداد ميزانية البنك مرتبة تنازلياً وفقاً لمعيار السيولة وتصاعدياً وفقاً لمعيار درجة الربحية؟

(2) ما هو حجم كلاً من الأصول والخصوم وماذا تستنتج من ذلك؟

(3) ما هو حجم رأس المال؟

(4) ما هو حجم الودائع المشتقة؟

❖ بعد إعداد الميزانية حجم الأصول (A) = 7500 ، وحجم الخصوم = 9100
لاحظ أن البنك يواجه الإفلاس حيث أصوله لا تغطي خصومه، وبالتالي فإن رأس المال يكون سالباً.

$$\text{أي أن } K < 0 \text{ لأن } A < L$$

$$\text{أو } K = A - L$$

$$K = 7500 - 9100 = -1600$$

$$\text{حجم رأس المال} = -1600$$

❖ يحسب حجم الودائع المشتقة على النحو الآتي:

$$\text{بما أن } rd = 10\% \text{ أي أن الاحتياطي } \bar{R} \text{ هو:}$$

$$\bar{R} = rd \cdot D$$

$$= 10\% (6000) = 600$$

$$\text{وبما أن } \bar{R} = D$$

حيث (D) حجم الوديعة الأصلية

أي أن:

$$D = 600 = \bar{R}$$

إذن حجم الودائع المشتقة = الودائع الإجمالية الجارية - الوديعة الأصلية

$$\text{أو } 6000 - 600 = 5400$$

(4-8) ملخص الفصل

• نشأت البنوك التجارية كمحصلة لعدد من العوامل والتطورات المتلاحقة في ميدان الائتمان والنشاط المصرفي ومنها الثقة التي اكتسبتها البنوك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها برد ودائع الأفراد عند الطلب.

إضافة إلى إدراك البنوك أن الأفراد لا يسحبون ودائعهم كاملة في وقت واحد وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البنوك بخلق تعهدات والتزامات تفوق قيمتها قيمة ما لديها من ودائع حقيقية.

هكذا أصبحت البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان والتأثير على العرض الإجمالي للنقود.

غير أن قدرة البنوك على خلق الائتمان ليست مطلقة حيث أن نجاحها في مضاعفة الائتمان يعتمد على عدد من الشروط منها نسب الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي. إضافة إلى مستوى الاحتياطيات الفائضة الذي تقررته البنوك نفسها حفاظاً على مركز السيولة لديها. وكذلك يعتمد على مدى النضج لدى أفراد المجتمع في التعامل مع الجهاز المصرفي. إضافة إلى حجم الودائع الأصلية والطلب النشط على قروض البنوك.

• تتكون المصادر الرئيسية لموارد البنوك التجارية من الودائع المختلفة كمصدر أول ثم رأس المال الاحتياطي للمساهمين. إضافة إلى القروض من البنك المركزي (قروض الخصم) والبنوك الأخرى.

• أما استخدامات الموارد والتي تمثل جانب الأصول، فتتوزع على النحو الآتي:

- الاحتياطيات النقدية القانونية والفائضة في خزائن البنوك.
- الإستثمارات قصيرة الأجل في السندات وأذون الخزانة وخصم الأوراق التجارية.
- القروض والسلف وتشكل المحفظة الرئيسية للبنوك التجارية.
- استثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات وتمثل نسبة متواضعة من محفظة البنوك الاستثمارية.

مسرد مصطلحات الفصل

الودائع المشتقة	خلق النقود
الاحتياطيات	النقود المصرفية
الأصول و الخصوم	الاحتياطي الفائض
مضاعف النقود الواسع	الودائع الجارية
	مضاعف النقود البسيط

أسئلة الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي؟

- البنوك التجارية.
- خلق الائتمان.
- النقود المشتقة.
- الاحتياطيات الفائضة.

س2: قارن بين القضايا الآتية:

- الودائع الجارية والودائع الآجلة.
- الاحتياطي الفائض والاحتياطي القانوني

س3: ناقش بدقة شروط نجاح البنوك التجارية في خلق الائتمان

س4: افترض أن المودع أحمد محمد أودع مبلغ 5.000 ريال في بنك (أ) وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10% وأن البنك لا يحتفظ باحتياطي فائض والمطلوب ما يلي:

- 1- أحسب حجم الودائع الإجمالي؟
- 2- أحسب حجم الاحتياطي في البنك.
- 3- أحسب حجم الائتمان الذي منحه البنك؟
- 4- أوجد حجم الودائع المشتقة.

س5: قم باشتقاق العلاقات التالية:

(1) حجم الودائع المشتقة DD.

(2) حجم الودائع الإجمالية \bar{D} .

س6: من حسابات أحد البنوك التجارية تبين ما يلي: (بالمليون ريال)

ودائع جارية أصلية (أولية) 1750، قروض من البنوك 1300، احتياطي فائض 250، سندات حكومية 1600، أوراق تجارية مخصومة 800، أرصدة مستحقة 800، أرصدة لدى البنوك 1700 الودائع الآجلة 1500، قروض وسلف 3400، مباني وأصول ثابتة 2500.

علمًا بأن نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية $(rd) = 25\%$.

المطلوب:

1- حساب قيمة الودائع الائتمانية (المشتقة).

2- إعداد ميزانية البنك التجاري.

3- إذا قام أحد العملاء بسحب مبلغ 250 مليون من ودائعه الجارية، فما هو الخيار المتاح أمام البنك لمواجهة هذا السحب.

س7: من خلال البيانات التالية، المطلوب إعداد ميزانية بنك اليمن كما تظهر

في 31 ديسمبر 2013؟

بيان	المبلغ	بيان	المبلغ
سندات حكومية	30	نقدية في الصندوق	50
أرصدة احتياطيات لدى البنك المركزي	120	رأس المال	600
التزامات وخصوم أخرى	120	ودائع جارية لدى البنك	400
قروض من البنك المركزي	0	ودائع جارية لدى البنك المركزي	70

40	أرصدة مستحقة للبنوك	50	أوراق مالية
80	ودائع جارية لدى البنوك	240	أذون خزانة
400	قروض وسلفيات	160	ودائع لأجل وودائع أخرى لدى البنك
120	أرصدة دائنة أخرى	170	أصول ثابتة
80	مخصصات التزامات	40	أرصدة مدينة أخرى
200	استثمارات قابلة للبيع	64	استثمارات أخرى
30	الاحتياطي القانوني	16	أوراق تجارية مضمومة
10	أرباح مرحلة إلى العام القادم	90	ودائع آجلة لدى البنوك
30	تأمينات نقدية (ودائع متخصصة) لدى البنوك	50	موجودات أخرى
20	الضرائب والزكاة	120	احتياطي عام

مراجع الفصل

1. د. محمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الأمين، صنعاء، 2006، مرجع سبق ذكره.
2. د. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، مرجع سبق ذكره.
3. البنك الإسلامي للتنمية، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، د. منذر قحف (محرر)، الطبعة الأولى 1997.
4. د. عبدالمنعم السيد علي العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره.
5. د. خالد الأمين والطرار، إدارة العمليات المصرفية، 2006، مرجع سبق ذكره.
6. Mishkin، The Economics of Money and Banking ،NY،USA ، 1989 opct.
7. Smith ،J، Money and Banking and Financial Intermediation ، opct.

الفصل التاسع

إدارة الائتمان في البنوك التجارية

(Credit Management)

الأهداف:

يختص هذا الفصل بتمكين الدارس من استيعاب القضايا المرتبطة بإدارة البنك التجاري للإئتمان.

ويقصد بإدارة الائتمان: إدارة الأصول والخصوم وبما يمكن البنك من تحقيق أقصى العوائد (الأرباح) بأقل التكاليف. ومن المعروف أن البنك يتوخى من إدارة أصوله تحقيق الربحية في ظل مستوى معين من المخاطر وفي ظل حرص البنك على توفير متطلبات السيولة الملائمة.

أما هدف البنك من إدارة الخصوم فهي تنمية الودائع وجذب المزيد من الودائع في ظل بيئة تنافسية كبيرة بين البنوك على جذب الودائع. وهذا يقتضى من البنك الدخول في استراتيجيات منافسة سعريه واستراتيجيات منافسة غير سعريه.

وعلى أية حال، فإن كفاءة البنك في إدارة الأصول والخصوم وإدارة المخاطرة إنما يتوقف على كفاءة البنك في التوفيق بين المتناقضات الثلاثة: الربحية - السيولة - الأمان (الملاءة) لذلك فإن تناولنا لقضايا هذا الفصل سيكون موزعاً على النحو التالي:

أولاً: إدارة الأصول.

ثانياً: إدارة الخصوم.

ثالثاً: إدارة رأس المال.

رابعاً: ملخص الفصل.

(9-1) إدارة الأصول Asset Management

إن الهدف الرئيسي لأي بنك من توزيع موارده على الأصول المختلفة هو تحقيق أقصى الأرباح أو العوائد وبأقل التكاليف والمخاطر، مع الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك. الأرباح هي الفرق بين إيرادات البنك والتكاليف التي يتحملها.

تتكون مصادر إيرادات البنك التقليدي وبالتالي أرباحه من الآتي:

- الفوائد على القروض التي يمنحها البنك.

- العوائد من استثمارات البنك قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل.

- الأرباح الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع أسعار أصول البنك.

• ومن ناحية أخرى، فإن عناصر التكاليف التي يتحملها البنك هي:

- نفقات تشغيل البنك (تكاليف إدارية).

- الفوائد المدفوعة للمودعين.

- الخسائر الرأسمالية الناجمة عن انخفاض القيمة السوقية لأصول البنك.

• ولكن المشكلة التي تواجه إدارة البنك لأصوله هو كيف يحقق أقصى الأرباح مع مراعاة اعتبارات السيولة والأمان للحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك.

أي أن هناك ثلاث مشكلات رئيسية تواجه إدارة الأصول في البنوك التجارية هي:

أ. مشكلة الربحية: وتكمن في أن الأصول ذات الربحية العالية تكون مخاطرها أكبر وفي نفس الوقت تكون سيولتها منخفضة جداً. أي أن قابلية تحويل هذه الأصول إلى نقود حاضرة عند الطلب وبدون خسارة أو أقل خسارة ممكنة يكون صعباً.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك أصول ذات ربحية ضعيفه جداً أو ليس لها عائد ولكنها ذات سيولة مرتفعة أو هي سيولة بحد ذاتها أي أن هذه الأصول تكون قابلة للتحويل إلى نقود حاضرة في وقت أسرع وبدون خسارة.

وتكمن المشكلة في هذه الحالة في مدى كفاءة إدارة البنك في إدارة أصوله بالشكل الذي يقلل من المخاطر ويعظم الأرباح.

وهذا يتطلب أن يوزع البنك محفظة أصوله على أصول ذات مخاطر أقل وفي نفس الوقت تنويع استثمار هذه الأصول.

ب. مشكلة السيولة: أن سيولة البنك تنصرف إلى مدى قدرة البنك في الحصول على نقود حاضرة من أصول تكون قابلة للتحويل إلى نقود حاضرة وبدون خسارة من أجل الوفاء بالتزامات البنك للغير في الوقت المناسب ومن هذه الالتزامات التي يتعين على البنك الوفاء بها ما يلي:

- تلبية طلبات السحب من المودعين.
- وفاء البنك بالتزاماته غير المباشرة مثل الاعتمادات المستندية والضمانات والقبولات المصرفية.
- تلبية طلبات العملاء من التسهيلات الائتمانية الجديدة.
- تلبية متطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بنسب الاحتياطي القانوني أو نسب السيولة أو نسب الائتمان إلى الودائع، أو نسب رأس المال إلى الودائع. وفي كل هذه الحالات، فإن على البنك إدارة السيولة من خلال الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة ليتمكن من الوفاء بتلك الالتزامات وألا تعرض المركز المالي للبنك للتدهور وما ينجم عن ذلك من فقدان ثقة المتعاملين بهذا البنك. وبصورة عامة، فإن مشكلة السيولة وبالتالي مخاطر السيولة تحدث عندما يواجه البنك صعوبات في الحصول على السيولة بتكلفة مناسبة عندما تقتض، وبالتالي يواجه مخاطر تمويل السيولة أو عندما يتعذر على البنك بيع الأصول بأقل خسارة وعندئذ يواجه البنك مخاطر تسييل الأصول، لكن يستطيع البنك مواجهة مخاطر تمويل السيولة بالترتيب المناسب للتدفقات النقدية والحصول على مصادر جديدة للسيولة كما أسلفنا، كذلك يستطيع مواجهة مخاطر تسييل الأصول بتنويع محفظة الأصول واتخاذ بعض التدابير الاحترازية.

ج. مشكلة الأمان وتتمثل في مدى قدرة البنك على تعزيز ثقة المودعين بسلامة المركز المالي للبنك وبالتالي إدارة رأس مال البنك في الاتجاه الذي يمكنه من

الاحتفاظ برأس المال المطلوب. ومن الواضح أن مشكلة إدارة أصول البنك هي مشكلة مزدوجة ذات إتجاهات متناقضة.

ذلك أن تحقيق هدف الربح يتطلب قيام البنك بزيادة الائتمان والإقراض وهذا يؤدي إلى انخفاض السيولة التي تؤدي إلى زيادة مخاطر البنك.

أما هدف تحقيق السيولة، فإنه يؤدي إلى تقليل الائتمان وبالتالي انخفاض فرص العوائد والأرباح وبالمقابل فإن درجة الأمان تزيد.

أي أن هناك علاقة عكسية بين العوائد (الأرباح) ودرجة السيولة، فكلما ارتفعت درجة السيولة كلما انخفضت العوائد والعكس صحيح.

معايير إدارة الأصول:

- من العرض السابق يتبين لنا، أن كفاءة إدارة البنك في توظيف موارده تتحدد في القدرة على تنظيم العلاقة بين مبداء الربحية ومبداء السيولة ومبداء الأمان أو الملاءه وبما يمكنه من القدرة على الوفاء، بالالتزامات وتجنب الكثير من المخاطر.
 - لا غرو إذن، في أن البنك الكفؤ، هو ذلك الذي ينفذ إستراتيجية استثمارية توفق أو توازن بين مبدأي الربحية والسيولة والأمان. والحق أن تحقيق هذا التوازن بين الربحية والسيولة والأمان يتطلب الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:
 - معيار الحفاظ على سلامة المركز المالي - أي الحفاظ على ملاءة البنك أو ما يطلق عليه يسار البنك (Solvency) وهو المعيار الذي يبين مدى كفاءة البنك في إدارة السيولة.
 - معيار ترتيب أولويات توظيف موارد البنك ترتيباً تنازلياً وفقاً لمعيار السيولة أو ترتيباً تصاعدياً وفقاً لمعيار الربحية وهذا المعيار يبين مدى كفاءة البنك في توزيع الأصول في المحافظ الاستثمارية المناسبة.
 - معيار معرفة طبيعة وإتجاه النشاط الاقتصادي:
- وفيما يلي نوضح هذه المعايير:

أ. معيار الحفاظ على ملاءة (يسار) البنك كمعيار لإدارة السيولة هناك مقاييس أو مؤشرات تدل على مستوى سلامة المركز المالي للبنك، ومن ثم سلامة إدارة السيولة في البنك وهي المؤشرات المعروفة بنسب السيولة وهي:

$$1- \text{مؤشر عام: ملاءة البنك (يسار البنك)} = \frac{\text{القيمة الفعلية للأصول}}{\text{الالتزامات قبل الغير}} \leq 1$$

فإذا كانت قيمة النسبة أكبر أو مساو لواحد صحيح، كان وضع البنك جيداً أما إذا كانت قيمة النسبة أقل من واحد صحيح، فإن مركز البنك يكون سيئاً ومعرضاً للإفلاس.

$$2- \text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك المودع لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع}}$$

$$3- \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي} + \text{النقدية مخزنة البنك}}{\text{الودائع}}$$

إن كلا من مؤشري نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة الرصيد النقدي لا يقدمان صورة دقيقة عن مستوى توفر السيولة لدى البنك. حيث ظهر من الممارسة الفعلية أن كلا من الاحتياطي القانوني المودعة لدى البنك المركزي أو النقود الحاضرة في خزانة البنك لا يعتبر مصدراً هاماً للسيولة. ما يعتبر مصدر للسيولة هو فائض الاحتياطي القانوني. ولكن في بعض الأحيان قد يصبح الاحتياطي القانوني مورداً للسيولة.

$$4- \text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى المركزي} + \text{النقدية مخزنة البنك} + \text{ودائع الأجل لدى المصارف الأخرى} + \text{قيمة الأصول التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة}}{\text{مخاطر السيولة (إجمالي الودائع)}}$$

حيث إجمالي الودائع = ودائع جارية + ودائع آجلة + قروض من المصارف الأخرى

أن نسبة السيولة العامة تبين مخاطر السيولة أو مدى قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء في الوقت المناسب بدون خسارة في القيمة. وبعبارة أخرى، فإن هذه النسبة تعكس مدى قدرة الأصول السائلة في تلبية عمليات السحب. لأن هذه النسبة تتضمن نسبة من الأصول التي تولد ربحاً وفي نفس الوقت يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بسرعة وبدون خسارة (أو بخسارة متدنية).

• من ناحية أخرى يستطيع البنك زيادة نسبة الرصيد النقدي من المصادر الآتية:
- تلقى ودائع جديدة.

- استعادة البنك لقروض قام بإقراضها للعملاء.

- الإقراض من البنك المركزي.

- زيادة رأس مال البنك.

- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى. وبصورة عامة، فإن البنك بحاجة مستمرة إلى تقييم مستوى السيولة وتحديد آليات لقياس ورصد فائض الأصول والتدفقات النقدية مقابل التزامات البنك وعلى وجه الخصوص التزاماته خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. ومن أساليب قياس حاجة البنك للسيولة طريقة مصادر واستخدامات الموارد وطريقة هيكل الأصول وطريقة مؤشرات السيولة، كما أن تحديد فائض أو عجز صافي التدفقات النقدية يعطي مؤشراً مقبولاً لحركة السيولة.

ب. معيار الترتيب التنازلي والتصاعدي للأصول:

وفقاً لهذا الترتيب فإن أولويات البنك في توظيف الأصول يقتضي أن توزع الأصول توزيعاً تنازلياً وفقاً لمبدأ السيولة، أو توزيعاً تصاعدياً وفقاً لمبدأ الربحية على النحو التالي:

1- أصول ذات سيولة تامة: يشمل هذا النوع أصول ذات سيولة مرتفعة جداً، وليس لها عائد وهي تتكون من الاحتياطيات النقدية الآتية:

- شيكات تحت التحصيل.
 - نقود حاضرة في خزانة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية.
 - نقود حاضرة للبنك في خزانة البنوك الأخرى (ودائع لدى البنوك الأخرى).
 - نقود حاضرة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني إضافة إلى حسابات جارية).
 - إن الاحتياطيات النقدية في هذه المجموعة يتمتع بأعلى درجات السيولة ولكن ليس لها عائد، بل أن عائدها = صفر.
- في هذا النوع من الأصول يتم التضحية تماماً بمبدأ الربحية مقابل تمتعها بالسيولة الكاملة. وبالتالي فإن هذه الأصول تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة طلبات السحب من العملاء.
- 2- أصول يتغلب فيها عنصر السيولة على عنصر الربحية (السيولة شبه النقدية): تمثل هذه المجموعة خط الدفاع التالي في مواجهة طلبات سحب المودعين ويتكون من الأصول التالية:
- **نقود قابلة للاستدعاء Money at Call:** وهي نقود أقرضها البنك إلى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم وتكون قابلة للسداد خلال 24 ساعة من استدعائها أو طلبها وهناك نقود يمكن استدعائها خلال أسبوع.
 - هذه النقود تتمتع بدرجة عالية من السيولة، بينما عائدها متدني جداً.
 - **أذون الخزانة:** وهي أذون يصدرها البنك المركزي نيابة عن الحكومة وتمثل قروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لدى البنك المركزي من شهر إلى ثلاثة شهور أو ستة شهور.
 - تتمتع هذه الأذون بدرجة عالية من السيولة ولها عائد وأن كان منخفضاً. إضافة إلى أن مخاطرها متدنية جداً لأنها تصدر بضمان الحكومة التي تلتزم بخصمها عند طلب البنوك التجارية.

• خصم الأوراق التجارية: عندما يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية أي سداد القيمة الحالية للورقة التجارية المقدمة للخصم مقابل قيامه بتحصيل القيمة الاسمية للورقة في تاريخ الاستحقاق. فإن هذه العملية تنطوي على عملية إقراض قصير الأجل من البنك (دفع القيمة الحالية التي عادة تكون أقل من القيمة الاسمية).

يسمى العائد الذي يمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية بسعر الخصم أو سعر القطع.

ومن أهم الأوراق التجارية هي خصم الكمبيالات التي تتمتع بسيولة كاملة وفي نفس الوقت تحقق عائد للبنك.

• الأوراق المالية: يوظف البنك جزء من موارده في الأسهم والسندات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل. وهي تتمتع بسيولة عالية، حيث يمكن تحويلها إلى نقود كما أنها تولد عائد للبنك.

• قروض وسلفيات: قصيرة الأجل مثل تمويل رأس المال العامل للمشروعات، وكذلك فإنها تتمتع بسيولة وتحقق في نفس الوقت عائد ثابت للبنك التجاري.

3- أصول ذات ربحية عالية وسيولتها ضعيفة جداً:

تشمل بنود هذه المجموعة كل الأنواع التي يتغلب فيها عنصرها للربحية على عنصر السيولة مثل:

• قروض طويلة ومتوسطة الأجل.

• سندات حكومية طويلة الأجل.

• أسهم استثمار في شركات ومشروعات طويلة الأجل.

أن توظيف جزء من موارد البنك في أصول طويلة الأجل يجعلها تتمتع بدرجة عالية من الربحية ولكن سيولتها تكون ضعيفة.

بيد أن مفهوم السيولة قد تطور ، حيث أصبحت السلطات النقدية تفضل شراء السندات الحكومية طويلة الأجل عند حاجة البنوك التجارية لسيولة نقدية.

ج. معيار طبيعة إتجاه النشاط الاقتصادي:

منما لاشك فيه أن إدارة أصول البنك يتأثر بإتجاه النشاط الاقتصادي. فإذا كان النشاط الاقتصادي يتسم بحالة الرواج الاقتصادي. فإنه من المتوقع أن تفضل إدارة البنك توظيف نسبة كبيرة من الأصول في أنشطة ذات عائد مرتفع ومخاطر مرتفعة أيضاً. ومن أمثلة هذا التوظيف القروض متوسطة وطويلة الأجل وفي الاستثمارات طويلة الأجل.

أما في حالة الركود الاقتصادي، فإن البنك يوظف نسبة كبيرة من الأصول في مجالات ذات مخاطر أقل وعائد أقل.

وهو بهذا يفضل الأمان وسلامة المركز المالي للبنك أكثر من تفضيل عنصر الربحية. وفي كل الأوضاع المختلفة للنشاط الاقتصادي. فإن هدف البنك هو تعظيم الأرباح أو تقليل الخسائر مع الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك.

تطبيق على إدارة السيولة

افترض أن ميزانية بنك اليمن تظهر على النحو الآتي:

علماً أن نسبة الاحتياطي القانوني (rd) هي 10٪

الأصول	الخصوم
100 احتياطي قانوني	1000 الودائع
100 احتياطي فائض	100 رأس المال
800 قروض	
100 أسهم	
1100	1100

الآن أفترض أن أحد عملاء البنك يريد أن يسحب 100 مليون ريال فما هو أثر ذلك على ميزانية البنك في ظل الحالات الآتية:

أ. حالة احتفاظ بنك اليمن باحتياطي فائض مقداره (100) كما يظهر ذلك في ميزانية البنك أعلاه.

ب. حالة عدم احتفاظ البنك باحتياطي فائض.

في الحالة (أ) نلاحظ أن البنك ليس بحاجة إلى تغيير أي بنود أخرى في الميزانية وأنه سيواجه هذا السحب من الإحتياطي الفائض. وعندئذ تظهر ميزانية بنك اليمن على النحو الآتي لاحظ أن الاحتياطي القانوني أصبح (90) فقط وبالتالي فما زال لدى البنك احتياطي فائض مقداره (10) الذي تبقى لدى البنك من الاحتياطي القانوني السابق:

الأصول	الخصوم
90 احتياطي قانوني	900 الودائع
10 احتياطي فائض	100 رأس المال
800 قروض	
100 أسهم	
1000	1000

حالة عدم وجود احتياطي فائض

هناك خيارات مختلفة تواجه إدارة البنك في طريقة تلبية طلب سحب (100) مليون ريال منها:

أ. خيار استخدام الاحتياطي القانوني، وفي هذه الحالة تظهر ميزانية البنك على النحو الآتي:

الأصول	الخصوم
(صفر) احتياطي قانوني	900 الودائع
900 قروض	100 رأس المال
100 أسهم	
1000	1000

ب. ولكن لا بد للبنك من الاحتفاظ باحتياطي قانوني مقداره $(900 \cdot 10\%) = 90$ مليون وبالتالي فإن هناك خيارات أخرى أمام إدارة البنك للحفاظ على متطلبات الاحتياطي القانوني الذي مقداره (90) مليون، وعليها بالتالي تأمين هذا المبلغ من خلال أحد المصادر الآتية:

1. الاقتراض من البنوك الأخرى وتكمن تكلفة هذا الخيار في تحمل البنك سعر الفائدة على الاقتراض وتصبح الميزانية عندئذ على النحو الآتي:

الأصول	الخصوم
90 احتياطي قانوني	900 الودائع
900 قروض	90 قروض من بنوك أخرى
100 أسهم	100 رأس المال
1090	1090

2. بيع بعض أسهم البنك، وتكمن تكلفة هذا الخيار في تكلفة تسجيل الأسهم والتي قد تكون متدنية أو مرتفعة بحسب حالة السوق.

وتظهر الميزانية في هذه الحالة على النحو الآتي:

الأصول	الخصوم
90 احتياطي قانوني	900 الودائع
900 قروض	100 رأس المال
10 أسهم	
1000	1000

3. أو خيار الاقتراض من البنك المركزي، حيث تتحمل إدارة البنك تكلفة ممثلة بسعر الخصم وتكون الميزانية على النحو الآتي في هذه الحالة:

الأصول	الخصوم
90 احتياطي قانوني	900 الودائع
900 قروض	90 قروض خصم
100 أسهم	100 رأس المال
1090	1090

4. أو خيار تخفيض قروض البنك أي استرداد أو استدعاء بعض قروض البنك وتكون التكلفة لهذا الخيار هي:

- إذا كان جزء من هذه القروض قابل للاستدعاء أو قصيرة الأجل، فإن تكلفة استرداد القروض تكون متواضعة أو متدنية.
- أما إذا كانت غير ذلك، فإن التكلفة قد تكون مرتفعة وتظهر ميزانية البنك في هذا الخيار على النحو الآتي:

الأصول	الخصوم
90 احتياطي قانوني	900 الودائع
810 قروض	100 رأس المال
100 أسهم	
1000	1000

خلاصة هذا التطبيق يبين أن احتفاظ البنك باحتياطي فائض يعتبر أمر مهماً لتخفيض مخاطر وتكلفة طلبات سحب المودعين. حيث كلما ارتفعت هذه المخاطر كلما كان خيار الاحتفاظ باحتياطي فائض أمراً مهماً ومطلوباً.

أما إذا لم يحتفظ البنك باحتياطي فائض / فإن هناك خيارات مختلفة تواجه إدارة البنك فيما يتعلق بتلبية طلبات السحاب والخيار الملائم هو الذي يكون أقل تكلفة.

(9-2) إدارة الخصوم

(Liabilites Management)

إن الإهتمام الأساس للبنك في إدارة الخصوم هو تنمية الموارد المالية للبنك ليكون قادراً على توسيع نشاطه الإقراضي والاستثماري. وبما يمكنه من تحقيق أعلى الإيرادات بأقل تكلفة. ويأتي في أولويات تنمية موارد البنك، تنمية الودائع باعتبار أن الودائع تشكل المصدر الرئيسي لموارد البنك.

ولكن ينبغي أن لا ننسى أن هدف البنك ليس مجرد تنمية الودائع الأصلية وزيادتها. وإنما يستطيع البنك زيادة الودائع المشتقة وتوسيع رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة أخرى أو زيادة نسبة الأرباح المحتجزة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى.

إدارة الودائع:

وفي سبيل تنمية الودائع الأصلية، فإن البنك يلجأ إلى استراتيجيين رئيسيتين هما:

• إستراتيجية المنافسة السعرية.

• إستراتيجية المنافسة غير السعرية:

أ. إستراتيجية المنافسة السعرية:

ينصرف معنى هذه الاستراتيجية إلى قيام البنك بدفع فوائد مرتفعة للمودعين بغية تحفيزهم على مزيد من الإيداع لديه.

لكن إدارة البنك ليست حرة في تطبيق سياسة المنافسة السعرية وإنما هي مقيدة، حيث تضع السلطات النقدية في أي بلد (البنك المركزي) قيود على استخدام سياسة المنافسة السعرية. ويأتي في مقدمة هذه القيود منع إعطاء أية فائدة على الودائع الجارية. ويعزي أسباب هذا المنع إلى ما يلي:

1- تفادي تعرض المركز المالي للبنك للخطر:

إن إعطاء فائدة على الودائع الجارية تؤدي إلى زيادة تكلفة هذه الودائع. منما يحفز البنوك على توظيف جزء من مواردها في استثمارات عالية المخاطر من أجل الحصول على عوائد مرتفعة لتعويض هذه التكلفة. وهذا الأمر يهدد سلامة المركز المالي ويعرضه للخطر.

2- ارتفاع كلفة الحصول على الأموال من البنوك:

إن المنافسة المحمومة بين البنوك بدفع فوائد على الودائع الجارية، ينجم عنه ارتفاع الفوائد على القروض التي تمنحها البنوك للعملاء. وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على مجريات النشاط الاقتصادي.

• من الواضح إذن أن المنافسة السعرية فيما يتعلق بالودائع الجارية ممنوعة بحكم القانون. أما المنافسة السعرية فيما يتعلق بالودائع الآجلة، فإنها ضعيفة أيضاً وذلك لأن الفوائد التي تدفعها البنوك على هذا النوع من الودائع تكون تقريباً متماثلة.

ب. المنافسة غير السعرية:

يقصد بالمنافسة غير السعرية بين البنوك هو المنافسة على تقديم أفضل الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة ومنافسة من أجل تنمية وجذب المزيد من الودائع.

تشمل الخدمات المصرفية ما يلي:

1- تحصيل مستحقات المودعين ومنها تحصيل الشيكات والكمبيالات والحوالات

وغيرها من وسائل السداد. وتكمن أفضلية هذه الخدمة في أنها تقوم بتسوية حسابات العملاء بالمقاصة دون حاجة لتداول النقود. وهذا يوفر الوقت والجهد

إضافة إلى انخفاض مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل. وهذا يغري العميل على زيادة إيداعه في البنك.

2- سداد مدفوعات العميل التي يجررها المودع لصالح الغير إضافة إلى المدفوعات الأخرى مثل فواتير الكهرباء والتلفون والإيجار وشراء بعض السلع ويعتمد أفضلية هذه الخدمة على:

مدى تقبل البنك لسداد مدفوعات العميل وفقاً للفواتير:

- ومدى الفرصة التي يمنحها البنك للعميل في تحرير شيكات بدون رصيد.
- مستوى النفقات التي يتحملها العميل مقابل بنك الخدمات وكلما كان البنك أكثر مرونة تجاه تلك العوامل، كلما كان أقدر في المنافسة على جذب مزيد من الودائع ومزيد من المودعين.

3- تطوير أدوات جديدة للإيداع:

من المعلوم أن البنوك التي تستحدث وتطور أدوات جديدة للإيداع تكون أكثر قدرة على المنافسة في جذب مزيد من الودائع والمودعين الجدد. ومن ثم تستطيع هذه البنوك تنويع مصادر مواردها المالية.

ومن الأدوات الجديدة التي تبتكرها بعض البنوك وفي إطار أنظمة النقد ما يلي:

• شهادات الإيداع: Credit certifications

ومنها شهادات الإيداع لحاملها حيث يمكن تداولها في الأسواق المالية بيعاً وشراءً.

وهناك شهادات إيداع اسمية لا يمكن تداولها، يصدرها البنك وفقاً لرغبة العميل. وتدر هذه الشهادات فائدة عند تاريخ الاستحقاق وبالتالي لا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع.

• ودائع أمر القابل للتداول: Drawable Circulated Deposits

يتميز هذا النوع من الودائع بأنه يجمع بين مزايا الودائع الجارية وودائع التوفير ويحصل فيه المودع على فائدة.

وبموجب هذا النظام، فإن المودع له الحق في تحرير أمر سحب قابل للتداول وفاء لالتزاماته.

4- تقديم خدمات مصرفية أخرى مثل:

- إعطاء العملاء الأولوية في الإقراض أو إقراضهم بفائدة منخفضة.

- تقديم خدمات الترويج والإعلان للنشاط التجاري للعملاء.

- خدمات البنك المنزلي من خلال ربط الحاسوب بالشخص بالبنك مباشرة.

- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان. كلما كان البنك أكثر

استعداداً لمنح المزيد من الاعتمادات وخطابات الضمان وبعمولة أقل، كلما كان أكثر قدرة على المنافسة في جذب الودائع والمودعين.

5- إدارة محفظة الأوراق المالية للعميل:

يكون البنك أكثر قدرة على جذب الودائع كلما كان البنك:

- أكثر كفاءة في تنفيذ تعليمات العميل فيما يتعلق بشراء أو بيع الأسهم

والسندات وبما يحقق أقصى الأرباح أو أقل الخسائر للعميل.

- أكثر استعداداً لتقاضي عمولة أقل في إدارة المحفظة مقارنة بالعمولة التي

يتقاضاها السماسرة.

إطار (19): المنافسة السعرية في قانون البنك المركزي اليمني

يحد قانون البنك المركزي من المنافسة السعرية بين البنوك بل ويمنعها في حالات معينة، وعملياً فإن المنافسة السعرية تكاد تكون مفقودة وقد منحت المادة (42) من قانون البنك المركزي، البنك المركزي حق تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لسعر الفائدة التي تدفعها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على أي نوع من الودائع. وبالرغم من أن الإصلاح المصرفي قد اشتمل على تحرير أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات وترك ذلك للبنوك التجارية لتضع أسعار الفائدة المدنية. إلا أن البنك المركزي قد اعتمد على تحديد سعر فائدة التأشيري على الودائع (Bench Mark).

ويبرر البنك المركزي هذا الإجراء بالأسباب التالية:

- غياب المنافسة بين البنوك وهذا معناه أن تحرير سعر الفائدة على الودائع قد يدفع البنوك للمساومة مع المودعين حتى ولو استخدم البنك المركزي العائد على أذون الخزانة كمؤشر لسعر الفائدة.
- وجود فوائض نقدية لدى البنوك بالريال (فائض سيولة) الأمر الذي يدفع البنوك إلى الأحجام والتردد عن قبول الودائع بل وترفضها بطريقة غير مباشرة. مثل أن تطلب من المودع وضع الوديعة في حساب جاري الأمر الذي قد يضطر المودعين إلى اقتناء العملات الأجنبية أو المضاربة بالعقارات أو شراء الذهب.

المصدر: البنك المركزي اليمني، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية.

(9-3) إدارة رأس المال

يقصد بإدارة رأس المال القضايا المرتبطة بإدارة كفاية وكفاءة رأس المال التي تستهدف حماية حقوق المودعين وتحقيق أرباح لذوي حقوق الملكية (المساهمين) وتحديد الحجم المناسب لرأس المال الذي يتسق مع متطلبات السلطة النقدية وبما يحفظ للبنك سمعته وملائته المالية وزيادة ثقة المتعاملين به على المستوى المحلي الذي يعمل فيه البنك وكذلك على المستوى العالمي.

إن قياس ملائمة البنك تتطلب الالتزام بالمعايير العالمية لكفاية رأس المال والتي تجعل من عملية مقارنة سلامة المركز المالي على مستوى عالمي أمراً ميسوراً وواضحاً. وتكمن أهمية إدارة كفاية رأس مال البنك بالنظر إلى طبيعة تصاعد المخاطر المصرفية وأهمية الالتزام بأدوات وآليات فاعلة وكفؤة لمواجهة هذه المخاطر، وهذا لا يتم إلا من خلال الإدارة الكفؤة لرأس المال، وهذا النمط من الإدارة لا يستجيب فقط للحاجات والمتطلبات المحلية وإنما لضرورة حصول البنك على ثقة عالمية بالبنك من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لكفاية رأس المال.

وبصورة عامة، فإن قياس كفاءة رأس المال تقدم دلائل واضحة على مستوى مكانة المركز المالي للبنك ومستوى ملائته التي من شأنها أن ترسخ ثقة المتعاملين بالبنك على المستوى المحلي والعالمي.

لذلك فإن تعريف إدارة كفاية رأس المال يتضمن قياس أثرها على ثلاثة مكونات رئيسية وهي:

- مستوى حماية حقوق المودعين لتحقيق الأمان وحماية البنك من التعرض للإفلاس .
- حماية حقوق المالكين (أو المساهمين) في البنك بتحقيق أرباح مناسبة لهم.
- تحديد الحجم المناسب لرأس المال الذي يتسق مع متطلبات السلطات النقدية.

أ: الحجم المناسب لرأس المال

إن الحجم المناسب لرأس المال البنك له دلالة رئيسية على المستوى الملائم للمركز المالي للبنك. تذكر مما عرفنا سابقاً أن رأس المال هو الفرق بين أصول وخصوم البنك

$$\text{أو: } K=A-L$$

فإذا كان رأس المال سالباً ($K < 0$) فإن هذا يعني أن ما لدى البنك من أصول لا تكفي لتغطية حقوق المودعين أو (L) وفي هذه الحالة فإن البنك يكون في وضع سيء، حيث يغدو البنك معرضاً للإفلاس.

وعندئذ تتدخل السلطات النقدية وتقوم بإغلاق البنك وبيع أصوله سداداً لبعض حقوق الدائنين أولاً ثم والمودعين.

ولقد كان ممكناً تجنب هذا الإفلاس لو كان حجم رأس مال البنك أكبر وبالقدر الذي يستوعب هذه الخسائر دون اللجوء إلى تصفية البنك بصورة كلية.

ولنتأمل ما يحدث في الحالة الأخرى التي يكون فيها رأس المال كبيراً، أي أن رأس المال يكون مقداراً موجباً ($K > 0$) أو أن ($A > L$).

في هذه الحالة، يكون المركز المالي للبنك سليماً ويتمتع بملاءة مقبولة، حيث حجم أصوله (A) تكون كافية لتغطية حقوق المودعين أو تغطية التزامات البنك بصورة عامة (L).

في هذه الحالة، يستطيع هذا البنك أن يتحمل الخسارة من خلال تغطيتها من رأس المال طالما ظل الحجم موجباً ($K > 0$).

وعندئذ، يظل المركز المالي للبنك في وضع ملائم.

ولتوضيح هذه الحالات بمثال رقمي، افترض أن أماننا ميزانية كلاً من بنك (أ)، وبنك (ب) في ظل افتراض أن رأس مال بنك (أ) مرتفع (1000) مليون ريال وأن رأس مال بنك (ب) هو منخفض (500) مليون ريال.

وبقية عناصر الميزانية موضحة كما في الميزانيتين.

ميزانية بنك (أ)

بملايين الريالات

الأصول	الخصوم
1000 احتياطات نقدية	1000 رأس المال
900 أصول (أسهم وسندات)	900 الودائع

ميزانية بنك (ب)

بملايين الريالات

الأصول	الخصوم
1000 احتياطات نقدية	رأس المال 500
900 أصول (أسهم وسندات)	الودائع 1400

افترض الآن أن كلاً من بنك (أ) ، وبنك (ب) تعرضا لخسارة رأسمالية بلغت نحو (600) مليون بسبب انخفاض القيمة الاسمية للأسهم والسندات وبالتالي فقد واجه كل منهما خسارة محققة مقدارها (600) مليون، لا يمكن تعويضها في تلك الفترة خاصة وأنه لم يتم عمل مخصصات لمثل هذه الخسائر.

فما هو أثر هذه الخسارة على أصول هذين البنكين وما هي دلالات ذلك؟

الأثر هو : انخفاض قيمة الأصول بمقدار قيمة الخسارة وكذلك انخفاض رأس مال البنك كما تبين ميزانية كلاً من البنكين على النحو الآتي:

بنك (ب)

ميزانية بنك (أ)

الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم
1000 احتياطات نقدية	رأس المال (100-)	1000 احتياطات نقدية	رأس المال 400
300 أصول	الودائع 1400	300 أصول	الودائع 900

إن دلالة هذا الأثر هو أن المركز المالي لبنك (ب) في وضع أسوأ، أي أصبح البنك مفلساً لأنه لا يملك أصول كافية لتغطية حقوق المودعين.

أما الدلالة الثانية فإنه كلما كان حجم رأس مال البنك مرتفعاً وبالقدر المناسب، ($K > 0$) فإن ذلك يبعث على الثقة بسلامة المركز المالي للبنك.

ب: مؤشرات حماية حقوق المساهمين (المالكين للبنك)

تقدم هذه المؤشرات دلالات كمية على كفاءة إدارة البنك لرأس المال ويطلق عليها بمؤشرات ربحية رأس المال وهي :

1) نسبة العائد على الأصول الذي يبين مستوى انتاجية الأصول أو نصيب كل ريال من قيمة الأصول من صافي الأرباح.

$$\text{أو : العائد على الأصول} = \frac{\text{الأرباح - الضرائب}}{\text{الأصول}}$$

2) مؤشر انتاجية رأس المال أو نسبة العائد على الأسهم التي تبين حجم الأرباح أو العوائد المتولدة لمساهمي البنك - أي من استثمارات مالكي البنك من خلال أسهمهم في رأس المال.

$$\text{أو : نسبة العائد على رأس المال السهمي} = \frac{\text{الأرباح - الضرائب}}{\text{رأس المال}}$$

3) مؤشر مركب من مؤشر العائد على الأصول ومؤشر انتاجية رأس المال ويطلق على هذا المؤشر المركب بمؤشر مضاعف السهم.

ويقيس هذا المؤشر كفاءة كلاً من إدارة البنك في توظيف الأصول وكفاءة استثمار مالكي الأسهم.

$$\text{أو : المؤشر المركب (مضاعف السهم)} = \frac{\text{الأصول}}{\text{رأس المال}}$$

ويمكننا اشتقاق مكونات هذا المؤشر من خلال ضرب طرفي نسبة انتاجية رأس المال السابق بالمقدار:

$$\frac{\text{الأصول}}{\text{الأصول}}$$

أو : $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال}} \times \frac{\text{الأصول}}{\text{الأصول}}$ ، حيث صافي الربح = الأرباح - الضرائب

$$\text{أو : } \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأصول}} \times \frac{\text{الأصول}}{\text{رأس المال}}$$

أو: العائد على الأصول مضروباً في مضاعف السهم .

لاحظ أن المؤشر المركب الذي تحصلنا عليه أعلاه يبين التغير في عائد السهم عند مستويات معينة من رأس المال بالنسبة لحجوم معينة من الأصول.

افترض أن أصول بنك (أ) هي 1900 ورأس المال هو 1000 ، أي أن مضاعف السهم هو : $\frac{1900}{1000} = 1,9$ ريال .

1000

وافترض أن رأس مال بنك (ب) هو (500) وأن أصوله هي (1900) مضاعف السهم = $\frac{1900}{500} = 3,8$ ريال

500

مما يعني أن مضاعف السهم لدى بنك (ب) أكبر من نظيره في بنك (أ).

فإذا افترضنا أن عائد الأصول يتساوى لدى البنكين هي 2٪ مثلاً، بافتراض تشابه كفاءة الإدارة لديهما، فإن عائد السهم في بنك (ب) أكبر من نظيره في بنك (أ) الذي لديه رأس مال مرتفع.

أو : (2٪) (1,9) = 3,8 ٪ في بنك (أ)

و (2٪) (3,8) = 7,6 ٪ في بنك (ب)

ويبين هذا المثال ، أن البنوك قد لا ترغب في الاحتفاظ برأس مال مرتفع وأكبر مما ينبغي، لأن عائد السهم سيكون منخفضاً (بافتراض ثبات العائد على الأصول).

كما يوضح أن على إدارة البنك اختيار الحد المرغوب لرأس المال من خلال المراجعة بين المنافع والتكاليف.

فالأمان (منفعة) يتطلب الاحتفاظ برأس مال كبير.

لكن التكاليف هي انخفاض العائد على السهم عند مستوى ثابت معين من الأصول (وبالتالي ثبات العائد على الأصول). مما يتطلب الاحتفاظ برأس مال منخفض.

بيد أنه بصورة عامة، فإنه في أوقات الركود الاقتصادي أو حالات عدم اليقين ترغب البنوك بالاحتفاظ برأس مال كبير لحماية مالكي الأسهم ، أما إذا توقعوا عدم حدوث خسائر في القروض أو في حالات الرواج الاقتصادي، فإنهم قد يرغبون بالاحتفاظ برأس مال منخفض لأن من شأن ذلك أن يضاعف عائد السهم.

ج: مؤشرات حماية حقوق المودعين (كفاية رأس المال)

يقصد بمؤشرات حماية حقوق المودعين مؤشرات كفاية رأس المال ويمكننا عرض نحو ثلاثة مؤشرات ذات دلالة مباشرة على مستوى حماية حقوق المودعين على النحو الآتي:

(1) مؤشر كفاية رأس المال للودائع الإجمالية.

يبين هذا المؤشر مدى كفاية رأس المال في حماية حقوق المودعين ووظيفته في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع. ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{مؤشر الحماية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

أو :

$$\text{أو مثلاً:} \quad 100 \times \frac{1000}{000,10} = 10\%$$

وتعني هذه النسبة أن هناك ريال واحد من رأس المال يحمي عشرة ريال من أموال المودعين. وبالتالي كلما زاد رأس المال، كلما زادت كفايته في حماية حقوق الودعين.

(2) مؤشر كفاية رأس المال بالنسبة للأصول ويمكننا أن نطلق عليه مؤشر المستوى الكامل للحفاظ على حقوق المودعين.

حيث يبين هذا المؤشر المستوى الذي يتم عنده المحافظة على حقوق المودعين بالكامل من خلال رأس المال ومحسب كما يلي:

$$\text{المؤشر:} \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول}} \times 100$$

$$\text{أو مثلاً:} \quad 5,8\% = 100 \times \frac{1100}{13000}$$

ويبين هذا المثال أن بإمكان البنك رد حقوق المودعين بالكامل طالما أن أصوله لن تنخفض بمبلغ يزيد عن (1100) مليون ريال أو نحو 5,8٪.

(3) مؤشر كفاية رأس المال إلى الأصول الخطرة.

يُعتبر هذا المؤشر عالمياً وهو يعكس الالتزام بمعايير اتفاقية بازل التي أقرت معياراً موحداً لكفاية رأس المال في عام 1988م، وبالتالي فهو معيار عالمي للدلالة على مستوى المركز المالي للبنك. أي أن هذا المؤشر يبين مستوى الخيطة والحذر من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من عملياته التشغيلية.

وبموجب هذا المعيار تلتزم كافة البنوك العاملة بنسبة كفاية لرأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية، بنسبة كفاية 8٪ كحد أدنى.

أي أن هذا المؤشر يحسب وفقاً للصيغة التالية:

رأس المال

مؤشر بازل

لكفاية رأس المال = الأصول الخطرة المرجحة بأوزان الأخطار الائتمانية

وكما ذكرنا فإن هذا المؤشر يبين مخاطر رأس المال أو المستوى الذي تنخفض فيه الأصول قبل أن يؤثر ذلك على أموال المودعين والمالكين، وتتحقق مخاطر رأس المال عندما تكون القيمة السوقية للأصول أقل من القيمة السوقية للخصوم ($A < L$)، وبالتالي فإنه كلما زادت مخاطر رأس المال كلما تطلب ذلك زيادة كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.

وبصورة عامة ، تصنف الأصول إلى أصول عديمة المخاطر كالسندات الحكومية والأرصدة النقدية في البنك المعني أو البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

وأصول ذات مخاطر مختلفة كالقروض متوسطة أو طويلة الأجل ونحوها، وقد صنفت اتفاقية بازال أوزان المخاطر إلى خمسة أنواع: أصول ذات مخاطر صفرية وأصول ذات مخاطر بنسبة 10 % ، 50 % ، 100 % على التوالي.

تطور معيار كفاية رأس المال

إن مفهوم كفاية رأس المال قد مر بمراحل مختلفة، حيث اقترت اتفاقية بازل عام 1992 معيار الحد الأدنى لرأس المال بنسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر ثم جرى تعديل للمعيار في عام 1996م، قضى بإضافة متطلبات أخرى لرأس المال لمواجهة مخاطر السوق.

ولغرض احتساب معيار كفاية رأس المال تم تحديد ثلاث شرائح لرأس المال على النحو الآتي:

1- الشريحة الأولى ويطلق عليها رأس المال الأساسي، وتتكون من رأس المال الصافي أو حقوق الملكية الأساسية وتشمل هذه الشريحة البنود الآتية:

• مجموع حقوق الملكية الأساسية:

(+) الاحتياطات المعلنة مطروحاً منها ضرائب الأرباح.

(-) السمعة المعنوية للمصرف.

(-) الاستثمار في شركات تابعة.

وفي هذه الشريحة ينبغي أن لا يقل رأس المال الأساسي عن (50%) من إجمالي رأس مال البنك.

2- الشريحة الثانية ويطلق عليها بـ: رأس المال التكميلي (الإضافي) وتشمل هذه الشريحة البنود الآتية:

• مجموع الاحتياطيات غير المعلنة

(+) احتياطيات إعادة التقييم.

(+) احتياطيات خسائر القروض العامة (ديون مشكوك في تحصيلها) وأدوات الدين الهجينة والديون لأجل خمس سنوات، على أن لا تتجاوز هذه الاحتياطيات 50% من الشريحة الأولى لرأس المال، كما ينبغي أن لا تتجاوز الشريحة الثانية من رأس المال عن 50% من إجمالي رأس مال البنك.

3- الشريحة الثالثة من رأس المال وتشمل القروض لأجل أقل من خمس سنوات من أجل تغطية مخاطر السوق وفقاً لتعديل اتفاقية بازل في 1996م، وتهتم بعض الدول بهذه الشريحة عند حساب متطلبات كفاية رأس المال.

ووفقاً لاتفاقية بازل، فإنه ينبغي على البنوك أن تحتفظ بنسبة رأس المال إلى الأصول أو بمعدل رافعة (معدل الاقتراض) لا تقل عن 3%.

كما ينبغي على البنوك أن تحتفظ بشريحة أولى من رأس المال لا تقل عن 4% من الأصول المرجحة بالمخاطر المرتبطة بها.

أي أنه ينبغي عليها الالتزام بمعدل كفاية رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) لا يقل عن 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

أو :

$$\%8 = 100 \times \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} = \text{كفاية رأس المال}$$

وعند حساب رأس المال المطلوب لحماية الأصول داخل الميزانية يتم عمل الآتي:

- توزيع الأصول وفقاً لدرجة مخاطرها وتجميعها وفقاً لفئات المخاطر الخاصة بكل مجموعة .
- احتساب أو تحديد الأصول المرجحة حسب درجة مخاطرها في كل مجموعة .
- بعد ذلك تجميع رأس المال المطلوب لكل الأصول حسب توزيعها على فئات المخاطر ومن ثم تحديد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لحماية الأصول داخل الميزانية .

مثال:

- الأصول عديمة المخاطر (0%) مثل السندات الحكومية وأذون الخزانة ، والنقدية أو الرهون العقارية المؤمن عليها.

مثل هذا النوع من الأصول لا يتطلب أي رأس مال لحمايتها.

- فئة الأصول ذات مخاطر مرتفعة جداً (100%) هذه تحتاج إلى حد أدنى من رأس المال يبلغ 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر، افترض أن قيمة الأصول المرجحة بمخاطر 100% تبلغ نحو (1000) مليون ريال .

المطلوب لحماية هذه الفئة نحو (80) مليون ريال كرأس مال إجمالي (الأساسي + التكميلي)

$$\text{أي } 80 \text{ مليون ريال} = 8\% \times 1000$$

- بيد أن تحديد وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هي أوزان للتفريق بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر، بعد تكوين المخصصات اللازمة، مما يعني أن الاهتمام هو بنوعية الأصول وكفاءة المخصصات الوجب تكوينها.

وعموماً فإن التعديل الذي جرى خلال الفترة 95 / 96 ، قد تضمن إدماج مخاطر السوق التي يتحملها البنك (اتفاقية بازل 2) .

وهي مخاطر التعرض لخسائر في أصول وبنود مرتبطة بالميزانية للبنك أو خارجها نتيجة تقلبات أسعار السوق. إضافة إلى إدماج مخاطر التشغيل، مثل ومخاطر الائتمان وبالتالي: فإن المؤشر المطور يتضمن حساب كفاية رأس المال المرجح بمخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.

وتظل النسبة المطلوبة لكفاية رأس المال هي 8٪، لكن بعد إدخال تعديلات على مكونات هذه النسبة ومنها طرق قياس المخاطر، حيث لم تعد المخاطر تعتمد فقط على الصفة القانونية للمقترضين بل أيضاً على نوعية الأصل (القرض).

وعلى أية حال، فإن تطوير مؤشر كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية (بازل 2) يسهم في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال وبتيح للمتعاملين معرفة مستوى سلامة المركز المالي للبنك سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

كما أنه يحفز البنوك على الحصافة في توظيف الأصول في أصول ذات مخاطر أقل وبيع أو استبدال أصولها الخطرة بأصول أقل مخاطرة.

ولكن من جانب آخر، لا يسلم مبدأ كفاية رأس المال من بعض العيوب ومنها:

- عدم التزام البنوك بتكوين المخصصات الكافية إذا لم تتمكن السلطات النقدية من وضع سياسات موحدة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات.
- احتمال تهرب بعض البنوك إلى بدائل ائتمانية خارج الميزانية وعدم تكوين مخصصات لازمة لها ومن أمثلة هذا التهرب لجوء بنوك الاقراض والاستثمار في أمريكا إلى بيع الديون وتصكيكها وهو ما كان سبباً رئيسياً للأزمة المالية العالمية (2008) مما يتطلب الأمر إعادة النظر في اتفاقية بازل وغيرها من النظم النقدية العالمية .

معيار كفاية رأس المال الأكثر تطوراً

(معيار بازل 3)

تم تطوير معيار كفاية رأس المال (بازل 3) ليتسق مع التطورات المصرفية العالمية في السنوات الأخيرة.

حيث حددت اتفاقية بازل (3) حداً أدنى لكفاية رأس المال بمبلغ 13٪ من خلال إدخال معايير جديدة على رأس المال كماً ونوعاً وأهمها:

- تحديد الحد الأدنى لحقوق المساهمين في رأس المال .
- بناء رأس مال اضافي لمواجهة الصدمات الاضافية والحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي.
- إدخال شروط نقدية أكثر تشدداً على الشريحة الثانية من رأس المال.
- الغاء الشريحة الثالثة التي كانت مسموحة في بازل (2).

وقد استهدف هذا التطوير في معيار كفاية رأس المال ما يلي:

-زيادة فاعلية السلطات النقدية والمصرفية الرقابية في اطار سياسات التحوط الكلي المطلوبة للمحافظة على الاستقرار المالي وذلك من خلال بناء رأس المال الاضافي الذي يعمل كمصدات للحد من المخاطر كما اسلفنا.

وتم تطبيق هذا المعيار الجديد (بازل 3) تدريجياً أو مرحلياً وبما يمكن المصارف من البناء التدريجي لرأس المال المطلوب كماً ونوعاً تفادياً لحدوث انكماش في الائتمان بسبب التطبيق السريع لهذا المعيار.

إضافة إلى مراعاة وضع المصارف التي يتعذر عليها تطبيق هذا المعيار بالصيغة الجديدة.

• حساب مؤشر كفاية رأس المال في اليمن:

يتم حساب مقام المؤشر (الأصول) بإحدى طريقتين هما:

- حساب الرقم مباشرة من قائمة المركز المالي للبنك

-أو من خلال طرح الأصول عديمة المخاطرة من مجموع الأصول .

$$\text{أي أن كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي الأصول} - \text{أصول عديمة المخاطرة}}{\text{رأس المال}} \times 100$$

وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذه النسبة تبين مستوى وحدود مساهمة أموال مالكي البنك (رأس المال) في تغطية الأصول الخطرة.

وبالنسبة لليمن، فإن هذه النسبة تكون غالباً مرتفعة ، ليس بسبب ارتفاع رأس المال (أحياناً) وإنما بسبب انخفاض حجم الأصول الخطرة، حيث إن جزء كبير من أصول المصارف يتم توظيفه في أذون الخزانة والسندات الحكومية التي تكون مخاطرها منعدمة.

(4-9) ملخص الفصل

- يتحدد هدف البنك في عملية إدارة الأصول في تحقيق أقصى العوائد وبأقل التكاليف مع الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك غير أن هناك ثلاثة معايير تتعارض فيما بينها فيما يتعلق بتوظيف أصول البنك في مجالات مختلفة. هذه المعايير هي الربحية والسيولة والأمان.
- أي أن مشكلة إدارة الأصول هي مشكلة مزدوجة ذات اتجاهات متناقضة. فالربحية تتناقض مع مبداء السيولة وبالتالي مع مبداء الأمان (العلاقة عكسية). تتحدد كفاءة إدارة البنك للأصول في عملية تنظيم العلاقة بين عنصر الربحية وعنصر السيولة والأمان وبالتالي يعتمد على نجاح البنك في تحقيق التوازن بين هذه المعايير.
- لذلك، فإن البنك يرتب أصوله ترتيباً تنازلياً وفقاً لمبداء السيولة وتصاعدياً وفقاً لمبداء الربحية.
- فالأصول ذات السيولة المرتفعة لا يوجد لها عائد أو عائدها منخفض أما الأصول ذات الربحية المرتفعة تكون سيولتها أقل (قروض متوسطة وطويلة الأجل).

- هناك مؤشرات تظهر مدى سيولة البنك ومنها نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة.
- يتحدد هدف البنك في عملية إدارة الخصوم في تنمية موارده المالية وجذب مزيد من الودائع والمودعين الجدد إضافة إلى المحافظة على ثقة المودعين الحاليين.
- ويتبع البنك في تحقيق ذلك استراتيجية منافسة سعرية، ولكن هذه الاستراتيجية تكون مقيدة من قبل السلطات النقدية.
- غير أن البنك يستطيع تطبيق استراتيجية منافسة غير سعرية محورها التنافس على تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء وبأقل تكلفة.
- يواجه البنك عدد من المخاطر الائتمانية والتي يواجهها من خلال تطبيق سياسة ائتمانية كفوه ترتكز على قواعد ومعايير منح الائتمان من خلال ثلاثة نماذج معروفة 5 cs، 5ps، Prism.
- إضافة إلى تطبيق نظام التمييز ونظام النقاط في تحديد وتصنيف المخاطر.
- نموذج تحليل الفجوة هو إدارة الإدارة مخاطر الأصول والخصوم أو مخاطر سعر الفائدة، أن تحليل الفجوة يبين صافي العائد الناجم عن الفرق بين عائد الأصول وتكاليف الخصوم المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة.

مسرد مصطلحات الفصل

إدارة الأصول - إدارة الخصوم - نظام التمييز - نظام الدرجات - مبداء الرجحية - مبداء السيولة - الأمان - يسار البنك - نسبة السيولة العامة - نموذج cs5 - نموذج ps5 - نموذج Prism - ودائع أمر القابل للتداول - نموذج تحليل الفجوة

أسئلة الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي:

- يسار البنك.
- نظام التمييز.
- الشهادات الإيداع القابلة للتداول.
- السيولة.

س2: ناقش الترتيب التنازلي للأصول والترتيب التصاعدي للأصول.

س3: هل هذه العبارات صحيحة أم خاطئة ولماذا:

- الشخصية + القدرة - رأس المال = مخاطر منخفضة جداً.
- الشخصية + رأس المال - القدرة = مخاطر ائتمانية متوسطة.
- رأس المال - قدرة - شخصية = العميل ماكر.

س4: افترض أن البنك التجاري اليميني يوزع أصوله وخصومه على النحو التالي:

- 400 أصول ذات حساسية (قصيرة الأجل). - 200 أصول طويلة الأجل.
- 500 خصوم قصيرة الأجل. - 100 خصوم لأجل طويلة.

باستخدام نموذج تحليل الفجوة وضح ما يحدث لأرباح البنك الصافية في الحالات الآتية:

- أ. ارتفاع سعر الفائدة رئيسية 10%.
- ب. انخفاض سعر الفائدة بنسبة 10%.
- ج. وضح طبيعة المخاطر التي تواجه هذا البنك.

س5: أظهرت حسابات بنك اليمن البيانات الآتية (بملايين الريالات) رأس المال المدفوع 3000، احتياطي فائض 400، أوراق تجارية مخصومة 200، اذون خزانة 400، التزامات للبنوك الأخرى 1200، ودائع جارية أصلية 1200، استثمارات متوسطة الأجل 1400، أرصدة لدى البنوك 600، أسهم وسندات 800، قروض من البنك المركزي 400، قروض من بنوك محلية 400، نسبة الاحتياطي القانوني 20٪، والمطلوب ما يلي:

1. أوجد حجم الودائع المشتقة؟
 2. إعداد ميزانية بنك اليمن مرتباً الأصول وفقاً لمبدأ السيولة.
 3. أوجد نسبة السيولة العامة ونسبة الرصد النقدي.
 4. احسب نسبة كفاية رأس المال.
- س6: إذا كانت لديك البيانات التالية عن ميزانية أحد البنوك التجارية في ظل نسبة احتياطي قانوني على الودائع الجارية $(rd) = 20\%$

(بالمليون ريال)

الأصول	الخصوم
560 الاحتياطي الإجمالي	200 رأس المال
540 استثمارات طويلة الأجل	2000 الودائع الجارية
950 قروض	
150 مباني وموجودات ثابتة	

المطلوب:

1. حدد حجم الودائع المشتقة التي يمكن للجهاز المصرفي التجاري خلقها من الفائض المتاح للاقراض لدى البنك.
2. ما هو الحد الأقصى للسحب من الودائع الذي يمكن للبنك تلبية دون أن يقع البنك في مشكلة سيولة.
3. وضع شروط نجاح البنوك التجارية على خلق النقود الائتمانية.

س7: إفرض أن بنك المدينة لديه الميزانية المبسطة التالية، وأن نسبة الإحتياطي النقدي القانوني هي 25٪.

ميزانية بنك المدينة 31 / 12 / 2012

الأرقام بالدولار

أصول	خصوم
2100000 احتياطيات نقدية	2000000 رأس المال
2500000 أوراق مالية	4800000 ودائع جارية
1500000 قروض	
700000 أصول ثابتة	

المطلوب :

1. ما هو أقصى مبلغ يمكن أن يقرضه البنك للجمهور؟ وأعرض كذلك التغيرات التي تحصل للميزانية في حال أقرض البنك هذا المبلغ.
2. كم هي قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود مما لدى بنك المدينة من احتياطي فائض متاح للإقراض؟
3. أحسب نسبة السيولة التي يتمتع بها هذا البنك. وما هو حكمك على أدائه بناء عليها؟
4. إذا علمت أن القيمة السوقية للأوراق المالية التي يمتلكها البنك انخفضت إلى 1,000,000 والقيمة الفعلية لأصوله الثابتة تبلغ 400,000 ، أحسب يسار البنك ، وما هو تقييمك لمركزه المالي بناء عليه؟

مراجع الفصل

المراجع العربية

1. د. محمد الأفندي، محاضرات في الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، مذكرات غير مطبوعة و 2005، صنعاء.
2. د. همزة الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره.
3. د. سامي خليل، النقود والبنوك، الكتاب الأول، شركة كاظمة، الكويت 1982م مرجع سابق ذكره.
4. د. منير هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1997.
5. أ.د/ عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
6. د. صادق أحمد السبي، نظم كفاءة وفعالية أداء المؤسسات المصرفية العمومية، في اليمن، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب نوفمبر 2008.

الفصل العاشر

البنوك الإسلامية

(Islamic Banking)

الأهداف:

يهتم هذا الفصل بتحليل ودراسة البنوك الإسلامية باعتبارها مؤسسات مصرفية تقوم بالاستثمار وكافة الخدمات المصرفية المعروفة ولكنها لا تتعامل بالفائدة الثابتة (الربوية) أخذاً وعطاءً.

يناقش هذا الفصل أساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية بهدف توضيح أوجه التميز والاختلاف بين طبيعة عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ويقدم هذا الفصل عرضاً تحليلياً لميزانية نمطية للبنك الإسلامي موضحاً أوجه الاختلاف والشبه بين ميزانية البنك الإسلامي والبنك التقليدي.

ويتعين علينا في بداية هذا الفصل أن نقدم تعريفاً لطبيعة عمل البنوك الإسلامية وعرضاً تاريخياً لنشأة البنوك الإسلامية ونختتم هذا الفصل بعرض تاريخي لنشأة البنوك الإسلامية في اليمن.

وبناء على ذلك فإن خطة مواضيع هذا الفصل هي:

أولاً: نشأة البنوك الإسلامية (عرض تاريخي)

ثانياً: طبيعة البنوك الإسلامية وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية.

ثالثاً: خصائص البنوك الإسلامية (موارد واستخدامات البنوك الإسلامية).

رابعاً: ملخص الفصل.

10-1 نشأة البنوك الإسلامية

إن ظهور البنوك الإسلامية إلى الواقع العملي لم يأتي دفعة واحدة وإنما كان وليد مراحل مختلفة من التطور أبرزها:

1. مرحلة الفكرة: بدأت هذه المرحلة بالكتابات والتأصيل لفكرة البنوك الإسلامية وآليات عملها من قبل عدد من الاقتصاديين والإسلاميين في عقد الخمسينات من القرن العشرين حيث انطلقت هذه المرحلة في شبه القارة الهندية من خلال الكتابات المتميزة لنجاة الله صديقي وغيره، وانتقلت إلى المنطقة العربية من خلال كتابات محمد باقر الصدر ومحمد أبو السعود وشوقي الفنجري والعسال وغيرهم وقد أتمت هذه المرحلة بترسيخ فكرة بنوك بلا فوائد.
2. مرحلة الوجود الفعلي بدأت في عقد الستينات من القرن الماضي بإنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر وبنك دبي الإسلامي في إبريل 1975 والبنك الإسلامي للتنمية في جدة في أكتوبر 1975م.
3. مرحلة الانتشار بدأت في 1977 بإنشاء مجموعة بنوك فيصل الإسلامية وإنشاء بنوك مجموعة البركة في 1980م.
4. مرحلة التوسع وفيها انتشرت البنوك الإسلامية على مستوى دول العالم في حوالي 75 دولة.

واتسمت هذه المرحلة بتحول بعض البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية مثل تحول بنك الأهرام بالمغرب وبنك التمويل المصري السعودي وبنك الجزيرة في السعودية تلي ذلك تحول سيتي بنك في البحرين وبنوك IISNC-UBS-BARCLAS.

كما تم إنشاء فروع إسلامية لعدد من البنوك التقليدية مثل البنك الأهلي التجاري في السعودية وبنك مصر والبنك الوطني للتنمية في مصر.

وحدث كذلك تحول كل البنوك إلى بنوك إسلامية مثل ما حدث في السودان وباكستان.

وصل عدد البنوك حتى 2008 نحو 300 بنك منتشرة في حوالي 75 دولة وتعمل بحوالي 879 مليار دولار وتنمو بحوالي 20٪ سنوياً.

إضافة إلى العدد السابق فإن عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وصل إلى أكثر من 400 فرع وتعمل بجوالي 230 مليار دولار.

5. مرحلة التمدد الأفقي حيث نشأت العديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى مثل شركات التأمين الإسلامية والتي بلغت نحو 100 شركة موزعة في مختلف البلاد العربية والإسلامية.

إضافة إلى انتشار صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار الإسلامية والتي انتشرت في العالم الإسلامي وفي أوروبا وأمريكا ويقدر عددها بنحو 250 صندوق وشركة إسلامية.

وفي عام 2002 تم إنشاء السوق المالية الإسلامية الدولية ومقرها في البحرين بهدف ضبط التعامل في الصكوك المالية الإسلامية. حيث بلغت قيم التعامل بهذه الصكوك نحو 180 مليار دولار في جميع أسواق المالية العالمية.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما أنشأت مؤسسة داو جونز الأمريكية مؤشراً أطلق عليه "مؤشر داو جونز الإسلامي" والذي يتكون من 70 مقرر شرعياً فرعياً في تغطي المناطق الرئيسية في العالم ويبلغ عدد الأسهم المقيدة في المؤشر الرئيسي بنهاية أكتوبر 2007م نحو 2460 سهماً رأس المال السوقي لها نحو 5.17 ترليون دولار (مجلة المجلة، العدد 1503، ديسمبر 2008).

6. مرحلة القبول العام، حيث أصبحت البنوك الإسلامية تحظى بالاحترام والقبول العالمي، يدل على ذلك هذا الانتشار والتمدد السريع للبنوك الإسلامية.

وهو الأمر الذي حفز بنوك عالمية عريقة أن تقدم خدمات مصرفية إسلامية مثل مجموعة هونج كونج شنغهاي (HSBC). وكذلك (شيس مانهاتن سيتي بنك) إضافة إلى بنوك أقليمية ومحلية مشهورة مثل البنك الأهلي التجاري السعودي والبنك السعودي الهولندي و(ميني بنك) الماليزي.

إضافة إلى ذلك، هناك بعض البنوك التي تخطط للتحويل إلى بنوك إسلامية مثل بنك الجزيرة السعودي وبنك الشارقة الوطني.

وفي اليمن بدء الإهتمام بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية اليمنية.

ومما يدل على القبول العام بالبنوك الإسلامية هو توسع حجم التعامل بالصفوك الإسلامية، حيث توقعت مجموعة سبني جروب المصرفية الأمريكية أن يتراوح حجم الإصدارات العالمية من الصفوك الإسلامية في 2008 نحو 5.4 مليار دولار.

وقد أظهرت الأزمة المالية وانهيار أسواق المال في أمريكا وأوروبا وإفلاس البنوك الرئيسة فيها إلى زيادة مستوى الثقة بالبنوك الإسلامية وآليات عملها القائمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتي لا يتعامل بالقروض الربوية ولا بآليات بيع الدين ولا بأساليب المغامرات.

كما أن هذه الأزمة جذبت اهتمام الغربيين بتجربة البنوك الإسلامية التي نجحت في مواجهة الأزمة. حيث تزايد عدد غير المسلمين الذين يثقون بأن البنوك الإسلامية تمثل وعاءاً آمناً لأموالهم والتي تحميها من أزمة السيولة التي تعاني منها البنوك العالمية.

وقد أشار تقرير لاتحاد المصارف الإسلامية 2008م أن أهم أسباب انتشار البنوك الإسلامية هو ما تتميز به من كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية.

وقد أظهرت الأزمة الأسيوية أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات وتمتلك القدره على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

ولذلك، فإن البنوك الإسلامية تنتشر في العالم وعلى سبيل المثال، يوجد الآن في بريطانيا خمسة بنوك إسلامية وكذلك توجد شركة تأمين إسلامي.

(2-10) طبيعة البنوك الإسلامية وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

رأينا فيما تقدم أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية شاملة تمارس نشاطها الاستثماري وفقاً لقاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر ولا تتعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً. فالبنوك الإسلامية تقوم بأعمال البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وتقدم كافة الخدمات المصرفية.

وهي بذلك، تختلف عن البنوك التجارية التي تمارس نشاطها على أساس المتاجرة بالديون والتعامل بالفائدة الثابتة أخذاً وعطاءً.

في البنوك الإسلامية تكون العلاقة بين صاحب الوديعة وبين البنك الإسلامي هي علاقة مشاركة قائمة على أساس المضاربة الشرعية.

حيث يكون المودع هو (رب المال)، بينما يقوم البنك الإسلامي بدور المضارب أو المستثمر يقتسم الطرفان الأرباح وفقاً لحصة شائعة متفق عليها.

أما في البنوك التجارية التقليدية، فإن العلاقة بين المودع والبنك هي علاقة دائن بمدين.

من الواضح إذن أن كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تتفقان في الأهداف من حيث القيام بالنشاط الاستثماري إلا أنهما يختلفان بصورة جوهرية في البات ووسائل القيام بالنشاط الاستثماري. لذلك، فإن البنوك الإسلامية تقدم عدداً من أساليب التمويل التي لا تقوم على التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً وإنما على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

وفيما يلي نقدم عرضاً لأبرز أساليب التمويل في البنوك الإسلامية:

1- بيع المرابحة للأمر بالشراء:

المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح أو البيع برأس المال وربح معلوم. وبيع المرابحة للأمر بالشراء هي أداة تمويل مصرفية يقوم بها البنك الإسلامي تهدف هذه الصيغة إلى توفير التمويل لطالبيه (أفراداً أو شركات) الذين لا تتوفر لهم سيولة نقدية كافية للشراء نقداً. وبالتالي فإن تأجيل الثمن يعد جوهر عملية المرابحة للأمر بالشراء.

وتتم هذه العملية من خلال قيام البنك الإسلامي بشراء السلعة بأمر العميل الذي يرغب بشرائها. ويطلب ذلك من البنك على أساس الوعد بالشراء بالثمن الذي يتفقان عليه وبالأقساط ونسبة الربح المتفق عليهما.

2- صيغة المضاربة:

المضاربة هي الاتفاق على اقتسام الأرباح بين نوعين من الشركاء: الأول يشارك بماله يسمى رب المال.

والثاني يشارك بعمله وخبرته في القيام باستثمار المال ويسمى العامل أو المضارب ويشترط لصحة عقد المضاربة أن يتفق الشريكان على طريقة توزيع الربح على سبيل المثال: يتفقان على أن رب المال يحصل على النصف والمضارب النصف الآخر أو أي حصة شائعة يتفقان عليها.

ولا يعرف الربح إلا بعد انتهاء عملية الاستثمار وسلامة رأس المال.

وفي حالة الخسارة، يخسر رب المال ماله، بينما يفقد المستثمر أو العامل جهد عمله على أن لا تكون الخسارة ناجمة عن تعدد أو تقصير من المضارب.

تستخدم البنوك الإسلامية صيغة المضاربة المصرفية باعتبارها أسلوب تمويل بديلاً عن القرض النقدي بفائدة. وفقاً لهذه الصيغة، يمنح البنك المال (النقود) باعتباره رب المال إلى العميل (طالب الائتمان). يقوم العميل باستثمار هذا المال في نشاط مولد للربح. يقسم الربح بين البنك وبين العميل (المضارب) وفقاً لحصة شائعة يتفق عليها.

3- صيغة المشاركة:

تمثل صيغة المشاركة أسلوباً للتمويل بديلاً عن القرض بفائدة حيث يقدم البنك الإسلامي نسبة معينة متفق عليها من رأس المال اللازم للاستثمار في نشاط اقتصادي مولد للربح، ولكن على سبيل المشاركة بين البنك وبين العميل (فرداً أو شركة).

وفي إطار هذه الصيغة يتم اقتسام الأرباح وفقاً لنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال. أو بحسب اتفاق الشركاء، وإذا تحققت خسارة فيتحملها كل بحسب مساهمته في رأس المال.

وهناك عدة أساليب في صيغة المشاركة ومنها:

• المشاركة المتناقصة حيث يقوم البنك بشراء أي أصل من الأصول المنتجة بالمشاركة مع أحد العملاء مع الاتفاق على أن تؤول ملكية الأصل في النهاية إلى العميل. وفقاً لشروط محددة متفق عليها في عقد المشاركة.

4- الإيجار المنتهي بالتمليك؛

تلبي هذه الصيغة حاجة العملاء (المستثمرين) في الحصول على السيولة النقدية لشراء الآلات والمعدات المطلوبة بطريقة الاستئجار. تتم هذه العملية من خلال طلب العميل إلى البنك بشراء هذه المعدات ووعد من العميل باستئجار هذه المعدات من العميل وفقاً لإيجار معلوم وشروط محددة متفق عليها تؤول بموجبها ملكية هذا الأصل إلى العميل في نهاية المدة المحددة.

5- صيغة السلم؛

أسلوب السلم هو أحد صيغ التمويل التي يعمل بها البنك الإسلامي ويتم هذا الأسلوب وفقاً للإجراءات التالية:

أ- إجراء عقد سلم بين البنك الإسلامي وبين بائع السلعة أو منتجها (سلعة زراعية مثلاً) بموجب هذا العقد يكون البنك مشترياً للسلعة وفقاً للمواصفات المعلومة والمحددة. حيث يدفع البنك ثمن السلعة حالاً (أي نقداً) للبائع أو المنتج، بينما يتم تسليم السلعة للبنك في الأجل المعلوم المحدد في عقد السلم.

ب- يجري البنك عقد سلم آخر (عقد سلم مواز) مع العميل طالب الائتمان من البنك.

وفقاً لهذا العقد المواز. يكون البنك بائعاً للسلعة المحددة بالأوصاف في عقد السلم الأول والثاني (المواز). حيث يقبض البنك الثمن من العميل حالاً (نقداً). بينما يتسلم لعميل السلعة من البنك في الأجل المحدد المتفق عليه.

6- صيغة الاستصناع؛

الاستصناع المصرفي هو أسلوب تمويلي تستخدمه البنوك الإسلامية لمن يطلبه كتمويل في مجالات المقاولات العقارية وصناعة السلع والأجهزة. يعتبر هذا الأسلوب بديلاً عن الاقتراض بالربا من البنوك التقليدية.

وتتم عملية التمويل بطريقة الاستصناع بطريقة موازية على النحو الآتي:

أ. إجراء عقد الاستصناع بين البنك والعميل. في هذا العقد يكون البنك صانعاً بينما يكون العميل مستصنعاً. ويتم الاتفاق على إنشاء العقار أو تصنيع السلعة أو الأصول وفقاً لمواصفات محددة وواضحة للطرفين مع تحديد فترة العقد والتمن واشتراط قيام العميل بدفع الثمن مقسطاً حسب الاتفاق.

ب. إجراء عقد استصناع ثاني يطلق عليه عقد استصناع مواز يكون البنك فيه مستصنعاً، بينما يكون الطرف الثالث الصانع. حيث يتفق البنك مع أي مقاول معتمد (الصانع) لإنشاء العقار وبنفس المواصفات المتفق عليه مع العميل ولنفس فترة الآجل، ولكن البنك سيقوم بدفع الثمن نقداً. مع ملاحظة أن هذا الثمن الذي يدفعه البنك يكون أقل من الثمن الذي سيدفعه العميل إلى البنك. إن الفرق بين الثمن الذي يدفعه العميل للبنك والثمن الذي يدفعه البنك للطرف الثالث (المقاول) يمثل ربح للبنك.

ويشترط لصحة عقد الإستصناع أن لا تكون هناك علاقة بين العميل والمقاول (الطرف الثالث) لأن العقدين منفصلان. كما أن ضمان حسن التنفيذ يكون على البنك. كذلك فإن حالة عجز المقاول عن التنفيذ، فإن المسؤولية تقع على البنك أمام العميل.

(3-10) خصائص البنوك الإسلامية (موارد واستخدامات البنوك الإسلامية)

أشرنا فيما سبق إلى أن أساس نشاط البنوك الإسلامية يقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. وهذا يعني أن أسس إدارة موارد واستخدامات البنوك الإسلامية ذات طبيعة متميزة. لتأمل أولاً في الأساس النظري الذي يقوم عليه جانب الموارد في ميزانية البنك الإسلامي. فالموارد التي تمثل حقوق الآخرين لدى البنك أو هي الودائع الاستثمارية (الخصوم / المطلوبات) إنما تعتمد على صيغة المضاربة المعروفة في الشريعة الإسلامية. حيث يكون أصحاب الودائع الاستثمارية هم أرباب المال، بينما يكون البنك هو المضارب (المستثمر). وبناءً على ذلك، فإن البنك يقوم باستثمار هذه الودائع

إما بصورة مطلقة (عامة) أو بصورة مقيدة (مخصصة). وما ينجم عن هذا النشاط من أرباح يتم اقتسامه بين البنك والمودعين بحسب الاتفاق في عقد فتح الحساب.

ومن ناحية أخرى، فإن استخدامات الموارد (والتي تمثل أصول البنك الإسلامي) يتم توظيفها أو استثمارها وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية التي اشرنا إليها سابقاً. حيث ذكرنا أن أساليب المضاربة، والمشاركة والتمويل التأجيري والسلم والاستصناع هي أبرز الصيغ الإسلامية التي يسير عليها البنك الإسلامي عند استثماره للموارد.

ومن الملاحظ هنا أن صيغة المضاربة تستخدم في جانب الخصوم/الموارد بالطريقة التي عرفناها للتو، وكذلك تستخدم في جانب الأصول.

حيث يكون البنك في جانب الأصول هو رب المال، بينما العميل طالب التمويل هو المضارب أو العامل في المال (النقود) الذي قدمه البنك من أجل الاستثمار في نشاط مولد للربح على ان يقسم هذا الربح بين البنك والعميل حسب الاتفاق.

وفيما يلي نقدم عرضاً تحليلياً لميزانية نمطية لبنك إسلامي مع مناقشة مقارنة لأوجه الاختلاف وأوجه التشابه في بنود وعناصر ميزانية كل من البنك الإسلامي والبنك التجاري التقليدي.

ميزانية نمطية لبنك إسلامي

الأصول (استخدام الأصول) / الموجودات	الخصوم (الموارد) / المطلوبات
1- احتياطات نقدية (نقود حاضرة)	أ. الموارد الذاتية (حقوق الملكية):
- في الخزائن.	- رأس المال المدفوع.
- لدى البنك المركزي.	- الاحتياطات.
- لدى البنوك المحلية والمراسلين.	- الأرباح غير الموزعة.
2- استثمارات سائله (أسهم) محلية ودولية.	ب. الموارد الخارجية (الودائع):
3- تمويل قصير الأجل:	• الحسابات الجارية (ودائع جارية).
- تمويل تجاري (مراجعة).	• حسابات الادخار (ودائع ادخارية)
- تمويل رأس المال العامل.	• حسابات الاستثمار.
- مشاركات قصيرة الأجل.	- حسابات استثمار مخصص.
- مضاربات قصيرة الأجل.	- حسابات استثمار عام.
- القرض الحسن.	• شهادات ودائع متوسطة وطويلة الأجل.
4- استثمارات متوسطة وطويلة الأجل:	• شهادات استثمار مخصص.
- مشاركات.	ج. موارد أخرى:
- مضاربات.	- توزيعات عوائد ودائع.
- إيجار منتهي بالتملك.	- حسابات وصناديق الزكاة.
- مشاركات منتهية بالتملك.	د. مخصصات مخاطر استثمار.
- تمويل مشروعات عقارية استصناع	
5- استثمارات رأسمالية:	
- مساهمات في مشروعات	
- تأسيس شركات	
الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)

أولاً: جانب موارد البنك الإسلامي:

أ. الموارد الذاتية:

تتكون من رأس المال المدفوع من مالكي ومساهمي البنك إضافة إلى الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات الاختيارية (الأرباح غير الموزعة).

ويلاحظ أن بنود الموارد الذاتية للبنك الإسلامي لا تختلف عن مثلتها في البنك التجاري.

ولكن هناك اختلاف جوهري فيما يتعلق بطبيعة الدور المنوط برأس المال والاحتياطيات التي تمثل حقوق ملكية المساهمين في البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري التقليدي.

فحقوق الملكية لا يقتصر هدفها على حماية حقوق المودعين فقط كما هو الحال في البنوك التقليدية. وإنما تشارك من خلال مساهمي البنك في العمليات الاستثمارية في الآجل المتوسط والطويل. لذلك، فإن أهمية رأس المال والاحتياطيات كمورد في البنك الإسلامي له أهمية أكبر بسبب طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم بعمل البنوك الاستثمارية.

ب. الموارد الخارجية:

1- المخصصات:

لما كان عمل البنوك الإسلامية يتركز في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل فإنها تواجه مخاطر كبيرة، لذلك فإنها تحتاط لذلك بوضع مخصصات معينة لمواجهة مخاطر الاستثمار المختلفة.

وهذا الأمر يختلف عن البنوك التقليدية التي بدورها تضع مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها. لكن البنوك الإسلامية لا تحتاج لمثل هذا النوع من المخصصات لأنها لا تمنح قروض ائتمانية بالفائدة الثابتة.

2- الودائع:

تشكل الودائع بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي لموارد البنك الإسلامي وتشبه بذلك البنوك التقليدية. غير أن هناك اختلاف جوهري أشرنا إليه سابقاً فالودائع لدى البنك الإسلامي تقوم على أساس المضاربة الشرعية بين المودعين كأرباب الأموال وبين البنك باعتباره المضارب أو المستثمر.

تتكون الودائع في البنك الإسلامي من الأنواع التالية:

• الحسابات الجارية (ودائع جارية تحت الطلب):

وإدارة هذا النوع من الودائع لا يختلف عما يتم في البنوك التقليدية.

• حسابات الاستثمار:

تمثل الحسابات الاستثمارية أو الودائع الاستثمارية المصدر الرئيسي للنشاط الاستثماري للبنك الإسلامي. كما أنها السمة الأساسية الذي يختلف البنك الإسلامي فيها عن مثيله البنك التقليدي.

فالبنك الإسلامي لا يعمل مجرد وسيط مالي كالبنك التقليدي وإنما هو مشارك في العملية الاستثمارية.

وهناك أنواع من الحسابات الاستثمارية هي:

- ودائع استثمارية مخصصة (أو حسابات استثمارية مخصصة).
- ودائع استثمارية عامة (أو حسابات استثمارية عامة) أي أنها ليست محددة في مشروع معين من قبل المودع وإنما يقوم البنك بناء على تفويض من المودعين باستثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة.
- وبصورة عامة فإن الودائع الاستثمارية أو الحسابات الاستثمارية تشترك مع رأس المال المخصص للإستثمار في المشروعات الاستثمارية المباشرة للبنك وفي تمويل مشروعات استثمارية يقوم بها الغير.

• الودائع الإدخارية (حسابات الإدخار):

تشكل الودائع الادخارية مصدراً مهماً من مصادر موارد البنك الإسلامي. حيث يتمكن صغار المدخرين من توظيف أموالهم في الاستثمار من خلال البنك الإسلامي.

وتعد الودائع الادخارية خطوة أولي بالنسبة لصغار المدخرين، حيث يمكن أن تتحول هذه الادخارات إلى حسابات استثمار متوسطة الآجل وطويلة الآجل. غير أن حجم الودائع الادخارية يعتمد على مستوى الادخار المحلي وهذا يعتمد على مستوى الدخل. ولكن ما زال هذا النوع يشكل نسبة متواضعة من إجمالي موارد البنوك.

• شهادات الإيداع متوسطة وطويلة الآجل:

تعتبر شهادات الإيداع أحد الأدوات المالية الإسلامية التي يستخدمها البنك في جذب موارد مالية جديدة توظف في استثمارات عامة أو مخصصة.

وتعتبر هذه الشهادات أحد بدائل البنك الإسلامي للحصول على الأموال بدلاً عن الإقراض من البنك المركزي أو من البنوك التقليدية الأخرى.

فالبنك الإسلامي لا يلجأ إلى قروض البنك المركزي أو البنوك الأخرى كمصدر للموارد لأنه لا يتعامل بالفائدة الثابتة (الربوية) أخذاً وعطاءً.

لذلك، فإنه عند الحاجة إلى موارد مالية للاستثمار أو لمواجهة متطلبات سيولة طارئة يلجأ إلى استخدام الأساليب التالية:

- إصدار شهادات إيداع لتمويل عمليات استثمارية متوسطة طويلة الآجل تشتريها البنوك الأخرى أو الشركات أو الأفراد.
- الاتفاق مع البنك المركزي على أن يقوم البنك المركزي بإيداع وديعة استثمارية قصيرة الآجل أو متوسطة الآجل يتحقق منها عائد استثماري للبنك المركزي.
- أو يتفق البنك الإسلامي مع البنوك الأخرى على تبادل الإيداع مع البنوك الأخرى لفترة قصيرة وبدون فائدة، أو إنشاء صندوق الاقتراض من البنوك

الإسلامية وبهذه الطريقة يواجه البنك الاسلامي مشكلة السيولة الطارئة قصيرة الأجل أو متطلبات استثمار معين متوسط أو طويل الأجل.

- إصدار شهادات استثمارية مخصصة لتمويل نشاط استثماري محدد وفقا لدراسة جدوى اقتصادية، حيث نطرح هذه الشهادات للاكتتاب العام في هذا المشروع على أساس المضاربة أو المشاركة حسب نظم الإصدار الذي يحددها البنك.

يبد أن إصدار هذه الأدوات يتطلب وجود سوق مالية يتم فيه تداول هذه الشهادات مع إضفاء مرونة عليها كي تتمتع بدرجة معينة من السيولة.

خلاصة القول،

- يتميز البنك الإسلامي فيما يتعلق بجانب الموارد (الخصوم) بالخصائص الآتية:
- لا يعتمد البنك على قروض البنك المركزي أو قروض البنوك لأخرى التقليدية وإنما يعتمد على الإيداعات.
 - الأهمية النسبية لحقوق الملكية.
 - الأهمية النسبية للودائع الإدخارية والاستثمارية العامة والمخصصة مقارنة بالودائع الجارية.
 - الأهمية النسبية للإستثمارات متوسطة وطويلة الأجل مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل. وكذلك فإن العائد على حسابات الاستثمار يكون وفقاً للصيغ الإسلامية.
 - تقل الأهمية النسبية لنسبة السيولة كون معظم الودائع أو الحسابات هي حسابات استثمارية.

على أن أوجه التميز هذه لا يكتسبها البنك الإسلامي دفعة واحدة وإنما من خلال الممارسة الطويلة، ناهيك عن أن بعض قيود البنوك المركزي قد تقلل من أهمية هذا التميز.

ولكن من حيث الأساس النظري لنشاط البنك الإسلامي فإن هذه السمات تعدد أساسية ورئيسية في طبيعة ونشاط أي بنك إسلامي.

ثانياً: جانب استخدامات الموارد (الأصول):

• رأينا فيما تقدم أن النشاط الأساسي للبنوك الإسلامية هو القيام بالاستثمار في مختلف المجالات وفي الآجال المختلفة.

ولذلك، فإن الاستثمار قصير- متوسط - طويل الأجل يمثل الاستخدام الأساسي لموارد البنك.

وهذا يختلف عن طبيعة نشاط البنوك التقليدية الذي يركز نشاطها الرئيسي على تقديم القروض، السلف للأفراد والجهات الطالبة للتمويل الائتماني.

• ولذلك، فإن محفظة الاستثمار في البنك الإسلامي تتوزع على الأنواع التالية:

1- استثمارات سائلة في أسهم على المستوى المحلي أو الدولي.

2- تمويلات قصيرة الأجل من أبرزها:

• التمويل التجاري وفقاً لصيغة بيع المراجعة للأمر بالشراء.

• تمويل رأس المال العامل.

• مشاركات قصيرة الأجل.

• مضاربات قصيرة الأجل.

• بالإضافة إلى القرض الحسن.

3- استثمارات متوسطة وطويلة الأجل وفقاً للصيغ الآتية:

• صيغة المشاركة: مشاركات متوسطة وطويلة الأجل.

• صيغة المضاربة: مضاربات متوسطة وطويلة الأجل.

• البيع التأجيري أو الإيجار المنتهي بالتمليك.

• المشاركات المنتهية بالتمليك.

• تمويل مشروعات عقارية وفقاً لصيغة الاستصناع.

4- استثمارات رأسمالية مثل:

- المساهمة في مشروعات.
- تأسيس شركات استثمارية.
- ومن ناحية أخرى، فإن البنوك الإسلامية تحتفظ باحتياطيات نقدية وبصورة مشابهة للبنوك التقليدية ومن عناصر هذه الاحتياطيات هي:

- نقود حاضرة في الصندوق:

- احتياطيات نقدية لدى البنك المركزي.
 - احتياطيات نقدية لدى البنوك المحلية والمراسلين.
- غير أن البنوك الإسلامية تواجه مشكلة لا تواجهها بنفس الدرجة البنوك التقليدية.

ذلك أن تحديد البنك المركزي نسبة احتياطي على الودائع الاستثمارية وتحديد نسبة سيولة عالية يعطل جزء من موارد البنك الاسلامي عن توظيفها في عملية الاستثمار.

في الوقت الذي لا تستطيع هذه البنوك (الإسلامية الاقتراض من البنك المركزي)، بينما هذه المشكلة لا تواجهها البنوك التقليدية التي يقوم نشاطها على الإقراض ولا يفرض عليها نسبة احتياطي على الودائع الاستثمارية.

إضافة إلى ذلك، فإن السيولة النقدية في البنوك الإسلامية تختلف عن السيولة النقدية في البنوك التقليدية من حيث أن الأولى لا يحقق عائد، بينما الاحتياطيات القانونية في البنوك التقليدية قد تحصل على عائد عنها.

إطار (21): تطور موارد واستخدامات البنوك الإسلامية:

قد حجم أصول وودائع البنوك الإسلامية بأكثر من (500) مليار دولار ومن المتوقع أن تصل إلى تريليون دولار بحلول 2012 ومن ناحية أخرى وبسبب النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية تشهد الأسواق العالمية توجهها دولياً لتبني آليات وأدوات التمويل الإسلامي في العديد من الدول مثل بريطانيا وكندا وأستراليا وألمانيا وسويسرا وهونج كونج وسنغافورة وقد أشاد صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2007 بالتوسع السريع في التمويل الإسلامي وتشير الإحصاءات إلى أن حجم سوق الصكوك الإسلامية بلغ نحو 94 مليار دولار عام 2007 ومن المتوقع أن يصل إلى 676 مليار دولار بحلول 2017.

المصدر: مجلة الاقتصاد الإسلامية العدد (326) جماد الأول 1429هـ.

إطار (22): التطور التاريخي لنشأة البنوك الإسلامية في اليمن:

مثل النصف الثاني من عقد سبعينات القرن الماضي فترة خصبه لظهور عدد من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية كالأردن ومصر وبلدان الخليج العربي. وقد انعكست رياح التغيير نحو البنوك الإسلامية على مطالبة كثير من المهتمين في اليمن بإنشاء بنك إسلامي في اليمن على غرار ما يحدث في بعض الدول العربية. في عام 1979، قدم أول مشروع قانون لإنشاء بنك إسلامي في اليمن (شمال اليمن)، غير أن المعارضين لإنشاء هذا البنك، أفضلو الفكرة. في عام 1986، تكررت المحاولة مرى أخرى. حيث تم تشكيل لجنة حكومية لإعداد مشروع قانون (مصرف التمويل والاستثمار الإسلامي). وافق مجلس الوزراء في شمال اليمن على القانون في إبريل 1987. إن المحطة الأخيرة في مسيرة نشأة البنوك الإسلامية هي بعد ميلاد الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية 1990.

حيث مثل عام 1996 الميلاد الحقيقي للبنوك الإسلامية في اليمن بعد أن اتسعت قاعدة المؤيدين لفكرة البنوك الإسلامية، إضافة إلى ظهور عوامل اقتصادية وسياسية أظهرت أهمية إنشاء مثل هذا النوع من المصارف.

وافق مجلس النواب اليمني في عام 1995 على قانون البنوك الإسلامي في اليمن وتم إصداره عام 1996 بعد إدخال بعض التعديلات عليه المقترحة من البنك المركزي اليمني.

تميز قانون البنوك الإسلامية في اليمن بأنه قانون عام يسمح في ظلّه بإنشاء أي بنك إسلامي وليس مجرد قانون لإنشاء بنك إسلامي واحد، كما كان عليه الحال في مشروعات القوانين السابقة.

في ظل هذا القانون يمكن إنشاء بنك إسلامي بمجرد ترخيص من البنك المركزي. كما تميز القانون بأنه لم يشترط مساهمة الحكومة في البنوك الإسلامية وأنه سمح للمساهمين غير اليمنيين بالمساهمة بما لا يزيد عن 20% من رأس المال. ومن ناحية أخرى، أدخل على القانون تعديلات من شأنها إعاقة عمل البنوك الإسلامية. حيث اشترط القانون أن لا يتجاوز نسبة استثمارات البنوك الإسلامية عن 20% من رأس المال والاحتياطيات.

- سرعان ما ظهرت البنوك الإسلامية جدارتها في السوق، حيث استطاعت هذه البنوك أن تجذب نحو 78% من الودائع كنسبة من إجمالي الأصول خلال الفترة الأولى من بداية نشاطها 96-2000. أو ما يساوي 131% من إجمالي الاستثمارات والتمويل خلال تلك الفترة.

أما نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع فقد بلغت بنهاية الفترة المذكورة نحو 49% هذه المؤشرات تؤكد مدى قبول الأفراد للتعامل مع البنوك الإسلامية إضافة إلى كفاءتها في القيام بعملية الاستثمارات.

(4-10) مؤشرات الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية (2011-2012)

1- تظهر الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية جملة من الدلالات والمؤشرات على تطور العمل المصرفي الإسلامي وأبرزها:

- ارتفاع الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية ارتفاعاً بمعدل 29.5%، وبمبلغ 160.1 مليار ريال ليصل إجمالي (الأصول = الخصوم) إلى 702.1 مليار ريال خلال عام 2012، وارتفعت حصة ميزانية البنوك الإسلامية من إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قليلاً إلى ما نسبته 30.8% في عام 2012 مقابل ما نسبته 30.7%، في عام 2011.

2- وفيما يتعلق بجوانب استخدامات موارد البنوك الإسلامية (الأصول) نجد ما يلي:

- ارتفاع الأصول الخارجية الصافية للبنوك الإسلامية بنسبة 16.3%، وبمبلغ 44.6 مليار ريال، لتصل إلى 320.4 مليار ريال في عام 2012 مقارنة مع انخفاض نسبته 6.4% عام 2011.

وبلغت نسبة إجمال الأصول الخارجية إلى إجمالي الأصول 45.6٪ في عام 2012، مقارنة بما نسبته 51.3٪، عام 2011، كما ارتفعت نسبة الأصول الخارجية الصافية للبنوك الإسلامية إلى الأصول الخارجية الصافية للبنوك التجارية والإسلامية من 59.3٪ في عام 2011 إلى 61.9٪، في عام 2012.

• ارتفاع احتياطيات البنوك الإسلامية بنسبة 87.4٪ خلال عام 2012 لتصل إلى 130.6 مليار ريال، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع أرصدها لدى البنك المركزي بنسبة 95.9٪ وبمبلغ 58.8 مليار ريال، في حين ارتفع النقد المحلي بالخزائن بنسبة 25.0٪، وبمبلغ 2.1 مليار ريال، وارتفعت نسبة الاحتياطيات إلى الودائع في عام 2012 إلى ما نسبته 24.5٪، مقابل ما نسبته 17.7٪ في عام 2011.

• أما القروض والسلفيات أو تمويلات البنوك الإسلامية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية فقد ارتفعت بنسبة 31.0٪، بارتفاع قدره 45.8 مليار ريال، لتصل إلى 193.7 مليار ريال خلال عام 2012، في الوقت الذي انخفضت فيه خلال عام 2011 بنسبة 21.9٪، وبمبلغ 41.4 مليار ريال، وقد توزعت الزيادة في التمويلات في عام 2012 على الحكومة بمبلغ 41.7 مليار ريال والقطاع الخاص بمبلغ 4.1 مليار ريال.

3- وفيما يتعلق بموارد البنوك الإسلامية (الخصوم) نجد ما يلي:

• ارتفاع الودائع بنسبة 35.7٪، وبمبلغ 140.5 مليار ريال خلال عام 2012 مقابل انخفاض نسبته 13.1٪ وبمبلغ 59.3 مليار ريال في عام 2011، ويرجع ذلك لزيادة كل مكونات الودائع بسبب استعادة الثقة وبدء التعافي الاقتصادي. وشكلت ودائع البنوك الإسلامية 29.6٪ من إجمالي ودائع البنوك التجارية والإسلامية في عام 2012، مقابل 29.1٪ في العام السابق. كما ارتفعت الخصوم الأخرى الصافية في عام 2012 بمبلغ 11 مليار وبنسبة 11.3٪، مقارنة بانخفاض قدره 33.6 مليار ريال وبنسبة 25.6٪، في العام السابق.

هيكل ودائع البنوك الإسلامية :

• يشير هيكل ودائع البنوك الإسلامية إلى الأهمية النسبية المتزايدة لمكونات الحسابات الاستثمارية (الودائع) وقد كان لودائع العملات الأجنبية كان النصيب الأوفر خلال عام 2012، حيث بلغت حصتها من إجمالي الودائع 55.0% لتصل إلى 293.4 مليار ريال في عام 2012 مقابل 55.9% وبمبلغ 219.7 مليار ريال في عام 2011. أما بالنسبة للودائع لأجل بالعملة المحلية فقد بلغت حصتها من إجمالي الودائع 25.3% وبمبلغ 135.1 مليار ريال في عام 2012 مقابل 26.0%، وبمبلغ 102.3 مليار ريال في عام 2012 مقابل 26.0% وبمبلغ 102.3 مليار ريال في عام 2011، ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع حصة الودائع تحت الطلب وودائع الادخار من إجمالي الودائع بنسب ضئيلة حيث بلغت هذه الحصص 10.6% و 8.1% على التوالي في عام 2012، مقابل 9.3% و 7.9% في العام السابق.

• ارتفاع حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع من 44.1% في عام 2011 إلى 45.0%، في عام 2012 بسبب الاستقرار النسبي في سعر صرف الريال وعودة الثقة في العملة الوطنية.

الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية للفترة 2011 – 2012

خصوم		أصول	
2012	2011	2012	2011
2.8	5.3	320.4	278.3
2.8	5.3	69.2	49.0
0.0	0.0	230.7	207.0
533.5	393.0	20.5	22.2
56.5	36.6	130.6	69.7
135.1	102.3	10.5	8.4
43.0	30.9	120.1	61.3

		إدخار)	المركزي		
4.9	3.0	ودائع مخصصة	شهادات الإيداع	0	0
293.4	219.7	ودائع بالعملة الأجنبية	قروض وسلفيات) تمويلات وفقاً لصيغ البنوك (الإسلامية)	193.7	147.9
0.6	0.4	ودائع الحكومة	القطاع الخاص	148.7	144.6
165.8	143.6	خصوم أخرى	المؤسسات العامة	0.0	0.0
73.6	67.4	رأس المال والاحتياطي	الحكومة (صكوك إسلامية)	45.0	3.3
92.2	76.2	خصوم أخرى	أصول أخرى	57.3	46.1
702.1	542.0	إجمالي الخصوم	إجمالي الأصول	702.1	542.0

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2012 ص 58 - 59

(5-10) ملخص الفصل

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية شاملة تمارس نشاطها الاستثماري وفقاً لمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر ولا تتعامل بالفائدة الثابتة أخذاً أو عطاءً وهي تعتبر بنوك استثمار وتقدم كافة الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية وإجراء التحويلات وأعمال المراسلة وبيع وشراء العملات الأجنبية وغيرها.
- تتكون موارد البنوك الإسلامية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والودائع التي تشكل المصدر الرئيسي للموارد. وتتكون الودائع من ودائع جارية ومن ودائع استثمارية مخصصة وودائع استثمارية عامة. وتستطيع البنوك الإسلامية إصدار شهادات استثمار مخصص وشهادات إيداع استثمارية. لكن القروض بفوائد ثابتة من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى لا تعتبر مصدراً من مصادر موارد البنك الإسلامي.

• إن النشاط الرئيسي للبنوك الإسلامية هو الاستثمار قصير - متوسط - وطويل الأجل، حيث يتم استخدام وتوظيف الموارد (الأصول) وفقاً لأساليب التمويل الإسلامية مثل:

أسلوب المراجعة للأمر بالشراء والمضاربة والمشاركة الدائمة أو المنتهية بالتملك والتأجير المنتهي بالتملك إضافة إلى أسلوب التمويل بالسلم وبأسلوب الاستصناع.

• إن العلاقة بين صاحب الوديعة والبنك الإسلامي هي علاقة مشاركة حيث تتلقى البنوك لإسلامية الودائع الاستثمارية وفقاً لصيغة المضاربة في الشريعة الإسلامية. وبهذه الصفة يكون المودعون هم أرباب المال، بينما يكون البنك هو المضارب (المستثمر أو العامل) وما ينجم من ربح يقتسمه الطرفان حسب الاتفاق.

وهذه العلاقة تختلف بصورة جوهرية عن البنوك التجارية التقليدية التي تقوم العلاقة فيها بين المودع والبنك على أساس علاقة دائن (المودع) بمدين (البنك). ثم يقوم البنك التقليدي بإقراض هذه الودائع على أساس علاقة دائن (البنك) بمدين (المقترض أو طالب الائتمان أو المستثمر).

• إن القطاع المصرفي الإسلامي ينمو بسرعة (20-25٪ سنوياً) ويضم الآن أكثر من (280) بنك إسلامي، بلغ حجم أصولها نحو (260) بليون دولار، كما بلغت حجم استثماراتها ما يزيد عن (255) بليون دولار. إضافة إلى وجود أكثر من (300) بنك تقليدي يمتلك فروع إسلامية أو يقدم خدمات ومنتجات مالية إسلامية.

• بدأت مسيرة النشأة التاريخية للبنوك الإسلامية في اليمن في أواخر سبعينات القرن الماضي. لكن ولادتها الحقيقية تمت بإصدار قانون المصارف الإسلامية في 1996.

يوجد الآن في اليمن ثلاثة مصارف إسلامية هي:

بنك سبأ - بنك التضامن الإسلامي - بنك التمويل والاستثمار الإسلامي.

مسرد مصطلحات الفصل

- المضاربة - المشاركة المنتهية بالتمليك - التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك - عقد الاستصناع - عقد السلم المراجعة للآمر بالشراء.
شهادات الاستثمار المخصص - شهادات الإيداع في البنوك التجارية التقليدية.

أسئلة الفصل

- س1: قارن بدقة بين أساليب التمويل الآتية:
1. بيع المراجعة للآمر بالشراء وبيع السلم.
 2. المشاركة المنتهية بالتمليك والتأجير التمويلي المنتهي بالتمليك.
 3. أساس العلاقة بين المودع والبنك في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- س2: ما هو المقصود من المصطلحات الآتية:
1. حسابات الاستثمار المخصص.
 2. حسابات الاستثمار العام.
- س3: ناقش أوجه الشبه والاختلاف بين البنك الاسلامي والبنك التجاري التقليدي فيما يتعلق بجانب موارد البنك.
- س4: ناقش أوجه الشبه والاختلاف في جانب استخدام الموارد في كل من البنك الاسلامي والبنك التقليدي؟

مراجع الفصل العاشر

- 1- د. محمد علي القري ، الاقتصادي الاسلامي .
- 2- د. محمد الأفندي، محاضرات في النقود والبنوك والمصارف الإسلامية، مذكرات غير مطبوعة، 1999-2002.
- 3- د. سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية، بما يتفق والشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، عمان، دار الفكرة، 1982.
- 4- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، دار التيسير، 1989.
- 5- يوسف القرضاوي، بيع المراجعة كما في تجربة المصارف الإسلامية الكويت، دار العلم، 1984م.

الفصل الحادي عشر

البنوك التجارية في اليمن

الأهداف:

يهتم هذا الفصل بتقديم قراءة تطبيقية للوضع الراهن للبنوك التجارية في اليمن ودورها في عملية الوساطة المالية والنشاط الاقتصادي والمصرفي بشكل عام. ومع أن بنیان الجهاز المصرفي في اليمن ما زال حديثاً. إلا أن عقد الأربعينات من القرن الماضي كان نقطة البداية في ميلاد نواة الجهاز المصرفي في اليمن.

تتوزع موضوعات هذا الفصل على النحو الآتي:

أولاً: التطور التاريخي للبنوك التجارية في اليمن.

ثانياً: موارد واستخدامات البنوك التجارية.

ثالثاً: إصلاح البنوك التجارية.

رابعاً: ملخص الفصل

(1-11) التطور التاريخي للبنوك التجارية في اليمن

أ. من مرحلة الوكالات التجارية إلى فروع البنوك الأجنبية:

بدأت بذور العمل المصرفي في اليمن تأخذ مراحلها الأولى في أواخر القرن التاسع عشر.

حيث لم يكن هناك بنوك مصرفية بالمفهوم المعاصر، وإنما كان هناك عدد من الوكلاء التجاريين والصرافين في كل من عدن والحديدة بغرض تلبية أعمال التبادل التجاري.

وقد ظهر هذا النشاط بحكم الموقع الجغرافي الساحلي لكل من عدن والحديدة وقربهما من خطوط التجارة الدولية وخاصة عدن. وقد شهد عام 1871م افتتاح أول مكتب للصرافة في عدن والذي أطلق عليه. بنك عدن. وكان مملوكاً للكابتن لوك توماس" بريطاني الجنسية. وقد كان وكيلاً بصفة رسمية لعدد من بنوك لندن من بينها شارترد بنك والبنك الأهلي الهندي.

لكن سرعان ما قامت بمنافسته شركة هندية أطلق عليها (فهوجي دنشا) في أعمال الصرافة والتجارة.

وفي العقد التاسع من القرن التاسع عشر، شهدت مدينة عدن المستعمرة البريطانية وقتذاك ظهور فروع البنوك الأجنبية المعاصرة.

حيث أنشئ فرع للبنك الأهلي الهندي في عدن في عام 1894م. وبظهور هذا البنك ومنافسته القوية، أختفت شركة عدن وصفت أعمالها. بينما ظلت شركة فهوجي دنشا، في السوق حتى أواخر الخمسينات من القرن الماضي.

غير أن فرع البنك الأهلي كان قد تمكن من الاستحواذ على الأنشطة الائتمانية وتمويل عمليات التجارة وأسواق رأس المال. ولكن سيطرة فرع البنك الأهلي الهندي ومركزه الاحتكاري ضعفت في أوائل خمسينات القرن الماضي، عندما تم افتتاح فروع أخرى للبنوك الأجنبية.

فقد أدى ازدهار حركة التجارة في تلك الفترة إلى تشجيع بنوك أخرى لفتح فروع لها في عدن.

حيث تم افتتاح فرع للبنك الشرقي في عدن في 1951م كما تم افتتاح فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في 1952م. وتوالى خلال الفترة بين 1956 افتتاح فروع للبنوك الأجنبية في عدن. حيث إنشاء البنك الهندي فرعاً له في عدن 1953م وأنشاء كذلك فرع لبنك (شارترد) في 1953م، وفرع لبنك حبيب عام 1954م وفي عام 1956 تم افتتاح البنك العربي في عدن.

أما في شمال اليمن، فقد ظهرت فروع البنوك الأجنبية منذ خمسينات القرن الماضي.

حيث تم افتتاح فرع بنك الهند الصيني والسويس (بنك الأندوشين) عام 1949م.

وقد تولى هذا الفرع القيام بوظائف معينة أهمها:

- قبول التحويلات.

- شراء الريال الفضي.

غير أن هذا الفرع لم يعمر طويلاً، حيث تم تصفية هذا الفرع عام 1951م. وفي عام 1959 تم إنشاء ثلاثة فروع للبنك الأهلي التجاري السعودي في كل من الحديدة وتعز وصنعاء.

وقد انحصرت مهام هذه الفروع في إجراء التحويلات وقبول الإيداع بالريال الفضي ماري تریزیا.

وقد تم تصفية أعمال هذا الفرع عند قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 في شمال اليمن.

وفي عدن، حدثت نقله كبيرة في بنیان الجهاز المصرفي حيث شهد العام 1956م أول نواه لبنك محلي أطلق عليه (بنك الجنوب العربي). كأول بنك محلي برأسمال مساهمة مشتركة بنسبة 60٪ للمساهمين المحليين و20٪ للبنك الأهلي.

ب. مرحلة ظهور البنوك الوطنية

كان قيام الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962 في شمال اليمن وثورة 14 أكتوبر 1963 في جنوب اليمن إيذاناً بظهور مرحلة البنوك الوطنية.

ففي شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية سابقاً) تم إنشاء أول بنك وطني هو البنك اليمني للإنشاء والتعمير كشركة مساهمة مختلطة برأس مال يمني 100٪ وذلك في 28 أكتوبر 1962م.

حيث تولى هذا البنك مهام تمويل التنمية الاقتصادية وكانت له وظائف متعددة أقرب إلى نظام البنك الشامل.

كما قام بعمل البنوك المتخصصة من حيث تمويل عمليات الاستثمار المختلفة والقيام بالمهام التنموية.

وقام بمهام ووظائف البنك التجاري من حيث تمويل عمليات التجارة. وفي نفس العام أواخر 1962 تم افتتاح فرع بنك مصر في تعز الذي أنحصرت أعماله في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للقوات المصرية الموجودة في اليمن. إضافة إلى تمويل التبادل التجاري بين اليمن ومصر.

أما في جنوب اليمن، فقد صدر القانون رقم (37) لسنة 1969م المتعلق بإنشاء البنك الأهلي اليمني على انقاض جميع البنوك وفروعها التي تم دمجها بموجب هذا القانون في بنك واحد أطلق عليه البنك الأهلي اليمني.

وفي عام 1972م صدر القانون رقم (26) الذي قضى بإنشاء مصرف اليمن وتم منحه الاختصاصات والمهام التي يختص بها أي بنك مركزي.

ووفقاً لهذا القانون تم إلغاء هيئة المصارف التي أنشئت وفقاً للقانون رقم (37) لسنة 1969م.

ج. بنيان الجهاز المصرفي في عقد السبعينات

مثل عقد السبعينات من القرن الماضي فترة خصبه لتعدد البنوك والانتقال من حالة احتكار بنك أو بنكين للنشاط الائتماني والاقتصادي إلى مرحلة تعدد البنوك في سوق أقرب إلى المنافسة.

فقد كان إنشاء البنك المركزي اليمني في شمال اليمن في 27 يوليو 1971م وفقا للقانون (4) لسنة 1971م. وصدر قانون البنوك رقم (8) لسنة 1972م إيدانا بإنشاء بنوك تجارية ومتخصصة أخرى.

حيث ظهرت عدد من البنوك الأجنبية والعربية، إضافة إلى البنوك الوطنية المتخصصة كالبنك الزراعي والبنك الصناعي وبنك الإسكان.

وفيما يلي قائمة بأسماء البنوك خلال هذه الفترة في شمال اليمن:

البنوك في اليمن في عقد السبعينات وبداية الثمانينات 1982

عدد الفروع	الملكية	المركز الرئيسي	سنة التأسيس	أسم البنك
3	100% ملكية أجنبية	تعز	1971	البنك البريطاني للشرق الأوسط
1	100% أجنبي	صنعاء	1971	
2	100% عربي	صنعاء	1972	يونائتد بنك المحدود
1	100% أجنبي	صنعاء	1975	البنك العربي المحدود
1	100% أجنبي	صنعاء	1975	بنك الاعتماد والتجارة المحدود
5 (بنك متخصص)	70% حكومي، 30% خاص	صنعاء	1975	بنك اندوشين والسويس
1	70% حكومي، 30% خاص	صنعاء	1976	بنك التسليف الزراعي
1	70% حكومي، 30% خاص	صنعاء	1977	البنك الصناعي اليمني
1	50% يمني، 50% كويتي	صنعاء	1979	بنك الاسكان
1	100%	صنعاء	1982	بنك اليمن والكويت
				بنك الرافدين

المصدر: النظام المصرفي في اليمن، ندوة المجلس الاستشاري، 1997

د. الجهاز المصرفي بعد الوحدة اليمنية

بعد إعادة توحيد اليمن في 22 مايو 1990، تم توحيد الجهاز المصرفي. حيث تم دمج مصرف اليمن الموجود في جنوب اليمن مع البنك المركزي في شمال اليمن تحت مؤسسة مصرفية واحدة أطلق عليها البنك المركزي اليمني.

وصدر القانون رقم 21 لسنة 1991م بشأن البنك المركزي واختصاصه كما صدر قانون البنوك رقم (36) لسنة 1991 بشأن تنظيم أنشطة البنوك التجارية الوطنية والأجنبية وفروعها العاملة في الجمهورية اليمنية.

وقد تم إجراء تعديلات على قانون البنك المركزي اليمني رقم 21 لسنة 1991 وتم إصدار قانون جديد للبنك المركزي رقم (14) لسنة 2001.

كما تم تعديل قانون البنوك السابق وصدر القانون المعدل رقم (38) لسنة 1998م.

وخلال الفترة 90-1994 كان بنیان الجهاز المصرفي يأخذ الشكل الآتي:

1. البنك المركزي اليمني كمؤسسة مصرفية موحدة وناجحة عن اندماج مصرف اليمن في عدن والبنك المركزي اليمني في صنعاء.
2. ثلاثة بنوك متخصصة وهي:
 - البنك الصناعي.
 - البنك الزراعي.
 - بنك الإسكان.
3. بنك قطاع مختلط وهو البنك اليمني للإنشاء والتعمير بمساهمة مشتركة من القطاع الخاص (49%) والقطاع العام (51%).
4. بنك قطاع عام هو البنك الأهلي مساهمة الدولة 100%.
5. أربعة فروع لبنوك عربية وأجنبية وهي:
 - بنك أندوسونس.
 - البنك العربي.
 - بنك يونائتد.
 - بنك الرافدين.
6. ثلاثة بنوك قطاع خاص وهي:

- بنك اليمن الدولي.
- بنك اليمن والكويت.
- البنك التجاري اليمني.

(11-2) موارد واستخدامات البنوك التجارية في اليمن

عرضنا سابقاً عناصر وبنود كل من موارد واستخدامات البنوك التجارية. ومن أجل تقديم قراءة تطبيقية لاتجاهات ومجالات استخدامات الموارد في البنوك اليمنية، وتقييم مستوى فاعليتها وأدائها في النشاط الائتماني والاقتصادي، نقدم فيما يلي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية كما تظهر في 31 ديسمبر 2012.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في اليمن للفترة 2011 – 2012 بمليارات الريالات

خصوم		أصول	
2012	2011	2012	2011
25.6	11.5	221.2	199.2
23.1	9.7	190.8	164.6
2.6	1.9	0	0
1266.0	955.6	30.4	34.6
175.0	125.7	148.2	105.3
508.4	349.7	18.9	14.5
125.0	96.2	129.3	90.8
41.2	31.4	89.9	0
412.8	352.6	1050.7	849.9
3.4	0.06	225.0	222.3
282.4	256.8	17.3	20.4
120.5	114.2	808.3	607.1
161.9	142.6	64.1	69.6
1574.0	1223.9	1574.0	1223.9

التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2012 صـ

اتجاه مؤشرات الميزانية الموحدة للبنوك التجارية :

(أ) مؤشرات الأصول :

1- ارتفاع حجم الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في عام 2012 حيث ارتفعت بمبلغ 312.1 مليار ريال ونسبة 28.6٪، لتصل إجماليات (الأصول = الخصوم) في عام 2012 إلى 1574.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض بلغ 78.0 مليار ريال ونسبة 6.0٪ في عام 2011، وبلغت حصة ميزانية البنوك التجارية من إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية 69.2٪ في عام 2012 مقارنة بـ 69.3٪ في عام 2011.

2- ارتفاع الأصول الخارجية الصافية للبنوك التجارية بمقدار 7.9 مليار ريال ونسبة 4.2٪، لترتفع من 187.7 مليار ريال في عام 2011 إلى 195.6 مليار ريال، في عام 2012 مقارنة بارتفاع قدره 2.7 مليار ريال خلال عام 2011، لاحظ أن الأهمية النسبية للأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ 14.1٪ في عام 2012، وشكل صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية 38.1٪، من صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية مقابل 40.7٪، في العام السابق.

3- ارتفاع احتياطات البنوك التجارية (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمبلغ 42.9 مليار ريال، ونسبة 40.7٪، خلال عام 2012، ويعود ذلك إلى ارتفاع أرصدها لدى البنك المركزي بنسبة 42.4٪، وبمبلغ 38.5 مليار ريال، حيث وصلت الاحتياطات إلى 148.2 مليار ريال، ويلاحظ أن حصة احتياطات البنوك التجارية إلى الودائع بلغت 11.7٪، في عام 2012 مقابل ما نسبته 11.0٪ في عام 2011.

4- زيادة القروض والسلفيات بنسبة 23.6٪، وبمبلغ 200.8 مليار ريال لتصل إلى 1050.7 مليار ريال في عام 2012 مقارنة مع 849.9 مليار ريال في عام 2011 وتعود هذه الزيادة أساساً لارتفاع القروض المقدمة للحكومة المتمثلة أساساً في أذون الخزانة بمقدار 201.2 مليار ريال في عام 2012، في حين

انحصرت الزيادة في التسهيلات للقطاع الخاص بـ 2.7 مليار ريال ، بينما انخفضت تمويلات المؤسسات العامة بمبلغ 3.1 مليار ريال.

(ب) مؤشرات الخصوم :

* ارتفاع الودائع خلال عام 2012 بنسبة 32.5٪، وبمبلغ 310.4 مليار ريال، لتصل إلى 1266.0 مليار ريال ويرجع ذلك لزيادة كل مكونات الودائع بسبب استعادة الثقة وبدئ التعافي الاقتصادي.

* ارتفاع الخصوم الأخرى الصافية بنسبة 16.6٪، لتصل إلى 218.3 مليار ريال خلال عام 2012 مقابل 187.2 مليار ريال، في عام 2011، ويعود هذا الارتفاع جزئياً إلى زيادة رأسمال البنوك التجارية بمبلغ 6.3 مليار ريال، وبنسبة 5.5٪، مقابل ارتفاع نسبته 6.4٪، وبمبلغ 6.9 مليار ريال، في عام 2011، وهذه الزيادة نتيجة لجهود البنك المركزي الرامية إلى زيادة رأسمال البنوك العاملة في اليمن.

* ارتفاع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لأجلها خلال عام 2012 بنسبة 45.4٪، و إلى 508.4 مليار ريال ، مقابل 349.7 مليار ريال في عام 2011 وبلغت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2012 ما نسبته 40.2٪ مقارنة بما نسبته 36.6٪ في عام 2011، وسجلت الودائع المخصصة ارتفاعاً بنسبة 31.2٪ وبمبلغ 9.8 مليار ريال ، لتصل إلى 41.2 مليار ريال في عام 2012، وقد بلغت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2012 ما نسبته 3.3٪ وهي نفس النسبة المسجلة في العام السابق، وارتفعت ودائع الادخار بنسبة 29.9٪، لتصل إلى 125.0 مليار ريال في عام 2012 مقابل 96.2 مليار ريال في عام 2011 وبلغت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2012 نسبة 9.9٪، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 39.2٪، في عام 2012 مقابل انخفاض نسبته 9.6٪، في السابق.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملية فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً نسبته 17.1٪، لتصل إلى 412.8 مليار ريال، بارتفاع قدره 60.2 مليار ريال ، خلال عام 2012، وانخفضت أهميتها النسبية إلى إجمالي الودائع من

36.9٪، في عام 2011 إلى 32.6٪، عام 2012 ، وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع باريال إلى إجمالي الودائع من 63.1٪، في عام 2011 إلى 67.4٪، في عام 2012 بسبب الاستقرار النسبي في سعر صرف الريال وعودة الثقة بالعملة الوطنية.

5- وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للأستخدامات فإنها تبدو كما يلي:

-تمثل محفظة القروض والسلفيات المصدر الرئيسي لإستخدامات الموارد (الأصول) في البنوك التجارية، فهي تبلغ نحو 66.8٪ من إجمالي استخدامات الموارد، وهي بذلك تشكل النسبة الأكبر من الأصول لعام 2012. حيث وصلت إلى (1050.7) مليار ريال.

إلا أن مقارنة هذه النسبة بالنسب العالمية تظهر أن إنها ما زالت أقل من النسب المتعارف عليها عالمياً. وهذا يبين ضعف فعالية البنوك التجارية في تطوير الوساطة المالية وتنشيط حركة التنمية والاستثمار.

أما محفظة الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية فقد بلغت (221.2) مليار ريال. أو ما نسبته 14.1٪ من إجمالي استخدامات الموارد. وهي بذلك تشكل الترتيب الثاني في الاستخدامات. وهذا المؤشر يبين بوضوح زيادة تدفق الأصول المحلية إلى الخارج للإستثمار. حيث بلغت الودائع في البنوك الأجنبية نحو 190.8 مليار أو 86٪ من إجمالي الأصول الخارجية.

وبين هذا أيضاً استمرار ضعف مناخ الاستثمار الذي لم يكون مواتياً للإستثمارات في الداخل.

-أما أرصدة الاحتياطي النقدي فإنها تمثل 9.4٪ فقط من إجمالي الأصول. والحق أن هذه المؤشرات التي عرضناها وفقاً لبنود الأصول والخصوم للميزانية الموحدة للبنوك التجارية تظهر.

ضعفاً عاماً لدور الجهاز المصرفي في تطوير الوساطة المالية وتنشيط عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

ولكن هذا الضعف الذي يعاني فيه الجهاز المصرفي إنما يعكس في الواقع ضعفاً هيكلياً في الاقتصاد اليمني لعل أبرز ملامحه ما يلي:

- ضعف الوعي المصرفي وعدم نضجة فيما يتعلق بتعامل الجمهور مع المصارف.
- أن نسبة كبيرة من السيولة يتم تداولها خارج الجهاز المصرفي. وهذا يعكس ارتفاع نسبة المبادلات والأنشطة التجارية والاقتصادية خارج إطار الجهاز المصرفي.
- تدني مستوى الادخار المحلي والقومي بسبب تدني مستوى الدخل الفردي الناجم عن ضعف معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نسب البطالة.
- أن انتشار الجهاز المصرفي ما زال محدوداً في عواصم المحافظات والمدن الرئيسية.

(3-11) إصلاح البنوك التجارية

أولاً: لماذا إصلاح القطاع المصرفي؟

خلال النصف الأول من عقد تسعينات القرن الماضي 90-1995م كان من الواضح أن بنيان الجهاز المصرفي في اليمن تعتوره كثيراً من أوجه القصور والاختلالات لعل أبرزها ما يلي:

- 1- الانخفاض الشديد والضعيف لمستوى الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك. فالجهاز المصرفي لم تكن له فعالية كبيرة في جذب مدخرات الأفراد حيث لم يستطع جذب إلا نحو (50) مليار ريال خلال الفترة 90-94 كذلك لم يتمكن الجهاز المصرفي من الاسهام الجاد في عملية التنمية وهذا ما تظهره أرقام القروض والسلفيات التي منحها والتي لم تبلغ إلا نحو (17) مليار أواخر عام 1994.
- 2- كانت نسبة السيولة التي يتم التعامل بها خارج الجهاز المصرفي. كبيرة جداً، بسبب ضعف ثقة الأفراد بالجهاز المصرفي وعدم نضوج وعي الأفراد بشكل كافي بالتعامل مع هذا الجهاز. إضافة إلى المحاذير الشرعية في التعامل مع البنوك التي تتعامل بالرباء أخذاً وعطاءً.
- 3- كان هناك تدني شديد في رؤوس أموال الجهاز المصرفي، حيث بلغت نحو (3) بليار ريال فقط في أواخر عام 1994م.
- 4- كان حجم القروض المتراكمة والمشكوك في تحصيلها مرتفعاً جداً.

ثانياً: أولويات الإصلاح المصرفي خلال الفترة 95-1999:

أ. تركز الإصلاح المالي والمصرفي خلال الفترة 95-96 فيما يتعلق بالمصارف بإعادة النظر في أدوات ومؤشرات السياسة النقدية والتي كانت تشكل عائق أمام تطوير الوساطة المالية للبنوك ومن أهم عناصر الإصلاحات:

1. تحرير أسعار الفائدة المدينة.
2. زيادة الفوائد التأشيرية للإيداع في البنوك من 20٪ إلى 22٪ ثم من 25٪ إلى 27٪ خلال الفترة 95-96.
3. السماح للبنوك بالتعامل في سوق الصرف بسعر السوق.
4. إصدار أذون الخزانة كأداة لإمتصاص السيولة الفائضة وتمويل عجز الموازنة العامة.
5. إصدار تعليمات للبنوك بتصنيف التسهيلات الإئتمانية وتشكيل لجان مستقلة في البنوك لتحديد طريقة احتساب مخصصات الديون والتي تمت على الشكل الآتي:

- مخصص بنسبة 15٪ للديون دون المستوى.

- مخصص بنسبة 45٪ للديون المشكوك في تحصيلها.

- مخصص بنسبة 100٪ للديون الرديئة.

ب. وفي إطار إصلاح القطاع المالي للفترة 97-1999 وهو البرنامج الذي أطلق عليه (FSAC)، تركز أهم عناصر إصلاح القطاع المصرفي في جوانب إصلاح منظومة القوانين والنظم المتعلقة بكفاءة البنوك ومن أبرزها:

1- وضع معايير إدارة مخاطر الائتمان والأنظمة الاحترازية.

2- وضع نظام المراجعة الخارجية لحسابات البنوك.

3- إجراء تعديلات وإصلاحات للقوانين المتعلقة بالقطاع المالي وقد تبلورت أهداف الإصلاحات السابقة في إجراءات تنفيذية كان أبرزها:

- تعديل نظام كفاية رأس المال ليصل إلى 8٪ (نسبة كفاية رأس المال).

- إصدار نظم إدارة مخاطر الائتمان.
 - تعديل النظم الاحترازية مثل تصنيف القروض والمخصصات وانكشاف النقد الأجنبي.
 - إصدار نظام مخاطر التركيز والإقراض لذوي العلاقة.
 - إصدار معايير محاسبية للبنوك.
 - إعداد قائمة شهرية بأسماء المقترضين المتأخرين عن دفع التزاماتهم للبنوك التجارية. وقد أطلق عليها قائمة الأشعار. حيث توزع هذه القائمة دورياً على البنوك. على أن يتم الإدراج في القائمة بناء على طلب البنوك نفسها بعد التأكد من ذلك من قبل إدارة الرقابة في البنك المركزي.
- ج. ولم يتوقف الأمر عند الإجراءات السابقة، بل اشتملت تشكيلة إصلاح القطاع المصرفي على جملة من الإجراءات التي من شأنها تخفيف القيود على البنوك ومن أبرزها ما يلي:

- إعطاء فوائد على متطلبات الاحتياطي الإلزامي.
 - إزالة القيود على الرسوم والمصاريف البنكية.
 - السماح بالإقراض بالعملة الأجنبية للمشاريع التي تدر دخلاً بالنقد الأجنبي.
- د. واشتمل برنامج إصلاح القطاع المصرفي على مجموعة إصلاحات هيكلية ومنها إعداد الدراسات التقييمية المتعلقة بعدد من الإصلاحات الأساسية ومنها:
- خصخصة البنك الأهلي.
 - تقييم أوضاع البنوك المتخصصة.
 - تقييم ومراجعة أوضاع البنك اليمني للإنشاء والتعمير.
 - إنشاء مجلس أعلى للمعايير المحاسبية الموحدة.

ثالثاً: حصاد إصلاح القطاع المصرفي:

1- تعزز بصورة نسبية دور الجهاز المصرفي في الوساطة المالية. وهذا ما يظهره حجم الودائع لدى البنوك التجارية التي ارتفعت من (50) مليار في عام 1994 إلى

(120) مليار في 1996 ثم إلى نحو (199) مليار ريال في 1999م. وقد وصلت ودائع البنوك التجارية والإسلامية إلى (851) مليار ريال بنهاية عام 2006م. كذلك ارتفع حجم القروض والسلفيات التي منحتها البنوك التجارية من (17) مليار لعام 1994 إلى (31) مليار لعام 1696 إلى (102) مليار لعام 1999 بينما وصلت إلى (472) مليار بنهاية عام 2006.

2- أدى رفع الحد الأدنى لرأس مال أي بنك من (250) مليون ريال إلى (750) مليون ريال إلى تحسن نسبي في نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي من أقل من 1% في 1997 إلى 8% في 1999.

وفي عام 2004 حدد الحد الأدنى لرأس مال أي بنك نحو ستة مليار ريال لأي بنك أو فرع جديد مع إعطاء مهلة خمس سنوات لإستيفاء هذا الحد.

3- تم تصفية البنك الصناعي بعد أن تحملت الخزينة العامة الالتزامات التي عليه والتي بلغت مليارين ريال.

غير أن تصفية هذا البنك، قد ترك الساحة فارغة من بنك متخصص لتمويل عملية- الاستثمار الصناعي.

4- تم تصفية محفظة الديون الرديئة للبنك الأهلي اليمني كما تم رفع رأس مال البنك تمهيداً لخصخصته.

5- بلغ متوسط كفاية رأس المال للجهاز المصرف نحو 12% مقارنة بمتوسط 1% في 1997م.

6- يجري قطاع الرقابة في البنك المركزي تقييم دوري للمخاطر كل ثلاثة أشهر وفقاً لطريقة (Camel) بالإستناد إلى بيانات البنوك وبيانات التفتيش في الموقع.

يشمل هذا البند عناصر أساسية هي:

-كفاية رأس المال.

-جودة الأصول.

-كفاءة الإدارة.

-نسبة الإيرادات الربحية.

-إدارة السيولة.

7-وأخيراً اعتمدت البنوك الأساليب الحديثة لتقنية المعلومات وربطت مراكزها الرئيسية بفروعها Online. كما أنها تستخدم نظام السويفت (Swift) في أنشطتها وأعمالها على المستوى المحلي والدولي.

8-ومنذ 1996، دخلت إلى السوق المصرفي اليمني تشكيله جديد من البنوك وهي البنوك الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة الربويه أخذاً وعطاءً. وبدلاً عن ذلك تستخدم أساليب التمويل الإسلامي.

وقد بلغت هذه البنوك الجديدة ثلاثة بنوك إسلامية.

وفيما يلي جدول يوضح هيكل الجهاز المصرفي في اليمن كما يظهر في

31ديسمبر 2004م.

هيكل الجهاز المصرفي في 31 / 12 / 2004

ملكية رأس المال		رأس المال المدفوع (مليون ريال)	البنك
النسبة	الجهة		
100%	الحكومة	2.000	البنك المركزي اليمني
51%	الحكومة	2.000	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
49%	قطاع خاص		
90%	قطاع خاص يمني	1.234	البنك التجاري اليمني
10%	حكومي		
77%	خاص	1.250	بنك اليمن والخليج
22%	أجنبي		
100%	خاص	1.482	البنك الوطني للتجارة والاستثمار
79.6%	قطاع خاص يمني	1.250	بنك اليمن الدولي
20.4%	أجنبي		
100%	أجنبي	2.000	البنك العربي المحدود
100%	أجنبي	1.304	كاليون بنك
100%	أجنبي	1.250	يوناييتد بنك ليمتد
10%	أجنبي	60	مصرف الرافدين
96.7%	قطاع خاص	3.000	بنك التضامن الإسلامي
3.3%	أجنبي		
73.5%	قطاع خاص	1.250	البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار
22%	أجنبي		
4.5%	حكومي		
85%	قطاع خاص	1.974	بنك سبأ الإسلامي
15%	أجنبي		
79%	الحكومة	200	بنك التسليف للإسكان

ملكية رأس المال		رأس المال المدفوع (مليون ريال)	البنك
النسبة	الجهة		
3%	القطاع الخاص	293	بنك التسليف التعاوني الزراعي
86.7%	الحكومة		
13.3%	التعاون	1.250	بنك اليمن والكويت
100%	قطاع خاص يمني		
75%	خاص	2.000	بنك اليمن والبحرين الشامل
25%	أجنبي		

(4-11) ملخص الفصل

- كانت النواه الأولى لظهور البنوك التجارية في اليمن، هو الوكالات التجارية والصرافين، تلي ذلك ظهور فروع لبنوك أجنبية في عدن والحديدة وتعز منذ أربعينات القرن الماضي.
- ويعد بنك عدن الذي انشاء كمكتب للصرافة في 1874 أول نواه لعمل البنوك التجارية.
- وبعد قيام الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962، 14 أكتوبر، 1963م، ظهرت البنوك الوطنية اليمنية مثل البنك اليمني للإنشاء والتعمير 1962م، في صنعاء والبنك الأهلي في عدن 1969م.
- وقد شهدت فترة السبعينات ظهور البنوك المركزية في شطرى اليمن وظهور البنوك المتخصصة في صنعاء إضافة إلى عدد من فروع البنوك الأجنبية.
- وبعد قيام الوحدة اليمنية، تم إندماج الجهاز المصرفي وخاصة البنك المركزي اليمني.
- عانى القطاع المصرفي في اليمن من اختلالات كبيرة منها ضعف دوره في الوساطة المالية وتراكم الديون المشكوك في تحصيلها وتدني إسهامه في النشاط الاقتصادي.

ونتيجة لذلك، فقد تم تنفيذ منظومة من الإجراءات لإصلاح الجهاز المصرفي. التي استهدفت تعزيز دوره في النشاط الاقتصادي وزيادة مستوى الوساطة المالية ورفع درجة كفاءة العمل في أدائه.

وأظهرت هذه الإصلاحات تحسن نسبي في دورة ومستوى الوساطة المالية وكفاية رأس المال.

يتكون الآن الجهاز المصرفي من البنك المركزي وعدد من البنوك التجارية وثلاثة بنوك إسلامية إضافة إلى البنوك المتخصصة.

مسرد مصطلحات الفصل

البنوك المتخصصة	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.
البنوك الإسلامية	قائمة الأشعار
كفاية رأس المال	أذون الخزانة

أسئلة الفصل

- س1: عرف بدقة ما يلي:
- الودائع بالعملات الأجنبية.
 - قهوة دنشا.
 - قائمة الإشعار.
 - مصرف اليمن.
- س2: ناقش أهم اختلالات الجهاز المصرفي في اليمن؟
- س3: أشرح باختصار عناصر إصلاح الجهاز المصرفي.
- س4: ما رأيك في نتائج إصلاح القطاع المصرفي وهل كانت كافية؟
- س5: هل ترى أن تصفية البنك الصناعي كان مبرراً أم لا؟
- س6: هل ترى أن إصدار أذون الخزانة كانت له آثار إيجابية على امتصاص السيولة دون أن يؤدي ذلك إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي والاستثماري.

مراجع الفصل

- 1- أحمد السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في اليمن، صنعاء 2006م.
- 2- د. مطهر العباسي، اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني.
- 3- البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، ديسمبر 2006 المجلد السادس، العدد 12.
- 4- د. محمد الأفندي، تجربة الإصلاح النقدي في اليمن، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد العاشر، 1997، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة.
- 5- د. محمد الأفندي، اتجاهات أولويات السياسة النقدية والمالية في اليمن خلال الفترة 2003 / 2006، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، العدد () سبتمبر 2007.

الفصل الثاني عشر

المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

(Banking Risks)

الأهداف:

عزيزي الدارس والقارئ، يهتم هذا الفصل بمناقشة وتحليل المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. حيث يناقش الفصل طبيعة هذه المخاطر وأساليب قياسها واستراتيجيات مواجهتها.

كما يعرض الفصل طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وهي مخاطر ذات طبيعة مختلفة بالنظر إلى اختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

إن دراستك لهذا الفصل ستمكنك من استيعاب وفهم القضايا التالية:

- مفهوم وطبيعة المخاطر.
- أساليب قياس المخاطر واستراتيجيات مواجهتها.
- إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.
- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- التصكيك (توالد الديون) وجذور الأزمة المالية العالمية (2008).

(12-1) مفهوم وطبيعة المخاطر

في ظل بيئة أعمال اقتصادية ومصرفية تتسم بعدم التأكد واليقين، يقصد بالخطر بصورة عامة، التقلبات المحتملة في التدفقات النقدية المستقبلية، أو في العائد المستقبلي على الأصول، والمخاطر هي احتمال التعرض للخسارة غير المتوقعة نتيجة تذبذب العائد المتوقع عن العائد الفعلي، ويزيد الخطر كلما زاد احتمال تشتت العائد أو التدفق النقدي عن قيمته المتوقعة، وإحصائياً فإن التشتت يقاس بالانحراف المعياري أو بالتباين، فالانحراف المعياري يقيس الحجم المطلق للخطر عندما يكون العائد أو التدفق النقدي المتوقع ثابتاً خلال الفترة الزمنية لاستثمار الأصول.

أما إذا اختلفت القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية، فإن الخطر يقاس نسبياً باستخدام معامل الاختلاف، حيث معامل الاختلاف يساوي الانحراف المعياري (σ) مقسوماً على القيمة المتوقعة للعائد.

ومن جانب آخر، تُصنف المخاطر وفقاً لتعريف هيئة قطاع البنوك الأمريكية إلى مخاطر مباشرة ومخاطر غير مباشرة.

تُعرف المخاطر المباشرة بأنها احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال.

ومخاطر غير مباشرة من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه ونشاطه.

وأياً كان الأمر، فإن المخاطر الكلية المرتبطة بالتدفقات والعائد على توظيف الأصول تتكون من مخاطر عامة منتظمة، يطلق عليها مخاطر السوق وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها بتنويع المحفظة الاستثمارية أو الائتمانية.

وتقاس المخاطر المنتظمة بأسلوب التغيرات الذي يعبر عن مستوى الارتباط بين سلوك متغيرين، وكلما زادت قيمة التغيرات زادت المخاطر المنتظمة، كما يمكن النظر إلى المخاطر التي تواجه البنوك من زاويتين رئيسيتين هما :

- أ) مخاطر غير منتظمة ، ويمكن التخلص منها أو تجنبها من خلال:
- تنوع المحفظة الائتمانية أو الاستثمارية من خلال الإدارة الكفؤة لهذه المخاطر، ولا ريب أنه كلما تمتعت إدارة البنك بالخبرة والتجربة الواسعة، ارتفعت كفاءتها في إدارة هذه المخاطر.
 - تحويل المخاطر ونقلها إلى آخرين من خلال أدوات المشتقات المالية وتصكيك الديون (بيع الديون) في البنوك التقليدية أو من خلال تغيير شروط الاقتراض. بيد أن استخدام هذه الأدوات كان مصدراً لوقوع الأزمة المالية العالمية 2008، كما سنرى لاحقاً.
- ب) مخاطر لا يمكن تجنبها أو تحويلها لصعوبة عزلها عن الأصول المرتبطة بها وتظل ملازمة لأنشطة البنك وبالتالي يتحملها البنك . ومن أمثلة هذه المخاطر - مخاطر السوق.
- وقد جرت العادة من جهة أخرى على تصنيف المخاطر التي تواجه البنوك الممكن تجنبها أو تحويلها إلى :
- مخاطر مالية مثل مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية .
 - ومخاطر غير مالية وتتضمن مخاطر التشغيل والمخاطر الرقابية والقانونية.
- إن عملية التحكم والسيطرة بالمخاطر -من جهة أخرى- تتطلب التمييز بين عملية قياس المخاطر وبين إدارة المخاطر .
- فقياس المخاطر يتضمن تحديد حجم المخاطر ومستوى التعرض لها ودرجة انكشاف البنك بسببها.
- بينما تتضمن إدارة المخاطر استراتيجيات ونظم العمل المرتبطة بتحديد المخاطر وقيمتها أو حجمها لدى البنك وبالتالي التحكم والرقابة والسيطرة عليها بهدف تجنبها أو تحويلها أو تقليل حدوثها أو مرات وقوعها.

(2-12) استراتيجيات إدارة وقياس مخاطر البنوك

أولاً : نظم ومناهج تصنيف مخاطر الائتمان

أظهرت تجارب العمل المصرفي على مستوى عالمي وكذلك مقترحات اتفاقية بازل جملة من نظم واستراتيجيات إدارة المخاطر وقياسها. سواءً فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية التي تتوخى تقدير الجدارة الائتمانية - بصورة عامة أو فيما يتعلق بمخاطر السوق أو مخاطر رأس المال.

ويمكننا القول، أن هذه الاستراتيجيات تتكى على النظم الآتية:

- نظام النقاط أو العلامات في تصنيف المخاطر (scoring system).
- نظام التصنيف الداخلي والخارجي للمخاطر (Rating systems).
- تقنيات وأدوات قياس المخاطر.
- لجان الائتمان والرقابة.

وفيما يلي نقدم عرضاً توضيحياً لأبرز هذه النظم كما يلي:

(1-1) نظم إدارة مخاطر رأس المال (بازل "11")

إن لمقترحات بازل (11) دور كبير في تحديد النظم والإجراءات المرتبطة بإدارة وقياس المخاطر الائتمانية ومخاطر رأس المال وبصورة رئيسية، كما ذكرنا سابقاً، فإن مخاطر رأس المال تنشأ بسبب عدم كفاية رأس المال لحماية حقوق المودعين والمستثمرين، وحينها يعجز البنك عن الوفاء بالالتزامات عندما تغدو قيمة حقوق الملكية -قيمة سالبة ($K < 0$).

وهذا لأن القيمة السوقية للأصول تنخفض عن القيمة السوقية للالتزامات ، فيغدو البنك منكشفاً أمام دائنيه ومودعيه أو معرضاً للإفلاس، أي أن مخاطر رأس المال تعكس بصورة جوهرية الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

لذلك تقدم مقترحات بازل (11) نهج وطرق لإدارة مخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية بصورة شاملة بغية احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان.

تتكى أسس إدارة رأس المال على المتطلبات والمعايير الآتية:

- تحديد حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال.
- اشتراط معدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى وعدم السماح بمعدلات تقل عن الحد الأدنى.
- اتساق عملية تحديد رأس مال البنك مع طبيعة نشاطه وحجمه.
- وتقرح اتفاقية بازل (11) من جانب آخر ثلاثة نظم لإدارة مخاطر رأس المال هي :

• نظام التصنيف المعياري. (1)

• نظام التصنيف الداخلي الأولي أو الأساسي.

• نظام التصنيف الداخلي المتقدم أو المتطور.

• نظام التصنيف الخارجي (تصنيف الوكالات الخارجية).

1- نظام التصنيف المعياري:

يقوم هذا النموذج على العناصر الأساسية التالية:

- تحديد أوزان للمخاطر بناءً على التقييم الداخلي لمخاطر البنك.
- تطوير أدوات قياس حساسية المخاطر إلى مدى أوسع من أوزان المخاطر المحددة في كفاية رأس المال الحالية.
- مقارنة أوزان المخاطر مع التقييمات العامة التي تقوم بها الوكالات الخارجية للتقييم مثل مؤسسة موديز ومؤسسة داو جونز وغيرها.

2- نظام التصنيف الداخلي الأساسي:

في الغالب يُدار هذا النظام من قبل مجلس يطلق عليه مجلس التقييم الداخلي، ويعمل هذا النظام من خلال العناصر الآتية:

(1) أنظر محمد عثمان ، لمزيد من التفاصيل، رسالة دكتوراة 2008

- تحديد واحتماب درجة حساسية الأصول تجاه المخاطر مع التركيز على احتمالات عدم الوفاء.
- مما يتطلب تصنيف أصول البنك وتقدير قيمتها المستقبلية وفقاً لعناصر وخصائص المخاطر المرتبطة بكل أصل من الأصول.
- كما يتطلب تصميم أنظمة رقابة داخلية فعالة على أنشطة البنك يمكن من توفير المخصصات والاحتياجات اللازمة لخسائر القروض، وكلما اعتمد هذا النظام على نماذج التقنية الحاسوبية زادت فعالية وكفاءة نظام التصنيف الداخلي في قياس وتقييم مخاطر البنك، وبالتالي تمكين البنك من التحديد المناسب لمتطلبات رأس المال الرقابية التي تكون متسقة مع درجة المخاطرة .
- وعموماً فإن تطبيق هذا النظام يمكن البنك من تحديد الحجم المناسب لرأس المال، حيث من المتوقع أن يكون كبيراً كلما كانت مخاطره أكبر، وفي إطار هذا النظام تحدد السلطات النقدية (البنك المركزي) معيار رقابي يمكن من تحديد خسائر العجز عن السداد للقروض المختلفة مثل تحديد 50% كمعيار رقابي للقروض غير المضمونة و 75% للقروض التابعة.

3- نظام التصنيف الداخلي المطور:

- تتوسع في ظل هذا النظام قاعدة الرقابة الداخلية حيث لا تقتصر فقط على المخاطر الداخلية للبنك ولكنها تمتد إلى إدارة المخاطر المرتبطة بالمتعاملين مع البنك - أي إلى تقييم مخاطر البنوك الأخرى أو الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص.
- ولذلك يتطلب تطبيق هذا النظام استخدام أدوات وتقنيات متقدمة وأكثر تطوراً ومدخلات كافية عند تقدير حجم الخسائر عند التعثر الائتماني.
- وبصورة عامة ، فإن كلاً من نظام التصنيف الأساسي أو المتقدم يعتمدان على تقييم ودراسة أربعة محددات رئيسية تمثل عناصر ضرورية لعمل هذا النظام وهي (1).

(1) حبيب و خان، ورقة مناسبات رقم (5) البنك الإسلامي للتنمية جدة، ص 111

أ) احتمال التعثر عن السداد : (∞_1)

• يتطلب دراسة احتمال تعثر الزبون إلى تقييم الجدارة المالية للمقترض، أي قياس ما إذا كان الزبون عاجزاً عن السداد من خلال تحديد مستوى احتمال عدم قدرة المقترض على السداد خلال فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب توفر معلومات وبيانات عن حالة العميل ، وجدارته المالية ، وكلما كان التصنيف ممتازاً قلت احتمالات التعثر عن السداد ، ويمكن استخدام أدوات التحليل المالي ودرجة الجدارة وفقاً للأوزان المحددة بدراسة حالة الصناعة وشروط الائتمان ونحوها عند عملية التصنيف، كما سنرى لاحقاً، وفي إشارة إلى أهمية مستوى التصنيف الجيد ذكر حبيب وخان إلى النتائج التي نشرتها مؤسسة ستاندر و آند بور، وفيها أنه كلما كان التصنيف جيداً قلت احتمالات تعثر السداد وكلما انخفض التصنيف الأولي للمقترض كلما تعثر في السداد خلال الفترة القصيرة.

فالمؤسسة المصنفة عند مستوى (B) يتعثر أداؤها خلال فترة 3،6 سنوات والتي تصنف عند مستوى (AA) تفشل خلال فترة خمس سنوات من تاريخ تصنيفها.

• أما المتعاملين الذين لديهم تصنيف أولي مرتفع فإنهم يقعون فترة طويلة في السداد دون أن يتعرضوا للفشل وبالتالي يصنفون عند مستوى (AAA+) خلال سنة واحدة من التقييم الأولي، أو بنسبة 3،84 إن كان تصنيف جدارتهم المالية (الأولي) عند (BBB) وبنسبة 2،53٪ إن كان تصنيفهم الأولي عند (CCC).

أ- تحديد حجم الخسارة عند وقوع التعثر (∞_2)

• وفقاً للنظام المطور يتم تحديد حجم الخسارة لكل قرض على حدة أو لكل محفظة استثمارية تواجه تعثراً محدداً، أي أن تحديد احتمال العجز عن السداد يكون خاصاً بمقترض محدد، أما خسارة العجز عن السداد تكون خاصة بتسهيل ائتماني محدد وكليهما يقدمان مقياساً أكثر دقة لمخاطر الائتمان كما ذكرنا سابقاً.

• إن مما يميز نظام التصنيف المطور هو أنه يتيح للبنوك استخدام تقديراتها وتوقعاتها الخاصة فيما يتعلق بحجم الخسارة عند التعثر للقروض المتعددة التي

اقترضتها، وهذا يمكنها (البنوك) من تحديد متطلبات رأس المال الخاصة المرتبطة بمخاطر الائتمان ، ولكنها ليست مطلقة تماماً في هذا الأمر، فمن حق البنك المركزي أن يمنع البنوك من استخدام حساباتها الخاصة لخسائر العجز عن السداد وأن يلزمها بالتالي باتباع المؤشرات الرقابية التي يضعها البنك المركزي وفقاً لنظام التصنيف الأولي أو الأساسي.

(ج) حجم الانكشاف أو التعرض عند تعثر السداد : (∞_3)

يتحدد حجم الانكشاف لكل قرض أو تمويل على حدة كمقياس لحجم التعرض الكامل للخسائر عند التعثر أو يتحدد بالقيمة التقديرية لتوظيف الأصول المعرضة للمخاطر ويتم حساب القيمة التقديرية للخسائر عند التعرض على اساس:

- بنود داخل الميزانية بعد استبعاد الضمانات التي على شكل ودائع للإئتمان الممنوح.

- بنود خارج الميزانية حيث تحسب المخاطر للبنود خارج الميزانية بالنسبة للبنوك المرتبطة عليها وذلك بضرئها في معامل التحويل الائتماني الذي تُحدد قيمته حسب نوع التسهيلات ⁽¹⁾.

مثال تطبيقي:

افترض أن التسهيل المقدم هو (1000) ريال لفترة سنتين على أن يتم السحب على أربعة أقساط متساوية (250) ريال. فإذا حدث التعثر بنهاية السنة الأولى، فإن هذا يعني أن التعرض للخسارة هي (500) ريال .

فإذا كان البنك يتبع نظام التصنيف الأولي، فإن البنك المركزي هو الذي يحدد درجة التعرض للخسائر للبنك وفقاً للمعايير التي يصنفها البنك المركزي.

وإذا كان يتبع نظام التصنيف المطور، فإن البنك نفسه هو الذي يحدد قيم التعرض للخسائر.

(1) محمد عثمان ، مرجع سبق ذكره.

(د) الفترات الزمنية للقروض:

كلما كانت فترة القرض طويلة ، فإن احتمال التعثر يكون كبيراً ، ويمكن حساب القيمة المتوقعة للخسائر وفقاً لآجال وفترات القروض كالتالي:

القيمة المتوقعة للخسائر = احتمال التعثر × حجم الخسارة عند التعثر × حجم الانكشاف

$$\text{أو: } \infty_1 \times \infty_2 \times \infty_3 =$$

(هـ) درجة تركيز التمويل

ويقصد به قياس مستوى تركيز الائتمان المقدم لمقترض فرد من إجمالي محفظة الائتمان. وكلما كان هنا تنوعاً في توزيع المحفظة على عدد أكبر من المقترضين كلما قلت مخاطر الائتمان ومتطلبات رأس المال.

وعادة يتم استخدام متوسط درجة التركيز في السوق المصرفي كمؤشر على درجة التركيز في بنك ما.

فإذا كانت درجة التركيز في البنك أعلى من مؤشر التركيز في السوق تطلب ذلك زيادة متطلبات رأس المال.

4- نظام التصنيف المتدرج:

يركز هذا النظام على فحص وتحليل مستوى رغبة المقترض في السداد وليس على قدرته على السداد.

ولتحقيق ذلك، يتم تحليل الخصائص المرتبطة بمخاطر الائتمان وفقاً لنظام النقاط لكل من هذه الخصائص، كما سنرى لاحقاً.

5- تحليل الضغط الائتماني (credit Stress Analysis)

يقصد بتحليل الضغط دراسة وتقييم ادارة المحافظ الائتمانية باستخدام مجموعة من الدراسات والاختبارات تحت أسوأ الظروف بغية تحديد مقاييس احتمالية للمخاطر، وبالتالي تحديد المناطق أو الاحتمالات الخطرة.

ويعتمد هذا التحليل على نموذج السيناريوهات المحتملة الذي يأخذ بعين الاعتبار جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية مثل:

تحليل الحالة الاقتصادية العامة - حالة الصناعة التي ينتمي إليها البنك - حالة السوق المصرفي والسوق بشكل عام - حالة السيولة في الاقتصاد وفي البنوك وغيرها من المتغيرات اللازمة لبناء السيناريوهات التي تكشف عن مستوى الضغط الائتماني وحالاته ومجالاته.

6- المنهج الموحد (نظام التصنيف الخارجي)

يُعتبر النظام الموحد أحد مناهج تحديد رأس المال الرقابي للمخاطر الائتمانية، وأداة نظامية لقياس المخاطر، كما أن النظام هو أحد مخرجات اتفاقية بازل المعدلة، وقد تركز التعديل على احلال تقديرات الوكالات الخارجية المختصة بتقييم المخاطر محل طريقة أوزان المخاطر المعمول بها في اتفاقية بازل 1988، وبالتالي أصبح هذا النظام يُعرف بالنظام الخارجي لتقييم الائتمان القائم على أوزان المخاطر. إن التقييم وفقاً لهذا النظام هو عبارة عن أوزان مخاطر لمطالبات مضمونة بأملك سكنية (50٪)، وعقارات تجارية (100٪) أما المطالبات على البنوك التنموية متعددة الجنسيات، فيُنظر إليها حالة حالة وعلى أساس صفر في المائة (0٪) للبنوك التي يكون تصنيفها من (AAA) إلى (AA-) شريطة وجود هيكل ملكية قوي ورأس مال مدفوع ورأس مال قابل للاستدعاء.

أما بالنسبة لأوزان مخاطر البنود خارج الميزانية، فتظل الأوزان المدرجة في الاتفاقية المعدلة عام 1995، سارية المفعول مع بعض التعديلات في آجال القروض.

وعموماً فإنه وفقاً للمنهج الموحد، يتم تصنيف المقترضين سواء كانوا حكومات أو بنوك أو مؤسسات خاصة أو أفراد إلى مراتب ائتمانية محددة على النحو الآتي:

- تمثل المرتبة (AAA) إلى (AA-) أعلى مرتبة يتمتع من يحصل عليها بمستوى ملاءة ممتاز أو أعلى تصنيف ائتماني ممتاز.
- وتمثل المرتبة (دون B-) أدنى مرتبة في التصنيف الائتماني للوكالات الخارجية.

ووفقاً لمراتب تقدير المخاطر المذكورة آنفاً، فإن القروض (الأصول) التي تتمتع بمرتبة (AAA) إلى (AA-) مثلاً تُصنف على أنها أصول خالية من المخاطر أو أن وزن مخاطرها = صفر في المائة (0%)، وبالتالي لا يتطلب رأس مال لحمايتها.

أما الأصول التي تُصنف بالمرتبة (BB) إلى (B-)، فإنها تمثل أصول عالية المخاطر (ذات مخاطر 100%) وبالتالي، فإنها تتطلب حماية من رأس المال بنسبة 100%، أي يتطلب أن يحتفظ البنك بنسبة 4%، من قيمة الأصل (القرض)، كرأس مال أساسي وبنسبة 8% رأس مال إجمالي في مقابل المخاطر المرتبطة بذلك الأصل.

أما إذا كان المقرض في مرتبة دون (B-) فإنه يكون في مستوى مخاطر 150%، مما يعني أن كفاية رأس المال هي 8% من 150% من أصل القرض أو الأصل.

• ويوضح الجدول التالي نظام التقييم الخارجي للائتمان القائم على أوزان المخاطر.

النظام الخارجي لتقييم الائتمان القائم على أوزان المخاطر

التقييم						مطالبات على	
غير مصنفة	دون B-	BB+ إلى B-	BBB+ إلى BBB-	A+ إلى A-	AAA إلى AA-		
100%	150%	100%	50%	20%	0%	حكومات	
100%	150%	100%	100%	50%	20%	مصارف	
50%	150%	3/100	3/50	3/50	20%		خيار (1) ¹ خيار (2) طويل الأجل ²
20%	150%	50%	20%	20%	20%		خيار (2) قصير الأجل ³
100%	150%	100%	100%	100%	20%	مؤسسات	

المصدر: The new Basel, Bcbs(2001) accord نقلا عن (حبيب وخان ورقة مناسبات ص 108) (2003)

(1) أوزان مخاطر تعتمد على تقدير مخاطر سلطات عليا(حكومات) يتبع لها المصرف.

(2) أوزان مخاطر تعتمد على تقييم مصارف بمفردها.

(3) مطالبات على مصارف وأجلها قصيرة ، أقل من ستة أشهر مثلاً.

مثال تطبيقي:

افترض أن الحكومة اقترضت (1000) مليون ريال من بنك اليمن وأن الحكومة تتمتع بتصنيف ائتماني معين، ما هي متطلبات كفاية رأس المال لهذا الأصل (القرض) في الحالات الآتية للتصنيف الائتماني للحكومة:

أ) المرتبة الائتمانية للحكومة هي (AAA) إلى (AA-)

ب) المرتبة الائتمانية للحكومة هي BB

ج) المرتبة الائتمانية للحكومة هي B-

الحل:

• في الحالة (أ) يُعتبر القرض خال من المخاطر (مخاطر العجز عن السداد) ، أي أنه ذات مستوى مخاطر صفر في المائة (0%).

لا يحتاج البنك أو ليس مطلوباً منه أي رأس مال مقابل الأصل.

• أما في الحالة (ب) يعتبر الأصل ذات مخاطر بمستوى 100٪، وبالتالي، مطلوب من البنك رأس مال حماية بنسبة 100٪، أي الاحتفاظ بنسبة 4٪ من قيمة القرض (رأس مال أساسي) وبنسبة 8٪، من القرض (رأس مال إجمالي).

• وفي الحالة (ج) ، تصنف الحكومة بأدنى مرتبة ائتمانية (B-) مما يتطلب إعادة احتساب القرض، حيث سيعامل على أنه (1500) مليون ريال بدلاً عن 1000 مليون ريال، وبالتالي، يحتاج البنك إلى رأس مال حماية 8٪ من (1500) مليون ريال.

• من جانب آخر، لاحظ أنه إذا كان المقترض بنكاً آخر، أو مؤسسة خاصة أو عامة، وكان تصنيفها الائتماني في المرتبة (AAA) إلى (AA-)، فإن هذا القرض

يكون مرتبطاً بمستوى مخاطر 20٪، وفقاً للخيار (1) أي وفقاً لأوزان مخاطر تعتمد على تقدير مخاطر السلطة النقدية، التي يتبع لها هذا البنك أو المؤسسة ، أي أن البنك المقرض يحتاج إلى حماية من رأس المال بنسبة 20٪، من 8٪، إجمالي رأس المال نظير المخاطر المرتبطة بهذا القرض، أي أن القرض الذي يساوي (1000) مليون ريال سيحسب على أنه يساوي (200) مليون عند تحديد 8٪، كرأس مال حماية أو ما يعادل (16) مليون ريال.

ثانياً: نماذج وأساليب قياس المخاطر

هناك عدد من المقاييس والأدوات والإجراءات التي تستخدم في قياس مخاطر السوق المرتبطة بالعمل المصرفي، ومن أهمها:

- نموذج الفجوة - نموذج الفترة - الفجوة، القيمة المخاطر بها - ونموذج السيناريوهات.

بالإضافة إلى نماذج أخرى، تمكن البنك من تحويل المخاطر إلى جهات وأطراف أخرى مثل:

- التوريق أو التصكيك.
- المشتقات المالية.

1- نموذج تحليل: الفترة- الفجوة

(Gap - Duration)

نموذج الفترة هو مقياس لفترة استرداد الأموال المستثمرة، حيث يقيس متوسط آجال التدفقات النقدية مرجحة بقيمتها وعدد السنوات (فترتها) اللازمة للحصول على هذه التدفقات.

يعتبر هذا النموذج أحد مقاييس مخاطر سعر الفائدة. حيث يقيس مستوى حساسية تغير القيمة السوقية للأصول والخصوم للتغير في سعر الفائدة بشكل عام . أي أنه يبين درجة انكشاف البنك لمخاطر العائد أو سعر الفائدة. ويمكن تحديد متوسط آجال التدفقات النقدية المرجحة على النحو الآتي:

$$N = \sum_{t=1}^T \frac{Z_t}{(1+r)^t} \rightarrow (1)$$

حيث B القيمة الحالية للتدفقات النقدية للأصول.

$$B = \sum_{t=1}^T \frac{Z_t}{(1+r)^t} \rightarrow (2) \quad \text{أو :}$$

وحيث Z_t = التدفقات النقدية للأصول خلال الفترة (t)

= r العائد على الأصول، N = الفترة الزمنية.

وتبين المعادلة (1) أن متوسط الفترة هي القيم الحالية للتدفقات النقدية مرجحة

بقيمتها وأجلها (t)

مثال:

إذا افترضنا أن $t=2$ سنتين ، وأن $r = 0.20$ ، $Z_t = 1000$ فإن المعادلة (1) تعاد

صياغتها على النحو الآتي:

$$N = (1) \left[\frac{z_1/(1+r)}{B} \right] + 2 \left[\frac{z_2/(1+r)^2}{B} \right]$$

$$\text{أو : } N = (1) \left[\frac{1000/1.20}{1527.7} \right] + 2 \left[\frac{1000/(1.20)^2}{1527.7} \right] = 1 \left(\frac{833.3}{1527.7} \right) + 2 \left(\frac{694.4}{1527.7} \right)$$

مع العلم أن $B = 1527.7$ قد حسبت وفقاً

للمعادلة (2)

أي أن متوسط فترة الانتظار لاسترداد الأموال المستمرة هو تقريباً عام وأربعة

شهور.

لاحظ أن استخدام القيمة الحالية يبين أن القيمة السوقية للأصول ذات الأجل

الطويل تتأثر أكثر بالتغيرات في سعر الفائدة، وهذا يبدو واضحاً من المثال السابق

حيث القيمة الحالية للأصول في السنة الثانية أقل مقارنة بالسنة الأولى.

$$\text{أو } \frac{833.3}{1527.7} \text{ أقل من } \frac{694.4}{1527.7}$$

تحديد الفجوة الزمنية (NGAP)

إن الحصول على متوسط الفجوة الزمنية بين الأصول والخصوم يتم من خلال تجميع القيم الحالية لفترات الأصول والخصوم بعد ضرب كل منها في حصته من إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم.

$$NGaP = NA - \alpha NL \quad \text{أو}$$

أي أن الفجوة الزمنية هي متوسط فترة الأصول (NA) مطروحاً منها متوسط فترة الخصوم بعد ضربه في معامل ترجيح الخصوم / الأصول (∞).

- فإذا كانت الفجوة موجبة أي أن (NGaP) أكبر من الصفر، فإن هذا يعني أن فترة الأصول أطول من فترة الخصوم، فإذا ارتفع سعر الفائدة على كل من الأصول والخصوم بنفس النسبة، فإن القيمة السوقية للأصول تنخفض بنسبة أعلى من انخفاض القيمة السوقية للخصوم مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأصل (الأسهم مثلاً) وهذا يسبب انخفاض صافي العائد المتوقع.

- أما إذا كانت (NGaP) قريبة من الصفر، يكون البنك في حالة جيدة.

وعندما تتساوى الأصول والخصوم فإن $\infty_1 = 1$ ، وبالتالي فإن معادلة الفترة -

الفجوة هي:

$$NGaP = NA - NL$$

مثال:

افترض أن متوسط الفترة (N) = 3 سنوات للأصول وستين للخصوم، وأن قيمة الأصول = 1000 مليون ريال وقيمة الخصوم = 900 مليون ريال ورأس المال = 100 مليون ريال.

افترض ارتفاع سعر الفائدة بنسبة 5٪.

لاحظ أنه في هذه الحالة تنخفض القيمة السوقية للأصول بنسبة $(-3 \times 5\%) =$

$= -15\%$ ، وهذا يعني انخفاض قيمة الأصول بمبلغ = 150 مليون ريال.

وكذلك فإن القيمة السوقية للخصوم تنخفض بنسبة $(-10\% = (-0.5 \times 2))$ ، وهذا يعني أن الخصوم تنخفض بمبلغ (90) مليون ريال.

أي أن صافي ثروة البنك تنخفض بمبلغ = 60 مليون ريال (150 - 90) أو ما يعادل نسبة (6%) من القيمة الأصلية للأصول.

لاحظ الآن أنه يمكن الحصول على نتائج عكسية في حالة انخفاض سعر الفائدة بنسبة (5%) حيث تزيد صافي ثروة البنك بنسبة (6%) أو ما يعادل (60) مليون ريال.

2- طريقة القيمة المخاطر بها (Var)

(Value at Risk)

هي إحدى طرق قياس مخاطر السوق -وهي طريقة حديثة تعتمد على أساليب التقدير الإحصائي كالانحراف المعياري والوسط الحسابي.

وتستخدم هذه الطريقة لتحديد أقصى خسارة ممكنة بالقيمة المطلقة أو بالقيمة النسبية. حيث يتم تقدير هذه القيمة في الحالة الطبيعية لحركة الأسواق وبمستوى ثقة مناسب، وبالنظر إلى أن أسعار الأصول تتبع التوزيع الاحتمالي الطبيعي كما تبين هذا من الواقع.

وقد قدم الاقتصادي مورجان (Morgan) طريقة أكثر عملية تعتمد على حساب مصفوفة الارتباط والتباين لتقدير القيمة المخاطر بها مقارنة بطرق أخرى كطريقة مونت كارلو أو طريقة المحاكاة التاريخية.

وتفترض طريقة مورجان -فرضية سكون قيم المعاملات الاحصائية اللازمة لقياس تغيرات الأسعار أو العوائد على الأصول باعتبارها تتبع في سلوكها منحنى التوزيع الطبيعي.

وبصورة عامة هناك ثلاث خطوات لتقدير القيمة المخاطر بها وهي⁽¹⁾:

- تصنيف المحفظة الائتمانية وفقاً لعوامل المخاطرة.

(1) حبيب وخان، مرجع سبق ذكره.

- توزيع التدفقات النقدية (أو عوائد) للأصول وفقاً لكل عامل مخاطره على فترة أو خارطة زمنية مرتبطة بأجال استحقاق معيارية .
- ثم بعد ذلك يتم حساب القيمة المخاطر بها (Var).
- ويمكننا تحديد أقصى خسارة بصيغة نسبية أو بصيغة مطلقة للخسارة كتقدير للقيمة المخاطر بها - وهي صيغ مشتقة من الأساليب الاحصائية على النحو الآتي:
- القيمة النسبية المخاطر بها مقارنة بالوسط الحسابي:

$$Var(mean) = P \propto \sigma \sqrt{T}$$

- أو القيمة المطلقة المخاطر بها مقارنة بالقيمة صفر

$$Var(Zero) = P[\propto \sigma \sqrt{T} - rT]$$

حيث P = سعر أو قيمة الأصل المستثمر ، r العائد ، T الزمن أو الفترة الزمنية لاستثمار الأصل ، σ = الانحراف المعياري ، \propto = درجة الثقة.

مثال:

افترض أن لديك البيانات الآتية:

قيمة المحفظة الاستثمارية 1000 مليون ريال وعائدها المتوقع 10٪ ، $\sigma = 24\%$

والمطلوب: حساب القيمة المتوقعة عند مستوى ثقة = 99٪

احسب القيمة النسبية والقيمة المطلقة لفترة زمنية T مدتها ستة شهور ($\frac{1}{2}$ سنة)

(سنة)

الاجابة :

• القيمة النسبية = $1000(2.33)(0.24)\sqrt{\frac{1}{2}} = 395.4$ مليون

ريال.

لاحظ أن \propto عند 99٪ مستوى ثقة = 2.33

أي أن القيمة النسبية المخاطر بها (مقارنة بالوسط الحسابي) تبلغ في حدها الأقصى (أقصى خسارة) نحو 395.4 مليون ريال خلال ستة شهور وفي مستوى ثقة (فرصة) 99٪ في حالة الظروف الطبيعية للأسواق.

• أما القيمة المطلقة (مقارنة بالقيمة صفر) المخاطر بها فهي:

$$Var(Zero) = 1000 \left[(2.33(0.24)\sqrt{\frac{1}{2}} - (0.10)(\frac{1}{2}) \right]$$

$$395.5 - 50 = 345.5$$

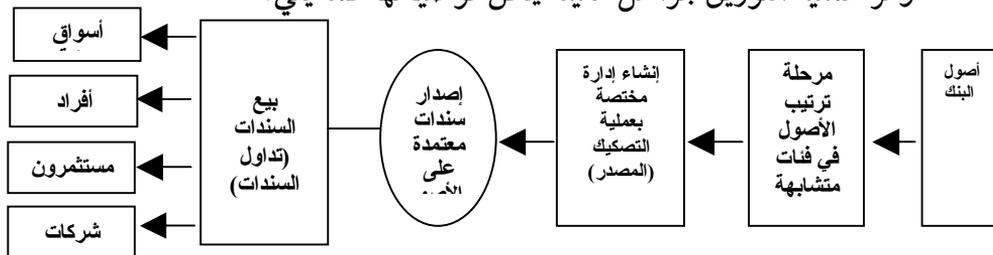
أي أن أقصى خسارة مطلقة لن تتجاوز (345.5) مليون ريال.

3- نموذج التوريق (التصكيك)

عندما يقوم البنك بتحديد أنواع معينة من أصوله وخاصة القروض -مثل قروض الإسكان وتحويلها إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية فإن تلك العملية يطلق عليها توريق الديون أو تصكيك الديون، أي بيع الديون المستندة على الأصول.

إن عملية التوريق أو التصكيك تنطوي على تحويل المخاطر من البنك إلى الأسواق المالية أو الأفراد أو الشركات التي تشتري هذه السندات وهي عملية في نفس الوقت تهدف إلى حصول البنك على موارد إضافية من عملية بيع ديون البنك.

وتمر عملية التوريق بمراحل معينة يمكن توضيحها كما يلي:



ومن الواضح أنه باتمام عملية التصكيك، يتم شطب الأصول المصككة من ميزانية البنك، وتصبح جزءاً من أصول ميزانيات جهات أخرى التي اشترت هذه الصكوك (السندات)، وقد شجعت اتفاقية بازل 1988 التصكيك الذي ينبنى عليه تحويل المخاطر متجاهلة مخاطر السوق. حيث أعفت الاتفاقية هذه البنوك من متطلبات رأس المال مقابل الأصول التي تم تصكيكها، ثم تراجعت عن ذلك وحددت أوزان

منخفضة لمخاطر الأصول في الدفتر التجاري للبنوك، ثم جاء التعديل أكثر تساهلاً مع عملية التصكيك واعتبر أنه باتمام عملية التصكيك لم يعد للبنك المصكك أي علاقة بالأصل المباع المصكك لأن ملكية الأصل قد تم تحويلها من خلال عملية بيع شفافة (بيع الديون بالتصكيك).

وأنه إذا كان للبنك المصكك أي التزام أولي بضمان خسائر قروض، فعليه طرح قيمة هذا الالتزام من رأس ماله (حبيب وخان 2003).

4- نموذج المشتقات

المشتقة المالية هي الأداة المالية التي يتم اشتقاق قيمتها من قيمة شيء آخر، وتُعرف عموماً بالمشتقات المالية القائمة على عقود مثل عقود المشتقات وعقود الخيارات وعقود المقايضة. وجميعها عقود تتضمن تسويات تتم في المستقبل، ولذلك يطلق عليها أيضاً بعقود المستقبلات.

وبصورة محددة، تنطوي عقود المستقبلات على تسليم كميات محددة معيارية لسلع يتم الاتجار فيها في أسواق منظمة، أما عقود الخيارات فإنها تنطوي على عقود مالية لمبالغ معيارية، ولكنها تعطي الحق في الشراء (البيع) دون التزام للقيام بذلك -أي دون التزام بالبيع أو الشراء، وأما المقايضة فهي اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل مجموعة تدفقات نقدية في المستقبل وفق مواصفات محددة مسبقاً (خان وحبيب 2003). إن الهدف الرئيسي لنموذج الاشتقاق هو تحويل مخاطر البنك إلى أطراف أخرى، وكذلك حصول البنك على مصادر أخرى للإيرادات والدخل.

ومن أبرز عمليات الاشتقاق والمقايضات الأكثر ارتباطاً بعمليات البنوك وتحويل المخاطر، المقايضات في أسعار الفائدة بغية تحويل أو تدنية مخاطر سعر الفائدة. وكذلك مشتقات الخيارات وأذون الدين التي تستخدم كأدوات لتبادل المخاطر الائتمانية وحماية البنك -بائع المخاطرة- في حالة عجز المدين عن السداد جزئياً أو كلياً.

وفي المقابل يحصل مشتري المخاطرة الائتمانية على عوض ، ولا يتسع المقام هنا لتقديم شرح كامل للمشتقات المالية، ولكن يمكن الرجوع إلى المراجع المتخصصة في هذه القضايا.

(3-12) المخاطر في البنوك التجارية

(Credit Risk Management)

تتكون المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية من:

- مخاطر ائتمانية مرتبطة بتوظيف أصول البنك، فالأصول القادرة على توليد عائد أكبر تقتزن بمخاطر أكبر، كما أن سيولتها تكون اضعف، وهذا يعرض سلامة المركز المالي للبنك للخطر خاصة أن تلبية البنك لطلبات السحب تتطلب توفير السيولة المناسبة.
- مخاطر ائتمانية مرتبطة بإدارة الأصول والخصوم نتيجة تقلبات سعر الفائدة الذي يؤثر على صافي عوائد البنك الناجمة عن الفرق بين الإيرادات من توظيف الأصول وتكاليف إدارة الخصوم.

وعلى العموم، فإن المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك يمكن حصر أهمها في الآتي:

- مخاطر عدم السداد (الفشل المالي).
 - مخاطر السيولة. التي تحدث عندما لا تكفي السيولة لمتطلبات التشغيل أو عدم قدرة البنك على الايفاء بالتزاماته التي حلت آجالها أو عمليات السحب اليومية.
 - مخاطر تقلبات سعر الفائدة.
 - مخاطر الملكية وتقلبات القيمة الحقيقية للأصول.
- وعموماً فإن مخاطر السوق تشمل مخاطر تقلبات أسعار الأسهم والفائدة وأسعار السلع وأسعار الصرف.

ولكننا سنتقصر هنا على مناقشة مخاطر عدم السداد باعتباره أحد المخاطر الأساسية المرتبطة بالأصول ومخاطر تقلبات سعر الفائدة كأحد المخاطر الرئيسة المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم معاً.

أولاً: مخاطر توظيف الأصول:

أ: (مخاطر عدم السداد):

- هناك ائتمان أو أصول خالية من المخاطر مثل توظيف جزء من موارد البنك في السندات الحكومية واذون الخزانة الحكومية حيث يتم إصدار هذه الأوراق بضمان الحكومة.
- غير أن هذا النوع من الائتمان يتعرض لدرجة معينة من المخاطر تتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية للسندات والأذون عند ارتفاع معدل التضخم. وهو الأمر الذي يسبب خسارة رأسمالية للبنك.
- كذلك هناك أصول (ائتمان) ذات مخاطر مختلفة أهمها ما يلي:
 - المخاطر المرتبطة بعدم قدرة العملاء المقترضين على السداد.
 - مخاطر الاقراض غير المباشر المتعلق بالاعتمادات المستندية أو الكفالات أو القبولات المصرفية. وتقع المخاطر في هذه الحالات عندما تتحول إلى مخاطر الإقراض المباشر.
 - المخاطر المرتبطة بتغير القيمة السوقية للسندات وما ينجم عن ذلك من وقوع خسارة رأسمالية.
 - مخاطر التحصيل الناجمة عن تنفيذ البنك للتحويل بناء على تعليمات العميل قبل أن يقوم بالدفع.
 - مخاطر التسويات الناجمة عن قيام البنك بالدفع نيابة عن العميل قبل التأكد من تنفيذ العميل للتعهد المطلوب منه وبصورة عامة، فإن مخاطر عدم السداد تدخل البنك في مرحلة الفشل المالي والتي تتخذ مظهرين:

- تعرض البنك لشح السيولة أو عدم السيولة حيث لا يستطيع البنك سداد الديون والفوائد مستحقة الدفع.
- مخاطر الأعسار المالي حيث ترتفع الالتزامات المستحقة للآخرين من قيمة اصول البنك.

ب: مصادر مخاطر عدم السداد:

- يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها على النحو الآتي:

1- المخاطر المرتبطة بعملاء البنك:

وهي مخاطر تنشأ بسبب مستوى السمعة الائتمانية لعميل البنك ومستوى الملائمة المالية والغرض من الائتمان أو مخاطر مرتبطة بطبيعة النشاط الاقتصادي للعميل مع العلم أن مستوى ودرجات المخاطر تختلف باختلاف النشاط.

2- المخاطر المرتبطة بطبيعة الائتمان: وطبيعة الضمان المقدم للإئتمان. فالضمان بأوراق تجارية له مخاطر تختلف عن ائتمان بضمان عقاري.

3- المخاطر المرتبطة بسوء إدارة الائتمان:

هذا النوع من المخاطر يعتمد على مستوى كفاءة إدارة الائتمان في البنك من حيث التدقيق في مدى الجدارة الائتمانية للعميل ومتابعة الائتمان الممنوح له. ويعتمد كذلك على مدى متابعة البنك لمستوى وفاء العميل بالتزاماته إضافة إلى مستوى استخدام البنك للضمانات المقدمة لحماية الأصول للبنك.

- وعلى أية حال، فإن مصادر المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك تؤدي إلى وقوع ظاهرة الفشل المالي والتي يقصد بها تعثر استرداد القروض والائتمان في وقته المحدد.

ومما لا شك فيه أن الفشل المالي ينجم عنه آثار سلبية كبيرة منها:

- تعرض البنوك المانحة للائتمان إلى الخسائر.

- حرمان البنك من عوائد رأس المال الناجمة عن تعطيل دورة رأس المال. إضافة إلى تحمل البنك أعباء وتكاليف إدارية بسبب اللجوء إلى القضاء وإهدار الوقت والمال في استرداد أموال البنك.
- صعوبة وفاء البنك بالتزاماته تجاه الغير وما ينجم عن ذلك من انكماش النشاط الائتماني والاقتصادي للبنك.

ج: إدارة مخاطر عدم السداد

- رأينا فيما تقدم، أن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة عامة بمستوى كفاءة البنك في التوفيق وتنظيم العلاقة بين مبادئ الربحية والسيولة والأمان ولذلك، فإن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية إنما يقوم على تنظيم هذه العلاقة بين المبادئ الثلاثة ومستوى المخاطر وبما يمكن البنك من تجنب الكثير من المخاطر وتعزيز مركزه المالي للوفاء بالتزامات تجاه الغير.
- يمكن القول إذن، أن أسس إدارة المخاطر الائتمانية وخاصة مخاطر عدم السداد تقوم على عنصرين رئيسيين هما:
 - قواعد ومعايير منح الائتمان.
 - نظام تحليل مستويات المخاطر الائتمانية.

1- قواعد ومعايير منح الائتمان:

إن السياسة الائتمانية لأي بنك تجاري تقوم على أسس معينة معروفة في مجال عمل البنوك. حيث تظهر أدبيات الصناعة المصرفية استخدام ثلاثة نماذج ائتمانية مشهورة.

تضع هذه النماذج قواعد ومعايير معينة تمكن البنك من الحصول على رؤيه واضحة ومستوعبة لصور المخاطر وأنواعها ومستوياتها وكل المعلومات المتاحة عن العميل ومستوى ملائته.

هذه النماذج الائتمانية هي:

• نموذج cs5

• نموذج ps5

• نموذج prism

ومن الملاحظ أن هذه النماذج قد سميت بأوائل حروف الكلمات بالإنجليزية للقواعد التي يقوم عليها كل نموذج ويمكننا عرض هذه النماذج في الجدول التالي:

نموذج prism	نموذج ps5	نموذج cs5
1- التصور Perspective.	1- العميل people.	1- القدرة على الاقتراض capacity.
2- القدرة على السداد Repayment.	2- الغرض من الائتمان purpose.	2- شخصية العميل charaoter.
3- الغاية من الائتمان Intention.	3- القدرة على السداد payment.	3- رأس مال العميل Capital.
4- الضمانات Safeguards.	4- الحماية protection.	4- الضمان Collateral.
5- الإدارة Management.	5- النظرة المستقبلية perspeotive.	4- المناخ العام conditions.

وفيما يلي نقدم شرحاً مختصراً للدلولات معايير النموذج الأول cs5.

مع العلم أن نموذج Prism يعتبر أحدث نموذج في مجال التحليل الائتماني للبنوك.

القدرة على الاقتراض؛ Capacity؛

يبين هذا المعيار مستوى قدرة العميل على الاقتراض والذي يمكن قياسه بالمؤشرات التالية:

- مدى قدرة المقترض على تحقيق تدفق نقدي (عوائد نقدية) كافي لتغطية مخاطر الاستثمار وتمكنه من الوفاء بديونه للبنك.
- مستوى الكفاءة الإدارية التي يتمتع بها المقترض في إدارة الأموال المقترضة في إطار نشاطه الاقتصادي.

- السمات الخلقية والقيمة الشخصية للمقترض ومدى انسجامها مع حسن تعامله وأمانته ووفائه وسمعته.

شخصية العميل: Character:

يهتم هذا المعيار بتحديد مستوى القيم الأخلاقية والقيمة لشخصية العميل والتي سيكون لها أثارها الإيجابية أو السلبية على مجمل تعاملات المقترض مع البنك. أن المخاطر المرتبطة بمستوى القيم الخلقية للعميل يطلق عليها المخاطر المعنوية أو المخاطر الأدبية.

وكلما كان العميل متحلياً بقيم الأمانة والصدق وحسن التعامل كلما دل ذلك على مستوى شعور المقترض بمسئوليته وتعهداته ووفائه والعكس صحيح.

وبالتالي فإن هذا المعيار يساعد على تحديد مدى قدرة العميل على الوفاء والسداد، ولذلك فإن إدارة البنوك تأخذ ببعض المؤشرات الدالة على سلوكيات العميل ومنها:

-تحليل حالات الإفلاس التي يعانيتها بعض العملاء ومدى مصداقيتها أم أنها مجرد وسيلة للتخلص من الالتزامات. ويمكن تعميم هذا التحليل على مستوى الشركات حيث يركز التحليل على سلوكيات مدراء الشركة أو الشركاء فيها.

رأس المال: Capital:

يهتم هذا المعيار بدراسة مقدرة الثروة التي يمتلكها المقترض سواء كانت في صورة أسهم وسندات أو عقارات أو نقود أو نحوها.

وتشمل الثروة (أو رأس المال) جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة ويرتبط بمعيار رأس المال ينشأ عنه ما يعرف بمخاطر الملكية، حيث تنخفض هذه المخاطر كلما كان رأس مال العميل كبيراً والعكس صحيح.

الضمان: Collateral:

الضمان هو حجم الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يقدمها المقترض كضمان أو لتوثيق الإئتمان المصرفي.

تمثل الضمانات خط الدفاع الثاني لاسترداد البنك حقوقه في حالة عجز المقترض عن السداد والوفاء على أن الضمان الآمن للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله بسهولة إلى نقود وبدون خسارة.

ومن المعروف أن الضمان لا يكون في صورة أصول منقولة أو غير منقولة فقط. وإنما قد يكون ضمان اعتباري لشخص ذات سمعة معروفة كما قد يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر ضامناً للمقترض.

وعلى أية حال، فإنه لا بد من توفر شروط معينة من أجل تلبية المخاطر المرتبطة بالضمان ومنها ما يلي:

- إثبات ملكية المقترض للضمان كاملاً وأنه لا يوجد نزاع حول الملكية.
- استقرار قيمة الضمان خلال فترة القرض وكفاية قيمة الضمان لقيمة الائتمان.
- ضمان حصول البنك على أولوية الضمان لسداد قيمة القرض عند عجز المقترض.

المناخ العام: Conditions:

يهتم هذا المعيار بدراسة جوانب البيئة الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للعملاء ومنها:

- ظروف الطلب والعرض.

- حدة المنافسة في الأسواق.

- الأسعار.

- السياسات المالية والنقدية.

ب. نظام تحليل مستويات المخاطر:

- إن معايير منح الائتمان التي تم عرضها في النماذج الثلاثة تحقق نتائج إيجابية للبنك التجاري عند الالتزام بتطبيقها كمنظومة أساسية في إدارة الائتمان المصرفي. ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:

- تخفيض درجة المخاطرة لدى البنوك.
- تجنب كثير من المخاطر أيضا من خلال إتخاذ القرار المناسب بعدم منح الائتمان مثلاً لأولئك الذين لا تنطبق عليهم معايير الائتمان.
- وفي أحيان قد يكون القرار المناسب هو تنفيذ التأمين على بعض الائتمان، وفي ذلك تخفيض للمخاطر.
- يساعد تطبيق تلك المعايير على ترتيب الائتمان حسب درجة ومستوى المخاطر المرتبطة بكل مقترض (عميل البنك).
- وبناء على ذلك، فإن استخدام المعايير السابقة في ترتيب المخاطر الائتمانية يتم بأسلوبين أو بنظامين هما:
 - **نظام الدرجات: Score:**
- يطلق عليه أحيانا بنظام التمييز (Judgmental system) يؤدي تطبيق نظام الدرجات إلى التمييز والفرز بين كافة المقترضين من البنك من حيث قدرتهم والملاءة المالية التي يتمتعون. بها إضافة إلى الكشف عن رغبتهم في السداد عند تاريخ الاستحقاق.
- وبمعنى آخر، فإن هذا النظام يمكن إدارة الائتمان من الكشف عن مستوى قابلية المقترض وقدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق (إنظر إطار 20).
- **نظام النقاط أو الأوزان (Points):**
- ويطلق عليه أيضا بالنظام التجريبي (Emprical system) ويتم تطبيق هذا النظام على النحو الآتي:
 - كل خاصية أو سمه متوفرة لدى طالب الائتمان تعطي نقطة أو وزن معين.
 - مقابل كل خاصية هناك نقاط معيارية يعتمد عليها البنك.
 - تقارن النقاط الفعلية بالنقاط المعيارية لكل خاصية متوفرة لدى العميل (طالب الائتمان).

- وأخيراً تحدد درجة المخاطرة ومستواها عند كل عميل وفقاً لمدى الانحراف بين النقاط الفعلية أو النقاط المعيارية المعتمدة لدى البنك.

إطار (20): حالة تطبيقية:

- يمكن تطبيق نظام الدرجات على ثلاثة معايير في نموذج 5cs - وهي الشخصية ورأس المال والقدرة. حيث يمكن الحصول على تسع درجات لنوع الائتمان من حيث المخاطرة على النحو الآتي:
- 1- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة جداً.
- 2- الشخصية + القدرة - رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة.
- 3- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطرة ائتمانية منخفضة.
- 4- قدرة + رأس المال + شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة.
- 5- قدرة + رأس المال - الشخصية = مخاطر ائتمانية مرتفعة.
- 6- الشخصية + رأس المال - القدرة = مخاطر ائتمانية مرتفعة.
- 7- الشخصية - رأس المال - القدرة = مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً.
- 8- رأس المال - الشخصية - القدرة = مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً.
- 9- قدرة - الشخصية - رأس المال = المقترض ماهر
- يستطيع الآن البنك أن يحدد مدى انطباق هذه الدرجات على طالب الائتمان وبالتالي إتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان أو الرفض.

المصدر: حمزة الزبيري، إدارة الائتمان المصرفي، نقلاً عن: Demister, R. Financial Institutions، N.Y، 1980

ثانياً: مخاطر إدارة الأصول والخصوم:

(مخاطر تقلبات سعر الفائدة ونموذج تحليل الفجوة):

من المعروف أن البنك التجاري يحصل على فائدة ثابتة من توظيف نسبة كبيرة من أصوله في قروض واستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل. وتمثل هذه الفوائد الدائنة إيرادات أصول البنك. ومن ناحية أخرى، فإن البنك التجاري يدفع فوائد للمودعين على الودائع لأجل وهي تمثل تكاليف الودائع أو تكاليف إدارة الخصوم.

إن الفرق بين إيرادات الأصول وتكلفة الخصوم (الودائع) تمثل صافي عائد البنك. أي أن صافي العائد يمثل الفجوة بين إيرادات الأصول وتكلفة الخصوم.

• غير أن المخاطر التي يواجهها البنك التجاري تكمن هنا بسبب اختلاف درجة حساسية إيرادات الأصول وتكاليف الخصوم لتقلبات سعر الفائدة. وهناك طرق وأساليب متنوعة لقياس مخاطر تقلبات سعر الفائدة، مثل تحليل الفجوة وتحليل الفترة، ونموذج المحاكاة وغيرها، بيد أننا سنقتصر على عرض ومناقشة ما يسمى بتحليل نموذج الفجوة.

نموذج الفجوة

يقصد بتحليل الفجوة تحليل صافي العائد الناجم عن الفرق بين عائد الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة وتكاليف الخصوم المتأثره بذلك أي أن تحليل الفجوة هو أسلوب لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على ميزانية البنك حيث يهتم هذا الأسلوب بالتقلبات المحتملة في صافي العائد من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددته ولتوضح تحليل الفجوة أفترض أن البنك التجاري يتوقع رواج اقتصادي طويل وبالتالي فإنه:

- يوظف نسبة كبيرة من أصوله في قروض واستثمارات ذات فائدة ثابتة طويلة الأجل. أي أن نسبة صغيرة من أصوله فقط تكون حساسة لتقلبات سعر الفائدة، بينما نسبة كبيرة من الأصول الموظفة ليست حساسة لتقلبات سعر الفائدة إلا بعد فترة طويلة.

- بالمقابل هناك نسبة كبيرة من الودائع التي تتمتع بحساسية كبيرة لتقلبات سعر الفائدة. حيث أن الودائع أما أن تكون ودائع جارية أو ودائع لأجل قصير. وهذا معناه أن نسبة صغيرة فقط من الخصوم هي التي لا تتأثر سريعاً بتقلبات سعر الفائدة.

• وبناء على ذلك، فإن إيرادات الأصول تكون أقل حساسية من تكاليف الخصوم (الودائع) بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة وهنا تكمن مصدر المخاطرة التي يواجهها البنك التجاري.

- تطبيقاً لذلك دعونا نوضح تحليل الفجوة باستخدام البيانات التالية:

دعنا نفترض أن قيمة أصول البنك ذات الفائدة الثابتة في الآجل الطويل هي 400 مليون ريال. بينما قيمة أصول البنك التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة هي 200 مليون ريال. أي أن نسبة الأصول التي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة أكبر. وفي المقابل قيمة الودائع التي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة = 300 مليون أي قيمة الودائع التي لا تتأثر بهذه التقلبات تساوي أيضا 300 مليون ريال، أفترض الآن أن سعر الفائدة ارتفع بنسبة 10%. ماذا يعني الارتفاع في تحليل الفجوة.

الفجوة (صافي العائد) = إيرادات الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة - تكاليف الخصوم المتأثر بتلك

$$10 - = 30 - 20 = \%10 \times 300 - \%10 \times 200 =$$

أي أن البنك يربح 20 ريال ولكنه يدفع 30 ريال كتكلفه للودائع بسبب ارتفاع سعر الفائدة أي أن الفجوة أو صافي العائد أنخفض بمقدار (10) ريال.

• افترض الآن أن سعر الفائدة انخفض بنسبة 10% ماذا يعني ذلك

$$\text{الفجوة} = 200 \times (-\%10) - (-\%10) \times 300 = -20 + 30 = 10 \text{ ريال}$$

أي أن إيرادات البنك ستتنخفض بـ 20 ريال لكن تكاليف البنك ستتنخفض بمقدار أكبر (30 ريال). وهذا يعني أن صافي العائد للبنك يزيد بمقدار (10 ريال). خلاصة القول أن تحليل الفجوة يبين إذا كانت قيمة الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة هي أقل من قيمة الخصوم المتأثرة بسعر الفائدة، ومن ثم فإن أرباح البنك تزيد عند انخفاض سعر الفائدة (الفجوة تكبير) وتقل الأرباح عند ارتفاع سعر الفائدة (الفجوة تصغر).

تمرين عملي:

تطبيق: ناقش ماذا يحدث لأرباح البنك إذا كانت قيمة الأصول المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة هي أكبر من قيمة الخصوم المتأثرة بتقلبات سعر الفائدة مستخدماً نموذج تحليل الفجوة.

تحليل الفجوة (تليخيص) من خلال ميزانية بنك تجاري حالة توقع رواج اقتصادي طويل

الأصول	الخصوم
(400) أصول ذات فائدة ثابتة في الأجل الطويل.	(300) خصوم ذات فائدة ثابتة في الأجل القصير (متأثرة بتقلبات سعر الفائدة)
(200) أصول ذات فائدة ثابتة في الأجل القصير (متأثرة بتقلبات الفائدة)	(300) خصوم ذات فائدة في الأجل الطويل (غير متأثرة بتقلبات سعر الفائدة)
600	600

نموذج الفجوة الزمنية (مرة أخرى)

كما رأينا سابقاً، فإن الفجوة الزمنية (NGaP) تعكس الاختلافات في توقيتات التدقيق النقدي للأصول والخصوم، فهي مقياس لحساسية القيمة الحالية للأصول والخصوم للتغير في سعر الفائدة. وبالتالي تحديد ما إذا كانت قيمة صافي الإيرادات أو الدخل (أو الثروة) يزيد أو ينخفض.

وترتيباً على ذلك، فإن الفترة الزمنية للمحافظة الائتمانية هي متوسط فترة الأصول أو الخصوم مرجحة بوزن كل أصل أو كل عنصر في الخصوم من إجمالي الأصول أو إجمالي الخصوم بقيمتها وأجلها، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الميزانية التالية :

افتراض أن ميزانية بنك اليمن تظهر كما يلي:

أصول	خصوم
400 قروض ذات عائد متغير	350 ودائع بعائد متغير
500 سندات ذات فترة 20 سنة	600 سندات ذات فترة خمس سنوات
100 أسهم بعائد ثابت	50 صافي الدخل من العائد
1000	1000

لاحظ أن المحفظة الائتمانية للبنك تتضمن أصول ذات عائد متغير (قروض) وأصول ذات عائد ثابت (أسهم) وبالتالي، فإن فترتها الزمنية هي صفر، لأن قيمها السوقية لا تتأثر بالعائد (سعر الفائدة مثلاً) بينما السندات لها فترة زمنية طويلة (20 سنة). وبالتالي فهي تتأثر بتقلبات سعر الفائدة.

وبنفس المنطق، فإن عناصر الخصوم التي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة، تكون فترتها الزمنية صفر.

يمكن الآن حساب فترة كل من الأصول والخصوم كما يلي:

$$\text{فترة الأصول} = \text{فترة (القروض)} \times \frac{\text{القروض}}{\text{الأصول}} + \text{فترة (الأسهم)} \times \frac{\text{الأسهم}}{\text{الأصول}} + \text{فترة (السندات)} \times \frac{\text{السندات}}{\text{الأصول}}$$

$$= (0) \times \left(\frac{400}{1000}\right) + (0) \times \left(\frac{100}{1000}\right) + (20) \times \left(\frac{500}{1000}\right) = 10 \text{ سنوات}$$

وكذلك :

$$\text{فترة الخصوم} = \text{فترة (الودائع)} \times \frac{\text{الودائع}}{\text{الخصوم}} + \text{فترة (السندات)} \times \frac{\text{السندات}}{\text{الخصوم}}$$

$$= (0) \times \left(\frac{650}{950}\right) + (5) \times \left(\frac{600}{950}\right) = 3.2 \text{ سنوات}$$

لاحظ أنه تم استبعاد صافي الدخل من حساب الفترة وبالتالي فإن الخصوم تحسب بعد استبعاد صافي الدخل منها.

نموذج الفجوة الزمنية كأداة لإدارة مخاطر العائد

1- إن التغيرات في صافي قيمة الثروة أو صافي الدخل من العائد يعتمد على حجم الفجوة الزمنية واتجاهها. الفجوة هي تقدير تقريبي للتغير في صافي الدخل كنسبة من إجمالي الأصول الناجم عن تغير العائد بنقطة مئوية واحدة (1%) والفجوة الزمنية هي الفرق بين فترة الأصول مطروحاً منها فترة الخصوم

$$\text{مضروبة في } \left(\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول}} \right)$$

أو الفجوة الزمنية كما ذكرنا سابقاً هي:

$$NGaP = NA - \infty NL$$

حيث ∞ = معامل $\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول}}$ = وزن تيجيحي = معدل الرافعة أو معدل الدين
 $\leftarrow \infty \uparrow \leftarrow$ زيادة معدل الدين.

ومن المثال السابق:

$$NGaP = 10 - (3.2) \left(\frac{950}{1000} \right) = 6.96$$

2- عندما تكون الفجوة موجبة ($NGaP > 0$) كما في المثال السابق، فإن ذلك يعني أن فترة الأصول أطول من فترة الخصوم، وأن أصول البنك أكثر حساسية لتغير العائد مقارنة بحساسية الخصوم. فإذا ارتفع سعر الفائدة فإن القيمة السوقية للأصول تنخفض بنسبة أعلى من انخفاض القيمة السوقية للخصوم. وهذا يعني انخفاض صافي الدخل من العائد في حالة الفجوة الزمنية الموجبة، ويحدث العكس إذا انخفض سعر الفائدة، فإن صافي الدخل يزيد.

3- عندما تكون الفجوة الزمنية سالبة ($NGaP < 0$) ← فترة الأصول اقصر من فترة الخصوم ← حساسية أصول البنك أقل من حساسية خصومه لتغير العائد ← القيمة السوقية للأصول تنخفض بنسبة أقل من انخفاض القيمة السوقية للخصوم عند ارتفاع سعر الفائدة ← زيادة في صافي الدخل. تذكر أنه في الحالتين 2، 3، تنخفض القيمة الحالية للأصول والخصوم عند ارتفاع سعر الفائدة وترتفع عند انخفاض سعر الفائدة.

4- يتبين من ذلك، أن الفجوة الزمنية هي أداة لقياس درجة انكشاف البنك لمخاطر سعر الفائدة أو العائد، حيث يمكن للبنك حماية صافي الدخل من تقلبات سعر الفائدة من خلال تعديل أصوله وخصومه في الاتجاه الذي يجعل صافي الفجوة الزمنية مساوية للصفر، أي أن $NGaP = 0$ = صفر حيث فترة الأصول تساوي فترة الخصوم.

- ومن المثال السابق ، يستطيع البنك مثلاً بيع جزءاً من السندات ذات فترة 20 سنة ويستخدم الإيراد من ذلك ليشتري سندات قصيرة الأجل .
- وإذا تساوت قيمة الأصول والخصوم في هذه الحالة تغدو معادلة الفجوة الزمنية كما يلي:

$$NGaP=NA-NL$$

حيث: $1 = \infty$

5- وفي هذه الحالة، أن تكون الفجوة موجبة أو سالبة فإن الأمر يعتمد على حالة فترة كل من الأصول والخصوم:

- فإذا كانت لها نفس الفترة، فإن صافي الدخل لن يتأثر بتقلبات العائد.
- أما إذا لم تكن لهما نفس الفترة ، فإن فترة الأصول ذات الأمد الطويل نسبياً هي بمثابة مرآة من البنك على انخفاض سعر الفائدة مستقبلاً (حالة الفجوة موجبة). أي يتوقع البنك انخفاض سعر الفائدة.
- أما إذا كانت فترة الأصول ذات أمد أقصر نسبياً (فجوة سالبة) فهي مرآة من البنك على ارتفاع سعر الفائدة مستقبلاً. أي يتوقع البنك ارتفاع سعر الفائدة.

(4-12) التصكيك وتوالد الديون

جذور الأزمة المالية العالمية (2008)

كما رأينا فإن عملية توريق الديون أو بيعها بعد تصكيكها أصبحت منهجاً لتحويل مخاطر القروض من البنوك إلى أطراف أخرى، سواء كانوا بنوكاً أو مستثمرين أو شركات أو أفراداً. هذا التوجه الجديد للمصارف في تحويل المخاطر - والذي بدأت تمارسه منذ تسعينيات القرن الماضي - مكنها من التخلص مما يقارب من 80% من قروضها من خلال نقلها إلى أسواق رأس المال.

حيث كان من المعتاد أن تحتفظ البنوك المقرضة بما يقارب من 90% من القروض التي تمنحها في دفاترها الحسابية ومن ثم تكون ظاهرةً في ميزانيتها.

الآن وبسبب بيع الديون من خلال التوريق ونقلها إلى سوق رأس المال، تمكنت البنوك المقرضة من شطب هذه القروض من ميزانياتها، فما هي نتائج ذلك؟

- إن اختفاء الأصول المدعومة بالقروض من ميزانية البنوك، مكنها من التحايل والتملص من القواعد التنظيمية لسلطات الرقابة على أنشطة البنوك. أي أنها تخلصت من مخصصات الاحتياطيات اللازم تخصيصها كنسبة من إجمالي القروض الممنوحة. ومن المعروف أن هذه الاحتياطيات لا تُفرض إلا على القروض التي تظهر في ميزانيات البنوك. أما وإن البنوك قد تحايلت وقامت ببيع هذه الديون، ومن ثم اختفائها من ميزانيات البنوك، فإنها لم تعد ملزمة بتخصيص احتياطيات نقدية لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها. ولم تتوقف النتائج عند هذا الحد، فقد سال لعاب هذه البنوك وتحفزت نحو مزيد من الإقراض. فقد توفر لديها مزيد من السيولة اللازمة لتمويل الإقراض المتصاعد.

- إن تصاعد عمليات بيع الديون، وتخلص البنوك السريع من مخاطر هذه القروض التي منحتها، قد شجعها على اللامبالاة في التدقيق بالجدارة الائتمانية للمقترض. ولم يعد يهملها مدى قدرة المقترض على السداد أو خدمة الدين طالما وأن هذه البنوك تستطيع وبسرعة تحويل مخاطر القروض إلى الأطراف الأخرى. وهكذا أسهمت البنوك المقرضة وبنوك الاستثمار - التي أصبحت متعطشة لمزيد ومزيد من سندات القروض للمتاجرة بها في أسواق رأس المال - في إثارة شهية سماسرة وول ستريت لمزيد من جني الأرباح والعمولات، وقام أولئك بالمتاجرة بهذه القمامة السامة إلى أطراف أخرى.

ويعتبر تسارع تقنية هذه الممارسات كان هناك عجز واضح عند سلطات الرقابة على البنوك والأسواق المالية. حيث لم تعد تدرك مدى تطور أساليب الاحتيال في عمل الأسواق. الأمر الذي جعل السيد يوخين سانيو - وهو رئيس السلطة الألمانية المكلفة برقابة سوق المال - يصرح قائلاً "ما كان لدينا علم بماهية اللعبة الخبيثة التي

لعبها البعض في الطرف الآخر من المحيط الأطلسي في السنوات المنصرمة، فالمصارف هناك ما كانت تريد التوقف عن المتاجرة بهذه الأدوات الشيطانية قط⁽¹⁾.

وعلى أية حال، فإن التساؤل المهم الذي ينبغي أن يُطرح في هذا السياق هو عن دور بنك الاحتياط الفدرالي في هذا المسار الكارثي.

لقد اتجهت سياسة الاحتياط الفدرالي الأمريكي إلى تشجيع الازدهار المفرط في سوق العقارات، وهو ما بدا واضحاً عندما خفض الفدرالي سعر الفائدة من 6.5% إلى 1% خلال الفترة يناير 2001 ويونيو 2003. ثم عمد إلى رفع سعر الفائدة على مدى ثلاث سنوات ليصل إلى 5.25%. ومن ثم فقد ارتفعت أسعار المنازل من 7% إلى 17%. وظلت أعلى من 15% حتى يناير 2006. وعموماً فإن السياسة النقدية المتساهلة لبنك الاحتياط الفدرالي قد دفعت بالمصارف الأمريكية نحو همى المضاربات في أسواق العقار والائتمان والبورصات. ومن ناحية أخرى فقد أدى ارتفاع أسعار المساكن في أول الأمر إلى إغراء الأمريكيين إلى الإعتماد على رهن منازلهم لتمويل إنفاقهم الاستهلاكي المفرط، إذ زادت أحلامهم وتطلعهم إلى شراء مزيد من السيارات والأثاث والسفر وهكذا.

وما إن حل فبراير 2007م إلا وقد كان من الواضح أن هناك عدداً متزايداً من المقترضين أصبحوا غير قادرين على السداد، ومن ثم فإن بوادر أولى عمليات إفلاس البنوك بدأت تظهر.

فقد عجز المقترضون عن السداد لأن عرض المساكن قد ارتفع بشكل صاروخي، فانخفضت أسعارها لانخفاض الطلب عليها وبدأت سلسلة الأزمة في التتابع حيث:

-ارتفعت الفوائد المركبة.

-ارتفع حجم فوائد تأخير السداد.

(1) أنظر مؤلفنا، الجذور الفكرية للأزمة المالية العالمية، 2010.

- زادت حالة الاستيلاء على العقار من قبل البنوك كما تجيز ذلك القوانين الأمريكية في كل الولايات الأمريكية. وهذا بعكس الحال في ألمانيا حيث لا يجيز القانون للمصارف الاستيلاء - كلياً أو جزئياً - على ملكية الثروات التي يمتلكها المدنيون عندما يفقدون القدرة على سداد قروضهم. وكان من الواضح أن هناك معضلةً جديدةً تتمثل في تعددية ملكية العقار المضمون بسبب تكرار عملية بيع الدين.
- من جهتها شركات التأمين تحملت عبء السندات الرديئة المشكوك في تحصيل قيمتها. ومن ثم فقد توالي إفلاس عدد من البنوك الكبرى في أمريكا وأوروبا، وكذلك شركات التأمين، وكل من هو في حلقة أو سلسلة بيع الديون.
- لقد نقصت السيولة لدى البنوك، وخسر المستثمرون في هذه السندات وخسرت شركات التأمين. لقد أشارت بعض التقديرات إلى أن معدل ديون الشركات إلى رأس مالها السهمي ارتفع إلى: 35 إلى 1. وبمعنى آخر فإن القيمة الاسمية للسندات أصبحت أكبر من قيمتها الحقيقية المتمثلة في الرهن العقاري. هذه الأحداث المتوالية والمتسارعة، عبّرت عن نفسها في شكل انعكاسات سلبية، على حركة الأسواق المالية، فلم يأت أغسطس 2007م إلا والبورصات تشهد تدهوراً سريعاً.
- وفي أكتوبر 2007م أعلنت عدة بنوك كبرى انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- كانت مؤشرات الكارثة تشير بوتيرة سريعة، ففي 17 سبتمبر 2008 واصلت الأسواق المالية العالمية تدهورها المريع. وانعكس هذا بوضوح على ضعف الإقراض في النظام المصرفي. لقد حاولت البنوك المركزية تقديم السيولة للمؤسسات المالية لمحاولة وقف تدهور الأسواق. بيد أن مؤشرات الأزمة ظلت تمضي. ومن جانب آخر، فإن أزمة الديون الأوروبية التي انفجرت بدايةً من اليونان تقدم مؤشراً واضحاً على استمرار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف الاقتصادات الرأسمالية.

وهي الأزمة التي عصفت باليورو بعد عقد من الصعود حيث انخفضت قيمته إلى أدنى مستوى له ووصل إلى 1،1، 21 للدولار يوم 1/6/2010م.

وكان لأزمة الديون الأوروبية تداعياتها على الأسواق المالية العالمية، فقد هبط مؤشر داوجونز بنحو 1000 نقطة بحلول الأسبوع الأول من مايو 2010م.

كانت جذور هذه الأزمة واضحة، وفي مقدمتها تصاعد حجم الديون في البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان وأسبانيا.

لقد بلغت نسبة ديون اليونان التي فجرت شرارة هذه الأزمة نحو 113٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2009 ونحو 83٪، 85٪، 80٪ من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام 2010 لكل من إيرلندا والبرتغال وبريطانيا. وقد جاء تصاعد حجم الدين في هذه الدول انعكاسا لتصاعد حجم العجزات الضخمة في موازنات هذه الدول. ومنها اليونان التي بلغ فيها نسبة العجز في الموازنة نحو 14٪ من الناتج المحلي.

وهو ما يشير إلى الإفراط في الإنفاق الحكومي والخاص في هذه الدول وعيش هذه الدول بأكبر من إمكانياتها.

ومرة أخرى تضاربت اتجاهات مواجهة الأزمة اليونانية والأوروبية بشكل عام. فقد كانت الرؤية الأمريكية التي عبر عنها رئيس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي تدعو إلى التوسع النقدي والمالي.

أي مزيد من التدخل الحكومي باستخدام السياسات النقدية والمالية التوسعية لإنقاذ الاقتصادات المأزومة في أوروبا.

بينما كانت الرؤية الأوروبية مغايرة للوصفة الأمريكية، فقد كانت هذه الدول مستحضرة تجربتها التاريخية مع هذا النمط من التدخل. وخاصة في ألمانيا أثناء ما عرف بجمهورية "يمار" عندما تم تنفيذ سياسات نقدية توسعية للقضاء على الانكماش الاقتصادي انتهى إلى تصاعد موجات تضخمية كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى.

بيد أن الدول الأوروبية مالت في الأخير إلى تطبيق الوصفة الأمريكية وتفضيل التدخل النقدي والمالي لإنقاذ الاقتصادات الأوروبية.

(5-12) المخاطر في البنوك الإسلامية

أولاً: طبيعة مخاطر البنوك الإسلامية

تختلف طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية عن طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية.

ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة وأساس عمل البنوك الإسلامية، فالبنوك الإسلامية كما ذكرنا من قبل تعمل وفقاً لمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر (أو الغنم بالغرم) ولا تتعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً، مما يعني اختلافاً جوهرياً في طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية في البنك الإسلامي حيث كلاً من البنك وأرباب الودائع الاستثمارية يتشاركان في تحمل المخاطر الناجمة عن عمليات وأنشطة البنك الإسلامي.

وبالمقابل، فإن تلقي البنك للودائع الاستثمارية يقوم على صيغة عقد المضاربة المعروف في الشريعة الإسلامية. مما يجعل البنك يأخذ صفة المضارب أو المستثمر لأموال المودعين وبالتالي يشترك كلاً من مساهمي البنك وأرباب الأموال المودعة في اقتسام الأرباح.

أما في جانب استثمار هذه الأموال (توظيف الأصول) فإنها تتم وفقاً لصيغة المضاربة والمشاركة في الربح، بالإضافة إلى صيغ تمويلية أخرى تعطي البنك دخلاً ثابتاً مثل صيغ المراجعة وصيغ الاستصناع وبيع السلم وعقد الإجارة.

ويترتب على هذه الصيغ التمويلية مخاطر ذات طبيعة خاصة ومختلفة عن مخاطر البنك التقليدي.

لذلك يمكن القول أن البنك الإسلامي يواجه نوعين من المخاطر :

- مخاطر عامة مرتبطة بالأنشطة التي تقوم على أساس المشاركة بصورة عامة.
- مخاطر مرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي في جانب الأصول⁽¹⁾.

(1) تفاصيل أكثر في هذا الموضوع أنظر ورقة مناسبات رقم (5) مرجع سبق ذكره.

المخاطر العامة :

ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى :

مخاطر الثقة - مخاطر المنافسة - مخاطر تقلبات السعر المعياري، مخاطر السيولة -
مخاطر التشغيل - مخاطر الائتمان

1- مخاطر الثقة :

تنشأ هذه المخاطر عندما :

- يحقق البنك الإسلامي ربحاً أو عائداً منخفضاً مقارنةً بمتوسط العائد في السوق المصرفي.
- أو إذا لجأ البنك الإسلامي إلى التخلي جزئياً أو كلياً عن المتطلبات الشرعية التي تفرضها العقود التي يبرمها مع عملائه .

وفي كلتا الحالتين، فإن البنك يواجه مخاطر الثقة به ، فقد يرى المودعون أو المستثمرون أن انخفاض العائد يُعزى إلى التعدي أو التقصير من إدارة البنك.

وكذلك عندما يتخلى البنك عن بعض التزاماته وفقاً للعقود المبرمة على أساس الشريعة، فإن ذلك ينعكس سلباً على الثقة بالبنك، مما قد يؤدي إلى سحب الودائع، حيث يمثل ذلك أزمة ثقة كبيرة بالنظر إلى أن طبيعة عمل البنك قائمة على أساس الشريعة الإسلامية .

2- مخاطر المنافسة :

يقصد بمخاطر المنافسة عملية تحويل مخاطر الودائع إلى مساهمي البنك وتقع عملية التحويل في الحالتين الآتيتين:

- انخفاض العائد في البنك الإسلامي مما قد يسبب سحب المودعين لودائعهم ومنعاً لوقوع ذلك، يلجأ المساهمون إلى زيادة عائد المودعين خصماً من أرباحهم (أي المساهمين).

- أو أن العائد الذي يحققه البنك أقل من العوائد في الأسواق المصرفية المنافسة، مما قد يؤدي إلى سحب المودعين لودائعهم، فيلجأ البنك الإسلامي إلى منع

حدوث ذلك، بالتخلي عن جزء من أرباح أسهمهم لصالح عائد المودعين في حسابات الاستثمار.

3- مخاطر تقلبات السعر المعياري:

تتخذ البنوك الإسلامية سعراً معيارياً عند تحديد عائد المشاركة في أنشطتها أو عند تحديد أسعار أدوات التمويل التي تتبعها، وغالباً تعتمد البنوك الإسلامية على سعر الفائدة (اللييور) مؤشراً مرجعياً لتحديد عائد المشاركة أو حصة الأرباح وذلك بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المعياري ، وبما أن حصة الربح تحدد مرة واحدة خلال فترة العقد في عقود مثل عقد المراجعة أو الاستصناع أو السلم، فإن تغير مستوى السعر المعياري (سعر فائدة اللييور) تسبب مخاطر لإيرادات البنك، حيث لا يستطيع البنك الإسلامي تغيير هامش الربح عندما يتغير السعر المعياري.

أي أن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر تقلبات سعر الفائدة في الأسواق المصرفية بالرغم أنها لا تتعامل بسعر الفائدة.

4- مخاطر السيولة:

يواجه البنك الإسلامي مخاطر السيولة لأنه ليس بإمكانه الحصول على موارد مالية (لمواجهة متطلبات السيولة) من قروض بفوائد ربوية، فلا يستطيع البنك الاقتراض بفائدة ولا يستطيع بيع الديون إلا بقيمتها الإسمية وفقاً للشريعة الإسلامية. أي أن البنك لا يستطيع الحصول على موارد من خلال بيع أصول تقوم على الدين بفائدة ربوية مما يعرضه لمخاطر السيولة في لحظة ما.

5- مخاطر التشغيل:

وتقع في الحالات الآتية:

- مخاطر العاملين بسبب ندرة الموارد البشرية المدربة والمستوعبة لصيغ التمويل الإسلامي.
- مخاطر بسبب توثيق العقود وتنفيذها وعدم توفر صور نمطية موحدة للعقود أو ضعف القضاء المستوعب لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

6- مخاطر الائتمان:

يواجه البنك الإسلامي مخاطر الائتمان في الحالات الآتية:

- عندما يعجز الشركاء عن سداد نصيب البنك عند حلول الأجل كما في حالة عقود المشاركة.
- أو عندما يتعين على البنك أن يدفع نقوداً قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول كما في حالة عقد السلم أو عقد الاستصناع.
- أو عندما يكون على البنك أن يسلم أصولاً قبل أن يتسلم ما يقابلها نقوداً كما في حالة عقد المراجعة.

وفي كل تلك الحالات يتعرض البنك لخسائر محتملة أو مخاطر ائتمانية محتملة.

ثانياً: المخاطر المرتبطة بطبيعة صيغ التمويل

1- المخاطر المرتبطة بصيغة المراجعة:

يكمن مصدر الخطر في هذه الحالة في التباين على طبيعة عقد المراجعة والتكييف الشرعي للوعد بالشراء من حيث الزامية الوعد أو عدم الزاميته.

فكما رأينا سابقاً أن عقد المراجعة تمثل أحد أشكال البيع الآجل الذي ينطوي على اجراء عقدين منفصلين.

عقد وعد بشراء السلعة من البنك وفقاً للأمر بالشراء (المستفيد) وفي هذه المرحلة تكون السلعة في ملكية البنك.

عقد آخر يتضمن تحويل ملكية السلعة إلى المستفيد الواعد بالشراء، فمن يرى الزامية الوعد وهذا هو موقف مجمع الفقه الإسلامي، وهيئة المحاسبة ومعظم المصارف، فإن عقد المراجعة يتم ولا يكون هناك خطر إلا في حالة تأخر المستفيد عن سداد ما عليه أو التباطؤ في التسديد مما يعرض البنك للخسارة.

ومن يرى عدم الزامية العقد، فإن هذا يعني أنه بإمكان المستفيد التراجع عن اتمام عقد الشراء رغم وعده سابقاً ودفوع العربون وهذا يشكل خطر على البنك ويعرضه للخسارة.

ولتفادي حصول هذه المخاطر، فإن البنوك الإسلامية، تعتمد بصفة أساسية على الزامية وعد الشراء، كما تلزم البنوك المستفيد بدفع كامل الأقساط إذا ما ماطل أو تأخر عن السداد. بالإضافة إلى أخذ الضمانات اللازمة ومنها طلب شيكات مستحقة الدفع على الراتب أو دخل المستفيد أو حساباته في البنك.

2- المخاطر المرتبطة بصيغ المشاركة والمضاربة :

من المصادر المحتملة لهذا النوع من المخاطر ما يلي:

- بما أن عقود المشاركة في الأرباح والخسائر في البنوك الإسلامية لا تقوم على مبدأ الضمان المعروف في البنوك التقليدية، فإن هذا قد يسبب حدوث احتمال الخطر الأخلاقي.
 - عدم الاهتمام الكافي بالتقييم الكفؤ للمشروعات بالإضافة إلى الاختيار الخاطئ للشركاء.
 - الاستخدام القليل لصيغ المشاركة والمضاربة في أنشطة البنك يفقدها ميزة تنوع المحفظة الاستثمارية، مما يعرضها لمخاطر أكبر مقارنة بتفادي هذه المخاطر بالاستخدام الأقل لهذه الصيغ.
- وعموماً، فإن المخاطر الناجمة عن ذلك تكون في صورة التأخر عن السداد أو عدم السداد بالكامل من قبل شركاء البنك.

ولتفادي المخاطر المرتبطة بهذه العقود، تلجأ البنوك الإسلامية إلى الدراسة الدقيقة للمشروعات والمشاركة بأسهم في هذه الأنشطة، مما يمكنها من أن تكون شريكاً أصيلاً في اتخاذ القرار وإدارة المشروعات وبالتالي التقليل من الخطر الأخلاقي.

3- المخاطر المرتبطة بصيغ السلم والاستصناع :

تسبب وقوع الحالات الآتية مخاطر محتملة للبنك الإسلامي:

- تأخر زبون البنك عن تسليم السلعة المسلم فيها كما في عقد السلم أو السلعة المستصنعة كما في عقد الاستصناع عن وقتها المحدد أو عدم التسليم بالكامل.

- أو تسليم السلعة بمواصفات رديئة ومخالفة لما تم الاتفاق عليه في عقد السلم أو الاستصناع.
 - أو تعرض البنك لتكاليف اضافية بسبب التخزين وتقلبات أسعار السلع، وخاصة السلع الزراعية المسلم فيها، لأن عقود السلم ليست قابلة للتداول في أسواق منظمة، وإنما هي عقود بين طرفين تنطوي على تسليم سلع محددة وتحويل ملكيتها.
 - أو قيام البنك بدور الصانع والمنشئ والبناء والمورد في عقود الاستصناع وهو ليس متخصصاً فيها مما يلجؤه إلى الاعتماد على مقاولين من الباطن، وبالتالي تغدو هذه التصرفات مصادر محتملة للمخاطر.
- وأياً كان الأمر فإن الدراسات التطبيقية لتحليل مستويات وحدة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية قد أظهرت أن مخاطر هامش الأرباح تأخذ المرتبة الأولى في المخاطر، تليها مخاطر التشغيل.
- كما أشارت هذه الدراسات إلى أن المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركة هي أكثر خطراً من المخاطر المرتبطة بصيغة المراجعة والبيع التأجيري في الأرباح.⁽¹⁾

ثالثاً : إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

بالرغم من اختلاف طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية تتبع مناهج وأساليب متعددة في إدارة المخاطر، ومن أهم هذه الأساليب وفقاً لدراسة خان وشابرا ما يلي:

- محاكات المعايير الدولية في إدارة المخاطر.
- منهجية التقييم الداخلي.
- نظام كاملز لتقييم المخاطر (Camels)
- معالجات خاصة للمخاطر العامة التي تنفرد بها البنوك الإسلامية.

(1) حبيب و خان (2003) ورقة مناسبات رقم (5) مرجع سبق ذكره.

أ) محاكاة المعايير الدولية:

تحرص البنوك الإسلامية على التقيد بالمعايير الدولية في إدارة المخاطر كلما اتفق ذلك مع طبيعة عمل هذه البنوك، ومن هذه المعايير الدولية التي تأخذ بها البنوك الإسلامية:

- تطوير السوق البينية المصرفية وأداؤها .
- تطوير نظم سليمة للمراقبة الداخلية ولإدارة المخاطر .
- متطلبات الإفصاح والشفافية التي ينبغي أن تكون أكثر فاعلية في البنوك الإسلامية .
- الاحتفاظ برأس مال أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية .
- فصل مخصصات متطلبات رأس المال المرتبط بالودائع الجارية عن مخصصات الودائع الاستثمارية .
- إنشاء هيئة للإشراف على الخدمات المالية الإسلامية .
- استيعاب نظم تقييم المخاطر مثل نظام كاملز (Camels) وإدماجه في تقييم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .

ب) منهجية التقييم الداخلي:

كما عرفنا سابقاً فإن هذه المنهجية تقوم على جرد أصول البنك بقيمتها المستقبلية، وبالتالي ترتيب هذه الأصول مرتبطة بدرجة المخاطر فيها، ومن الواضح أن هذه المنهجية تقوم بها إدارات التقييم الداخلي بالبنك، حيث من المتوقع ، أن تقدم هذه الطريقة نتائج أفضل في عملية تقييم المخاطر مقارنةً بالتقييم الذي تقوم به مؤسسات تقييم خارجية .

ويتطلب العمل بهذا المنهج معلومات عن أجل التمويل ومعلومات عن الجدارة الائتمانية للزبون .

إن منهج التقييم الداخلي يكون أكثر ملائمة لتقييم المخاطر في البنوك الإسلامية بالنظر إلى أن صيغ التمويل الإسلامية متنوعة ومتباينة للإعبارات التالية:

- إمكانية تخطيط المخاطر المرتبطة بكل أصل من أصول البنك .
- يمثل آلية مناسبة للربط بين التعرض الحقيقي للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- يسهم في تطوير القدرات البشرية وتنمية ثقافة إدارة المخاطر مما يقلل من المخاطر ويرسخ الاستقرار والفاعلية والكفاءة.
- يشجع على توفير المعلومات والشفافية وانضباط السوق مما يجعل هذه المعلومات ذات فاعلية في التحكم بالخطر الأخلاقي ومراجعة رأس المال.

ج) نظام كاملز (Camals)

يعتمد نظام كاملز على عدد من العناصر وهي :

- كفاية رأس المال - جودة الأصول ، ونوعية الإدارة - العوائد والسيولة - درجة الحساسية لمخاطر السوق - نظم المراقبة الداخلية.

ومن الواضح أن هذا النظام يتلائم مع عمل البنوك الإسلامية التي بدورها تلتزم بهذه المعايير في إدارة مخاطرها والتحكم بها.

د) أساليب معالجة المخاطر الخاصة:

1- المخاطر المتحوّلة:

• يقصد بتحويل المخاطر تحمّل أرباب الودائع الجارية عبء المخاطر الناشئة من أنشطة تمويلها الودائع أو الحسابات الاستثمارية في البنك، أو تحمّل أرباب الودائع الاستثمارية عبء المخاطر الناشئة من استخدام الودائع الجارية في زيادة معدل المديونية (معدل الرافعة) وما يرتبط بذلك من زيادة مخاطرها المالية.

ويعنى آخر، فإن انتقال المخاطر يُعزى إلى صعوبة فصل مخاطر الودائع الجارية عن مخاطر الودائع الاستثمارية ، وذلك أمر يتناقض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية القائمة على المفاهيم الشرعية للقرض والمضاربة.

• ويمكن توضيح صعوبة فصل المخاطر بالنظر إلى الأهمية النسبية لكل من الودائع الجارية والودائع الاستثمارية كمصادر للموارد المالية للبنك الإسلامي.

فالبنك الإسلامي يقبل الودائع أو الحسابات الجارية على سبيل القرض بدون فوائد، وبالتالي، فهي مضمونة من البنك مقابل عدم مشاركة أصحاب الودائع الجارية في مخاطر البنك.

كما أن البنك الإسلامي يعتمد عليها بصورة كبيرة في تمويل أنشطته ، لأنها تمثل مصدراً مهماً للتمويل بدون تكلفة.

ومن جانب آخر ، فإن البنك الإسلامي يقبل الودائع أو الحسابات الاستثمارية وفقاً لصيغة المضاربة كما عرفنا سابقاً ، وبالتالي لا يضمن البنك أصل الوديعة ولا عائدها، ما لم يكن هناك تعدي أو تقصير، وبالمقابل يشارك أرباب الودائع الاستثمارية البنك في تحمل المخاطر وفي الأرباح.

• لاحظ أن مشكلة إنتقال أو تحويل المخاطر ، تحدث لأن البنك الإسلامي يمول أنشطته من الحسابات الجارية والحسابات الاستثمارية، أو يخلط بينهما، مما يعني أن المخاطر تنتقل من أرباب الودائع الإستثمارية إلى أرباب الودائع الجارية والعكس صحيح.

إن انتقال المخاطر بين النوعين من الودائع يسبب حدوث مشكلة أو وقوع مخاطر الثقة بالبنك ولتفادي هذه المشكلة ، يقترح بعض المهتمين بالبنوك الإسلامية وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معالجات معينة أهمها⁽¹⁾:

- تطبيق نسبة احتياطي كامل (100%) على الودائع الجارية، لتحقيق الاستقرار ، لكن هذا المقترح يسبب زيادة التكاليف على البنوك الإسلامية ويهدد بقائها في السوق المصرفية.

- اتباع إجراءات رقابية تلزم البنوك بالافصاح عن الأصول الممولة من الحسابات الجارية منفصلة من الأصول الممولة من الحسابات الاستثمارية (تجربة البحرين مثلاً).

(1) أنظر ورقة مناسبات رقم (5) مرجع سبق ذكره.

- التمييز بين متطلبات نسب الاحتياطي القانوني، حيث تكون النسبة مرتفعة بالنسبة للودائع الجارية ومنخفضة بالنسبة للودائع الاستثمارية.
- تتحدد مسئولية رأس مال البنك الإسلامي في تحمل مخاطر الأصول على النحو الآتي:

يتحمل رأس المال مخاطر جميع الأصول التي مولتها الحسابات الجارية ورأس مال البنك.

- يتحمل رأس مال البنك مخاطر 50٪ من الأصول التي مولتها ودائع الاستثمار بينما يتحمل أرباب الحسابات الاستثمارية النسبة المتبقية من مخاطر الأصول.

بيد أن المقترح الأخير، قد يضعف من رؤوس أموال البنوك الإسلامية وفقاً لرأي عمر شابرا وخان، ولتفادي ذلك يمكن تجاوز أزمة الثقة بالبنك الناشئة عن انتقال المخاطر من خلال بناء رأس مال أكثر متانة مع انضباط السوق.

نموذج شابرا وخان لمنع انتقال المخاطر:

يتكئ هذا النموذج على الفصل بين متطلبات رأس مال الودائع الجارية عن متطلبات الودائع الاستثمارية، ولتحقيق ذلك هناك خياران:

الخيار الأول:

ويقضي بالاحتفاظ بالودائع الجارية في الدفتر المصرفي والودائع الاستثمارية في الدفتر التجاري.

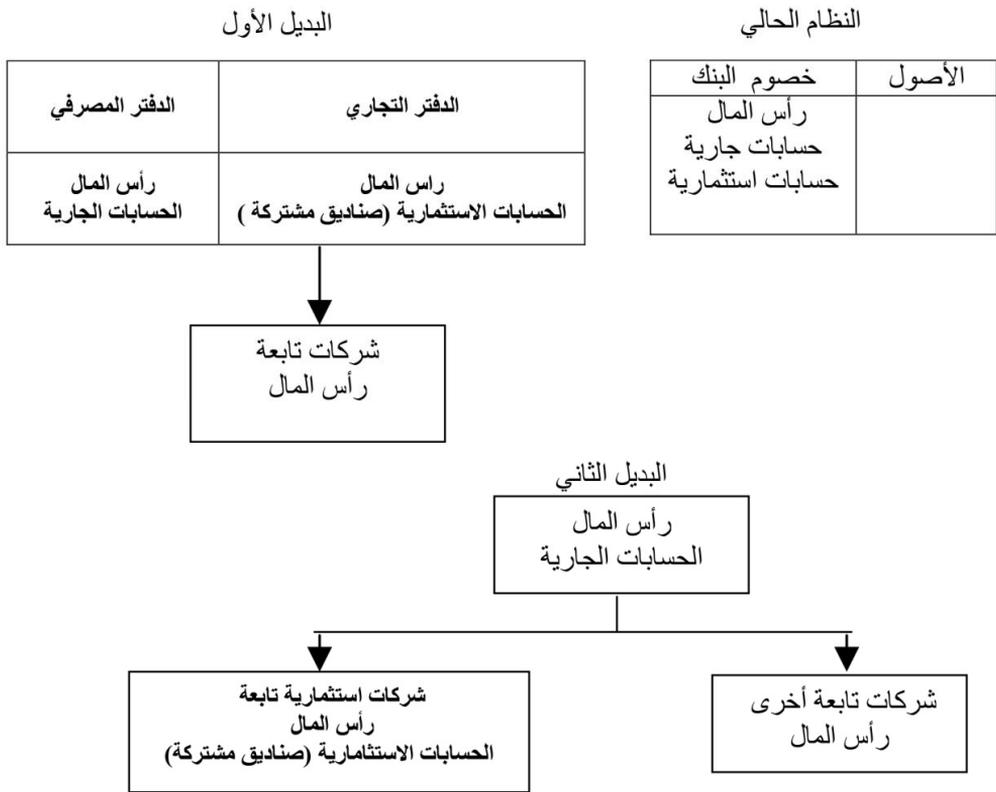
تحديد متطلبات كفاية رأس المال لكل منهما بصورة منفصلة عن الأخرى.

الخيار الثاني:

- ويقضي بتجميع الودائع الاستثمارية في شركة أوراق مالية تتبع البنك الإسلامي وبتطلبات رأس مال منفصلة.

- امكانية إنشاء شركات أخرى تابعة للبنك مع متطلبات كفاية رأس مال منفصلة.
- وبصورة عامة، يؤكد نموذج شابرا - خان على تأمين حماية أكبر لأرباب الودائع الجارية من خلال المحافظة على متطلبات احتياطي ورأس مال مرتفع. وفيما يلي نقدم عرضاً بيانياً لنموذج شابرا.

التوضيح البياني لنموذج شابرا - خان



(البدائل المقترحة لكفاية رأس المال)

2- مخاطر النوافذ المصرفية المزدوجة :

في البنوك التي تجمع بين نوافذ مصرفية تقليدية ونوافذ مصرفية إسلامية تواجه مشكلة انتقال مخاطر الدخل الحلال والدخل المحرم.

وهذا ما تواجهه البنوك التقليدية التي لديها نوافذ مصرفية إسلامية ، ويمكن تفادي مخاطر الانتقال من خلال :

- تحديد رأس مال منفصل للنوافذ وبذمة مالية مستقلة.
- أو قيام فروع مصرفية أو شركات تابعة برأس مال منفصل وبرقابة شرعية مستقلة.

المراجع

- 1- طارق خان وحييب أحمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ورقة مناسبات رقم (5) جدة، السعودية، (2003).
- 2- ميرفت علي ابو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2007.
- 3- محمد داوود عثمان، أثر مخفضات الائتمان على قيمة البنوك، رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2008.

المراجع الأجنبية

- 4- Gary smith، Money، Banking and Financial Intermediations D.C. Heath and company، Massachusetts، USA، 1991، ch. 7، 14، PP 184، 384.
- 5- Mishken. F،The Economics of Money and Banking and Finacial Markets ،opct.
- 6- Makinen. G ،Money ،Banking and Economic Activity ،N.Y ،A codemic press ، 1981.
- 7- Saunders ،Anthony ،Financial Institution Management ،Amodem Perspective ، Richard D.Irwin ، 1994.

الفصل الثالث عشر

البنك المركزي

(Central Bank)

أهداف الفصل:

يهتم هذا الفصل بتحليل ودراسة نشاط البنك المركزي باعتباره بنك الدولة الأول حيث سيتعرف القارئ والدارس على طبيعة تكوين البنك المركزي ودوره الأساس باعتباره المؤسسة المصرفية الأولى التي تقف على قمة هرم الجهاز المصرفي في أي بلد.

إن المدخل الطبيعي للتعرف على طبيعة عمل ومهام البنك المركزي هو تحليل ميزانية البنك المركزي النمطية في جانب الأصول والخصوم والتعرف على عمليات البنك المركزي وتأثيرها على إتجاهات عرض النقود والسياسة النقدية بشكل عام. إن الأساليب والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق أهدافه النقدية والاتمانية بغية التأثير على اتجاهات النشاط الاقتصادي في تطور مستمر.

وبذلك سيتم التعرف أيضا على طبيعة عمل البنك المركزي في إطار اقتصاد إسلامي بأسلوب مقارنة.

وحتى تكتمل الصورة التطبيقية لعمل البنك المركزي، فإن هذا الفصل يقدم عرضاً تحليلياً لدور البنك المركزي اليمني.

إن هذه الأهداف سيتم تناولها تباعاً في هذا الفصل على النحو الآتي:

أولاً: طبيعة وظائف البنك المركزي.

ثانياً: ميزانية البنك المركزي.

ثالثاً: البنك المركزي اليمني.

رابعاً: البنك المركزي الإسلامي.

خامساً: ملخص الفصل.

(1-13) طبيعة وظائف البنك المركزي

رأينا فيما تقدم أن البنك المركزي هو المؤسسة المصرفية الأولى في الدولة. فهو بنك الدولة وبنك الإصدار وبنك البنوك والجهة المنوط بها القيام بعمليات الإشراف والرقابة على الائتمان. كما أنه يمثل السلطة النقدية للبلد الذي يتولى إدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق وزيادة النمو والتشغيل.

وفيما يلي تقدم عرضاً تحليلياً لطبيعة الوظائف الرئيسية لأي بنك مركزي.

أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار (Bank of issue):

إطار (23): نشأة البنوك المركزية:

- أنشئ أول بنك مركزي في السويد عام 1656م وأطلق عليه بنك السويد المركزي. وفي عام 1694م ظهر بنك إنجلترا، وتبعه بنك فرنسا عام 1800م، ثم ظهر بنك هولندا 1814م، وبنك النمسا 1817م. أما بنك اليابان فقد أنشئ 1882م. وظهرت البنوك الفيدرالية المركزية في الولايات المتحدة 1914م.
- في اليمن ظهر مصرف اليمن في جنوب الوطن 1970م والبنك المركزي في شمال اليمن 1971م. وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية تم دمج مصرف اليمن والبنك المركزي في مؤسسة مصرفية واحدة أطلق عليها البنك المركزي اليمني 1991م.

تعتبر وظيفة إصدار النقود أقدم وظيفة في وظائف البنك المركزي، بل أنها كانت السبب لظهور فكرة البنوك المركزية. حيث امتلك البنك المركزي الحق القانوني دون غيره من البنوك التجارية أو الحكومية في إصدار النقود (البنكنوت).

غير أن ممارسة البنك المركزي لحق إصدار النقود قد اتكأ على قاعدة الإصدار الحر أحياناً وعلى قاعدة الإصدار المقيد في فترات زمنية

أخرى. وعلى أية حال فإن نظم إصدار النقود التي اتبعتها البنوك المركزية قد تطورت وفقاً لتطور الأنظمة النقدية في الدول المختلفة.

ويمكننا التمييز بين ثلاثة نظم رئيسية لإصدار النقود على النحو الآتي:

أ: نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهبي:

- تم تطبيق هذا النظام غالباً عندما كانت الكثير من الدول تتبع قاعدة الذهب وقد تميز هذا النظام بجملة من الخصائص أبرزها:

- إعطاء المزيد من الثقة بالعملة التي يصدرها البنك المركزي وخاصة العملة الورقية في بداية ظهورها وكانت تحتاج إلى كسب ثقة الأفراد بها.
 - قابلية النقود الورقية المصدره للتحويل إلى ذهب ولذلك فإنها تعتبر نقود نائبة وهو ما أضفي عليها مزيد من الثقة بها.
 - كان الغطاء الذهبي للنقود المصدر يشكل نوع من القيود التي تقيد البنك المركزي من الإفراط في الإصدار.
- وعلى أية حال ، فإن تطبيق نظام الإصدار المقيّد بالغطاء الذهبي قد تم بثلاث صور مختلفة وهي:
- 1- صورة الغطاء الذهبي الكامل: وفقاً لهذا النظام فإن البنك المركزي يلتزم بتغطية الأوراق النقدية المصدره غطاء كاملاً بالذهب وبنسبة 100٪.
 - فإذا أصدر البنك المركزي 100 مليون ريال مثلاً، فإن نسبة تغطيتها ذهباً ينبغي أن تكون 100٪.
 - وقد تم التخلي عن التغطية الذهبية بنسبة 100٪ بعد ما اكتسبت النقود الورقية المصدره ثقة الأفراد بحكم القانون وأصبحت غير قابلة للصرف بالذهب.
 - ومن ناحية أخرى، أنتقد هذا النظام لأنه يتجاهل دور التقلبات في النشاط الاقتصادي في تحديد الكمية المناسبة للنقود المصدره.
 - 2- صورة الحد الأقصى للإصدار المعفي من الغطاء: يعرف هذا النظام بنظام الغطاء الكامل بالذهب بعد حد أقصى مسموح للنقود المصدره ويعرف كذلك بنظام الإصدار المتدرج. وفي هذا النظام يتم ما يلي:
 - يمنح البنك المركزي حرية إصدار العملة إلى مستوى (حد أقصى) معين دون الحاجة إلى تغطية هذا الحد بالذهب.
 - ما زاد عن الحد الأقصى المسموح به للبنك المركزي، يلتزم الأخير بتغطيته بالذهب كاملاً وبنسبة 100٪.

- ولإدخال نوع من المرونة على هذا النظام، فقد سمح للبنك المركزي بزيادة الحد الأقصى للإصدار الذي لا يخضع للتغطية بالذهب كلما كان ذلك ضرورياً.

لقد طبق هذا النظام في إنجلترا في 1844م.

مثال: الحد الأقصى للإصدار بدون غطاء ذهبي 800 مليون ريال إذا قرر البنك المركزي زيادة النقود المصدرة إلى 1000 مليون ريال فإن الزيادة عن الحد الأقصى (200) مليون ريال لا بد أن تغطي بالذهب كاملاً ونسبة 100٪.

3- صورة الغطاء المزدوج:

عرف هذا النظام بنظام الغطاء النسبي والذي يتم على النحو الآتي:

- تحديد نسبة معينة من الغطاء الذهبي (ليست 100٪) لتغطية حجم معين من الإصدار النقدي.

- يخضع الحجم الآخر من الإصدار النقدي لعناصر غطاء أخرى كالسندات والأوراق المالية والأوراق التجارية.

- اتبعت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هذه الصورة.

- ومن الملاحظ أن تحديد نسبة الذهب كغطاء تعتبر هي الحد الأقصى للإصدار في ظل هذا النظام وهو ما كان يعتبر قيدياً على حرية البنك المركزي في الإصدار.

مثال: يصدر البنك المركزي ما قيمته 500 مليون ريال، هذا الإصدار يغطي بالذهب بنسبة 50٪. أي إصدار آخر للنقود يغطي بالسندات الحكومية. الأوراق التجارية. أن تطبيق نظام الغطاء المزدوج قد جاء وليد تطور النظام النقدي من قاعدة الذهب إلى قاعدة النقود الورقية.

ب: نظام الإصدار المقيّد بسلطة البرلمان:

يعرف هذا النظام أيضاً بنظام الحد الأقصى دون غطاء ذهبي. طبق هذا النظام في فرنسا وجاء وليداً لتطور وتحول النظام النقدي إلى قاعدة النقود الورقية.

في إطار هذا النظام يتم ما يلي:

- يتم تحديد حد أقصى لإصدار النقود دون الحاجة إلى غطاء بالذهب.
- إذا كانت هناك حاجة لزيادة سقف الحد الأقصى للإصدار يتم الحصول على موافقة البرلمان أولاً على هذه الزيادة.

بيد أن هذا النظام قد أنتقد لعدم مرونته خاصة عندما يتطلب الأمر زيادة الحد الأقصى لتلبية حاجة النشاط الاقتصادي. حيث يتطلب الأمر وقت أكبر للحصول على موافقة البرلمان وإجراء التعديلات القانونية المطلوبة.

ج: نظام الإصدار الحر:

يعتبر نظام الإصدار الحر أحدث نظم الإصدار في البنوك المركزية بل هو النظام الذي يطبق في وقتنا المعاصر في جميع البنوك المركزية في العالم.

في ظل هذا النظام توقف العمل بنظام الغطاء الذهبي للإصدار ولم يعد البنك المركزي ملزماً بالاحتفاظ باحتياطي ذهبي كغطاء. كما تم إلغاء نظم الحد الأقصى للإصدار.

وهذا لا يتنافى مع احتفاظ البنك المركزي بالسندات الحكومية الأجنبية والأوراق المالية وسلّة من عملات النقد الأجنبي . أو كمية من الذهب.

ومن الجدير بالذكر أن التحول إلى نظام الإصدار الحر قد جاء محصلة عدد من العوامل منها:

- إستقرار ثقة الأفراد بالنقود المصدرة وبالتالي انتفت الحاجة إلى تحويل العملة إلى الذهب، فقد أصبحت النقود الورقية تكتسب ثقتها من قبول الأفراد بها وبحكم القانون.
- تطور اختصاصات ومهام البنوك المركزية لتشمل أهداف اقتصادية وتنموية وهو الأمر الذي يتطلب منح هذه البنوك مزيد من المرونة في تنظيم الإصدار وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية والأولويات الاقتصادية.

- زيادة أهمية النقود المصرفية التي تقوم البنوك التجارية بخلقها في التأثير على عرض النقود وهو الأمر الذي يتطلب منح البنوك المركزية صلاحية الإشراف والرقابة على دور البنوك في خلق الائتمان وتوجيهه في الإتجاه المرغوب.

صور نظام الإصدار الحر:

إن نظام الحر يطبق بصورتين هما:

1- الإصدار الحر وفقاً لظروف الرواج أو الركود الاقتصادي حيث يزيد الإصدار في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي بينما ينخفض الإصدار في أوقات الركود الاقتصادي إلا أن هذه الصورة قد انتقدت لأنها السلبية الكبيرة فعندما يزيد الإصدار في أوقات الرواج، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

أي أن زيادة الإصدار يكون على حساب استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية في أوقات الرواج.

أما انخفاض الإصدار في أوقات الركود، فإنه يسبب انخفاض الأسعار وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحول الركود إلى كساد اقتصادي إضافة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

2- الإصدار الحر وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية وهذه هي الصورة الأحدث في تطبيق نظام الإصدار الحر للبنوك المركزية.

حيث تتكئ هذه الصورة على قاعدة أن الغطاء الحقيقي للإصدار النقدي إنما يعتمد على القدرات الإنتاجية والاقتصادية للإقتصاد الوطني وأن هذه القدرات تنعكس على وضع ميزان المدفوعات الذي يعكس حقيقة مركز تعامل هذه الدولة مع العالم الخارجي في إطار العلاقات الاقتصادية.

• ولكننا نسارع إلى القول، في أن نظام الإصدار الحر لا يعني أن البنك المركزي يمتلك حرية مطلقة في الإصدار وإنما هي حرية مقيدة بصورة ضمنية. حيث يكون البنك حراً في الإصدار بما لا يتعارض مع أهداف الاستقرار الاقتصادي وأهداف النمو الاقتصادي.

ثانياً: البنك المركزي بنك الدولة : State Bank

يعتبر البنك المركزي هو بنك الحكومة، حيث يمارس عدد من المهام المتعلقة بالنشاط المالي والاقتصادي للحكومة أهمها ما يلي:

1. يعتبر المستشار المالي والنقدي للحكومة. حيث يقدم لها النصائح والتوصيات المتعلقة باتجاهات التطورات النقدية والمالية والسبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2. يحتفظ البنك المركزي بالحسابات الحكومية من حيث:

- تلقي ودائع الأجهزة والهيئات والوزارات الحكومية.

- تحصيل الشيكات وتحويل أرصدة الحكومة من حساب إلى آخر.

- القيام بسداد مسحوبات الحكومة ومدفوعاتها النقدية مثل المرتبات والمكافآت لأعضاء الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وكافة المدفوعات النقدية.

- القيام بسداد مدفوعات الحكومة بالنقد الأجنبي.

3. إقراض الحكومة لفترات قصيرة بغية تمويل الحكومة لنفقاتها واحتياجاتها المختلفة.

4. إدارة الدين العام للحكومة وإصدار أذون الخزانة و ضمان السندات الحكومية التي لم يتم بيعها.

5. إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي وبما يكفل الحفاظ على استقرار الأسعار وسعر صرف العملة الوطنية.

6. إدارة العلاقات النقدية للدولة مع العالم الخارجي والمؤسسات النقدية الدولية والإقليمية.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك Banker's Bank

البنك المركزي هو الجهة المختصة بإصدار تراخيص إنشاء البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وفروع البنوك الأجنبية.

وقد نشأت هذه الوظيفة للبنك المركزي لأنه يختص بما يلي:

1. القيام بأعمال الرقابة والإشراف على أعمال البنوك.
 2. يعتبر الملجأ الأخير للبنوك التجارية والاسلامية عند حاجتها للاقتراض أو للحصول على السيولة المناسبة (Lenders of Last Resort).
 3. يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية والاسلامية.
 4. يقوم بأعمال المقاصة والتسويات والتحويلات الخاصة بالبنوك.
- ومن المعروف أن أعمال المقاصة تمكن البنك المركزي من معرفة مركز السيولة لدى البنوك مقارنة بأصولها. الأمر الذي يقوي دور البنك المركزي في الرقابة والاشراف عليها.
- ومن ناحية أخرى، فإن أعمال المقاصة تقوي النظام المصرفي وتعزز التعامل مع المصارف، لأن المقاصة تؤدي إلى تخفيض سحب النقود والاكتفاء بتبادل الشيكات وعمل المقاصة.

رابعاً: وظيفة الرقابة على الائتمان؛

• إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي من عملية الاشراف والرقابة على الائتمان تتحدد في توجيه الائتمان إلى الاتجاهات المرغوبة للنشاط الاقتصادي. إضافة إلى إدارة السياسة النقدية بكفاءة وبالشكل الذي يضمن تحقيق الاستقرار النقدي وتنظيم عرض النقود. وهو الأمر الذي يعتبر ضرورياً لتحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن الرقابة تستهدف المتابعة المستمرة لمدى ملائمة البنوك وكفاية رأس المال في البنوك التجارية وبما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المختلفة والحيلولة دون التعرض إلى أية مخاطر خطيرة تؤثر سلباً على نجاعة النظام المصرفي أو تؤثر على حقوق المودعين والمساهمين.

• يمتلك البنك المركزي عدد من الأدوات النقدية التي تمكنه من ممارسة أعمال الرقابة ومن أهمها:

1. سياسة سعر الخصم.
2. عمليات السوق المفتوحة.
3. نسب الاحتياطي القانوني.
4. الوسائل الأدبية في الاقتناع.

والجددير بالذكر أن شرح هذه الوسائل والأدوات سيتم لاحقاً عند مناقشة السياسة النقدية.

أطار(24):نظام الرقابة على الائتمان في قوانين البنوك اليمينية:

أولاً: حدد قانون البنك المركزي اليمني رقم (21) لسنة 1991 جملة من معايير وأدوات الرقابة على الائتمان منها:

- 1- تحديد حد أدنى من الاحتياطيات مقابل الودائع والالتزامات الأخرى التي يحددها البنك المركزي بالنسبة للبنوك الاسلامية، وذلك بشكل ودائع لدى البنك المركزي في حساب جاري دون أن يكون لها عائد (مادة41).
- 2- يجوز للبنك المركزي تحديد نسب مختلفة لمختلف أنواع الودائع والالتزامات. وفي حالات الضرورة يحق للمركزي تحديد نسبة احتياطي 100% من أي زيادة في أي نوع من الودائع أو الالتزامات الأخرى.
- 3- حق البنك المركزي في حالات استثنائية تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة الفائدة التي تدفعها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على أي نوع من الودائع (مادة42). ومن الملاحظ أن هذا الحق يؤدي إلى خنق المنافسة السعرية بين البنوك على جذب الودائع.
- 4- يجوز للبنك المركزي في حالات استثنائية تحديد حجم الائتمان وشروطه وأوضاعه التي تقبلها البنوك (مادة43).
- 5- يحق للبنك المركزي الحصول على المعلومات المطلوبة من البنوك (مادة 45).

تابع إطار (24)

ثانياً: أورد قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998 جملة من معايير وأدوات الرقابة على الائتمان ومنها:

- 1- لا يجوز أن يزيد المبلغ الاجمالي للائتمان (سلف تسهيلات، ضمانات) المقدم لأي شخص عن 15% من مجموع رأس مال البنك والاحتياطيات (مادة 16).
- 2- لا يجوز منح أي سلف أو تسهيلات بضمانة أسهم رأسماله.
- 3- لا يسمح بتجاوز مجموع السلف لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك عن $\frac{1}{2}$ % من مجموع رأسماله (مادة 18) ولا يتجاوز عن 5% من رأس مال البنك.
- 4- لا يسمح لمن يجوز على 5% أو أكثر من رأس مال البنك أو القوة التصويتية أن يمنح قروض يتجاوز 25% من رأس مال البنك المدفوع والاحتياطيات.
- 5- باستثناء البنوك الاسلامية، يحظر على أي بنك المشاركة في امتلاك الأسهم بمشاريع بما يزيد حجمها الاجمالي عن 20% من رأس مال البنك والاحتياطيات (مادة 21).

لا يجوز للبنك أن يتلقى ودائع عند عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته (مادة 24).

(2-13) ميزانية البنك المركزي

الميزانية النمطية

إن ميزانية البنك المركزي تقدم لنا معلومات كثيرة عن طبيعة ووظائف البنك المركزي. ونورد فيما يلي ميزانية نمطية لأي بنك مركزي.

الأصول (موارد القاعدة النقدية)	الخصوم
1- الذهب والعملات الأجنبية.	1- عملة في التداول Currency in Circulation.
2- أوراق مالية حكومية.	2- الاحتياطيات الكلية Total Reserves.
3- قروض إلى:	• ودائع البنوك التجارية Bank Deposits
• الحكومة.	• عملة لدى البنوك Vault Cash.
• المؤسسات العامة.	3- الودائع الحكومية.
• البنوك التجارية.	4- خصوم أخرى.
4- أصول أخرى.	5- رأس المال والاحتياطيات.

وفيما يلي شرحاً لبنود وعناصر كل من الأصول والخصوم:

أولاً: جانب الخصوم:

- يتسم جانب الخصوم بأهمية ملحوظة كونه يتضمن مكونات القاعدة النقدية التي تؤدي دور محوري في مكونات عرض النقود أو ما يسمى بالكتلة النقدية. ويطلق على القاعدة النقدية بالنقد قوي الأثر.
كما يطلق عليها الأساس النقدي (Monetary Base).
وتسمى كذلك بالنقد الاحتياطي (Reserve Money).
- تتكون القاعدة النقدية (MB) من:
 - 1- العملة في التداول (العمله لدى الجمهور).
 - 2- الاحتياطيات الكلية التي تتكون من العملة في خزانة البنوك زائداً ودائع البنوك لدى البنك المركزي.

معادلة القاعدة النقدية

ويمكننا التعبير عن القاعدة النقدية على النحو الآتي:

$$\begin{array}{ccccccc}
 MB = & & C & + & TR & \rightarrow & (1) \\
 \downarrow & & \downarrow & & \downarrow & & \\
 \text{القاعدة النقدية} & & \text{العملة في التداول} & & \text{الاحتياطيات الكلية} & &
 \end{array}$$

- ولكن ينبغي أن ندرك أن العملة المصدرة لا تتكون من العملة في التداول فقط وإنما يضاف إلى العملة المتداولة العملة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لتلبية أغراض المعاملات النقدية.
- يلاحظ أن الطرف الأيمن من معادلة القاعدة النقدية تشكل استخدام لموارد القاعدة النقدية.

أي أن استخدامات القاعدة النقدية تنحصر في البنود الآتية:

-العملة في التداول.

-ودائع البنوك التجارية.

• أما بقية عناصر خصوم البنك المركزي فهي:

3- الودائع الحكومية:

عرفنا فيما تقدم أن البنك المركزي هو بنك الدولة فهو يتلقى ودائع الجهات الرسمية الحكومية ويقوم بأعمال المدفوعات والمسحوبات النقدية الحكومية.

ويلاحظ أن أي زيادة في الودائع الحكومية يؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية بنفس الزيادة في الودائع. وهذا بسبب انخفاض العملة في التداول الناجم عن زيادة الودائع الحكومية وإزاحتها عن التداول. وهذا بسبب انخفاض العملة في التداول الناجم عن زيادة الودائع الحكومية وإزاحتها عن التداول.

4- خصوم أخرى تشمل ودائع أو حسابات لبنوك مركزية أخرى من أجل اتمام عملية المدفوعات الدولية بين البلد والعالم الخارجي ويطلق على هذه الودائع بالالتزامات الخارجية.

كذلك قد تشمل إعادة تقييم الأصول الخارجية وحقوق السحب الخاصة.

ثانياً؛ جانب الأصول:

تمثل بنود وعناصر أصول البنك المركزي مصادر (أو موارد) القاعدة النقدية، الأمر الذي يضفي أهمية كبيرة لجانب الأصول. تتكون أصول البنك المركزي من الآتي:

1-الأصول الخارجية (صافي) أو الاحتياطيات الدولية ويتكون من الذهب والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي للأغراض التالية:

- تسوية المدفوعات الدولية للدولة.
- تكوين احتياطي من النقد الأجنبي للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

• استثمار الاحتياطي بهدف الحصول على موارد جديدة للدولة. ومن الواضح أن التغير في صافي الأصول الخارجية إنما يعكس حالة التغير في ميزان المدفوعات. فإذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز، فإن هذا العجز يخفض ما يحوزه البنك المركزي من الأصول الخارجية. الأمر الذي يسبب انخفاض القاعدة النقدية وبالتالي انخفاض العرض النقدي أما حالة الفائض في ميزان المدفوعات، فإنه يؤدي إلى زيادة الأصول الخارجية للبنك وبالتالي زيادة القاعدة النقدية ومن ثم العرض النقدي. ولكن يمكن للقاعدة النقدية أن لا تتأثر بأي تغير في صافي الأصول الخارجية وبالتالي لا يتأثر عرض النقود.

يحدث هذا في حالة تقييد أثر تغير الأصول الخارجية على القاعدة النقدية. وهي الظاهرة المعروفة في الاقتصاد النقدي بعملية التعقيم (Neutralization) وفي هذه الحالة تكون التغيرات في الأصول الخارجية (الاحتياطيات الدولية) قد عقلت أو حيدت.

2- الأوراق المالية الحكومية مثل السندات الحكومية التي تصدرها وزارة المالية أو أذون الخزانة. يستخدم البنك المركزي السندات الحكومية في عمليات السوق المفتوحة بيعاً وشراءً ولذلك فإنها تعتبر أحد أدوات السياسة النقدية للبنك.

3- القروض: يمنح البنك المركزي قروضاً إلى كل من:

• الحكومة: حيث يقرض البنك المركزي الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو لتمويل اتفاق الحكومة. ومن الواضح أن قروض الحكومة من البنك المركزي تؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية.

• البنوك التجارية: حيث تحصل هذه البنوك على قروض تسمى قروض إعادة الخصم أو قروض الخصم. وهذه العملية هي انعكاس لوظيفة البنك المركزي كملجاء أخير للإقراض.

تعتبر القروض الممنوحة للبنوك التجارية أحد أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي فإذا رغب البنك المركزي في زيادة قروض الخصم، فإنه يميل إلى خفض سعر الخصم (سعر الفائدة)، وهذا يشجع البنوك التجارية على الاقتراض.

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض قروض الخصم للبنوك، فإنه يرفع سعر الخصم أو يحدد حصص معينة لقروض الخصم.

ومن الواضح أن التغير في قروض الخصم يؤدي إلى تغير حجم القاعدة النقدية. فالقاعدة النقدية تزيد مع زيادة قروض الخصم وتنخفض بانخفاض قروض الخصم.

ولكن اعتادت البنوك المركزية على استخدام قروض الخصم كأداة نقدية للتأثير على الائتمان أكثر من استخدامها كوسيلة لتغيير القاعدة النقدية.

4- أصول أخرى: تشمل ما يلي:

- أصول ثابتة مثل العقارات.
- ودائع لدى بنوك مركزية أخرى لأغراض المدفوعات الدولية.

ب: ميزانية البنك المركزي

(قراءة أخرى)

عرفنا منما تقدم أن العناصر الرئيسية في جانب الخصوم تشكل استخدامات القاعدة النقدية التي تتكون من:

$$MB = C + TR$$

أما عناصر الأصول في ميزانية البنك المركزي، فإنها تمثل مصادر أو موارد القاعدة النقدية.

ويمكننا توضيح مصادر واستخدامات القاعدة النقدية في ميزانية البنك المركزي على النحو الآتي:

استخدامات القاعدة النقدية/ الخصوم	موارد القاعدة النقدية/ الأصول
(1) العملة المصدرة للتداول. • (عملة في التداول). • (عملة في خزائن البنوك التجارية) (2) ودائع البنوك التجارية. (أرصدة البنوك) لدى المركزي	(+) صافي الأصول الخارجية (ذهب و عملات أجنبية) (+) أصول ثابتة (+) قروض إلى الحكومة (+) قروض إلى البنوك التجارية (+) قروض إلى المؤسسات العامة (-) الودائع الحكومية. (-) حقوق السحب الخاصة. (-) خصوم أخرى.
استخدامات القاعدة النقدية	= موارد القاعدة النقدية

• يلاحظ من العرض السابق لبنود موارد واستخدامات القاعدة النقدية ما يلي:

1- أن العلامة الموجبة أمام البنود في جانب الموارد تبين أن القاعدة النقدية تزيد عند زيادة تلك البنود وبنفس النسبة.

2- إن العلامة السالبة أمام البنود في جانب الموارد تبين أن القاعدة النقدية تنخفض عند زيادة تلك البنود.

أي أن القاعدة النقدية تنخفض إذا زادت الودائع الحكومية لدى البنك المركزي أو زادت حقوق السحب الخاصة أو الأصول الأخرى.

العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية (MB)

* يمكننا الآن كتابة معادلة القاعدة النقدية كمتطابقة بين رصيد الأصول (موارد القاعدة النقدية) وبين رصيد الخصوم (استخدامات القاعدة النقدية أو النقد الاحتياطي للبنك المركزي). وذلك على النحو الآتي:

$$(2) \leftarrow MB = NFA + NGC + PC + CBC + OA$$

حيث: NFA = صافي الأصول الخارجية

NGC = صافي القروض للحكومة (الائتمان المقدم للحكومة).

PC = القروض للمؤسسات العامة.

CBC = القروض المقدمة للبنوك التجارية.

OA = أصول أو بنود أخرى (صافي).

• ومن الواضح أن العناصر التي على يمين متطابقة القاعدة النقدية إنما هي موارد القاعدة النقدية وهي العناصر الأساسية التي تؤثر على القاعدة النقدية. أما الطرف الأيسر (MB) فإنه يمثل النقد الاحتياطي أو استخدامات القاعدة النقدية.

• ولتوضيح أثر بنود الطرف الأيمن من المتطابقة على القاعدة النقدية فإنه يمكننا كتابتها في صورة تغيرات على النحو الآتي:

$$(3) \leftarrow \Delta MB = \Delta NFA + \Delta NGC + \Delta PC + \Delta CBC + \Delta OA$$

وتبين هذه الصياغة أن القاعدة النقدية تزيد عند:

- زيادة صافي الأصول الخارجية.

- زيادة صافي الاقتراض الحكومي من خلال زيادة الخصوم الحكومية للبنك المركزي (الاقتراض) أو نقص في الودائع الحكومية.

- زيادة صافي الاقتراض المستحقة على البنوك التجارية.

- زيادة اقتراض المؤسسات العامة.

- نقص في الأصول أو البنود الأخرى (صافي).

• ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن حساب أثر كل عنصر من عناصر الطرف الأيمن في المعادلة (3) على نمو القاعدة النقدية من خلال قسمة طرفي المعادلة (3) على قيمة القاعدة النقدية في الفترة السابقة.

وبناء على ذلك يمكن كتابة متطابقة القاعدة النقدية في صورة معدل نمو على النحو الآتي:

$$+ \frac{\Delta CBC}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta NGC}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta NFA}{MB_{t-1}} = \frac{\Delta MB_t}{MB_{t-1}} \quad (4) \leftarrow \frac{\Delta OA}{MB_{t-1}}$$

أهمية القاعدة النقدية:

ترتبط القاعدة النقدية (أو النقد الاحتياطي) (MB) بعلاقة وثيقة مع عرض النقود من خلال العلاقة الآتية:

$$M = {}^{mm} MB$$

حيث M = عرض النقود أو الكتلة النقدية أو إجمالي السيولة المحلية

mm = مضاعف النقود الواسع

تبين العلاقة السابقة أن أي زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة عرض النقود. وأن أي انخفاض في القاعدة النقدية يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

ويمكننا استنتاج أن العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية تؤثر أيضاً على عرض النقود. أي أنه إذا زاد صافي الأصول الخارجية أو زاد صافي الإقراض إلى الحكومة والمؤسسات العامة أو زاد الإقراض للبنوك التجارية، فإن هذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود. والعكس صحيح.

(3-13) البنك المركزي اليمني

رأينا فيما سبق أن البنك المركزي اليمني الذي أنشئ وفقاً للقانون رقم (4) لسنة 1991، كان محصلة دمج مصرف اليمن في عدن والبنك المركزي في صنعاء حيث أصبحت السلطة النقدية لدولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) سلطة موحدة ويمثلها البنك المركزي اليمني.

البنك المركزي كما عرفه قانون البنك المركزي رقم (4) لسنة 1991 وتعديله بالقانون رقم (14) لسنة 2000 بأنه المؤسسة المصرفية الذي يتولى إدارة السياسة

النقدية، بغية تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ عليه وتوفير السيولة المناسبة وتحديد نظام سعر الصرف الأجنبي وتحديد السعر. بالإضافة إلى تولي إدارة احتياطي الدولة وتشجيع وتنشيط أنظمة المدفوعات والعمل كمستشار مالي ووكيل مالي للحكومة (مادة: 5 - 1، 2، 3).

واسندت المادة (24) اختصاص إصدار العملة الورقية والمعدنية إلى البنك المركزي.

أولاً: استقلالية البنك المركزي؛

• أكد القانون على استقلالية البنك المركزي في إداء مهامه واختصاصاته ضماناً لتحقيق أهدافه. حيث أشار القانون في مواضع مختلفة إلى مظاهر هذه الاستقلالية ومن أبرزها ما يلي:

- 1- يتمتع البنك بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن أي سلطة أخرى في ممارسته لمهامه. وهذا يقتضي احترام الجهات الأخرى لهذه الاستقلالية وعدم التدخل في اختصاصات البنك أو التأثير على قراراته. وهو بذلك لا يتلقى التعليمات من أي جهة إلا وفقاً للقانون (مادة 3).
- 2- يعين محافظ البنك ونائبه لمدة خمس سنوات، وأربع سنوات لبقية أعضاء مجلس الإدارة. وقد حظر القانون عزل المحافظ أو نائبه أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة من مناصبهم إلا بالأسباب المحددة في الفقرة 2، 3 من المادة 11.
- 3- تحديد تبعية محافظ البنك بمجلس الوزراء وليس بوزير المالية وهذا يضمن مزيد من القوة لسلطة المحافظ.
- 4- يتمتع مجلس الإدارة بحق إقرار الهيكل التنظيمي الإداري للبنك وتحديد هيكل المرتبات والأجور للعاملين وتحديد شروط خدمة العاملين بصورة واضحة حيث يتمتع محافظ البنك بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء فيما يتعلق بتنظيم الهيكل الإداري وتنظيم خدمة العاملين.

ثانياً: حالات تطبيقية:

فيما يلي نقدم حالتين تطبيقيتين عن البنك المركزي اليمني:

• الحالة الأولى تتعلق بعناصر وبنود أصول وخصوم البنك المركزي.

• الحالة الثانية تتعلق بموارد واستخدامات القاعدة النقدية كما تظهرها ميزانية

البنك المركزي اليمني خلال الفترة 2011/2012.

حالة عملية (1) ميزانية البنك المركزي للفترة 2011 - 2012

خصوم		أصول			
2012	2011	2012	2011		
1077.5	954.5	القاعدة النقدية	الأصول الخارجية	1323.2	968.8+
832.7	800.3	العملة المصدرة	الأصول المحلية	984.9	897.1+
244.8	154.2	ودائع البنوك	المستحقات على الحكومة	707.9	719.0+
150.5	236.4	ودائع الحكومة	المستحقات على المؤسسات العامة	259.7	157.4
100.3	83.3	ودائع المؤسسات العامة	المستحقات على البنوك	-	-
57.7	59.4 -	ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	أصول ثابتة وأخرى	17.3	20.8
91.9	0	شهادات الإيداع			
266.6	50.2 -	الالتزامات الخارجية			
563.7	482.1 -	خصوم أخرى			
43.8	46.4	رأس المال والاحتياطي			
256.3	241.7	إعادة تقييم الأصول الخارجية			
76.7	76.2	مخصصات حقوق السحب الخاصة			
186.9	117.7	خصوم أخرى			
2308.1	1865.9	إجمالي الخصوم	إجمالي الأصول	2308.1	1865.9

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام 2012 وحسابات المؤلف

بناء على ميزانية البنك المركزي ص 50

تبين الميزانية جملة من المؤشرات النقدية وهي:

(أ) فيما يتعلق بالأصول والخصوم:

- ارتفاع الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي بمبلغ 918.6 مليار ريال، أي ما يعادل 4269.4 مليون دولار في نهاية عام 2011 إلى 1056.7 مليار ريال، أي ما يعادل 4917.2 مليون دولار في نهاية عام 2012، بارتفاع قدره 138.1 مليار ريال، وبنسبة 15.0٪، ويلاحظ أن الأهمية النسبية للأصول الخارجية الإجمالية إلى إجمالي الأصول قد بلغت 57.3٪، في نهاية عام 2012 مقابل 51.9٪، في نهاية العام السابق.
- ارتفاع المستحقات الصافية على الحكومة للبنك المركزي من 482.5 مليار ريال عام 2011 إلى 557.4 مليار ريال عام 2012 بزيادة قدرها 74.9 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 283.1 مليار ريال، في العام السابق.
- ارتفاع المستحقات على المؤسسات العامة بنسبة 65٪، في عام 2012، مقابل زيادة نسبتها 90٪ في العام السابق .
- ارتفاع القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) من 954.5 مليار ريال في نهاية عام 2011 إلى 1077.5 مليار ريال، في عام 2012 بزيادة حوالي 123.0 مليار ريال، وبنسبة 12.9٪، مقابل زيادة مقدارها 130.6 مليار ريال، ونسبتها 15.9٪ في العام السابق، ويعود ذلك الارتفاع في عام 2012 أساساً لزيادة العملة المصدرة بمقدار 32.4 مليار ريال، وبنسبة 4.0٪، وارتفاع أرصدة ودائع البنوك التجارية بمقدار 90.6 مليار ريال وبنسبة 58.7٪، ويعزى ذلك إلى التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية والسياسية وبداية التعافي للاقتصاد الوطني.
- ارتفاع ودائع المؤسسات العامة بحوالي 17.0 مليار ريال، وبنسبة 20.4٪، عن عام 2011 مرتفعة من 83.3 مليار ريال، في عام 2011 إلى 100.3 مليار ريال، في عام 2012.

- انخفاض ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي بمقدار 1.7 مليار ريال ونسبة 2.9٪، عن عام 2011 من 59.4 مليار ريال في عام 2011 إلى 57.7 مليار ريال في عام 2012.
- ارتفاع صافي بنود الخصوم الأخرى من 461.3 مليار ريال في عام 2011 إلى 546.3 مليار ريال، في عام 2012، بمقدار 85.1 مليار ريال وما نسبته 18.4٪، عن العام السابق، ويعود ذلك جزئياً لارتفاع حساب إعادة تقييم الأصول الخارجية.
- العملة المصدرة:
- ارتفاع العملة المصدرة خلال العام 2012 بنسبة 4.1٪، وبمقدار 32.4 مليار ريال لتصل إلى 832.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 40.1٪، ومقداره 229.3 مليار ريال، خلال عام 2011.

ب: دلالات الميزانية لعام 2012

- تمثل الأصول الخارجية الإجمالية نحو 57.3٪ من إجمالي الأصول.
- لم يمنح البنك المركزي أية قروض للبنوك التجارية لعدم حاجتها فليديها فوائض نقدية كبيرة في خزائنها وخزانة البنك المركزي.
- أي أن البنوك التجارية لا تعتمد على البنك المركزي كملجاء أخير للإقراض.
- ارتفاع حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لعام 2012 (707.9 مليار ريال) مقارنة بمبلغ 719 مليار لعام 2011، بينما بلغ حجم الودائع الحكومية نحو 150.5 مليار ريال لعام 2012، مما يعني أن صافي الاقتراض الحكومي هو (557.4) مليار وما زال ديناً مرتفعاً

حالة عملية (2) موارد واستخدامات القاعدة النقدية في اليمن للفترة 2011 - 2012

استخدامات القاعدة النقدية		موارد القاعدة النقدية			
2012	2011	موارد القاعدة النقدية		2012	2011
1077.5	954.5	القاعدة النقدية MB	الأصول الخارجية (FA)	+1323.2	+968.8
(832.7)	(800.3)	* العملة المصدرة	الأصول المحلية (DA)	+984.9	+897.1
(244.8)	(154.2)	* ودائع البنوك	مستحقات على الحكومة	(707.9)	(719)
			مستحقات على المؤسسات العامة	(259.7)	(157.7)
			مستحقات على البنوك	0	0
			أصول ثابتة أخرى	(17.3)	(20.8)
			ودائع الحكومة	-150.5	-236.4
			ودائع المؤسسات العامة	-100.3	-83.3
			ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	-57.7	-59.4
			شهادات الإيداع	-91.9	0
			الإلتزامات الخارجية	-266.6	-50.2
			خصوم أخرى منها:	-563.7	-482.1
			رأس المال والاحتياطي	(43.8)	(46.4)
			إعادة تقييم الأصول الخارجية	(256.3)	(241.7)
			مخصصات حقوق السحب الخاصة	(76.7)	(76.2)
				(186.9)	(117.7)
1077.5	975.3	إجمالي استخدامات القاعدة النقدية	إجمالي موارد القاعدة النقدية	1077.5	975.3

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2012 وحسابات المؤلف بناء على ميزانية البنك المركزي ص 50

نتائج الجدول:

1- زادت القاعدة النقدية (MB) من 954.5 مليار ريال لعام 2011 إلى 1077.5 مليار لعام 2012. أي زادت بمقدار 123 مليار ريال وبنسبة 12.9٪. تذكر أن القاعدة النقدية = العملة المصدرة + ودائع البنوك.

حيث العملة المصدرة = العملة في التداول + العملة في خزائن البنوك

أما ودائع البنوك فهي تمثل أرصدة البنوك الاحتياطية لدى البنك المركزي. يعود السبب في زيادة القاعدة النقدية إلى زيادة العملة المصدرة بمبلغ (32.7) مليار ريال وزيادة ودائع البنوك بمبلغ (90.6) مليار.

وتعزى زيادة ودائع البنوك إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملات الأجنبية إضافة إلى زيادة ودائع البنوك بالعملة المحلية والأجنبية.

2- اقترنت الزيادة في القاعدة النقدية. بتغيرات في موارد القاعدة النقدية وبصورة عامة تذكر الآن أن الزيادة في الودائع الحكومية والمؤسسات العامة ومؤسسات الضمان الاجتماعي والخصوم الأخرى تؤدي إلى تخفيض موارد القاعدة النقدية كما يوضح ذلك الجدول السابق.

بينما يؤدي زيادة الإقراض إلى هذه الجهات إلى زيادة موارد القاعدة النقدية. 3- حساب مساهمة العوامل المؤثرة على معدل النمو السنوي للقاعدة النقدية خلال الفترة 2004-2005.

باستخدام مطابقة القاعدة النقدية رقم (4) التي أشرنا إليها سابقاً، يمكننا حساب مساهمة كل عنصر من عناصر موارد القاعدة النقدية على معدل النمو السنوي للقاعدة النقدية كما يوضح ذلك الجدول التالي:

المبلغ (+) بمليارات الريالات	عام 2012 نسبة مئوية	
123	12.9%	1- معدل النمو في القاعدة النقدية.
138.1	14.5%	2- نسبة اسهام العناصر الاتية: أ. صافي الأصول الخارجية.
74.9	7.8%	ب. صافي المستحقات على الحكومة.
-	-	ج. المستحقات على البنوك التجارية.
102.3	10.7%	د. المستحقات في المؤسسات العامة.

المصدر: حسابات المؤلف وفقاً للجدول السابق

• ومن الجدول السابق يتبين أن مساهمة صافي الأصول الخارجية في معدل النمو السنوي للقاعدة النقدية كان الأكبر، حيث بلغت النسبة 14.5% أي أنه نحو 14.5% من النمو في القاعدة النقدية يعزى إلى نمو صافي الأصول الخارجية.

بينما أثر صافي المستحقات على الحكومة كان موجباً على نمو القاعدة النقدية أي أن زيادة المستحقات على الحكومة قد أدت إلى زيادة معدل نمو القاعدة النقدية بنسبة 12.9%.

• ملاحظة تم حساب نسبة مساهمة كل عنصر على معدل نمو القاعدة النقدية وفقاً للصيغة رقم (4) في معادلة القاعدة النقدية:

مثال: نسبة مساهمة صافي الأصول الخارجية =

التغير في صافي الأصول الخارجية	القاعدة النقدية في السنة السابقة
--------------------------------	----------------------------------

$$14.5\% = 100 \times \frac{138.1}{954.5} =$$

(4-13) البنك المركزي الاسلامي

إن أساس العمل في البنك المركزي الاسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر أو مبداء الغنم بالغرم. وهو بهذا يختلف بصورة جوهرية عن أسلوب عمل البنك المركزي التقليدي.

لكن هذا الاختلاف لا ينفي وجود تشابه في عدد من القضايا والمهام التي يقوم بها البنك المركزي سواء كان تقليدياً أو إسلامياً.

والحق أن هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف في طبيعة عمل كل منهما.

أولاً: أوجه التشابه بين المركزي الاسلامي والمركزي التقليدي:

1- من حيث الأهداف:

إن كلا منهما يسعى إلى تحقيق أهداف متشابهة وهي:

• تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل للموارد وضمان نمو اقتصادي مستدام.

• وكلاهما يختصان بإدارة السياسة النقدية وتنظيم عرض النقود وبما يضمن تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار.

غير أن المركزي الاسلامي أكثر اهتماماً بالحفاظ على قيمة العملة الوطنية.

2- من حيث الوظائف والاختصاصات:

• البنك المركزي الاسلامي هو بنك الإصدار تماماً مثل المركزي التقليدي. فلأنه بنك الدولة ويمثل السلطة النقدية، فهو صاحب الحق الوحيد في إصدار النقود وفقاً لقواعد واضحة ومصرفية ومن أهمها متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

لكن دور المركزي الاسلامي يتسم بالحذر الشديد فيما يتعلق بعملية إصدار النقود. حيث تكون هذه العملية أكثر انضباطاً. ومع أن المركزي الاسلامي يميز حق البنوك في خلق النقود الائتمانية أو الودائع المصرفية. إلا أن هذا الحق مقيد بقواعد وشروط أكثر انضباطاً تجنباً لأية أضرار اقتصادية تلحق بالمجتمع تنجم عن انفلات عملية خلق النقود وخروجها عن الإطار المرغوب والمناسب. وهو الأمر الذي يؤدي في حالة الانفلات إلى تحميل المجتمع تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة. لعل أهمها هو معدل التضخم أو الدخول في كساد اقتصادي طويل.

• البنك المركزي الاسلامي هو بنك الحكومة ومستشارها المالي والنقدي، ولا يختلف في ذلك عن المركزي التقليدي. إلا أنه يختلف مع المركزي التقليدي في أساليب تمويل الانفاق العام للحكومة أو عجز الموازنة.

فالمركزي الاسلامي يمول نفقات الحكومة وفقاً لآليات وأساليب التمويل الاسلامي وليس على أساس الفائدة.

3- من حيث استخدام أدوات السياسة النقدية:

يتفق المركزي الاسلامي مع المركزي التقليدي في أدوات السياسة النقدية التي لا تتضمن عنصر الفائدة (مثل وسائل الاقتناع الأدبية والسقوف الائتمانية).

وكذلك في نسب الاحتياطي القانوني على الودائع.

وفيما يتعلق بنسب الاحتياطي القانوني، فإننا نرى الأخذ بنظام الاحتياطي المرن بدلاً من نظام الاحتياطي الكامل (100٪) الذي يقترحه بعض المهتمين في الاقتصاد الاسلامي وذلك للأسباب التالية:

أ. إن نسبة الاحتياطي المرن هي أكثر واقعية كما أنها تتمتع بمرونة كافية في استخدامها للتأثير على عرض النقود.

حيث يمكن رفع النسبة إلى المستوى الذي تتطلبه أولويات تقييد عرض النقود. كما أن النسبة يمكن أن تنخفض عند الحاجة إلى زيادة السيولة في الاقتصاد.

ب. إن نظام الاحتياطي المرن يؤدي دورة بفعالية في تقييد أو توسيع قدرة البنوك على خلق الائتمان بحسب حاجة السياسة النقدية إلى ذلك وبسهولة ملحوظة ودون تكلفة كبيرة.

وبالمقابل فإن الأخذ بنظام 100٪ احتياطي يعتبر نظاماً جامداً ولا يتفق مع طبيعة تطور عمل البنوك. كما أن المؤيدين لهذا النظام، أصبح في نظرهم غاية بجد ذاته وليس وسيلة لتنظيم الائتمان في الاقتصاد إضافة إلى ذلك فإن هذا النظام لا يضمن القضاء على التقلبات الاقتصادية حيث سيتعين في هذه الحالة على البنك المركزي الآتي: أن يصدر كمية كبيرة من النقود القانونية ومن ثم فإن عرض النقود سيميل إلى التقلب الشديد صعوداً وهبوطاً تحت تأثير تقلبات سرعة دوران النقود.

إطار(26): ضوابط سك النقود في التاريخ الإسلامي:

شدد فقهاء وعلماء الاسلام على أهمية السك الأمين للنقود. حيث قصر هذا الحق على السلطان أو الإمام (باعتباره يمثل سلطة الدولة).

وهذه بعض أقوال بعض العلماء مثل:

1- الامام الماوردي الذي أكد في كتابه "الأحكام السلطانية" ما يلي:

{إذا خلص العين والورق (الفضة) من غش المطبوع منها في السكة السلطانية (دارسك العملة) الموثوق بسلامة طبعة، المأمون من تبديله وتلييسه كان هو المعترف في النقود المستخدمة دون نقار الفضة وسبائك الذهب}.

- 2- أما الإمام أحمد بن حنبل، فإنه يؤكد على ما يلي:
- { لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان (السلطة النقدية) لأن الناس إن رخص لهم بذلك ركبوا العظائم}.
- 3- أما ابن خلدون فإنه يرى {إن السلطان مكلف بإصلاح السكة (سك النقود) والإشتداد على مفسديها}.
- 4- ويرى الشيخ البهوتي: {ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوساً (أي الرعية) تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس (أي النقود) بأن تشتري نحاساً فيضربه فيتجر فيه فإن التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل}.
- 5- ويؤكد جلال الدين السيوطي في كتاب (الحاوي للفتاوي) على ما يلي:
- {ولا يكون للإمام نفسه أن يضرب نقوداً مغشوشة لما في ذلك من أضرار بذوي الحقوق واغلاء للأسعار}.

المصدر: التطبيقات الإسلامية المعاصرة، بنك التنمية الاسلامي، جده وقائع ندوة رقم 43، الجزء الأول، د. عثمان بكر (محرر) 1998.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البنك المركزي الاسلامي والمركزي التقليدي:

عرفنا مما تقدم أن البنك المركزي الاسلامي لا يتعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاء هذا الأمر ينعكس على طبيعة الدور والأدوات والأساليب التي يستخدمها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والنقدية في إطار اقتصاد إسلامي.

وفيما يلي نقدم عرض لابرار مظاهر وخصائص تميز البنك المركزي الإسلامي:

1: نظام الودائع المركزية

إن البنك المركزي الإسلامي يستطيع التأثير على القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقود من خلال إصدار الودائع المركزية.

حيث يقوم بتوزيع هذه الودائع على البنوك على أن تستثمرها البنوك وفقاً لآلية المشاركة في الأرباح والخسائر وليس على أساس الفائدة الربوية. على أن يكون التوزيع النسبي للودائع المركزية بين البنوك وفقاً لكفاءة البنك وفاعليته في تحقيق معدلات أرباح مناسبة.

وبهذه الطريقة، فإن البنك المركزي الإسلامي يستطيع إمداد البنوك بالسيولة التي تحتاجها وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن نظام إصدار الودائع المركزية يعتبر بديلاً عن قروض الخصم التي يستخدمها البنك المركزي التقليدي وفقاً لآلية الفائدة الثابتة

أي أن إصدار الودائع المركزية قد يكون بصورة مؤقتة.

وبهذه الصفة، يكون البنك المركزي الإسلامي الملاذ الأخير للإقراض على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

2: نسبة المضاربة المركزية

يستخدم مؤشر نسبة المضاربة المركزية كأداة للسياسة النقدية بدلاً عن سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني في أحيان أخرى.

حيث تعرف نسبة المضاربة المركزية بأنها نسبة الربح التي يحصل عليها البنك المركزي الإسلامي الناجمة عن الودائع المركزية التي يوزعها البنك المركزي بين البنوك فإذا أراد المركزي الإسلامي أن يشجع البنوك على مزيد من الحصول على هذه الودائع فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة المضاربة المركزية.

وإذا أراد أن يقلل طلب البنوك على هذه الودائع فإنه يلجأ إلى رفع نسبة المضاربة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية للبنوك ومن ثم يقلل من قدرتها على التوسع في الائتمان وبالتالي عرض النقود.

وهكذا يصبح مؤشر نسبة المضاربة المركزية أداة نقدية تستخدم في تنظيم عرض النقود.

1- عمليات السوق المفتوحة: Open Market Operation

تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها بيع وشراء الأوراق المالية (السندات) للبنوك والأفراد والشركات. بهدف التأثير على حجم الائتمان ومن ثم عرض النقود. حيث يتم بيع الأوراق المالية عند الحاجة إلى تقييد عرض النقود أو شرائها عند الحاجة إلى زيادة النقود.

يستخدم البنك المركزي التقليدي هذه الأداة وفقاً لآلية سعر الفائدة. أما في البنك المركزي الإسلامي فإنها تتم وفقاً لآلية المشاركة في الأرباح والخسائر.

حيث يقدم المركزي الإسلامي تشكيلة جديدة من الأوراق المالية أهمها:

أ. شهادات الودائع المركزية:

يقوم المركزي الإسلامي بإصدار شهادات الودائع المركزية وبيعها للبنوك والأفراد والشركات. تمثل شهادات الودائع أسهماً في الودائع المركزية لدى البنوك ويحصل حامل هذه الشهادات على عائد محسوب من متوسط أرباح الودائع المركزية. فإذا قرر البنك المركزي الإسلامي زيادة عرض النقود، فإنه يقوم بشراء شهادات الودائع المركزية.

أما إذا قرر البنك تخفيض عرض النقود، فإنه يقوم ببيع هذه الشهادات. والجدير بالذكر أن تداول هذه الشهادات يتطلب وجود سوق أوراق مالية إسلامية.

ب. إصدار صكوك استثمار عام (حكومي):

يتولى البنك المركزي الإسلامي نيابة عن الحكومة إصدار صكوك استثمار مرتبطة بمشروعات إنتاجية ذات مردود أو عائد يتم الاكتتاب فيها من قبل الأفراد والشركات والبنوك.

يتم تداول هذه الصكوك وفقاً لآلية المشاركة في الأرباح والخسائر وألية المضاربة المعروفة في الشريعة الإسلامية.

يعتبر إصدار صكوك الاستثمار العام أداة نقدية بيد المركزي الاسلامي وتشكل بديلاً لأذون الخزانة أو السندات الحكومية.
وعندما يرغب المركزي الاسلامي في امتصاص السيولة وتقييد عرض النقود فإنه يلجأ إلى بيع صكوك الاستثمار العام.
أو يشتري المركزي هذه الصكوك عند الحاجة إلى زيادة السيولة (عرض النقود).

أكدت المادة (40) من القانون 14 لسنة 2000 على جواز قيام البنك المركزي اليمني بتقديم قروض وتسهيلات مالية للبنوك الإسلامية لفترة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر، وذلك من خلال الإيداع الاستثماري لدى البنوك الإسلامية. ويحصل البنك المركزي على عائد من هذه التسهيلات.
إن هذا النص يؤكد على دور البنك المركزي اليمني كملجأ أخير للحصول على السيولة والاقتراض ولكن على أساس المشاركة في الأرباح أو الخسائر أو أسلوب المضاربة وليس على أساس الفائدة المعروفة.
إن هذا النص يفتح الفرصة للبنك المركزي مستقبلاً في تعميم مثل هذا التعامل على البنوك التقليدية أيضاً.

إطار (27): أسلوب إقراض البنك المركزي اليمني للبنوك الإسلامية:

ثالثاً: ميزانية البنك المركزي الاسلامي:

هذه الميزانية تعتبر ميزانية نمطية لبنك مركزي إسلامي حيث تظهر كل من الأصول والخصوم على النحو التالي:

الخصوم	الأصول
1- العملة المصدرة (حسابات الاصدار).	1- الأصول الخارجية:
2- شهادات الودائع المركزية لدى البنوك المحلية.	• نقد أجنبي وذهب.
3- صكوك استثمار عام حكومية.	• استثمارات بنوك إسلامية أجنبية
4- شهادات ودائع مركزية لدى بنوك أجنبية.	• شهادات ودائع مركزية من بنوك مركزية إسلامية أخرى.
	2- الودائع المركزية لدى البنوك المحلية.
	3- نقدية في خزائن البنك المركزي.

(5-13) ملخص الفصل

- البنك المركزي هو المؤسسة المصرفية الأولى، فهو بنك الدولة وبنك الإصدار وبنك البنوك، وهو السلطة النقدية الذي تتولى عملية الإشراف والرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية بما يكفل تحقيق الاستقرار وزيادة النمو والتشغيل المستدام.
- وظيفة إصدار النقود تعتبر أقدم عمل للبنك المركزي والتي أخذت ثلاثة أشكال رئيسية من نظم الإصدار:

- نظام الإصدار المقيّد بالغطاء الذهبي الكامل أو بالغطاء الجزئي أو بالغطاء المزدوج.

- نظام الإصدار المقيّد بسلطة البرلمان.

- نظام الإصدار الحر وهو النظام المعمول به حالياً في معظم البنوك المركزية في العالم.

وفي إطار الإصدار الحر يكون البنك المركزي حراً في إصدار النقود وفقاً لمتطلبات السياسات الاقتصادية للدولة.

- يمارس البنك المركزي وظيفته في الرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية من خلال عدد من أدوات السياسة النقدية وأبرزها.

سياسة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسب الاحتياطي القانوني والوسائل الأدبية في الاقتناع ونظام السقوف الائتمانية.

- تمثل عناصر القاعدة النقدية أو النقد الإحتياطي أبرز بنود جانب الخصوم في ميزانية البنك المركزي، الذي يتحكم بها بصورة مباشرة من خلال العملة المصدرة والتأثير في احتياطات الجهاز المصرفي.

تمثل عناصر أصول البنك المركزي موارد القاعدة النقدية والتي تؤثر على تغير القاعدة النقدية وبالتالي على تغير عرض النقود.

أي أن صافي الأصول الخارجية والمستحقات على الحكومة والبنوك التجارية والمؤسسات العامة تعتبر من أبرز العناصر المؤثرة على القاعدة النقدية وبالتالي على

عرض النقود فإذا زادت (أو انخفضت) قيمة هذه العناصر، فإن القاعدة النقدية وعرض النقود يزيد (أو ينخفض).

• أساس العمل في البنك المركزي الاسلامي هو قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر وليس الفائدة (الربا).

يتشابه البنك المركزي الاسلامي التقليدي في الأهداف الاقتصادية والنقدية وفي بعض الوظائف والمهام.

ولكن البنك المركزي الاسلامي يختلف عن المركزي التقليدي في وسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف.

• يستخدم البنك المركزي الاسلامي نظام الودائع المركزي وشهادات الايداع المركزي وصكوك الاستثمار لعام كأدوات قائمة على آلية المشاركة والمضاربة في التأثير على عرض النقد والتحكم في حجم الائتمان والسيولة في الاقتصاد.

مسرد مصطلحات الفصل

القاعدة النقدية - شهادات الودائع المركزية - نسبة المضاربة المركزية - موارد
القاعدة النقدية - استخدامات القاعدة النقدية - نظام الغطاء المزدوج - نظام الاصدار
المقيد بسلطة البرلمان - الحد الأقصى للإصدار المعني من الغطاء.

اسئلة الفصل

- س1: عرف بدقة ما يلي:
- (1) نظام الاصدار الحر.
 - (2) نسبة المضاربة المركزية.
 - (3) نظام الغطاء الذهبي الكامل.
 - (4) نظام الغطاء المزدوج.
- س2: قارن أوجه الشبه بين البنك المركزي التقليدي والمركزي الاسلامي.
- س3: قارن أوجه الاختلاف بين المركزي الاسلامي والمركزي التقليدي.
- س4: ناقش دور العوامل المؤثر على تغير القاعدة النقدية موضحاً أهمية القاعدة النقدية؟

مراجع مختارة للفصل

1. مجلس النواب، التشريعات الصادرة من مجلس النواب، المجلد الرابع، (22 مايو 1990 – 22 مايو 2004).
2. البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2005.
3. البنك الاسلامي للتنمية، التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصر، الجزء الأول، وقائع ندوة رقم 43، د.عثمان بكر (محرر)، 1998، جده.
4. د.اسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية.
5. معهد صندوق النقد الدولي، اساليب التحليل المالي والبرمجة المالية، 1996.
6. محمد الافندي، محاضرات في النقود والبنوك ، مذكرات غير مطبوعة 1998.
7. المستشار/ الحسن، محمد، البنك المركزي اليمني، النشأة – الأهداف – الانجاز، الطبعة الأولى، 2006، صنعاء.
8. Gary Smith، Money Banking and Financial Intermediation، opct.

الفصل الرابع عشر

عرض النقود

(الجهات والعوامل المؤثرة)

(Money Supply)

الأهداف:

إن عرض النقود (أو الكتلة النقدية) لها دوراً مؤثراً على مجمل عناصر الاستقرار الاقتصادي الداخلي لأي اقتصاد.

فلا غرو أن عرض النقود له أثر فعال وكبير على المستوى العام للأسعار وعلى مستوى الانتاج من جهة.

كما أن لها أثر كبير على الاستقرار الخارجي للاقتصاد المتمثل في حركة ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

بيد أن عرض النقود يتأثر بدوره بثلاث جهات رئيسة هي:

- البنك المركزي الذي يحدد حجم القاعدة النقدية وحجم الاحتياطيات المصرفية الكلية.

- البنوك التجارية التي تحدد حجم الودائع المصرفية المشتقة (خلق النقود الائتمانية) أي تحدد حجم القروض والائتمان الذي تمنحه.

- الجمهور الذي يحدد إتجاه وحجم توزيع أصوله النقدية بين عملة متداولة خارج البنوك وبين ودائع جارية تحت الطلب وودائع أجله لدى البنوك.

ولا شك أن القرارات التي يتخذها هؤلاء الأطراف الثلاثة تؤثر بدرجة ملحوظة على إتجاه وحجم عرض النقود.

لذلك، يتناول هذا الفصل محددات عرض النقود من حيث الجهات المؤثرة ومن حيث العوامل المحددة لعرض النقود.

وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن موضوعات هذا الفصل تم موزعة على النحو الآتي:

أولاً: دور البنك المركزي في عرض النقود.

ثانياً: دور البنوك التجارية.

ثالثاً: دور الجمهور في عرض النقود.

رابعاً: النموذج الكلي لعرض النقود.

خامساً: ملخص الفصل.

(1-14) البنك المركزي وعرض النقود

أولاً: قياس عرض النقود:

إن مفهوم عرض النقود ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة. أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة محددة من السنة (31 ديسمبر مثلاً).

أي أن هناك فرقاً بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناء على قرار من السلطات النقدية في البلد (البنك المركزي مثلاً) وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة منها البنك المركزي.

وفي مناسبات أخرى، يطلق على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد. وقد عرضنا في الفصل الثاني أربعة مقاييس عملية لعرض النقود وهي M1، M2، M3، M4. غير أننا نذكر بالطريقتين الأكثر شيوعاً في قياس عرض النقود وهما:

أ. المقياس الضيق للنقود (M1):

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كوسيط في التبادل والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات (Transaction Approach).

وبناءً على هذه الطريقة فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- السيولة (النقد) المتداولة بيد الأفراد وتتكون من كافة العملات المعدنية والورقيه ويرمز لها بالرمز (C).
- الودائع الجارية، وتشمل الشيكات البنكية وبطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية ويرمز لها بـ (D).

ويلاحظ أن هذين البندين يعكسان دور النقود كوسيط في التبادل.

باختصار فإن المقياس الضيق للنقود هو:

$$M1=C+D$$

ب. المقياس الواسع للنقود: (M2)

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ووظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، ولذلك ينظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الاسمية.

ويعرف هذا المقياس بطريقة (Liquidity Approach) أو طريقة السيولة وبناءً على هذا المقياس، فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- النقود بمعناها الضيق (M1).
- كافة الودائع الآجلة مثل ودائع الادخار + ودائع الآجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات. ويطلق على ودائع الآجل بأشبه النقود (شبه النقود).
- باختصار، فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو:

$$M2 = M1 + \text{أشبه النقود}$$

ثانياً: آلية تأثير البنك المركزي على عرض النقود:

سبق القول أن البنك المركزي يمارس تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (MB). إضافة إلى التأثير على مكونات مضاعف النقود التي تؤثر على حجم الاحتياطيات الكلية للجهاز المصرفي وراينا فيما تقدم أن القاعدة النقدية هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (MB) وتتكون من:

- النقد المصدر (أوراق البنكنوت) (C).
 - الاحتياطيات في الجهاز المصرفي (TR).
- غير أن قدرة البنك المركزي على التحكم في القاعدة النقدية تكون أكبر وأكثر وضوحاً من التحكم على حجم الاحتياطيات الكلية.

أن البنك المركزي يستطيع التحكم في القاعدة النقدية من خلال العمليات الرئيسية التالية والتي تؤدي زيادتها إلى زيادة حجم القاعدة النقدية ومن ثم زيادة عرض النقود والعكس صحيح.

- إصدار العملة.
- الإقراض الحكومي.
- عمليات السوق المفتوحة.
- إقراض البنوك التجارية.

أ. إصدار العملة:

عندما يصدر البنك المركزي عملة جديدة (كمية إضافية من البنكنوت) فإنه يوزعها بإحدى طريقتين:

- أما بتوزيعها على البنوك كصورة من صور إقراض البنوك.
- أو بتوزيعها نقداً على الجهات الحكومية الرسمية في صورة مدفوعات مختلفة أو في شكل إقراض للحكومة.

وفي هاتين الحالتين، فإن الأثر على القاعدة النقدية يتم بصور مختلفة. دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي قام بإصدار (100) مليون ريال كعملة جديدة من فئة (1000) ريال. فما هو أثر ذلك على القاعدة النقدية في الحالات الآتية:

1- حالة إصدار عملة وتوزيعها على البنوك بصورة غير مباشرة هذه العملية تظهر في ميزانية البنك المركزي على النحو الآتي:

ميزانية البنك المركزي

أصول	خصوم
لا تغيير	+ 100 مليون عملة لدى البنوك - 100 مليون ودائع البنوك الاحتياطيات الكلية: لا تغيير

من الواضح أن هذه العملية لم تؤثر على حجم الاحتياطيات المصرفية الكلية. وبالمقابل فقد انخفضت ودائع البنوك لدى المركزي بمقدار 100 مليون. ولكن القاعدة النقدية زادت بصورة مباشرة بمقدار 100 مليون ريال بسبب زيادة العملة لدى البنوك.

أي أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية هو الزيادة في العملة لدى البنوك التي تشكل أحد مصادر العملة المصدرة.

2- حالة إصدار عملة وتوزيعها على البنوك مباشرة (قروض):

في هذه الحالة يؤثر إصدار العملة على الاحتياطيات الكلية للبنوك حيث تزيد الاحتياطيات الكلية بمقدار 100 مليون ريال.

أي أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية هو الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك.

وتظهر أثر هذه العملية على ميزانية البنك المركزي على النحو الآتي:

الأصول	الخصوم
100+ مليون قروض للبنوك	100+ مليون الاحتياطيات الكلية للبنوك

3- حالة توزيع العملة المصدرة على الجهات الحكومية:

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
لا تغيير	100+ مليون عملة في التداول - 100 مليون الودائع الحكومية

أدت هذه العملية إلى زيادة القاعدة النقدية بمقدار 100 مليون ريال أي أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية هو زيادة العملة في التداول.

ب. حالة الاقراض الحكومي:

يقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة لتمويل عجز الموازنة من خلال شراء السندات أو الأذون الحكومية قصيرة الأجل. تؤثر هذه العملية على حجم القاعدة النقدية، وسنوضح هذا من خلال عرض ميزانية البنك المركزي.

دعنا نفترض أن البنك قدم قرضاً للحكومة مقداره (20) مليون ريال

1. تم إيداع القرض في حسابات الحكومة لدى المركزي

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
20+ مليون سندات حكومية	20+ مليون ودائع حكومية

يلاحظ إنخفاض القاعدة النقدية بمقدار (20) مليون ريال بسبب زيادة الودائع الحكومية مقابل زيادة القاعدة النقدية بنفس المقدار نتيجة إقراض الحكومة في شكل شراء السندات الحكومية.

لكن الأثر الصافي على القاعدة النقدية كان محايداً بسبب أن صافي المستحقات أو صافي الاقراض الحكومي = صفر.

إضافة إلى ذلك، فإن احتياطات البنوك لدى المركزي لم تتأثر لأن القرض لم يتم إنفاقه وبالتالي لم تتأثر القاعدة النقدية.

2. التصرف بالقرض بإنفاقه:

إذا أنفقت الحكومة القرض، فإن هذا سيتم من خلال شيكات مسحوبة على حساب الجهات الحكومية لدى المركزي وإذا ما تم إيداع هذه الشيكات في حسابات الشركات أو الأفراد لدى البنوك التجارية. فإن ميزانية البنك المركزي بعد عمليات المقاصة تظهر على النحو الآتي:

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
	20+ مليون الاحتياطيات المصرفية (ودائع البنوك التجارية) -(20) مليون الودائع الحكومية

في هذه الحالة نجد أن مصدر الزيادة في القاعدة النقدية (20 مليون) هو الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك.

ج. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة كما أشرنا سابقاً إلى بيع وشراء الأوراق المالية وخاصة بيع وشراء السندات الحكومية تؤدي عمليات السوق المفتوحة إلى التأثير على حجم القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقود.

وفيما يلي نوضح تلك الآثار كما تظهر على ميزانية البنك المركزي وفقاً للحالات الآتية:

1- حالة شراء السندات الحكومية:

دعنا نفترض أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية قيمتها (100) مليون ريال من بنوك وشركات أعمال وافراد حيث دفع المركزي قيمة هذه السندات بشيكات مسحوبة على المركزي لأمر البائعين المذكورين.

بعد إجراء عمليات المقاصة، فإن أثر هذه العملية تظهر في ميزانية البنك المركزي كما يلي:

الأصول	الخصوم
100+ مليون سندات حكومية	100+ مليون الإحتياطيات الكلية المصرفية (ودائع البنوك)

ويلاحظ أن أثر هذه العملية هو: زيادة الاحتياطيات الكلية للبنوك مقابل زيادة قيمة أصول البنك بنسبه المقدار.

وهنا نلاحظ أن القاعدة النقدية قد زادت بمقدار الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك. بينما لم تؤثر هذه العملية على مستوى النقد المتداول بمعنى آخر، فإن الزيادة في القاعدة النقدية = الزيادة في الاحتياطيات الكلية للبنوك.

2- حالة شراء السندات الحكومية ودفع القيمة نقداً:

دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية قيمتها 100 مليون ريال من الشركات والأفراد. حيث قرر البائعون صرف الشيكات المسحوبة على المركزي نقداً. فما هو أثر هذه العملية على ميزانية البنك المركزي ومن ثم على القاعدة النقدية.

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
100+ سندات حكومية	100+ مليون عملة متداولة الاحتياطيات، الكلية: لا تغيير

نتيجة هذه العملية هو عدم وجود تأثير على حجم الاحتياطيات الكلية.

وإنما زيادة العملة المتداولة بيد الأفراد والشركات بمقدار 100 مليون ريال أي أن القاعدة النقدية زادت بمقدار مساو للزيادة في العملة المتداولة:

• تبين عمليات السوق المفتوحة التي أشرنا إليها إلى أن التغير في القاعدة النقدية يكون بنفس حجم شراء السندات الحكومية سواء تم إيداع الشيكات في الجهاز المصرفي أم تم صرفها نقداً.

وبذلك يكون التغير في حجم القاعدة النقدية أكثر وضوحاً مقارنة بتأثيرها على الاحتياطيات الكلية.

3- حالة بيع السندات الحكومية نقداً:

دعنا نفترض أن البنك المركزي قام ببيع سندات حكومية قيمتها 100 مليون ريال للأفراد والشركات وحصل على قيمتها نقداً. فما هو أثر ذلك على القاعدة النقدية وميزانية البنك المركزي؟

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
- 100 مليون سندات حكومية	- 100 مليون عملات متداولة الاحتياطيات الكلية: لا تغيير

يلاحظ أن هذه العملية أدت إلى انخفاض العملة المتداولة بيد الأفراد والشركات بمقدار 100 مليون ريال.

أي أن القاعدة النقدية انخفضت بمقدار 100 مليون ريال دون أن يؤثر ذلك على حجم الاحتياطيات الكلية.

أي أن الانخفاض في القاعدة النقدية يساوي الانخفاض في العملة المتداولة.

4- حالة بيع السندات الحكومية بشيكات:

في هذه الحالة يقوم الأفراد والشركات بدفع قيمة السندات الحكومية التي باعها المركزي بشيكات مسحوبة على ودائعهم لدى البنوك التجارية فما هو الأثر في هذه الحالة؟

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
- 100 مليون سندات حكومية	- 100 مليون الاحتياطيات الكلية للبنوك العملة المتداولة: لا تغيير

في هذه الحالة نجد أن الاحتياطيات الكلية للبنوك قد انخفضت بمقدار قيمة السندات الحكومية المباعة، بينما لم يحدث أي تغيير للعملة المتداولة.

أي أن الانخفاض في القاعدة النقدية يساوي الانخفاض في الاحتياطيات الكلية للبنوك التجارية.

• ومن الواضح، أن عمليات السوق المفتوحة من خلال بيع السندات الحكومية تظهر أن قدرة البنك المركزي على التحكم بالقاعدة النقدية هي أكبر من قدرته على التحكم بالاحتياطيات الكلية للبنوك.

د. اقراض البنوك التجارية:

عرفنا سابقاً أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية من خلال تقديم ما يسمى بالقروض المخصصة.

دعنا نفترض الآن أن المركزي قام بإقراض بعض البنوك التجارية بمبلغ (50) مليون ريال، فما هو أثر ذلك على القاعدة النقدية؟
لنتأمل فيما يطرأ على ميزانية البنك المركزي:

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
(50)+ مليون قروض للبنوك التجارية	(50)+ مليون احتياطيات كلية العملة المتداولة: لا تغيير

من الواضح أن هذه العملية أدت إلى زيادة الاحتياطيات الكلية للبنوك ومن ثم زيادة القاعدة النقدية بنفس المبلغ.

ثالثاً: قدرة البنك المركزي في التحكم بالقاعدة النقدية (ملاحظات ختامية):

• رأينا فيما سبق أن قدرة البنك المركزي في التحكم بالقاعدة النقدية تكون أكثر وضوحاً وقوة عندما يقوم البنك المركزي بالعمليات الآتية:

- إصدار عملة جديد.
- إقراض الحكومة.
- عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات الحكومية).

فالبنك المركزي يستطيع تحديد حجم العملة المصدرة وحجم الإقراض الحكومي وحجم السندات المباعة أو المشتراة.

وبالتالي فإنه يستطيع تحديد حجم القاعدة النقدية بصورة مباشرة وواضحة.

• غير أن تلك القدرة ليست واضحة ومباشرة في حالة القروض المخصوصة للبنوك التجارية في حالة القروض المخصوصة، يستطيع المركزي تحديد سعر الخصم - أي سعر الفائدة على القروض المخصوصة للبنوك التجارية. لكنه في نفس الوقت لا يستطيع تحديد حجم القروض المخصوصة ومن ثم لا يستطيع تحديد حجم القاعدة النقدية مباشرة.

والسبب أن قرار الاقتراض من عدمه متروك للبنوك التجارية.

• وبناء على ذلك، فإن الاقتصاديين النقديين يميزون بين مفهومين للقاعدة النقدية هما:

- الجزء غير المقترض من القاعدة النقدية:

هذا الجزء يخضع للتحكم الكامل للبنك المركزي ويحدث هذا عندما تتغير القاعدة النقدية نتيجة عمليات السوق المفتوحة أو إصدار عملة جديدة (أو إقراض للحكومة).

وقد عرف الجزء غير المقترض من القاعدة النقدية بأنه القاعدة النقدية الإجمالية مطروحاً منها القروض المخصوصة.

- الجزء المقترض من القاعدة النقدية:

وهذا الجزء يخضع للتحكم الجزئي (غير الكامل) للبنك المركزي، ويحدث عندما تتغير القاعدة النقدية نتيجة القروض المخصوصة التي لا يستطيع المركزي التحكم في حجمها، وإنما يتحكم في تحديد سعر الخصم فقط.

• ومن هذين المفهومين نستطيع صياغة القاعدة النقدية الإجمالية (MB) على النحو الآتي:

القاعدة النقدية الإجمالية = الجزء غير المقرض (UMB) + الجزء المقرض (BMB)

أو: الجزء غير المقرض من القاعدة النقدية (UMB) = القاعدة النقدية الإجمالية (MB) مطروحا منها الجزء المقرض من القاعدة النقدية (BMB)

$$\text{UMB} = \text{MB} - \text{BMB} \text{ أو:}$$

• خلاصة القول أن البنك المركزي يتمتع بالتحكم الكامل على الجزء غير المقرض من القاعدة النقدية (UMB) لأنه يتمتع بالقدرة على التحكم بالكامل بحجم السندات المباعة أو المشتراه أو بحجم الإصدار النقدي (عملة جديدة).

بينما يتمتع بتحكم جزئي في الجزء المقرض من القاعدة النقدية، لأن تحكمه في القروض المخصوصه يكون أقل.

• وبما أن عرض النقود مرتبط بالقاعدة النقدية ومضاعف النقود التي اشرنا إليها سابقاً من خلال العلاقة الآتية:

$$M = m MB$$

فإن هذا يعني أن تحكم البنك المركزي بالقاعدة النقدية يعني تحكمه أيضا بالعرض النقدي، وسنبين ذلك لاحقا من خلال اشتقاق النموذج الكلي (العام) لعرض النقود.

(2-14) دور البنوك التجارية

ناقشنا في الفصل الثامن دور البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود. وقد رأينا أن هذا الدور يتمثل في قيام البنوك التجارية بعملية خلق النقود. أو خلق الودائع المصرفية المشتقة التي تفوق قيمتها بأضعاف مضاعفة قيمة الودائع الأصلية الحقيقية.

وعرفنا أيضا أن حجم الودائع المشتقة أو النقود الائتمانية يمكن حسابها من خلال العلاقة الآتية:

$$DD = \frac{1}{rd} D - D$$

حيث $DD = \text{حجم الودائع المشتقة}$

$\text{حجم الودائع الإجمالية الذي يساوي الودائع الأصلية مقسوم على نسبة الاحتياطي القانوني (rd)} = \frac{D}{rd}$

$D = \text{حجم الودائع الأصلية}$

وحيث أن حجم الودائع المشتقة يمثل حجم الإقراض الذي قامت البنوك التجارية بمنحه من وديعة أصلية أوليه.

فإن هذا يعكس مدى قدرة البنوك التجارية في التأثير على عرض النقود. غير أن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومن ثم التأثير على عرض النقود ليست مطلقة. حيث تعتمد هذه القدرة على عدد من العوامل والمحددات. تذكر أن أهم هذه العوامل والمحددات هي:

- مدى تفضيلها للإحتفاظ باحتياطيات فائضة، فكلما احتفظت البنوك التجارية باحتياطيات فائضة كبيرة في خزانتها أو لدى البنك المركزي أضعف ذلك من قدرتها على التأثير على عرض النقود.
- حجم ودائع الجمهور في البنوك التجارية ومدى انتشار عادة التعامل مع المصارف من خلال الشيكات والحوالات والوسائل المصرفية الحديثة.
- مدى رغبة الجمهور في طلب القروض والائتمان من البنوك التجارية. وكلما كان هناك طلب نشط على قروض البنوك التجارية فإن قدرتها في التأثير على عرض النقود تزيد.
- سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت النسبة، ضعف تأثير البنوك في خلق النقود (الائتمان) وبالتالي عرض النقود.

تحليل مدى القدرة الفعلية للبنوك التجارية في التأثير على عرض النقود:

إلى أي مدى تستطيع البنوك التجارية التحكم في هذه العوامل والمحددات التي أشرنا إليها للتو؟

- إن تحكم البنوك في حجم ودائع الجمهور في البنوك تحكم جزئي لأن تحديد هذا الحجم هو قرار بيد الجمهور في المقام الأول.
- كذلك، فإن تحديد حجم القروض المطلوبة من البنوك هو قرار بيد المقترضين في المقام الأول.
- وفيما يتعلق بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني، فهذا اختصاص قانوني للبنك المركزي ولا تستطيع البنوك التأثير عليه في أغلب الأحوال.
- إذن يبقى للبنوك التجارية كامل التحكم في حجم الاحتياطيات الفائضة (ER). أي أن البنوك التجارية تمتلك القرار الكامل فيما يتعلق بتحديد حجم الاحتياطي الفائض الذي تحتفظ به في خزائنها أو لدى المركزي في صورة نقد سائل.
- فإذا رغبت البنوك التجارية في زيادة حجم الاحتياطي الفائض ومن ثم زيادة نسبة الاحتياطي الفائض إلى الودائع ($E/R/D$). فإن تأثيرها على عرض النقود يضعف. والعكس صحيح.

سلوك البنوك

- يصبح السؤال الأكثر أهمية إذن هو : ما هي الدوافع التي تجعل البنوك التجارية تقرر زيادة نسبة الاحتياطي الفائض أو تخفيض هذه النسبة؟
- يمكن القول، أن سلوك البنوك التجارية فيما يتعلق بتغيير نسبة الاحتياطي الفائض يعتمد على عدد من العوامل أهمها ما يلي:
- أ. تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات الفائضة:

تقاس تكلفة الاحتفاظ بمعدلات العائد السوقية على بقية الأصول المالية. دعنا نفترض أن معدل العائد على الأسهم والسندات وغيرها من الأصول قد ارتفع. هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل معطل في خزائن البنوك. لذلك ستلجأ البنوك إلى زيادة إقراض النقود السائلة أو شراء الأسهم والسندات للاستفادة من إرتفاع معدل العائد بدلاً من الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض في شكل سائل عاطل.

أي أن البنوك ستخفض نسبة الاحتياطي الفائض. والعكس يحدث إذا انخفضت معدلات العائد السوقية، حيث تزيد نسبة الاحتياطي الفائض نظراً لانخفاض كلفة الاحتفاظ به.

أي أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة الاحتفاظ (معدلات العائد السوقية) وبين نسبة الاحتياطي الفائض $\frac{ER}{D}$.

ويمكننا صياغة هذه العلاقة العكسية على النحو الآتي:

$$\frac{ER}{D} = f(r^{-})$$

حيث (r) معدلات العائد السوقية التي تمثل تكلفة الإحتفاظ بنسبة الاحتياطي الفائض.

ب. توقعات سحب الودائع من البنوك:

يمثل توقع وقلق البنوك من طلبات مفاجئة للأفراد لسحب ودايعهم من البنوك عنصراً محفزاً للبنوك في زيادة حجم الاحتياطي الفائض. أي أن نسبة الاحتياطي الفائض إلى الودائع ($E R / D$) سيرتفع مع هذا التوقع.

ويعنى آخر، فإن العلاقة بين ($E R / D$) وتوقع طلبات السحب للودائع هي علاقة طردية.

وبالرغم من أن البنوك التجارية تستطيع مواجهة طلبات السحب من خلال وسائل أخرى مثل:

- استدعاء قروض البنك قصيرة الأجل أو بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك أو الاقتراض من البنك المركزي أو إعلان حالة الإفلاس إلا أن مثل هذه الوسائل قد تكون ذات كلفة أكبر، كما أنها تضر بسمعة البنك ومركزه المالي.

ولذلك، فإن هذه البنوك تفضل زيادة نسبة الاحتياطي الفائض عند ارتفاع توقعاتها بزيادة طلبات السحب.

• يمكننا الآن صوغ العلاقة السلوكية للبنوك التجارية فيما يتعلق بدوافع الاحتفاظ بالاحتياطي الفائض على النحو الآتي:

$$= f(R/D E r^{(-)}, E_d^{+})$$

حيث r = معدلات العائد السوقي

E_d = توقعات البنوك لطلبات سحب الودائع

وهي دالة عكسية بالنسبة لمعدلات العائد السوقي وطرده بالنسبة للتوقعات.

(3-14) دور الجمهور في التأثير على عرض النقود

يعتمد حجم تأثير جمهور المودعين على عرض النقود على درجة تفضيل الجمهور للاحتفاظ بالنقود في شكل عملة خارج البنوك (سيولة متداولة) بين ودائع جارية تحت الطلب وودائع أجله لدى البنوك.

أي أنه يعتمد على نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية (C/D)

حيث C = العملة المتداولة خارج البنوك

D = الودائع الجارية تحت الطلب.

ومن الواضح أن هذه النسبة (C/D) تعكس سلوك جمهور المودعين فكلما رغب الأفراد في الاحتفاظ بنسبة أكبر من العملة المتداولة مقارنة بالودائع الجارية كلما أدى ذلك إلى انخفاض عرض النقود.

أي أن هناك علاقة عكسية بين (C/D) وبين عرض النقود، ويمكن تفسير هذه

العلاقة العكسية بما يلي:

• العملة خارج البنوك (C) ليست قابلة للتضاعف، بينما الودائع الجارية قابلة

للتضاعف، من خلال عملية خلق النقود في البنوك التجارية.

فعندما يزيد تفضيل الأفراد للعملة المتداولة (C) غير القابلة للتضاعف فإن ذلك يكون على حساب تخفيض الودائع الجارية (D) القابلة للتضاعف وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

• ومن ناحية أخرى، فإن قرار التفضيل بتوزيع الأصول النقدية للأفراد بين العملة المتداولة وبين الودائع هو قرار مزدوج:

فالأفراد يقرون حجم العملة المتداولة إلى الودائع الجارية $\frac{C}{D}$

وفي نفس الوقت، فإنهم يقررون حجم الودائع الآجلة (T) إلى الودائع الجارية ($\frac{T}{D}$). وهناك ثلاثة احتمالات لإتجاه هذا القرار المزدوج:

1- يقرر الأفراد زيادة كل من $\frac{C}{D}$ ، $\frac{T}{D}$:

في هذه الحالة يكون الأثر على عرض النقود عكسي حيث ينخفض عرض النقود مع زيادة تفضيل الأفراد للعملة المتداولة والودائع الآجلة مقارنة بالودائع الجارية.

2- يقرر الأفراد تخفيض كل من $\frac{C}{D}$ ، $\frac{T}{D}$:

في هذه الحالة يزيد عرض النقود بسبب زيادة الودائع الجارية مقارنة بـ C ، T.

3- تغير $\frac{C}{D}$ ، $\frac{T}{D}$ في إتجاه معاكس:

أي أما $\frac{C}{D} \uparrow$ بينما $\frac{T}{D}$ ينخفض

أو $\frac{C}{D} \downarrow$ بينما $\frac{T}{D}$ يزيد

في هذه الحالة، فإن الأثر على عرض النقود غير واضح ويعتمد على نسبة التغير

في كل من النسبتين $\frac{C}{D}$ ، $\frac{T}{D}$.

العوامل المؤثرة على سلوك جمهور المودعين

• رأينا أن تفضيل الجمهور يمكن تحديده من خلال معرفة اتجاه التغير في النسبة $\frac{C}{D}$ بصورة أساسية. والسؤال الآن هو: ما هي الدوافع التي تجعل الأفراد يزيدون تلك النسبة أو يخفضونها؟

هناك دوافع تؤثر على سلوك جمهور المودعين فيما يتعلق بـ $\frac{C}{D}$.

• إن الإستعانة بنظرية الأصول المالية تمكننا من تحديد تلك العوامل المؤثرة وهي على النحو الآتي:

1- الثروة (Wealth):

كلما زادت الثروة مجوزة الأفراد، فإن نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية تقل أي أن هناك علاقة عكسية بين $\frac{C}{D}$ وبين الثروة.

ولكن العلاقة بين مستوى الثروة والنسبة T/D هي علاقة طردية فكلما زادت الثروة، كلما فضل الأفراد زيادة نسبة الودائع الأجلة للاستفادة من العوائد المتوقعة.

2- العائد المتوقع (E):

العائد المتوقع يشمل العائد المادي والمعنوي معاً. وبصورة عامة فإن ارتفاع العائد المتوقع على الأصول الأخرى أو الودائع لأجل، تحفز الأفراد على تخفيض نسبة العملة المتداولة مقابل الودائع الجارية ($\frac{C}{D}$).

أي أن هناك علاقة عكسية بين E ، $\frac{C}{D}$.

• ومن ناحية أخرى، هناك عوامل أخرى تؤثر على مستوى تفضيل الأفراد للنسبة $\frac{C}{D}$ ومن أهمها:

- درجة الاستقرار السياسي: حيث ترتفع $\frac{C}{D}$ عندما تزيد حالة عدم الاستقرار السياسي.

- زيادة حجم الاقتصاد الخفي وانتشار الأسواق السوداء الذي يؤدي إلى زيادة التعامل نقداً بدلاً عن التعامل بالشيكات والتعامل بالتالي مع البنوك. أي أن $\frac{C}{D}$ تزيد مع زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

- ضعف عادات التعامل مع الجهاز المصرفي ونقص وعي الأفراد بأهمية هذا التعامل يؤدي إلى زيادة $\frac{C}{D}$.

• وبصورة عامة فإن نسبة العملة المتداولة إلى الودائع الجارية يمكن صياغتها في شكل علاقة دالية على النحو الآتي:

$$\frac{C}{D} = f(W^{(-)}, E^{(-)}, Z)$$

حيث W = الثروة

E = العائد المتوقع.

$(-)$ = تشير إلى أن العلاقة عكسية

Z = العوامل الأخرى مثل حجم الاقتصاد الخفي وعادات التعامل مع النظام المصرفي ودرجة الاستقرار السياسي.

(4-14) النموذج الكلي لعرض النقود

(The aggregate Model of Money Supply)

• يهدف هذا الجزء إلى اشتقاق النموذج الكلي لعرض النقود من خلال الربط بين تأثير البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور والتفاعل فيما بينهم في تحديد العوامل المؤثرة على عرض النقود بصورة مجتمعة.

أي أنه سيتم تحديد المحددات أو العوامل المؤثرة على عرض النقود إضافة إلى ذلك، سيتم اشتقاق مكونات مضاعف النقود الواسع أو المركب.

• إن نقطة البداية في هذا التحليل هو إعادة كتابة العلاقة بين عرض النقود (M) وبين القاعدة النقدية (MB) من خلال الصياغة الآتية:

$$\rightarrow (1) \quad M = m MB$$

حيث $M =$ عرض النقود

$m =$ مضاعف النقود

$MB =$ القاعدة النقدية الإجمالية

هذه المعادلة تشير إلى أن عرض النقود يرتبط بالقاعدة النقدية من خلال مضاعف النقود (m).

ومن هذه المعادلة، تستطيع استنتاج أن مضاعف النقود هو:

$$\rightarrow (2) \quad m = \frac{M}{MB}$$

أي أنه يساوي عرض النقود منسوباً إلى القاعدة النقدية ويمكننا التعبير عن مضاعف النقود بالصورة الآتية:

$$\rightarrow (3) \quad m = \frac{\Delta M}{\Delta MB}$$

هذه الصيغة تعني أن مضاعف البنود (m) ما هو إلا التغير في عرض النقود الناجم عن التعبير في القاعدة النقدية.

فإذا تغيرت القاعدة النقدية بمقدار ريال، فإن التغير في عرض النقود يساوي (m).

• ولكن السؤال المهم هنا هو: ما هي مكونات مضاعف النقود وما هي مكونات القاعدة النقدية في المعادلة رقم (1).

أي أننا نحتاج إلى:

- اشتقاق مضاعف النقود الواسع أولاً.
- ثم تحديد مكونات القاعدة النقدية.
- بعد ذلك تحديد العوامل المؤثرة على عرض النقود.

اشتقاق مضاعف النقود الواسع

عرفنا أن معادلة مضاعف النقود (معادلة 2) هي:

$$m = \frac{M}{MB} \rightarrow (2)$$

وحيث أن $M = C + D + T$ ← (4)

لاحظ أنه يمكننا كتابة مكونات عرض النقود في (4) كما يلي:

$$C = \frac{C}{D}D \quad \text{و} \quad T = \frac{T}{D}D$$

ومن ثم فإن:

$$M = \left(1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}\right)D \rightarrow (5)$$

وكذلك يمكننا كتابة مكونات الاحتياطيات الكلية كما يلي:

$$R = RR + RT + ER \rightarrow (6)$$

حيث RR ، RT ، ER تمثل حجم الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية، وحجم الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة وحجم الاحتياطي الفائض على التوالي.

الآن الوضع:

$$RR = \frac{RR}{D}D = rd \cdot D$$

$$RT = \frac{RT}{T} \left(\frac{T}{D}\right)D = rt \left(\frac{T}{D}\right)D$$

$$ER = \frac{ER}{D}D = er \cdot D$$

لاحظ أن (rd) ، (rt) ، (er) هي نسب الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية والودائع الآجلة والاحتياطي الفائض على التوالي.

8) ← $MB=C+R$: وحيث أن مكونات القاعدة النقدية هي :

$$C = \frac{C}{D}D \text{ : مع تذكر أن (8) ثم في (6) في (7) ويأدخل معادلات (7) في (6) ثم في (8) مع تذكر أن :}$$

نجد أن :

$$9) \leftarrow MB = \left(rd + rt \left(\frac{T}{D} \right) + er + \frac{C}{D} \right) D$$

الآن بوضع كلاً من معادلة (5) ومعادلة (9) في معادلة (2)، فإننا نحصل على

معادلة مضاعف النقود (m) حيث :

$$\rightarrow (10) \quad m = \frac{1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}}{rd + rt \left(\frac{T}{D} \right) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}}$$

أي أن المعادلة (10) ما هي إلا مكونات مضاعف النقود الواسع (m).

ثالثاً: بالعودة الآن إلى العلاقة (1) التي تبين العلاقة بين عرض النقود والقاعدة

النقدية ومضاعف النقود. وبوضع المعادلة (10) في المعادلة (1) نجد أن عرض النقود

هو:

$$\rightarrow (11) \quad M = \left(\frac{1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}}{rd + rt \left(\frac{T}{D} \right) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}} \right) \cdot MB$$

مثال تطبيقي:

• دعنا نفترض أن:

$$rd = 10\% , C = 200 \text{ مليار ريال}$$

$$D = 400 \text{ مليار ريال} , ER = 4\% , T = 100 \text{ مليار ريال}$$

$$\text{عرض النقود (M2)} = 600 \text{ مليار ريال}$$

• الآن المطلوب حساب قيمة المضاعف النقدي:

$$\frac{C}{D} \cdot 5 = \frac{200}{400} =$$

$$\frac{ER}{D} = \frac{.4}{400} = .001$$

$$\frac{T/D}{D} = \frac{100}{400} = .25$$

• قيمة المضاعف (m)

$$m = \frac{1 + .5 + .25}{.10 + .05(.25) + .001 + .5}$$

$$m = \frac{1.75}{.614} = 2.85$$

• أي أن: M=2.85MB

أي إذا زادت القاعدة النقدية بمقدار ريال واحد، فإن عرض النقود يزيد بمقدار (2.85) ريال.

رابعاً: العوامل المؤثرة على عرض النقود تتكون من:

أ. التغير في مكونات مضاعف النقود (m):

يعتمد المضاعف على قيم كل من $\frac{C}{D}$ ، rt ، rd ، $\frac{T}{D}$ ، $\frac{ER}{D}$

التي تعكس سلوك جمهور المودعين والبنوك التجارية والبنك المركزي أي أن تأثير هؤلاء الأطراف الثلاثة تم من خلال مكونات المضاعف. ويتميز البنك المركزي بأنه يؤثر على عرض النقود من خلال التحكم بالقاعدة النقدية ونسب الاحتياطي القانوني.

دعنا نفترض حدوث تغير في أحد مكونات مضاعف النقود مع ثبات المكونات الأخرى على حالها، فما هو تأثير ذلك على عرض النقود في الحالات الآتية:

1- أتر زيادة نسب الاحتياطي القانوني مع ثبات المكونات الأخرى: عندما يرتفع (rd) فإن هذا يعني زيادة الاحتياطيات القانونية. وبالتالي إنخفاض الاحتياطيات الجارية القابلة للتضاعف الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف ومن ثم انخفاض عرض النقود.

افترض أن $rd = 20$ بدلاً عن 10.

$$m = \frac{1.75}{.714} = 2.45$$

نلاحظ انخفاض قيمة المضاعف وبالتالي انخفاض عرض النقود وبنفس المنطق، إذا انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن قيمة المضاعف تزيد وبالتالي عرض النقود.

ونستج أن هناك علاقة عكسية بين قيمة المضاعف النقدي ومن ثم عرض النقود وبين نسبة الاحتياطي القانوني.

2- دعنا نفترض أن $\frac{C}{D}$ ارتفع مع بقاء المكونات الأخرى ثابتة: أن ارتفاع نسبة تفضيل السيولة ($\frac{C}{D}$) أو العملة المتداولة إلى الودائع الجارية. يؤدي إلى انخفاض الودائع الجارية القابلة للتضاعف، حيث تنخفض قيمة المضاعف وبالتالي عرض النقود. لاحظ أن زيادة البسط تكون أكبر من زيادة المقام عند زيادة $\frac{C}{D}$ لأن البسط يحتوي على الرقم (1). ونفس النتيجة تحدث إذا زاد المقدار $\frac{T}{D}$

افترض لأن أن $\frac{C}{D} = 7$ بدلاً عن (5).

$$m = \frac{1.95}{.814} = 2.4$$

ونستج مع هذا أن هناك علاقة عكسية بين قيمة المضاعف النقدي وعرض النقود من جهة وبين ($\frac{C}{D}$) من جهة أخرى.

3- التغير في نسبة الاحتياطي الفائض $\frac{ER}{D}$

أفترض أن $\frac{ER}{D}$ ارتفع إلى (2) بدلاً عن (0.001). هذا سيؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف وبالتالي عرض النقود. وهذا واضح لأن زيادة الاحتياطي الفائض يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود وبالتالي انخفاض عرض النقود.

ونستنتج أن هناك علاقة عكسية بين التغير في $\frac{ER}{D}$ من جهة وبين المضاعف ومن ثم عرض النقود من جهة أخرى.

ب- التغير في مكونات القاعدة النقدية:

ويأتي من مصدرين هما:

1- التغير في القاعدة النقدية غير المفترضة (UMB) التي تخضع للتحكم الكامل للبنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة أو إصدار عملة جديدة.

2- التغير في حجم القاعدة النقدية المفترضة (BMB) ويؤثر فيها كل من البنك المركزي من خلال تحديد سعر الخصم والبنوك التجارية من خلال تحديد حجم القروض المخصصة.

بناء على ذلك فإن التغير في القاعدة النقدية يمكن صياغته على النحو الآتي:

$$MB = \Delta UMB + \Delta BMB$$

• خلاصة القول، فإن المعادلة النهائية الكلية لعرض النقود تصبح على النحو الآتي:

$$M = m \{ \Delta UMB + \Delta BMB \} \Delta$$

• عندما تزيد القاعدة النقدية غير المفترضة بسبب شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة أو من خلال إصدار عمله جديدة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية الإجمالية وبالتالي زيادة عرض النقود. ويحدث العكس عند بيع السندات الحكومية أو تخفيض العملة المصدرة.

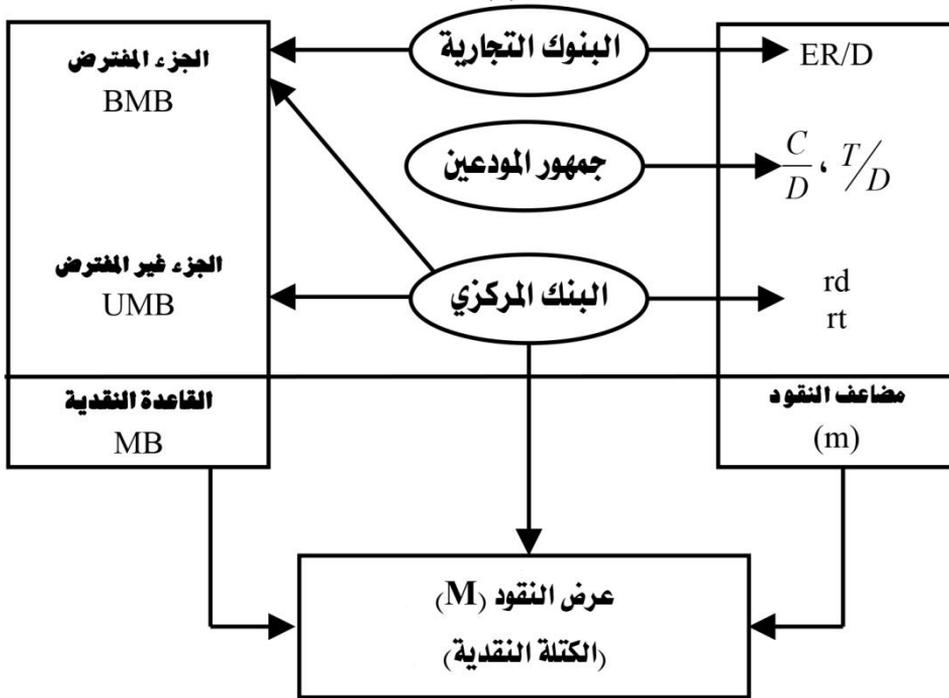
- عندما تزيد القاعدة النقدية المفترضة بسبب زيادة قروض الخصم للبنوك التجارية يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية الإجمالية وبالتالي زيادة عرض النقود والعكس يحدث إذا انخفضت القروض المخصصة.

ويمكننا تلخيص أثر التغير في مكونات مضاعف النقود والقاعدة النقدية الإجمالية على عرض النقود والجهات المؤثرة فيها في الجداول التالية أ، ب:

جدول (أ)

الأثر على عرض النقود	الأثر على المضاعف	إتجاه التغير	العوامل المؤثر	الجهات المؤثرة على العرض النقدي
انخفاض	انخفاض	زيادة	r_d r_t	1- البنك المركزي.
انخفاض	انخفاض	زيادة	شراء السندات	
زيادة	-	زيادة	إصدار عملة	
زيادة	-	زيادة	$\frac{ER}{D}$	2- البنوك التجارية.
انخفاض	انخفاض	زيادة	$\frac{C}{D}$	3- جمهور المودعين.
انخفاض	انخفاض	زيادة	T/D	

جدول (ب)



(5-14) ملخص الفصل

• عرض النقود له تأثير كبير على مجمل عناصر الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي لأي اقتصاد.

هناك ثلاثة أطراف رئيسية تؤثر على عرض النقود:

- البنك المركزي الذي يحدد حجم القاعدة النقدية وحجم الاحتياطات النقدية الإلزامية.

- البنوك التجارية التي تحدد نسبة الاحتياطي الفائض التي من شأنها أن تؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق النقود ومن ثم عرض النقود.

- جمهور المودعين الذي يحدد نسبة التفضيل بين عملة متداولة خارج البنوك وبين ودائع جارية وودائع أجله.

• يتحكم البنك المركزي بصورة كاملة على القاعدة النقدية غير المقترضة من خلال عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات) وإصدار عملة جديدة أو إقراض الحكومة.

بينما يتحكم بصورة جزئية على الجزء المقترض من القاعدة النقدية من خلال تحديد سعر الخصم، في حين تؤثر البنوك على هذا الجزء من خلال رغبتها في حجم القروض المخصصة.

• النموذج الكلي لعرض النقود هو:

$$M = m (UMB + BMB)$$

حيث يرتبط عرض النقود بالقاعدة النقدية الإجمالية الذي تتكون من جزء غير مقترض من القاعدة النقدية وجزء مقترض إضافة إلى مضاعف النقود مضاعف النقود (m) هو:

$$m = \frac{1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}}{rd + rt \cdot \left(\frac{T}{D}\right) + \frac{C}{D} + \frac{ER}{D}}$$

- يعتمد مضاعف النقود على سلوك المودعين $(\frac{C}{D})$ ، وعلى سلوك البنوك التجارية من خلال $(\frac{ER}{D})$ وعلى البنك المركزي من خلال (rt, rd) .
- يتحدد سلوك الجمهور في التأثير على عرض النقود على عدد من العوامل أهمها الثروة والعائد المتوقع وحجم الاقتصاد الخفي.
- العلاقة بين القاعدة النقدية وعرض النقود علاقة طردية.
- أما العلاقة بين rt, rd ، $\frac{C}{D}$ ، $\frac{ER}{D}$ وبين عرض النقود هي علاقة عكسية.

مسرد مصطلحات الفصل

مضاعف النقود الواسع، نسبة الاحتياطي الفائض، القاعدة النقدية المقترضة، القاعدة النقدية غير المقترضة.

النموذج الكلي لعرض النقود، إصدار عملة جديدة، الاحتياطيات الكلية للبنوك العملة المتداولة، العملة المصدرة.

اسئلة الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي:

1- مضاعف النقود الواسع.

2- القاعدة النقدية.

3- الاحتياطيات الكلية للمصارف.

س2: ناقش العوامل المؤثرة على سلوك جمهور المودعين؟

س3: ناقش مدى تحكم البنك المركزي في القاعدة النقدية؟

س4: افترض أنه توفرت لك البيانات التالية:

$$200=T ، 6=ER ، 800 = D ، 400 = C ، 15 = rd ، 15=rt$$

والمطلوب ما يلي:

أ. أوجد قيمة مضاعف النقود؟

ب. أوجد عرض النقود؟

ج. أوجد حجم القاعدة النقدية.

س5: اشتق رياضياً مضاعف النقود الواسع؟

مراجع مختاره للفصل

- 1- Smith ,G ،Money ،Banking and financial Intermediation ،opct.
- 2- Mishin ،F ،Money ،Banking and financial Markets ،opct.
- 3- Harvilesky and Boorman ،Money Supply and Money Demand and Macro Economics Models ،Harlan David son ،Inc ،Illinois ،USA ،1982.

الفصل الخامس عشر

نظريات الطلب على النقود

(The Theories of Money Demand)

الأهداف:

ناقشنا في الفصل الرابع عشر الجهات والعوامل المؤثرة في عرض النقود كالبنك المركزي الذي يقوم بدور أساسي من خلال التأثير على القاعدة النقدية.

وكذلك دور البنوك التجارية من خلال عملية خلق النقود الائتمانية ثم الجمهور الذي يمارس تأثيره على عرض النقود من خلال نسبة السيولة المتداولة خارج المصارف إلى الودائع لدى البنوك.

وحتى تكتمل الصورة لجانب النظرية النقدية، فإن الأمر يتطلب دراسة وتحليل جانب الطلب على النقود.

إن الاهتمام في دراسات النقود قد شهد تطوراً كبيراً حيث تحول الاهتمام من التركيز على دراسة قيمة النقود إلى دراسة دور النقود وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة على العرض والطلب على النقود التي تؤثر على الأسعار والإنتاج وميزان المدفوعات ولذلك، فإن الغرض من دراسة الطلب على النقود هو الإجابة على السؤال الجوهرى: لماذا يحتفظ الناس بالنقود؟

إن هذا الفصل يهتم بالقضايا والعوامل المحددة للطلب على النقود وفقاً للرؤى المختلفة للمدارس الاقتصادية في تحليل الطلب على النقود، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود.

ثانياً: النظرية الكينزية في الطلب على النقود.

ثالثاً: نظرية المدرسة النقدية في الطلب على النقود.

رابعاً: ملخص الفصل

(1-15) النظرية النقدية الكلاسيكية

(Classical Monetary Theory)

أولاً: الأسس العامة للتحليل الكلاسيكي:

ترجع جذور النظرية النقدية الكلاسيكية إلى منتصف القرن الثامن عشر. حينما بلور عدد من الاقتصاديين الكلاسيك الأسس العامة للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي. ومن أبرزهم ديفيد هيوم ، آدم سميث، تورجوت، ديفيد ريكاردو وآخرون. ويعزي للإقتصادي ريكاردو الإسهام المميز الذي تقدم به في مجال تحليل النظرية الكلاسيكية النقدية.

حيث توصل ريكاردو إلى أن هناك تناسب عكسي بين قيمة النقود وكمية النقود وأن أي زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار.

ثم قدم الاقتصادي الأمريكي من جامعة ييل (1917) تطويراً ملحوظاً لهذه العلاقة، مستخدماً في ذلك أسلوب التحليل الرياضي الاحصائي. حيث عرض المعادلة أو المتطابقة التي تعرف بمعادلة التبادل (Equation of Exchange). وعلى يد عدد من الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز الذين ينتمون إلى مدرسة كامبردج، جرى تطوير لمعادلة التبادل. حيث قدم كل من الفريد مارشال وأرثر بيجو ما يعرف بالنظرية الكمية في الطلب على النقود.

وبهذا التطوير في إطار التحليل الكلاسيكي للنقود، انتقل اهتمام الكلاسيك فيما يتعلق بدور النقود من السؤال عن قيمة النقود إلى سؤال آخر وهو لماذا يحتفظ الناس بالنقود.

أي أن الاهتمام أنتقل إلى بحث الرغبة في الطلب على النقود بدلاً عن البحث في قيمة النقود.

وقد شكل ذلك نقطة تحول في التحليل الكلاسيكي الذي اهتم جانب العرض من النقود. حيث تركز الاهتمام على تحليل الطلب على النقود أيضاً. وبهذا التحول،

تكون النظرية النقدية الكلاسيكية هي في الواقع نظرية في الطلب على النقود. أو على الأقل شكلت أساساً لما جاء بعد ذلك من دراسات حديثة في الطلب على النقود.

وعلى أية حال، فإن النظرية النقدية الكلاسيكية قد اتكأت في المقام الأول على الفروض العامة للتحليل الكلاسيكي والتي نوجزها فيما يلي:

1- قانون ساي الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وهو القانون الذي عرف بقانون المنافذ.

وتطبيقاً لهذا القانون، فإنه لا توجد حالة إفراط في الانتاج، كذلك لا توجد بطالة إلا البطالة الاختيارية التي يقبلها بعض العمال بإرادتهم الحرة.

ويتبع ذلك، أن الاقتصاد يكون في حالة التوازن العام وبالتالي يظل الناتج ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل العناصر الانتاج.

2- الحرية الاقتصادية وسيادة المنافسة الكاملة في كل الأسواق (أسواق السلع وأسواق عناصر الانتاج وأسواق رأس المال).

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن الأجور والأسعار تتمتع بالحرية الكاملة في التغير في الإتجاه الذي يحقق ويضمن التوازن العام التلقائي للإقتصاد دون تدخل من الحكومة أو النقابات.

3- الفصل التام بين الجانب الحقيقي (العيني) من الاقتصاد والجانب النقدي. حيث يتكون الجانب الحقيقي من أسواق العمل ودوال الانتاج التي تحدد مستوى الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) والناتج عند التشغيل الكامل للموارد (Y). وكذلك سوق رأس

المال (الادخار والاستثمار) الذي يحدد سعر الفائدة الحقيقي الذي يمثل ثمن التضحية بالإستهلاك الحاضر من أجل مزيد من الاستهلاك في المستقبل، أي أنه يمثل عائد للإدخار الحالي.

أما الجانب النقدي، فإنه يتكون من المتغيرات النقدية التي هي مستقلة ومنفصلة عن الجانب الحقيقي.

أي أن تغير كمية النقود، يكون مستقلاً عن تغير حجم الناتج.

ثانياً: أسس النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود:

ذكرنا، فيما تقدم إهتمام الكلاسيك بتفسير لماذا تتفق النقود، وقد توصل هؤلاء إلى وضع أسس وقواعد لنظرية الطلب على النقود تقوم على الآتي:

1- النقود وسيط للمبادلات فقط، فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات. أي أن النقود تقوم بدور الاتفاق على السلع والخدمات، وهي ليست إلا تعبير عن الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

2- نظرية الطلب على النقود هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار حيث نظر الكلاسيك إلى النقود في إطار اهتمامهم بتحديد المستوى العام للأسعار.

ولذلك فقد ركزوا تحليلاً على جانب العرض من النقود وتوصلوا إلى أن أي تغير في كمية النقود المعروضة، إنما يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار.

إن تأكيد الكلاسيك على وجود العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار قد انطلق من افتراضهم الأساسي بثبات الناتج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.

فقد رأى الكلاسيك أن الانتاج الحقيقي إنما يعتمد على عوامل ومحددات حقيقية لا تتغير إلا في الأجل الطويل ومن أبرز هذه العوامل:

- الزيادات الكبيرة في حجم السكان.

- اكتشاف موارد طبيعية جديدة.

- حدوث تقدم تكنولوجي مذهل.

ومن الملاحظ أن هذه العوامل لا تتغير إلا في الأجل الطويل لذلك فإن الناتج يظل ثابتاً. لذلك فقد رأى الكلاسيك أن المزيد من النقود لا يعني سوى المزيد من الانفاق، فالمزيد من ارتفاع الأسعار.

3- ثبات سرعة دوران النقود (\bar{V}): يقصد بدوران النقود انتقال الوحدة النقدية الواحدة (الريال مثلاً) من يد إلى يد في عملية المبادلات الاقتصادية خلال السنة. أي أن القوة الشرائية للوحدة النقدية تنتقل من شخص إلى آخر خلال السنة.

ولذلك، فإن سرعة دوران النقود تمثل متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية. وهنا يتعين التمييز بين مفهوم كمية النقود المعروضة وبين مفهوم الرصيد النقدي في وقت محدد (31 ديسمبر من كل عام).

وقد عرفنا سابقاً أن كمية النقود (M) = العملة المتداولة + الودائع وهو (المفهوم الضيق للنقود) الذي ينسجم مع مفهوم الكلاسيك للنقود بأنها مجرد وسيط للمبادلات.

بينما الرصيد النقدي يمثل كمية النقود المعروضة مضروباً في سرعة دوران النقود.

دعنا نفترض أن كمية النقود المعروضة = 500 مليار ريال ومتوسط سرعة دوران النقود خلال السنة = خمس مرات أي أن الرصيد النقدي في 31 ديسمبر 2007 مثلاً = $5 \times 500 = 2500$ مليار.

وقد أرجع الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إلى الثبات النسبي في العوامل المؤثرة على دوران النقود ومنها:

- مستوى الوعي والتطور في عادات التعامل مع البنوك.
- مستوى التقدم المادي وخاصة في مجالات المواصلات والنقل.
- مستوى تقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية.
- حجم السكان وخصائصه.

حيث اعتقد الكلاسيك أن تلك العوامل تظل ثابتة ولا تتغير في الأجل القصير وبالتالي فإن دوران النقود ثابتة.

• ولا غرو فإن اقتراض الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إنما يؤكد نظرتهم إلى النقود في أنها مجرد وسيط للمبادلة وأن الرصيد النقدي يساوي دائماً إجمالي الانفاق على الناتج.

أي أنه لا توجد نقود عاطلة أو مكتنزه، فالنقود تنفق كاملاً على السلع والخدمات وبهذا يظل الاقتصاد في حالة التوازن العام.

ومن ناحية أخرى، فإن افتراض الكلاسيك ثبات الناتج وسرعة دوران النقود يؤكد العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود والمستوى للأسعار، كما سنرى لاحقاً عند مناقشة معادلة التبادل.

4- حياد النقود (Neutrality of Money):

رأينا أن وظيفة النقود هي مجرد وسيط للمبادلة وأنه في ظل ثبات الناتج الحقيقي وسرعة دوران النقود، فإن أي تغير في كمية النقود إنما يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار.

أي أن أي تغير في النقود ليس له أي تأثير على تغير الناتج أو الدخل القومي الحقيقي. لأن هناك انفصال بين الجانب الحقيقي وبين الجانب النقدي ولأن الناتج يتحدد بناء على عوامل حقيقية وليست نقدية.

ولذلك، فإن النقود محايدة أو مستقلة عن أي تغير في الجانب الحقيقي.

5- نظرية الطلب على النقود هي نظرية ضمنية في الطلب الكلي على السلع والخدمات بما أن الأسعار تتغير بشكل تناسبي مع تغير كمية النقود، فإن هذا يعني أنه بالإمكان اشتقاق دالة الطلب الكلي بصورة ضمنية.

إذا افترضنا أن الدخل الحقيقي (الناتج) يتغير في الأجل القصير ومع افتراض ثبات كمية النقود، فإن هناك علاقة عكسية في معادلة التبادل تنشأ بين تغير الناتج وتغير المستوى العام للأسعار. وهذه العلاقة ليست إلا منحني الطلب الكلي.

ثالثاً: الصياغات الكلاسيكية للطلب على النقود:

أ. معادلة التبادل: (Equation of Exchange)

قدم الاقتصادي فيشر معادلة التبادل على النحو الآتي:

$$MV = PT$$

حيث M = عرض النقود

V = سرعة دوران النقود

P = المستوى العام للأسعار

$T =$ كمية المبادلات من السلع والخدمات

خصائص معادلة التبادل:

1- يمثل الطرف الأيسر من المعادلة (MV) حجم الرصيد النقدي المعروف (جانب عرض النقود). أي إجمالي الانفاق على المبادلات بينما يمثل الطرف الأيمن القيمة الإجمالي للمبيعات (PT) - (أي يمثل جانب الطلب على النقود).

إن المعادلة بهذا الشكل ما هي إلا مجرد مطابقة أو بديهية توضح القيمة الإجمالية للانفاق على المبادلات التي تساوي القيمة الإجمالية للمبيعات.

2- عند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقاً لرؤية الكلاسيك، فإن المعادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار.

حيث تكون كمية النقود هو المتغير المستقل، بينما المستوى العام للأسعار يمثل المتغير التابع.

أي أن إتجاه السببية يبدأ من النقود إلى الأسعار وذلك على النحو التالي:

$$P\bar{T} = M\bar{V}$$

$$\text{أو: } P = M \frac{\bar{V}}{\bar{T}}$$

وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات المقدار $(\frac{\bar{V}}{\bar{T}})$ يؤدي إلى

ارتفاع الانفاق (لأن النقود وسيط للمبادلات فقط) وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار.

ويعنى آخر يصبح المستوى العام للأسعار دالة في عرض النقود

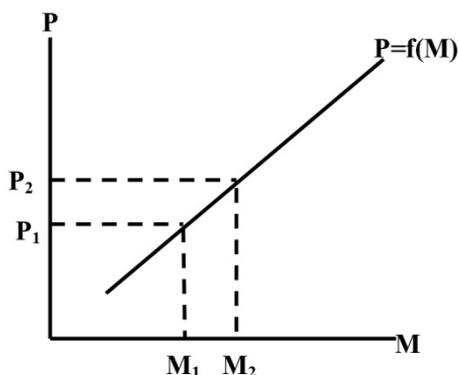
$$P = f(M)$$

ويلاحظ أن افتراض ثبات (\bar{V}) ، (\bar{T}) ، يجعل الأسعار تتغير بنفس نسبة التغير

في كمية النقود.

وهذا هو الاقتراض الضيق الذي كان يعتقده الكلاسيك الأوائل غير أن إدخال بعض الواقعية والسماح بتغير سرعة دروان النقود (V) أو (T) يؤدي إلى أن المستوى العام للأسعار بتغير نسبة أقل من نسبة التغير في كمية النقود. وهذا هو الاقتراض المرن.

3- ويمكننا توضيح العلاقة المباشرة والثابتة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار في الشكل (1)



• نستطيع أن نستنتج الآن أن التحكم في تغير كمية النقود يمكن السلطات النقدية من التحكم في المستوى العام للأسعار. كما نلاحظ أن النقود محايدة بالنسبة لحجم المبادلات (T) أو لحجم الانتاج (Y). فأي تغير في كمية النقود لا يؤثر على حجم الانتاج وإنما على المستوى العام للأسعار.

4- معادلة التبادل تمثل نظرية لتحديد قيمة النقود.

رأينا سابقاً أن اهتمام الكلاسيك كان مركزاً على تحديد العوامل التي تؤثر على قيمة النقود أي تحديد العوامل المؤثرة على القوة الشرائية للوحدة النقدية. ذلك أن قيمة النقود تعني القوة الشرائية لوحة النقد.

وحيث أن قيمة النقود ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار ($1/P$).
فإن هذا يعني ما يلي:

$$\frac{1}{P} = \frac{\bar{T}}{\bar{V}} M$$

وهنا تتأثر قيمة النقود بصورة غير مباشرة بأي تغير في كمية المعروض النقدي في ظل ثبات كمية المبادلات (T) وسرعة الدوران.

فكلما ارتفعت كمية المعروض النقدي بنسبة 10% مثلاً فإن قيمة النقود ($1/P$) ستخفض بنفس النسبة، لماذا؟

لأن المستوى العام للأسعار سترتفع بنفس النسبة 10%.

5- معادلة التبادل تمثل نظرية ضمنية لتحديد الطلب الكلي الكلاسيكي.

ويمكن أن نوضح ذلك على النحو الآتي:

- بافتراض ثبات كمية النقود (M) وسرعة الدوران (V)، نلاحظ أن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة عكسية للتغير في الناتج أو الدخل الحقيقي (Y) بافتراض حدوث تغير في الناتج في الأجل القصير.

وبمعنى آخر، فإن أية زيادة في (Y) تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

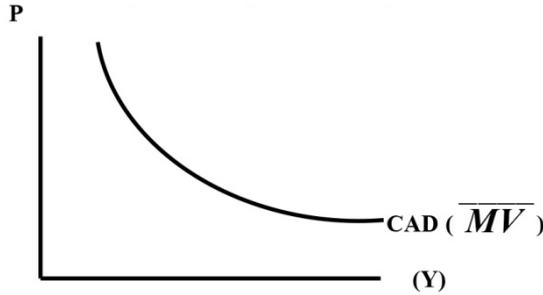
ومن ثم فإن هذه العلاقة تدل على وجود منحنى الطلب الطلي الكلاسيكي.

لنتأمل كيف يحدث هذا في معادلة التبادل الآتية:

$$\bar{M}\bar{V} = P\bar{Y}$$

$$\text{أو: } y = \frac{\bar{M}\bar{V}}{p}$$

أي أن منحنى الطلب الكلي الضمني الكلاسيكي يمكن اشتقاقه من معادلة التبادل وهو يبين العلاقة العكسية بين السعر وحجم الانفاق الكلي كما يوضح ذلك الشكل (2).



ويمكننا تفسير هذه العلاقة على النحو الآتي:

كلما أنخفضت المستوى العام للأسعار، فإن الرصيد النقدي الحقيقي يرتفع

يزيد، وبالتالي يرتفع مستوى الدخل. أي أن القدرة الشرائية لأفراد المجتمع تزيد ومن ثم فإن طلبهم على السلع ($\uparrow \frac{\overline{MV}}{P}$)

ب. معادلة الأرصدة النقدية (The Cash Balance Approach):

• قدم الاقتصادي الفريد مارشال ثم (بيجو) صيغة مطوره من معادلة التبادل أتكأت على رؤية جديدة لدور النقود لا يقوم على أساس التركيز بصورة رئيسية على قيمة النقود. وإنما تركز على التغيرات في التفضيل أو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود. أي أنهم نقلوا الاهتمام من البحث في قيمة النقود إلى البحث عن الرغبة في الاحتفاظ بالنقود.

وقد سميت هذه المعادلة بمعادلة الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج.

كذلك عرفت بالنظرية الكمية في الطلب على النقود.

• وقد تم صياغة هذه المعادلة على النحو الآتي:

- تغيير حجم المبادلات (T) بحجم الناتج الحقيقي أو حجم الدخل الحقيقي (Y).

- وبقسمة طرفي معادلة التبادل السابقة بالمقدار (V) سرعة الدوران

$$M = \frac{1}{V} PY$$

$$M = k (PY) \text{ أو:}$$

حيث: $\frac{1}{V} = k$ = مقلوب سرعة الدوران

K: تمثل النسبة من الدخل النقدي (PY) الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة لمواجهة مشتريات الأفراد من السلع والخدمات. ويلاحظ أن النسبة (K) ما هي إلا مقلوب سرعة دوران النقود. كما أنها تعرف بنسبة التفضيل النقدي.

- أما $M = k (PY)$ فإنها تمثل الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد في صورة سائلة.

- من الملاحظ أن $\frac{1}{V} = k$ يمكن تفسيرها على النحو الآتي:

إن نسبة التفضيل النقدي ترتبط بعلاقة عكسية مع سرعة دوران النقود (V).

فإذا زادت سرعة دوران النقود كما هو الحال في أوقات الرواج الاقتصادي فإن نسبة التفضيل النقدي (k) تنخفض. بينما تزيد (k) عندما تنخفض (V) كما هو الحال في أوقات الركود الاقتصادي.

• ولكن السؤال الآن ماذا تعني لنا المعادلة:

$$M = k (PY)$$

- إن الطرف الأيسر (M) يمثل عرض النقود.

- أما الطرف الأيمن، فإن (k) تمثل كما أشرنا سابقاً نسبة التفضيل النقدي في شكل سائل.

بينما (PY) يمثل الطلب على النقود لغرض المبادلات (الانفاق الكلي أو الطلب الكلي).

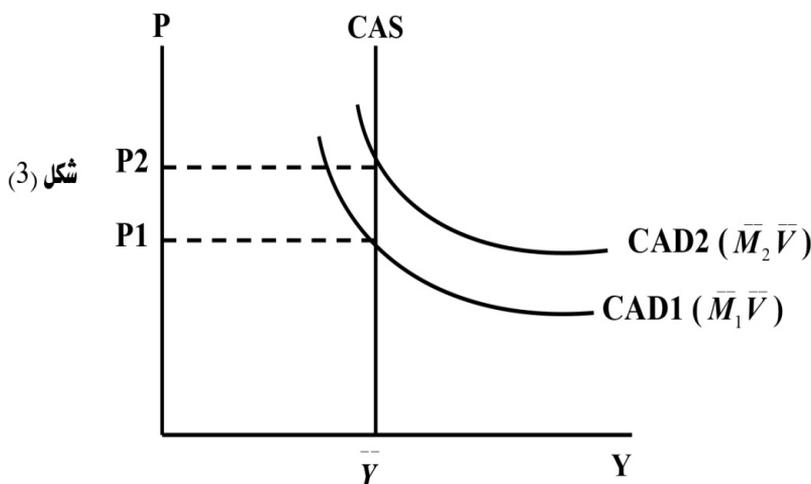
رابعاً: التوازن العام الكلاسيكي ودور النقود:

أشرنا سابقاً إلى أن الكلاسيك يفترضون ثبات الناتج أو الدخل الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأنه يتحدد بعوامل حقيقية في جانب العرض وليس بعوامل نقدية.

لذلك فإن منحنى العرض الكلاسيكي (CAS) سيكون عمودياً ومستقلاً عن تغير المستوى العام للأسعار.

وعرفنا كذلك منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي الذي تم اشتقاقه من معادلة التبادل بصورة ضمنية.

يمكننا الآن توضيح التوازن العام الكلاسيكي في شكل (3)



والسؤال الآن ماذا يحدث لو قامت السلطات النقدية (البنك المركزي، بزيادة كمية النقود إلى (M_2)).

نلاحظ أن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع ولكن الناتج الحقيقي (العرض) ثابتاً عند (\bar{Y}) . ستكون النتيجة هو إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (CAD_2) مسبباً ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (P_2) وبنفس نسبة الزيادة في كمية النقود. وهكذا نجد أن زيادة النقود لن تؤدي إلا إلى زيادة المستوى العام للأسعار. لذلك يرفض الكلاسيك التدخل الحكومي من خلال زيادة كمية النقود، لأنها بنظرهم مؤذية وتؤدي إلى حدوث التضخم.

(2-15) النظرية الكينزية في الطلب على النقود

أولاً: الأسس العامة لنظرية كينز في الطلب على النقود:

قدم الإقتصادي البريطاني كينز نظريته البديلة في الطلب على النقود في إطار منظومة الأفكار الاقتصادية التي قدمها كبديل للرؤية الاقتصادية الكلاسيكية. التي أظهرت اخفاقها في مواجهة أزمة الكساد الكبير الذي عانت منه الدول الغربية في ثلاثينات القرن العشرين.

وقد أتت نظرية كينز في الطلب على النقود على الأسس التالية:

أ. رفض الفروض الكلاسيكية الأساسية الآتية:

(1) رفض فرضية ثبات الدخل (النتاج) عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، وأن التغير في حجم الناتج يكون مستقلاً عن التغير في كمية النقود. أي أن كينز رفض الفصل بين الجانب الحقيقي (العيني) والجانب النقدي في الاقتصاد كما كان يرى الكلاسيك.

وبالتالي، فإن تغير حجم الناتج لا يمكن أن يكون منفصلاً أو مستقلاً عن دور النقود في النشاط الاقتصادي.

وقد ترتب على رفض هذا الفصل عدد من النتائج:

- رفض الحياض التام للنقود كما يرى الكلاسيك، فالنقود لها تأثير على الناتج والنشاط الاقتصادي عموماً.

- الخروج من إزدواجية التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بتحديد الأسعار. حيث كان الكلاسيك ينظرون إلى النقود كنظرية لتحديد الأسعار كما رأينا في معادلة التبادل.

وفي نفس الوقت، فسر الكلاسيك تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية. الأمر الذي أوقعهم في هذا الإزدواج. ولتوضيح مآزق الكلاسيك دعنا نتذكر أن الكلاسيك نظروا إلى معادلة التبادل (أو النظرية الكمية) كنظرية لتحديد المستوى العام للأسعار.

حيث اعتقدو بوجود علاقة تناسبية ميكانيكية تامة بين التغير في كمية النقود والتغير في الأسعار.

أي أن العلاقة السببية تبدأ من النقود وتؤثر على الأسعار ولكن الواقع الذي رآه كينز كان غير ذلك.

فالواقع يظهر أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست على الدوام ميكانيكية ومباشرة كما تصورها الكلاسيك.

فبالأسعار قد تتغير لأسباب حقيقية وليست نقدية مثل تغير تكاليف الإنتاج التي تسبب تغيراً في الإنتاج ومن ثم تغيراً في الأسعار ومن ناحية أخرى، فإن تغير الناتج يسبب تغيراً في الأسعار، فإذا ارتفع مستوى التشغيل ومن ثم الناتج فإن الأسعار لا ترتفع رغم زيادة كمية النقود.

إضافة إلى أن الأسعار قد تتغير لأسباب نقدية دون أن يسبقها بالضرورة تغيراً في كمية النقود كما يرى الكلاسيك.

أي أن علاقة السببية تبدأ من الأسعار وتنتهي بتغير كمية النقود. وهذا يسير بإتجاه معاكس لما كان يراه الكلاسيك.

أو:

$$P \leftarrow M \text{ عند الكلاسيك}$$

ولكن $M \leftarrow P$ ما أظهره الواقع الذي رآه كينز.

(2) رفض ثبات سرعة دوران النقود (V):

إن افتراض ثبات سرعة دوران النقود ليس صحيحاً. فسرعة الدوران تتأثر في الآجل القصير بتصرفات الأفراد والعناصر الناجمة عن تقلب المزاج النفسي أو العوامل النفسية وفقاً لرؤية كبره.

وتتأثر سرعة الدوران أيضاً بصورة طردية مع تقلبات سعر الفائدة في الآجل القصير. لذلك كان كينز يعتقد أن سرعة الدوران تتغير، وبالتالي فإنها ليست مستقرة بسبب تغير حالة الاقتصاد من رواح إلى كساد والعكس.

ويترتب على رفض الثبات النتائج الآتية:

• اضعاف العلاقة الميكانيكية المباشرة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.

فإذا سمحنا لسرعة الدوران بالتغير في معادلة التبادل فإن زيادة كمية النقود لن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار إذا اقترن ذلك بانخفاض سرعة دوران النقود. كذلك فإن انخفاض كمية النقود لن يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إذا اقترن ذلك بارتفاع دوران النقود بنفس النسبة.

مثال: دعنا نفترض أن $M = 500$ ، $V = 5$ ، $Y = 1000$ فإن المستوى العام للأسعار وفقا لمعادلة التبادل هو:

$$P = \frac{MV}{Y}$$

$$2.5 = \frac{500 \times 5}{1000}$$

دعنا نفترض الآن أن $M \uparrow = 1000$ ، $V = 2.5$ ، بينما $Y = 1000$

أي أن النقود ارتفعت بنسبة 100٪، بينما انخفضت سرعة الدوران بنسبة 100٪.

$$2.5 = P = \frac{1000 \times 2.5}{1000}$$

يلاحظ أن زيادة كمية النقود بنسبة 100٪، وانخفاض سرعة دوران النقود بنسبة 100٪ قد جعلت المستوى العام للأسعار ثابت دون تغير، بسبب أن زيادة كمية النقود قد اقترنت بانخفاض سرعة الدوران.

وبصورة عامة، فإن السماح بتغير سرعة دوران النقود يحقق لها نفس أثر كمية النقود على الأسعار.

فارتفاع سرعة دوران النقود يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض السرعة يسبب انخفاض الأسعار حتى في ظل ثبات كمية النقود.

• السماح بتغير سرعة دوران النقود يعني أن الأفراد يفضلون اكتناز النقود في أوقات الركود الاقتصادي. وهو الأمر الذي تجاهله الكلاسيك بسبب اعتقادهم أن وظيفة النقود هي للمبادلات فقط.

إطار (26): أثر دوران النقود في ظل الكساد الكبير في أمريكا

لجأت الحكومة الأمريكية في فترة الكساد العظيم إلى معالجة الكساد بزيادة كمية النقود وخلق عجز في الموازنة الأمريكية. غير أن الجزء الأكبر من زيادة كمية النقود ظلت في أيدي الجمهور دون انفاق لتوقعهم حدوث انخفاض أكبر في الأسعار. أي أن تفضيل الأفراد للنقود ارتفع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سرعة دوران النقود. وهو الأمر الذي أبطل تأثير الزيادة في كمية النقود على زيادة المستوى العام للأسعار. حيث كانت النتيجة مختلفة، فقد انخفضت الأسعار بسبب انخفاض سرعة دوران النقود رغم الزيادات الكبيرة في كمية النقود لمعالجة الكساد.

ب. التركيز على جانب الطلب على النقود ونظرية كينز في سعر الفائدة:

• رأينا فيما تقدم أن الكلاسيك قد ركزوا على جانب عرض النقود وأهملوا بصورة ضمنية جانب الطلب على النقود.

وبسبب ذلك، فقد اعتقدوا بصحة العلاقة الميكانيكية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار.

• أما كينز، فإنه قد نقل الاهتمام إلى جانب الطلب على النقود ونتيجة لذلك، فقد أسس نظريته المتعلقة بتحديد سعر الفائدة:

- رأي كينز أن سعر الفائدة هو سعر نقدي يتحدد في سوق النقود عندما تتعادل كمية المعروض النقدي مع كمية الطلب على النقود.

ومن الواضح أن هذا يختلف مع الكلاسيك الذين رأوا أن سعر الفائدة هو سعر حقيقي (عيني) يتحدد في سوق رأس المال (الادخار - الاستثمار).

وبهذه الرؤية لكينز، لسعر الفائدة، يكون الاهتمام قد انتقل إلى سوق النقود أي إلى، جانب الطلب على النقود، في ظل اعتبار عرض النقود متغير خارجي يحدده البنك المركزي.

• وبما أن سعر الفائدة هو سعر نقدي، فإنه يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية، وليس ثمناً للإنتظار أو ثمناً للتضحية بالإستهلاك الحاضر كما كان يرى الكلاسيك.

أي أن سعر الفائدة وفقاً لكينز هو الثمن المحفز لدفع الأفراد الذين يحتفظون بالنقود في شكل سائل للتخلي عن هذه السيولة وفقاً لدافع المضاربة الذي يعد أحد دوافع الطلب على النقود لدى كينز.

• ومن الواضح أن وصول التحليل إلى هذه النقطة، يجعلنا نتساءل عن مكونات أو دوافع الطلب على النقود عند كينز. وهذا ما ننوي مناقشته الآن.

ثانياً: دوافع الطلب على النقود:

أ. مكونات الطلب على النقود:

يطلق على نظرية كينز في الطلب على النقود بنظرية تفضيل السيولة أو نظرية التفضيل النقدي.

(The Liquidity Theory of Money Demand) وقد اتكأت هذه النظرية

على الفروض الآتية:

1. وظيفة النقود كوسيط للمبادلة وكمخزن للثروة (أو مخزون للقيمة أو الإدخار).

2. يوزع الأفراد ثروتهم (W) على الأصول النقدية (M) السائلة والسندات (B).

$$W = M + B \text{ أو}$$

لقد ضيق كينز مفهوم السندات واستبعد بالتالي الأنواع الأخرى من الأصول المالية كالأسهم والصكوك الاستثمارية الأخرى. ولكن الكينزيين (بعد كينز) دمجوا التشكيلات الأخرى من الأصول المالية ضمن السندات.

3. يتحدد سعر الفائدة النقدي عند توازن سوق النقود – أي عند تساوي الكمية المطلوبة من النقود مع كمية المعروض النقدي.
4. الطلب على النقود يكون مرناً بالنسبة للتغير في سعر الفائدة.
5. هناك ثلاثة دوافع أساسية لاحتفاظ الأفراد بالنقود (أي للطلب على النقود) وهي:

• دافع المبادلات: Transaction Motive

• دافع الاحتياط: Precautionary Motive

• دافع المضاربة: Speculative Motive

دافع المبادلات (L_1)

يمثل دافع المبادلات أحد دوافع الطلب على النقود باعتبارها وسيط للتبادل ولإتمام المعاملات الاقتصادية اليومية للأفراد يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات بصورة طردية على مستوى الدخل.

$$\text{أو: } L_1 = f(Y^{+})$$

حيث $L_1 =$ الطلب على النقود لأغراض المبادلات

دافع الإحتياط (L_2)

يحتاج الأفراد إلى قدر معين من النقود لمواجهة الطوارئ أو الصعوبات التي قد يتعرضون لها في المستقبل.

ويطلق على هذا النوع بالطلب على النقود بدافع التحوط للمستقبل ويعتمد بصورة طردية على الدخل:

$$\text{أو: } L_2 = f(Y^{+})$$

• ومن الواضح أن كلا من دافع المبادلات ودافع الاحتياط يمكن جمعهما في دافع واحد يطلق عليه الطلب على النقود للمبادلات

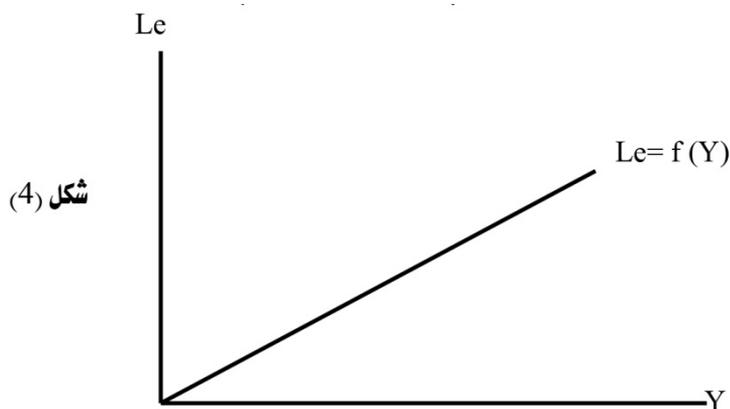
$$\text{Le} = L_1 + L_2 = f(Y^{(+)}) \quad \text{أو}$$

$$\text{Le} = f(Y^{(+)}) \quad \text{أي}$$

حيث Le = الطلب على النقود لأغراض المبادلات

وتفيد هذه الدالة أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض

المبادلات لسببية التبادل والاحتياط أو بيانها في شكل (4)



ومن الملاحظ أن دالة الطلب على النقود لأغراض المبادلات ($\text{Le} = f(Y)$)

تشبه دالة الطلب على النقود في النظرية الكمية الكلاسيكية: ($K(PY)$).

غير أن الإختلاف الجوهرى يكمن فى أن $\{K(PY)\}$ عند الكلاسيك تكون

ممثلة لكل الطلب على النقود بينما عند كينز فهى لا تمثل إلا جزء من الطلب على النقود.

دافع المضاربة (L_p)

- يعتبر دافع المضاربة فى الطلب على النقود الإسهام الرئيسى والجديد فى نظرية كينز للطلب على النقود.

حيث أدرك كينز طبيعة الدوافع المختلفة للأفراد فى الطلب على النقود واستنتج

بالتالى أن للإفراد رغبة فى الاحتفاظ بالنقود كأصل مالى.

أي رغبة في الاحتفاظ بالسيولة النقدية كأصل لغرض المضاربة من أجل جني مكاسب رأسمالية وأرباح ناجمة عن تقلبات أسعار السوق في المستقبل.

- ومن الملاحظ أن الكلاسيك لم يدركوا ويهتموا بهذا الدافع لأنهم لم يتصور الأفراد ومن منطق الرشد الاقتصادي أن يحتفظوا بالنقود في صورة نقود عاطلة في حين تتوفر فرص أخرى تستخدم فيها النقود لشراء أصول تحقق عائد أفضل. وبمعنى آخر لم يتصور الكلاسيك أن يحتفظ الأفراد بالنقود لأغراض أخرى غير غرض المبادلات.

- إن الطلب على النقود لأغراض المضاربة وفقاً لكينز، يقوم على أساس وظيفة النقود كمخزن للثروة أو للقيمة. أي أنها تطلب لذاتها كأصل وليس باعتبارها وسيلة للتبادل.

- يرتبط الطلب على النقود لأغراض المضاربة (L_p) بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة (r).

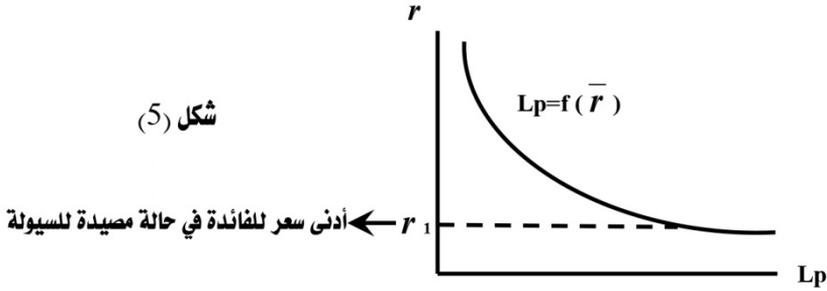
$$L_p = f(\bar{r}) \text{ أو}$$

حيث $r =$ سعر الفائدة ويمثل تكلفة الاحتفاظ بالأصول في شكل نقدي بهدف المضاربة.

وبالتالي، فإن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وضياع فرصة الحصول على هذا العائد.

لذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود السائلة وشراء السندات للحصول على هذا العائد والعكس يحدث في حالة انخفاض سعر الفائدة.

أي أن سعر الفائدة يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية. وبصورة عامة، فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يعتمد بصورة عكسية على سعر الفائدة، كما يوضح ذلك الشكل (5). وكلما ارتفع سعر الفائدة، كلما انخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة واتجه الأفراد نحو اقتناء السندات.



ولكن السؤال المهم الآن: هو لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود في شكل سائل؟
 ذكرنا سابقاً أن السبب هو تعظيم الأرباح أو الاستفادة من تقلبات الأسعار في
 السوق المالية. وهذا هو مضمون المضاربة على فروق الأسعار في السوق والحصول
 على مكاسب رأسمالية.

ولتوضيح هذه النقطة دعنا نفترض أن الأفراد اليوم يتوقعون إرتفاع قيمة
 السندات في المستقبل.

أي أنهم يتوقعون انخفاض سعر الفائدة على السندات في المستقبل تبعاً للعلاقة
 العكسية المعروفة بين قيمة السندات وسعر الفائدة.

فماذا يعنى هذا التوقع بالنسبة للوقت الحاضر (اليوم)؟

إنه يعني أن أسعار السندات اليوم منخفضة مقارنة بما يتوقعونه لها في المستقبل.

ويعني أيضاً أن سعر الفائدة اليوم مرتفع مقارنة بما يتوقعونه في المستقبل؟

ولكن ما هي نتيجة هذه التوقعات على الاحتفاظ بالنقود أو السندات في

الحاضر (اليوم) وفي المستقبل؟

في الوقت الحاضر، يعمل الأفراد على إقتناء السندات نتيجة انخفاض أسعارها

ويقللون من احتفاظهم بالنقود في شكل سائل. لأنهم سيجنون أرباح رأسمالية عند

بيع السندات في المستقبل نتيجة إرتفاع أسعارها.

وفي نفس الوقت فإن اقتناء السندات اليوم يمكنهم من الحصول على عائد مرتفع نتيجة ارتفاع سعر الفائدة اليوم.

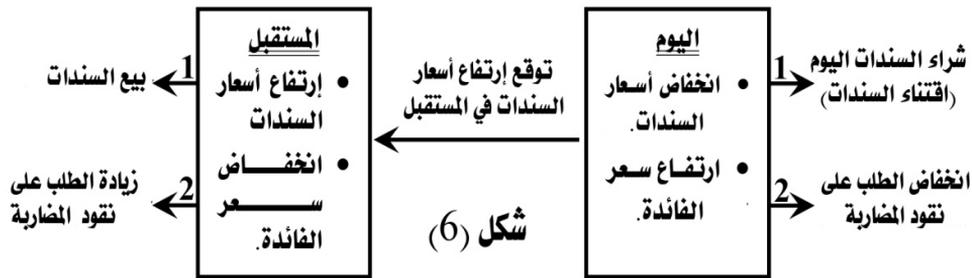
• والعكس يحدث إذا توقع الأفراد انخفاض أسعار السندات مستقبلاً أي أن أسعار السندات اليوم مرتفعة وبالتالي سعر الفائدة منخفض اليوم.

هذا الأمر يدفع الأفراد إلى بيع السندات للإستفادة من أسعارها المرتفعة اليوم وتجنب الخسارة من انخفاض سعر الفائدة.

وفي نفس الوقت يزيد الطلب على النقود لأغراض المضاربة اليوم. أي أن الأفراد يفضلون اليوم الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل على الاحتفاظ بالسندات.

والخلاصة. أن هذا التحليل يؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة.

• ويمكننا توضيح حالة توقعات الأفراد بارتفاع أسعار السندات مستقبلاً وبالتالي نوع انخفاض سعر الفائدة في الشكل (6):



• ومن ناحية أخرى، يرى كينز وجود حد أدنى لسعر الفائدة يصبح فيه الطلب على النقود ذات مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة. وفي هذه الحالة، فإن أي زيادة في كمية النقود المعروضة لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة عن حده الأدنى.

لأن الأفراد يحتفظون بهذه الزيادة في صورة نقود عاطلة وهي الحالة التي وصفها كينز بمصيدة السيولة أو فخ السيولة (Liquidity Trap).

وهي الحالة التي حدثت في حالة الكساد وفقاً لرأي كينز. كما يوضح ذلك الشكل (5) السابق.

ب. دالة الطلب على النقود (الإجمالية) L :

يمكننا الآن صياغة مكونات الطلب على النقود في علاقة دالية واحدة على النحو الآتي:

$$L = L_1(y) + L_2(y) + L_p(r)$$

$$L = L_e(y) + L_p(r)$$

$$L = L^{(+)}(y, r^{(-)}) \text{ أو}$$

أي أن دالة التفضيل النقدي أو دالة الطلب على النقود هي دالة طردية في الدخل وعكسية في سعر الفائدة.

ج. توازن سوف النقود (تحديد سعر الفائدة): يتحدد توازن سوق النقود عندما:

$$\text{عرض النقود} = \text{كمية الطلب على النقود}$$

$$\text{وحيث أن عرض النقود متغير خارجي تحده السلطات النقدية} = M$$

فإن التوازن هو:

$$L = M$$

$$\text{أو: } M = L(y, r)$$

وإذا أردنا صياغة محده لدالة الطلب على النقود، فيمكن كتابتها على النحو

الآتي:

$$L = k y - hr$$

حيث k = نسبة تفضيل السيولة (أو نسبة التفضيل النقدي)

$$h = \text{معلمة سعر الفائدة}$$

$$r = \text{سعر الفائدة}$$

$$y = \text{الدخل}$$

إذن توازن سوق النقود هو:

$$L = M$$

$$- hr = M - Ky$$

$$hr = ky - M \quad \text{أو}$$

$$\bar{r} = \frac{k}{h} y - \frac{1}{h} M$$

حيث \bar{r} = هو سعر الفائدة التوازني

مثال: دعنا نفترض أن $Y = 1000$ مليون ريال

$$.25 = K$$

$$1000 = h, \quad 200 = M$$

فما هو سعر الفائدة التوازني؟

$$L = .25 (1000) - 1000 r$$

$$L = 250 - 1000 r$$

الآن: توازن سوق النقود:

$$L = M$$

$$250 - 1000 r = 200$$

$$1000 r = 250 - 200$$

$$r = \frac{50}{1000} = 5\%$$

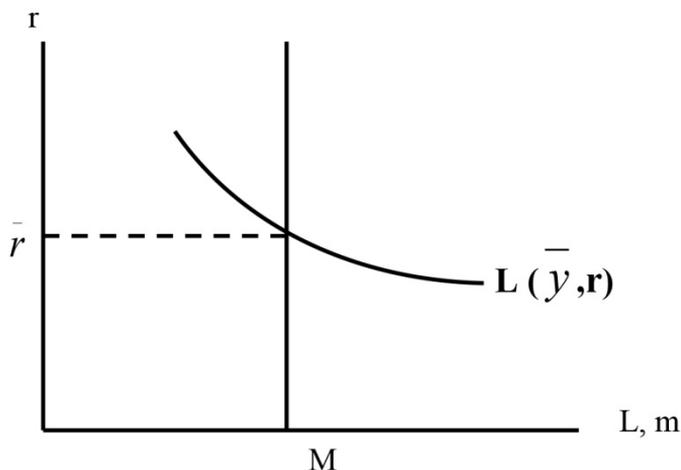
د. توازن سوق النقود بيانياً:

بما أن عرض النقود (M) هو متغير خارجي يحدده البنك المركزي، فإن منحنى عرض النقود يكون عمودياً.

أما دالة الطلب على النقود فإنها تكون ذات ميل سالب ويوضح شكل (7)

ذلك:

شكل (7)
توازن سوق النقود



من الملاحظ أن دالة الطلب على النقود قد حددت عند مستوى دخل ثابت)

(\bar{Y}) في محور $(r - m, L)$.

هـ. اختلال توازن سوق النقود:

يختل توازن سوق النقود في الحالات الآتية:

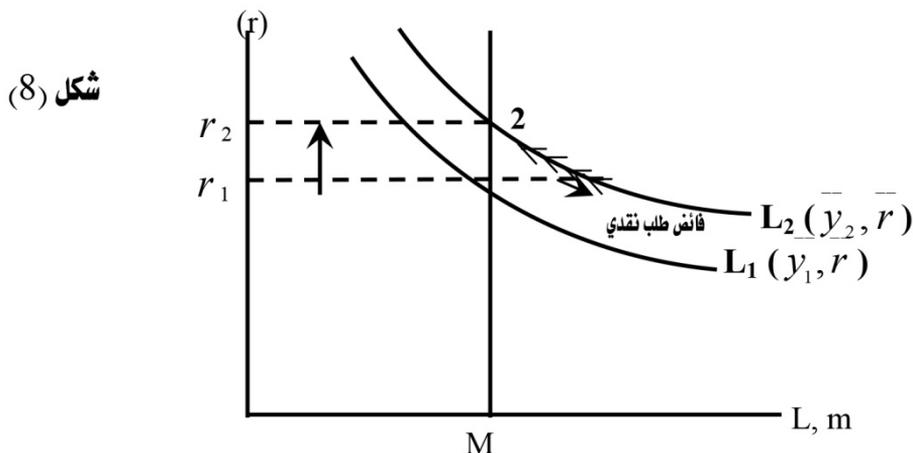
• زيادة الدخل

• زيادة كمية النقود المعروضة

يؤدي زيادة الدخل إلى انتقال دالة الطلب على النقود إلى أعلى وفي ظل ثبات عرض النقود، فإن هذا يسبب وجود فائض طلب نقدي. يقوم الأفراد ببيع السندات للحصول على النقود. غير أن بيع السندات يؤدي إلى زيادة عرضها فإخفاض أسعارها. وبالتالي إرتفاع سعر الفائدة.

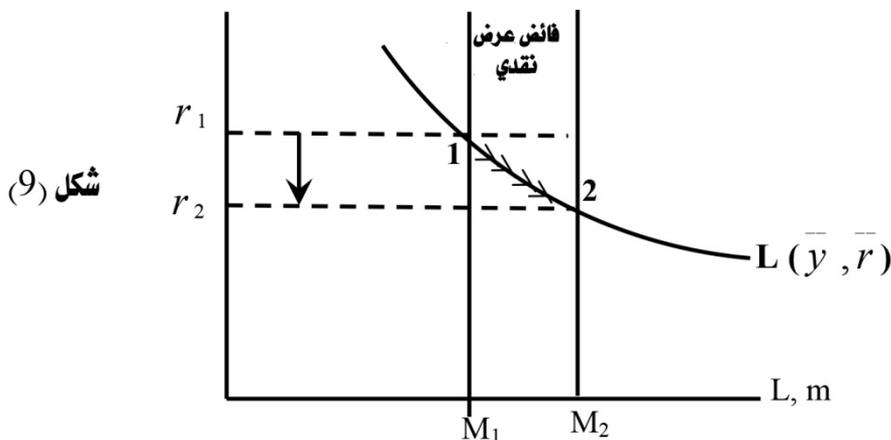
يؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلى تراجع الطلب على النقود، وبالتالي التخلص نهائياً من فائض الطلب النقدي عندما يرتفع سعر الفائدة إلى r_2 والعودة للتوازن عند النقطة 2.

يوضح شكل (8) هذه الحالة:



2- حالة زيادة عرض النقود:

تؤدي زيادة عرض النقود من M_1 إلى M_2 إلى انتقال منحنى عرض النقود جهة اليمين. وفي ظل ثبات الطلب على النقود، فإن هذا يسبب وجود فائض عرض نقدي. وهذا يدفع الأفراد إلى زيادة الطلب على السندات فترتفع أسعارها، بينما تنخفض أسعار الفائدة. يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على النقود وتراجع فائض عرض النقود والاستقرار عند التوازن (2) عند مستوى منخفض لسعر الفائدة $r_2 =$ يوضح ذلك شكل (9).



ثالثاً: النظريات الكينزية الحديثة في الطلب على النقود:

قدم عدد من الاقتصاديين الكينزيين بعد كينز بعض نظريات الطلب على النقود التي انتهت إلى تأكيد أن الطلب على نقود المبادلات يعتمد أيضاً على سعر الفائدة. أي أن الطلب على النقود بصورة كلية يعتمد على سعر الفائدة دون الحاجة إلى تصنيف الطلب إلى نقود مبادلة ونقود مضاربة. ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:

أ. نظرية المخزون في الطلب على النقود (The Transaction Demand Model):

قدم وليام بامول هذا النموذج في خمسينات القرن الماضي. ويركز هذا النموذج على الطلب على النقود السائلة إضافة إلى الودائع الجارية (المعنى الضيق للنقود: M_1). وهو مفهوم نقود المبادلات الذي عرفناه سابقاً. وقد ميز بامول بين نوعين من تكاليف الاحتفاظ بالنقود السائلة هي:

تكلفة السحب الناجمة عن تحويل الوديعة الآجلة إلى نقود سائلة وتكلفة الفرصة البديلة وتمثل في الفائدة التي تم التضحية بها (الضائعة) الناجمة عن سحب المبالغ من البنك.

وإزاء هذه التكاليف، فإن مشكلة الأفراد تكمن في اختبار الحجم الأمثل للرصيد النقدي الذي يتم سحبه.

ويتهي بامول إلى تأكيد أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل وبالعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. مع ملاحظة أن الطلب على النقود بأكمله يعتمد على سعر الفائدة وفقاً لمعادلة الطلب على النقود الآتية:

$$C = r^{-\frac{1}{2}} y^{\frac{1}{2}} b^{\frac{1}{2}}$$

حيث C = الحجم الأمثل للرصيد النقدي المسحوب (الطلب على النقود الأمثل)

b = مستوى الرسوم التي تمثل جزء من تكاليف السحب

ب. نظرية جيمس ثوبن في الطلب على النقود (نموذج المحفظة)

(The Portfolio Model of Money Demand)

• ملامح النموذج:

1. يستخدم أسس التحليل الجزئي من حيث سعي الأفراد إلى تعظيم المنافع.
2. يتبنى مفهوم وظيفة النقود كمخزن للثروة حيث يحتفظ الأفراد بالنقود والسندات ضمن مكونات الثروة.
3. تحقق السندات عائد ولكن مع وجود قدر معين من المخاطر بينما النقود لا تحقق عائداً ولكن لا توجد مخاطر فيها.
4. يتجه الأفراد إلى الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من السندات والنقود وفقاً لرغباتهم وتفضيلاتهم القائمة على الموازنة بين العائد والمخاطرة. حيث يفضلون العائد الأكبر والمخاطرة الأقل.
5. والمحفظة المثلى هي التي تقرر حجم الطلب على النقود بناء على تلك الموازنة بين العائد والمخاطرة.

6. كلما ارتفع سعر الفائدة، يحتفظ الأفراد بالسندات ذات العائد الأكبر مع تحمل قدر معين من المخاطرة.

أي أن الطلب على النقود ينخفض. أما إذا انخفض سعر الفائدة، فإن الأفراد يحتفظون بالنقود أو أن الطلب على النقود يزيد. بسبب أن نسبة المخاطرة في هذه الحالة تكون أكبر ولا يكفي العائد المنخفض تعويض هذه المخاطرة الأكبر إذا احتفظ الأفراد بمزيد من السندات.

ومن الواضح أن هذا التحليل يبين أن الطلب على النقود بأكمله يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

1- كذلك فإن هذا النموذج يتميز بأنه يؤكد على تنوع الأصول في المحفظة بنسب متفاوتة وهو الأمر الذي ينسجم مع الواقع المشاهد.

وبمعنى آخر، فإن هذا النموذج يتجاوز قصور نظرية التفضيل النقدي لكينز الذي كان يفترض احتفاظ الأفراد بثروتهم أما في شكل نقود أو في شكل سندات.

أي أنه لا يسمح بالجمع بين النقود والسندات في آن واحد.

• وبصورة عامة، فإن دالة الطلب على النقود وفقاً لنموذج المحفظة تظهر على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f(w, r_1, r_2, \dots, \Pi^e)$$

حيث $\frac{M^d}{P}$ = الطلب الحقيقي على النقود.

w = حجم الثروة التي تتوزع بين السندات والنقود وترتبط بعلاقة طردية مع الطلب على النقود.

r_1, r_2 = أسعار الفوائد على الأصول المختلفة البديلة (كالسندات والأسهم وغيره) وترتبط بعلاقة عكسية مع الطلب على النقود.

Π^e = معدل التخضم المتوقع الذي يمثل العائد الحقيقي المتوقع من الاحتفاظ بالنقود السائلة.

فإذا أرتفعت توقعات التضخم، فإن هذا يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بكمية أقل من النقود أي أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع التضخم المتوقع.

(3-15) نظرية الطلب على النقود الحديثة

إسهام مدرسة النقديين (The Monetarist's Contribution)

أولاً: إطار جديد لمفهوم قديم:

- قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة نظريته في الطلب على النقود في خمسينات القرن الماضي. وقد مثلت هذه النظرية أبرز إسهامات مدرسة النقديين التي بداء نجمها يسطع في عقد السبعينات. وهي الفترة التي كانت فيها الأفكار الاقتصادية الكينزية تهتز في مواجهة المشكلة المزدوجة - مشكلة التضخم الركودي التي عانت منها كثير من الاقتصاديات الغربية وقتذاك.
- جاءت نظريته في الطلب على النقود كامتداد وتطوير للنظرية الكمية الكلاسيكية المتمثلة في صياغة فيشر (معادلة التبادل). ولكن بدون التمسك بفرضية ثبات الدخل وثبات سرعة دوران النقود التي تمسك بها الكلاسيك.

هذا التخلي عن فروض الكلاسيك جعله يؤكد على وجود دور مؤثر لكمية النقود على الدخل والانتاج والأسعار.

أي أن النقود تؤثر على النشاط الاقتصادي وهذا يعد موقفاً مناقضاً لصرامة الكلاسيك الذين اعتقدوا بمبدأ حياد النقود.

بدأ فريدمان في بناء نظريته بالاتكاء على معادلة التبادل التي رأى فيها أنها ليست نظرية للدخل والأسعار وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود.

وللتأكيد على هذا الرأي، فقد أعطى دور محوري لسرعة دوران النقود. وتوصل إلى تقرير أن سرعة دوران النقود تسمح بتحويل معادلة التبادل إلى نظرية للطلب على النقود. فالتغير في سرعة الدوران إنما يعزي إلى التغير في الطلب على النقود وفقاً لفريدمان.

ولتوضيح هذه الفرضية، دعنا نتذكر معادلة التبادل:

$$MV = PY$$

ومنها:

$$V = \frac{PY}{M}$$

وحيث أنه عند التوازن تكون عرض النقود (M) مساوياً للطلب الأسمى على النقود (PM^d).

$$M = PM^d$$

وبالتالي فإن دوران النقود يصبح:

$$V = \frac{PY}{PM^d} = \frac{Y}{M^d}$$

وهذا يعني أنه كلما زادت كمية النقود المطلوبة، فإن سرعة الدوران تنخفض والعكس صحيح. أي أن التغير في الطلب على النقود يسبب تغيراً في سرعة الدوران ومن الواضح أن العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود تعتمد على العوامل المؤثرة على الطلب على النقود. ومن ثم يتعين علينا مناقشة العوامل المحددة للطلب على النقود.

ومن هذه النقطة تبدأ نظرية فريدمان في الطلب على النقود.

ثانياً: الفروض الأساسية لنظرية فريدمان في الطلب على النقود:

أتكأت هذه النظرية على عدد من الفروض وهي:

- 1- رفض دوافع الاحتفاظ بالنقود التي ركز عليها كينز في بناء نظرية التفضيل النقدي.
 - 2- النظر إلى الطلب على النقود في إطار مشابه لنظرية الطلب على أي سلعة أو أي أصل آخر. فالنقود كسلعة لا تتميز عن غيرها من السلع.
- فإذا كان الطلب على أي سلعة يعتمد على سعرها والدخل وأسعار السلع الأخرى.
- فكذلك الطلب على النقود، يعتمد على سعر النقود والدخل وأسعار السلع الأخرى.

3- على خلاف تحليل كينز لمكونات الثروة واقتصارها على السندات والنقود. فإن فريدمان يرى أن ثروة الأفراد تتكون من تشكيلة مختلفة من الأصول البديلة للنقود. مثل النقود والأسهم والسندات والأصول غير البشرية كالسلع مثل العقارات والسلع المعمرة ونحوها.

4- معدلات العائد النسبي على الأصول المالية وليس الأسعار النسبية لها هي المحدد للاختيار بين الأصول البديلة.

5- وبناء على ذلك، فإن الطلب على أي أصل إنما يعتمد على معدل العائد لذلك الأصل ومعدلات العوائد على الأصول البديلة وكذلك مستوى الثروة.

6- أعتبر فريدمان أن سعر الفائدة هو معدل العائد على الأصول بما في ذلك النقود التي تكون مودعة في البنوك وتتلقى عوائد.

7- يعتبر معدل التضخم المتوقع هو معدل العائد على النقود السائلة التي تشكل مكون من مكونات الثروة أي أنه عندما ترتفع الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي فإنه يمثل عائد سالب للنقود السائلة بل لخيارات الاحتفاظ بالأصول بصورة عامة.

وبصورة محددة فإن معدل التضخم المتوقع يمثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة فإذا ارتفعت الأسعار، يفضل الأفراد إنفاق النقود على السلع بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل سائل.

8- ولقياس حجم الثروة، استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم كقياس للثروة. وهو بذلك يختلف عن كينز الذي اعتبر الدخل المطلق (الحالي) مقياس للثروة في دالة الطلب على النقود.

وقد حدد فريدمان الدخل الدائم بأنه متوسط دخل الفرد السنوي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المتبقية من حياة الفرد.

ثالثاً: دالة الطلب على النقود (صياغة فريدمان):

بناء على تلك الفروض، يمكننا عرض دالة الطلب على النقود وفقاً لصياغة فريدمان على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f(w, r_b, r_e, r_t, r, \Pi^e)$$

$$\frac{M^d}{P} = f(y_p, r_b, r_e, r_t, r, \Pi^e): \text{أو}$$

$$\text{حيث } \frac{M^d}{P} = \text{الطلب على النقود الحقيقية}$$

$$y_p = \text{الدخل الدائم كمقياس لحجم الثروة (w)}$$

$$r_b = \text{معدل العائد على السندات}$$

$$r_t, r_e = \text{معدلات العائد على بقية الأصول الأخرى}$$

$\Pi^e = \text{معدل العائد (سالب) على السلع أو الأصول غير البشرية كالعقارات والسلع المعمرة.}$

$$r = \text{معدل العائد على النقود السائلة}$$

رابعاً: خصائص دالة الطلب على النقود (فريدمان):

1- استخدام الدخل الدائم كمقياس للثروة خلافاً لكينز الذي استعمل الدخل المطلق الحالي كمقياس للثروة.

2- مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغير سعر الفائدة ضئيلة، خلافاً لما هو عليه في نظرية التفضل النقدي لكينز التي ترى أن درجة المرونة عالية. بل تصل إلى أقصاها (لا نهائي المرونة) في حالة مصيدة السيولة (أو فخ السيولة). وبالنسبة لفريدمان، فإن انخفاض المرونة تعني أن الطلب على النقود يتأثر بدرجة حاسمة بمستوى الدخل الدائم. بينما يكون تأثير سعر الفائدة ضعيف جداً.

3- يعتقد النقديون أن دالة الطلب على النقود مستقرة أي ميل وقاطع منحنى دالة الطلب على النقود لا يتغير بصورة كبيرة.

- بينما في حالة نظرية التفضيل النقدي، فإن الدالة غير مستقرة ويمكن أن يتغير ميل وقاطع منحني الطلب على النقود عند تغير الطلب على نقود المضاربة.
- 4- تؤكد نظرية فريدمان في الطلب على النقود على أهمية النقود ودورها المؤثر على الدخل والأسعار. وقد رأى فريدمان أن هذه النظرية هي تطوير لمعادلة التبادل.
- 5- يمكن استخدام نظرية فريدمان كقراءة جديدة لمعادلة الأرصدة النقدية أيضاً (معادلة كامبردج) على النحو الآتي:

$$M^d = k (r_b, r_e, r_t) PY$$

حيث k = نسبة تفضيل السيولة ولكنها في معادلة فريدمان ليست ثابتة وإنما هي دالة في معدلات العائد على الأصول البديلة للاحتفاظ بالنقود. أي أن أي ارتفاع في أي معدل للعائد على أي أصل من الأصول البديلة سيؤدي إلى انخفاض (k). وهو ما يعني زيادة رغبة الأفراد في اقتناء الأصول المالية البديلة للنقود السائلة والعكس صحيح.

هذه الصورة لدالة فريدمان، يمكن اعتبارها أنها إعادة صياغة جديدة للنظرية الكمية. ولكن مع تقديم تفسير موضوعي للمتغير (k).

6- يمكن استخدام الصياغة الأخيرة لدالة فريدمان في تحديد توازن سوق النقود على النحو الآتي:

الطلب على النقود = عرض النقود

$$M = M^d$$

$$M = k (r_b, r_e, r_t) PY$$

وحيث أن الطلب على النقود هو دالة مستقرة بالنسبة لفريدمان فإن أي زيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع في الدخل النقدي (PY). أو أن (زيادة M) ستخفض من (r_t, r_e, r_b) وبالتالي زيادة المتغير (k) (نسبة تفضيل النقود). وبمعنى آخر، فإن انخفاض معدلات العائد على الأصول البديلة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل وبالتالي فإن (k) سترتفع.

نلاحظ فائض عرض نقدي = ab أكثر منما يرغب الناس في الاحتفاظ به. وهذا يؤدي إلى انفاق النقود الزائدة وبالتالي إما أن الناتج الحقيقي يرتفع أو ترتفع الأسعار. وفي جميع الأحوال فإن الدخل النقدي يرتفع إلى $(PY)_2$.

إطار (28): دالة الطلب على النقود في اقتصاد اسلامي

• أهتم كثير من المهتمين في دراسات الاقتصاد الاسلامي بدراسة وتحليل عدد من دوال الطلب على النقود، تكتفي هنا بعرض الدوافع الرئيسية للطلب على النقود في اقتصاد إسلامي.

1- الطلب على النقود لأغراض المعاملات ويعتمد على الدخل أو : $L_1=f(Y)$.

2- الطلب على النقود لأغراض الاحتياط ويتوقف على نصاب الزكاة والدخل:

$$L_2=f(Z, Y).$$

3- الطلب على النقود لأغراض الاستثمار ويعتمد على عنصرين هما:

أ. الاحتفاظ بالنقود انتظاراً للفرص الاستثمارية وهذا يعتمد على التوقعات المتفائلة بالمستقبل وعائد المشاركة.

ب. مقدار الزكاة المفروض على النقود المدخرة غير المستثمرة حيث تعتبر الزكاة تكلفة على الاحتفاظ بالأموال غير المستثمرة.

أي أن الطلب على نقود الاستثمار هي:

$$L_3 = f (E, \Pi, Z)$$

• وبصورة عامة، فإن دالة الطلب على النقود الكلية هي:

$$M^d = L_1 (y) + L_2 (y, Z) + L_3(\Pi, E, Z)$$

أو بصوره عامه:

$$M^d = f (y, Z, E, \Pi)$$

حيث $y =$ الدخل ، $Z =$ مقدار الزكاة

$\Pi =$ عائد المشاركة ، $E =$ التوقعات المتفائلة

(4-15) ملخص الفصل

- من أشهر صياغات النظرية الكمية الكلاسيكية في الطلب على النقود:

$$1- \text{ معادلة التبادل } MV = PY.$$

$$2- \text{ معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج) } M=K (PY).$$

النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار وليست نظرية للدخل والإنتاج. أي أن النقود محايدة ومستقلة عن تغير حجم الإنتاج. حيث نفترض الكلاسيك ثبات الناتج الذي يتحدد بعوامل حقيقية وليست نقدية وثبات سرعة دوران النقود.

- تؤكد معادلة التبادل على وجود علاقة ميكانيكية مباشرة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.

- أما نظرية كينز في الطلب على النقود، فإنها تميز بين ثلاثة أنواع من دوافع الطلب على النقود:

- دافع المبادلات ويعتمد على الدخل.

- دافع الاحتفاظ ويعتمد على الدخل.

- دافع المضاربة ويعتمد على سعر الفائدة (علاقة عكسية) ويعتبر هذا النوع الإسهام الجديد لكينز في نظرية الطلب على النقود.

- أكدت الإسهامات الجديدة للكينزيين في دراسات الطلب على النقود على دور سعر الفائدة في الطلب على النقود دون الحاجة إلى تصنيف النقود إلى دوافع مختلفة.

- تمثل نظرية الطلب على النقود الحديثة إسهام جديد للمدرسة النقدية ويعتبر تطويراً وتجديداً للنظرية الكمية الكلاسيكية (معادلة التبادل) في الطلب على النقود.

حيث يعتمد على الدخل الدائم ومعدلات العوائد على الأصول المختلفة ومعدل التضخم المتوقع.

كما أن هذه النظرية أكدت على تأثير النقود على الدخل والانتاج والأسعار وتعتبر دالة مستقرة.

- تعتمد دالة الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي على الدخل وعائد المشاركة كبديل عن سعر الفائدة الربوي وكذلك على مقدار الزكاة على النقود المدخرة وغير المستثمرة.

مسرد مصطلحات الفصل

النظرية الكمية في الطلب على النقود - معادلة التبادل - دافع المضاربة - نموذج المخزون - نموذج المحفظة - الدخل الدائم - حياد النقود - منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي الضمني - سعر الفائدة النقدي - سعر الفائدة الحقيقي

أسئلة الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي:

دافع المضاربة

معادلة التبادل

حياد النقود

س2: قارن بين نموذج المخزون ونموذج المحفظة في الطلب على النقود.

س3: أشرح باختصار نظرية الطلب على النقود الحديثة؟

س4: قم باشتقاق منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي الضمني من معادلة

التبادل؟

س5: بين بيانيا ماذا يحدث لسعر الفائدة في الحالات الآتية:

أ. زيادة الدخل الحقيقي.

ب. زيادة عرض النقود.

س6: لديك البيانات التالية: دالة الطلب على النقود: $M_d = 40i^{-1}$ ، دالة الاستثمار :

$150i - 200 = \div$ ، سعر الفائدة التوازني: $i_0 = 0.16$ ، المستوى التوازني للدخل

الكلي: $Y_0 = 600$ ، الدخل الكلي عند التشغيل الكامل: $Y_f = 660$ الميل الحدي

للسهلاك : $mpc = 038$ المطلوب:

(a) ما هو حجم العرض النقدي في سوق النقود عند المستوى التوازني لسعر

الفائدة؟

- (b) ما طبيعة المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد عند المستوى التوازني للدخل Y_0 ؟ وما هي السياسة النقدية المناسبة لمعالجتها؟
- (c) أحسب التغير في العرض النقدي اللازم أن تحققه السياسة النقدية لعلاج تلك المشكلة؟
- (d) وضح ما هي العوامل التي تحدد فعالية السياسة النقدية، ولماذا تفضل في بعض الأحيان على السياسة المالية.

مراجع مختارة

- 1- Laidler, D. The Demand for Money: Thories and Evidance, Third Edition , Harper and Row, NW, 1985.
- 2- Havrilesky, T and Boorman, Money Supply, Money Demand and Macroeconomics Models, Second Edition, Opct.
- 3- Froyen, R. T. U Macroeconomics: Thories and Policies Macmillan , NW , 1993.

الفصل السادس عشر

السياسة النقدية

(Monetary Policy)

الأهداف:

تناولنا في الفصول السابقة دور السلطات النقدية (البنك المركزي) في إدارة السياسة النقدية وتنظيم عرض النقود بغية تحقيق استقرار الأسعار وزيادة النمو الاقتصادي. أي أن البنك المركزي له أهداف اقتصادية نهائية وأهداف وسيطة وأهداف عملية وأدوات للسياسة النقدية لتحقيق تلك الأهداف.

ليس من السهل تحقيق تلك الأهداف في آن واحد كما أنه ليس من السهل تحقيق التناسق بين الأهداف النهائية والوسيلة والأدوات. ومن ثم فإن فاعلية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية إنما تكمن في مدى تحقيق التناسق والإنسجام بين كل تلك العناصر وبالتالي تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

هذا الفصل يتناول بالشرح والتحليل تلك القضايا الرئيسية المرتبطة بإدارة السياسة النقدية وهي موزعة على النحو التالي:

أولاً: تعريف السياسة النقدية

ثانياً: أدوات السياسة النقدية

ثالثاً: التناقض بين الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

رابعاً: دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

خامساً: اتجاهات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية.

سادساً: ملخص الفصل.

(16-1) تعريف السياسة النقدية

أ. تعريف السياسة النقدية:

هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار.

خصائص السياسة النقدية:

يشير التعريف السابق إلى جملة من سمات وخصائص السياسة النقدية ومن أبرزها ما يلي:

1- للسياسة النقدية أهداف نهائية وأهداف وسيطة:

- الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل (الناتج) عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية. أي ضمان زيادة الدخل وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تكون عندها معدلات البطالة في أدناها (انخفاض معدل البطالة).
- إضافة إلى تأمين الاستقرار في الأسعار عند مستويات منخفضة واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند مستويات مرغوبة.
- أما الأهداف الوسيطة التي تتوخاها السياسة النقدية، فإنها تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي وخاصة عرض النقود بمعناه الضيق (M1) ويقصد بمعدل النمو المرغوب للعرض النقدي ذلك المعدل الذي ينسجم أو يتواءم مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي.
- كذلك فإن من الأهداف الوسيطة هو تحقيق معدلات مرغوبة لأسعار الفوائد والعائد على رأس المال وعند ذلك المستوى الذي يحقق ويحفز نمو الناتج الكلي.

ويلاحظ أن الأهداف الوسيطة (التحكم في نمو عرض النقود وأسعار الفوائد) تسمى: بأهداف الأداء:

ب. الجدل حول أهداف السياسة النقدية:

إن أهداف السياسة النقدية متعددة ومتنوعة هذا التعدد لم يأتي دفعة واحدة وإنما مر من خلال مسار تاريخي تخلله العديد من الرؤى والأفكار. وهي رؤى جاءت محصلة لتجارب وإخفاقات أو نجاحات في عملية التطور الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة والنامية.

وإذا حصرنا إطارنا الزمني في العقود الماضية من القرن العشرين نجد ما يلي:

1- في عقد العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي اقتضت أولويات السياسة النقدية في إدارة العرض النقدي من أجل ضمان استقرار الأسعار واستندت هذه الرؤية إلى الخلفية الفكرية للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الذين كانوا يرون أن النقود ليست لها من وظيفة سوى إتمام المعاملات والمبادلات الاقتصادية.

فالنشاط الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي دائماً يكون في حالة التشغيل الكامل للموارد حيث لا مكان للبطالة والأزمات الاقتصادية، وبالتالي فإن أي تقلبات في العرض النقدي نتيجة التدخل الحكومي لن يؤدي إلا إلى إشعال لهيب التضخم من أجل ذلك يدعو إلى تحييد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحييد دور السياسة النقدية وحصرها في أولوية تحقيق الاستقرار في الأسعار فقط.

2- غير أن الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها أمريكا وأوروبا في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي وظهور الفكر الاقتصادي الكينزي أدى إلى إبراز أهمية ودور عناصر أخرى مؤثرة على عرض النقود. ومن أبرز هذه العوامل سرعة دوران النقود التي هي ليست ثابتة كما اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك. كذلك ركزت هذه الرؤى على أن النشاط الاقتصادي ليس في حالة تشغيل كامل. وبالتالي فإن إغلاق فجوة الناتج تأتي من خلال تفعيل دور الطلب الكلي. وقد استدعت هذه الوصفة الحديث عن دور تنموي للسياسة النقدية. كما سلط الضوء على دور سعر الفائدة الذي يتم تحديده في سوق النقود وليس

في سوق السلع. أي أن عرض النقود والطلب عليها هي المحرك الأساس في سعر الفائدة. ومن ثم فإن سعر الفائدة يؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على عملية الاستثمار.

3- هذه الآراء الجديدة قادت إلى توسيع وتطوير أهداف السياسة النقدية بحيث لم تصبح محصورة في مجرد تحديد استقرار للأسعار وإنما امتدت إلى التأثير على الدخل والناتج والتي تعتبر أهداف تنموية للسياسة النقدية هذا الدور للسياسة النقدية جاء انعكاساً لرؤية الإقتصاديين النقديين الذين يرجعون بأصولهم الفكرية إلى الإقتصاديين الكلاسيك.

4- وقد أدى هذا التطور إلى توسيع أولويات السياسة النقدية وامتد إلى مجال تحقيق التوازن الخارجي (استقرار ميزان المدفوعات) إضافة إلى تحقيق أهداف التوازن الداخلي.

5- لم يكن تعدد أهداف وأولويات السياسة النقدية أمراً سهلاً فقد أدى هذا التعدد إلى بروز ثلاث مشكلات جديدة وعلى درجة كبيرة من الأهمية وهي:

- مشكلة عدم الانسجام أو التصارع بين الأهداف المختلفة للسياسة النقدية. فأهداف استقرار الأسعار قد يتصادم مع أهداف النمو الاقتصادي. بمعنى أن التركيز على هدف الاستقرار له ثمن وتضحية يتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي. إن حجم الاستعداد لتقبل مثل هذه التضحية يتوقف على مدى استعداد المجتمع وعلى خياراته ذاته الأولوية.

- مشكلة التوقيت المناسب والسرعة المطلوبة من قبل السلطة النقدية فهل تنجح السلطات النقدية من التدخل في الوقت المناسب وفي السرعة المطلوبة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية؟

- إن السياسة النقدية في الآجل القصير قد لا تكون فعالة وبالتالي فإن أهداف السياسة النقدية ينبغي أن ترتبط بمدى زمني أطول.

ونتيجة تلك المشكلات الثلاث فإن الإقتصاديين وخاصة النقديين يشككون بمدى قدرة وكفاءة السلطات النقدية في إدارة عرض النقود. ولذلك فإنهم يقترحون

قواعد للسياسة النقدية تكون واضحة ومحددة ومعروفة. وهي أن ينمو عرض النقود بمعدل ثابت يساوي معدل نمو الناتج القومي. أي أنهم يرفضون التعاطي مع السياسة النقدية بأسلوب التقرير الشخصي لأن هذه الإستراتيجية ستكون مفاجئة وغير مستقرة وغير مضمونة النتائج.

خلاصة القول؛

لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين حول طبيعة وآثار عناصر السياسة النقدية على الأوضاع الاقتصادية المختلفة. لا يوجد كذلك إجماع حول كفاءة وفعالية سياسة نقدية معينة في تحقيق أهداف الاستقرار والنمو. الأمر الذي يلفت النظر إلى أهمية اتباع إستراتيجية شاملة للإصلاح تركز على دور متعدد وفعال للسياسة النقدية.

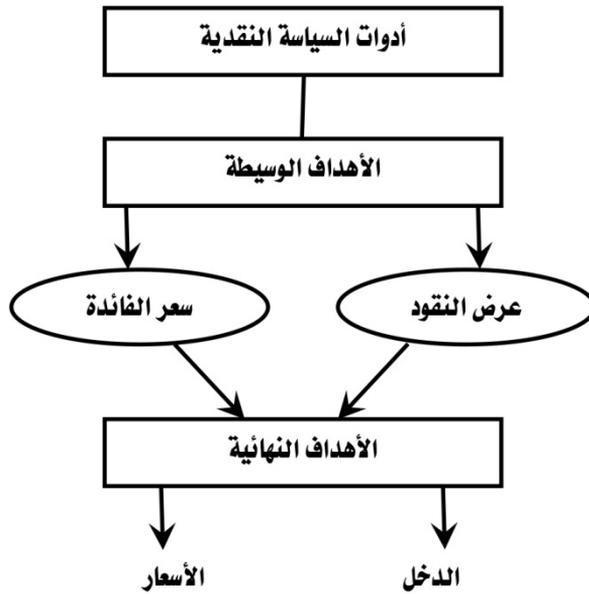
2- أن التحكم في عرض النقود كهدف وسيط (أو هدف أداء) للسياسة النقدية أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي. وتكمن هذه الأهمية في أن عرض النقود له تأثير على سعر الفائدة. والأخير له تأثير على الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم تأثيره على الدخل القومي وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية.

أي أن التغير في عرض النقود يسبب تغير في سعر الفائدة، وهذا يسبب تغيراً في حجم الاستثمار الذي يسبب تغير الطلب الكلي ومن ثم التأثير على الدخل فالأسعار.

وقد سبق أن لاحظنا كيف يؤثر عرض النقود على سعر الفائدة عند مناقشة التوازن في سعر النقود.

3- أن السلطات النقدية (البنك المركزي) هي التي تستخدم جملة من أدوات وإجراءات السياسة النقدية من أجل التأثير على عرض النقود كهدف وسيط ومن ثم التأثير على الدخل (الناتج) والأسعار كهدف نهائي.

دعنا نوضح العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة والنهائية في شكل (1).



• إن أهم أدوات وإجراءات السياسة النقدية هي:

-عمليات السوق المفتوحة.

-سياسة سعر الخصم.

-نسبة الاحتياطي القانوني.

-وسائل الإقناع الأدبي.

4- إن خطة السلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية تشمل على الإجراءات

الآتية:

أ. تحديد الهدف النهائي وليكن مثلاً تحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ب. تحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية.

حيث يقوم البنك المركزي بتحديد معدل النمو المرغوب للعرض النقدي الذي

ينسجم مع معدل نمو الناتج المرغوب والمحدد سلفاً.

دعنا نفترض أن البنك المركزي أتخذ قراراً بزيادة عرض النقود بنسبة 5٪ خلال فترة معينة.

ج. يقوم البنك المركزي بتحديد حجم الزيادة المستهدفة في احتياطيات البنوك اللازمة لزيادة عرض النقود بنسبة 5٪.

دعنا نفترض أن حجم الزيادة المستهدفة في الاحتياطيات هو 4٪ مثلاً

د. يقوم البنك المركزي بتحديد أدوات السياسة النقدية اللازمة لزيادة عرض النقود بتلك النسبة المحددة.

يلاحظ أن أدوات السياسة النقدية تكون ذات إتجاه توسعي حيث الهدف منها هو زيادة عرض النقود وذلك من خلال الأدوات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
- شراء الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة.
- أو زيادة قروض الخصم للبنوك التجارية.

يلاحظ أن تلك الأدوات سوف تؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على توليد الائتمان والإقراض وبالتالي زيادة عرض النقود. وهذا هو الهدف الذي توخاه البنك منذ البداية.

والعكس يحدث إذا قرر البنك تخفيض عرض النقود فإنه سيطبق في هذه الحالة سياسات نقدية ذات توجه انكماش.

أي زيادة سعر الخصم أو بيع الأوراق المالية أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني أو كل هذه الأساليب مجتمعة.

(2-16) أدوات وإجراءات السياسة النقدية

1- نسبة الاحتياطي القانوني (rd):

تستهدف سياسة الاحتياطي القانوني التأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان.

ورأينا فيما تقدم أن نسبة الاحتياطي القانوني، هي النسبة من الودائع لدى البنوك والتي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف $\left[rd = \frac{R}{D}\right]$.

حيث $R =$ حجم الاحتياطي.

$D =$ إجمالي الودائع لدى البنوك.

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفقا لأهداف السياسة النقدية.

أ. إتجاه زيادة نسبة الاحتياطي:

يسمى هذا الإتجاه بالإتجاه التقييدي أو الإتجاه الانكماشى، حيث يهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقود من خلال الحد من قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي التوسع في الاستثمار. يستعمل هذا عند مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية.

نلاحظ أنه عندما يتم رفع نسبة الاحتياطي على الودائع، فإن قدرة البنوك التجارية على الإقراض تنخفض وبالتالي تنخفض قدرتها على توليد الودائع وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

ب. إتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني:

هذا هو الإتجاه التوسعي، حيث يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل.

يستخدم هذا الإتجاه في حالات الانكماش الاقتصادي حيث يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية.

أي أنه عندما يتم تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع، تزيد قدرة البنوك على الإقراض ومن ثم تزيد قدرتها في توليد الائتمان وزيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

مثال:

دعنا نوضح كيف يؤدي تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغير في قدرة البنوك على توليد الائتمان وبالتالي التأثير في عرض النقود وذلك من خلال فكرة ما يسمى بمضاعف النقود البسيط.

ومضاعف النقود البسيط هو:

$$\frac{1}{rd} = \frac{\Delta D}{\Delta R}$$

حيث: ΔD = حجم التغير في الودائع.

ΔR = حجم التغير في الاحتياطيات

$\frac{1}{rd}$ = مضاعف النقود البسيط وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (rd).

من المعادلة السابقة نستطيع إيجاد حجم التغير في الودائع الناجم عن تغير معين في حجم الاحتياطيات.

$$\Delta D = \frac{1}{rd} \Delta R$$

دعنا نفترض الآن أن $rd = 0.20$.

وأن $\Delta R = 100$ ريال وتمثل حجم الوديعة الأصلية في أحد البنوك التجارية مثلاً.

أي أن حجم التغير في الودائع التي تستطيع البنوك توليدها هو:

$$\begin{aligned} \Delta D &= \frac{1}{0.20} (100) \\ &= 5 (100) = 500 \end{aligned}$$

وهذا يعني أنه عندما تكون نسبة الاحتياطي = 0.20. فإن مضاعف النقود البسيط = 5، وبالتالي فإن تغيراً مقداره (100) مليون ريال في احتياطيات البنوك (أي ودايع أصلية في البنوك مقدارها 100) أدى إلى زيادة حجم الودائع التي تستطيع البنوك توليدها إلى 500 مليون ريال.

أي أنها تضاعفت خمس مرات الزيادة الأصلية في الودائع (الاحتياطيات). لاحظ الآن لو أن البنك المركزي قام بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى 10٪ هذا الأمر يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على توليد الودائع وبالتالي التأثير على عرض النقود بالزيادة.

في هذه الحالة نجد ما يلي:

$$\Delta D = \frac{1}{.10} (100)$$

$$1000 = 10 (100) = \text{مليون ريال}$$

وبالتالي، فإن تضاعف الودائع عشر مرات الزيادة الأصلية في الودائع يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي زيادة الاستثمار نتيجة زيادة عرض النقود.

2- سياسة السوق المفتوحة:

تستهدف عمليات السوق المفتوحة التأثير على عرض النقود تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعملية بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو أذونات الخزنة وذلك للأفراد والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

فإذا أراد البنك المركزي زيادة القاعدة النقدية (B) وبالتالي زيادة عرض النقود، فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية.

حيث تزيد حوزة البنك المركزي من هذه السندات، بينما يقوم بدفع قيمتها إلى الأفراد والبنوك وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود فإنه يلجأ إلى عملية بيع الأوراق المالية، وبهذه العملية تزيد حوزة البنوك والأفراد من هذه الأوراق مقابل انخفاض السيولة النقدية لديهم وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

يلاحظ أن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على درجة التطور المالي والاقتصادي. فعندما يتوفر للبلد أسواق مالية متقدمة، تكون هذه السياسة فعالة والعكس إذا كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية.

ولذلك، فإن هذه السياسة تكون فعالة أكثر في البلدان المتقدمة حيث تتوفر لها مؤسسات مالية متقدمة.

وعلى العكس، فإن البلدان النامية تستخدم نسب الاحتياطي القانوني أكثر من عمليات السوق المفتوحة نظراً لتخلف المؤسسات المالية في البلدان النامية.

3- سياسة سعر الخصم:

تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة.

يقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم. وبالتالي، فإن البنك المركزي يستخدم سياسة سعر الخصم للتأثير على عرض النقود من خلال التأثير على قدرة البنوك في توليد الائتمان.

فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الافتراض من البنك المركزي وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان.

والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم من أجل تحفيز البنوك على زيادة افتراضها من البنك المركزي وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في عرض النقود.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن فعالية هذه السياسة في البلدان النامية ومنها اليمن محدودة نظراً لعدم حاجة البنوك للاقتراض من البنك المركزي.

حيث تتوفر لهذه البنوك فوائض نقدية لديها لم تتمكن من توظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار بصورة كافية.

(3-16) التناقض بين الأهداف الوسيطة

ذكرنا فيما تقدم أن عرض النقود وسعر الفائدة هما أبرز الأهداف الوسيطة في إدارة السياسة النقدية.

غير أن المشكلة التي تواجه البنك المركزي هي التناقض وعدم الانسجام بين الهدفين.

بمعنى أن البنك المركزي يواجه صعوبة كبيرة في السيطرة الآتية على كل من عرض النقود وسعر الفائدة.

-ويمكن تحديد هذه المشكلة على النحو الآتي:

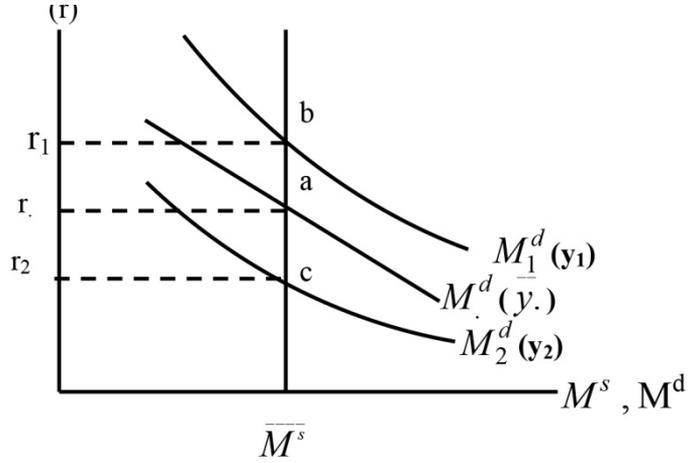
- التحكم في عرض النقود يكون على حساب عدم التحكم في سعر الفائدة.
 - أو التحكم في سعر الفائدة يكون على حساب عدم التحكم في عرض النقود.
- دعنا نوضح هذا التناقض وعدم الانسجام بين هذين الهدفين بيانياً باستخدام عرض النقود والطلب على النقود على النحو الآتي:
- أ. التحكم في عرض النقود:

يختار البنك المركزي في هذه الحالة عرض النقود كهدف وسيط، ولكنه يفقد السيطرة على سعر الفائدة كما بين ذلك شكل (2).
يوضح شكل (2) توازن سوق النقود حيث:

$$M^d = M^s$$

وفي هذا التوازن يتحدد سعر الفائدة التوازني (r .) عند النقطة (a).

شكل (2)
سيطرة البنك المركزي
على عرض النقود
تفقد السيطرة على
سعر الفائدة



دعنا نفترض أن البنك المركزي قد حدد عرض النقود عند (M^s) وأن هذا يتحقق من خلال معدل نمو عرض نقدي = 5%.

نلاحظ في الشكل أن دالة الطلب على النقود تنتقل إلى أعلى اليمين أو إلى أسفل اليسار عند تغير الدخل زيادة أو نقصان.

ماذا يعني انتقال دالة الطلب الكلي في ظل ثبات عرض النقود؟

من الواضح أن سعر الفائدة يتقلب صعوداً وهبوطاً مع انتقال دالة الطلب على النقود.

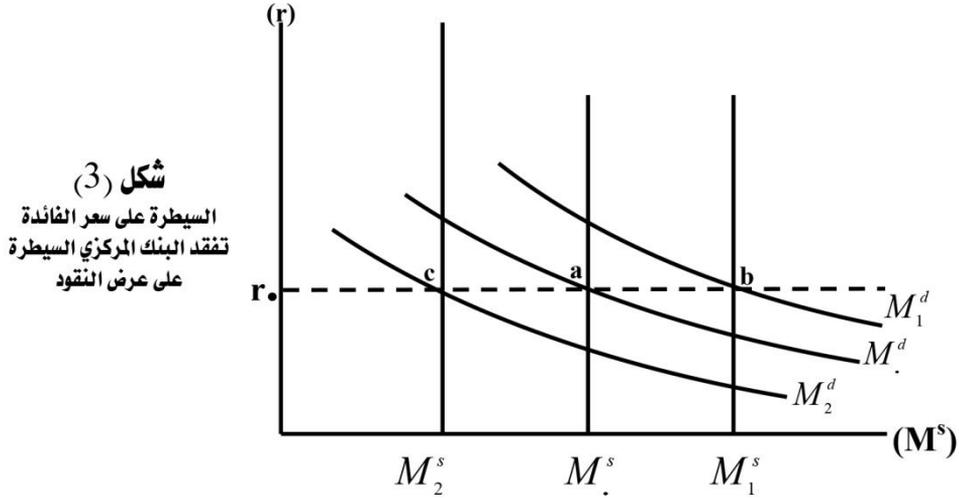
وهذا يبين بوضوح أن سيطرة البنك المركزي على عرض النقود تفقده السيطرة على سعر الفائدة.

ب. حالة التحكم في سعر الفائدة:

في هذه الحالة، يختار البنك المركزي سعر الفائدة كهدف وسيط. أي أنه يختار هدف تثبيت سعر الفائدة.

ولكن يفقد البنك المركزي السيطرة على عرض النقود. أي أن عرض النقود يتقلب صعوداً وهبوطاً.

دعنا نوضح هذه الحالة في شكل (3) في هذا الشكل نجد الآتي:



- سعر الفائدة ثابت عند (r.) وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي التي يراها البنك المركزي.

وعند هذا السعر، فإن عرض النقود وكمية النقود المطلوبة تكون في حالة توازن. أي

$$M^d = M^s$$

أي أن تلك الكميات المتساوية هي التي تحقق سعر الفائدة التوازني (r.) والذي تم اختياره كهدف وسيط (النقطة a). ولكن ماذا يحدث عندما يزيد الطلب على النقود (M_1^d) ينتقل إلى أعلى). إن هذا يتطلب زيادة عرض النقود إلى (M_1^s) للحفاظ على سعر الفائدة عند (r.).

- كذلك، إذا انخفضت كمية الطلب على النقود إلى (M_2^d) (انتقال المنحنى إلى اليسار) - هذا يتطلب تخفيض عرض النقود إلى (M_2^s) (انتقال المنحنى إلى اليسار) من أجل الحفاظ على سعر الفائدة عند الهدف (r.).

ماذا يعني ذلك: أنه يعني اختيار سعر الفائدة كهدف وسيط، يفقد البنك المركزي السيطرة على عرض النقود، حيث ينقلب عرض النقود في هذه الحالة تبعاً لتقلب الطلب على النقود.

(4-16) دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية

أ. حالة معالجة الفجوة الركودية:

عرفنا سابقاً أن التغير في عرض النقود له أهمية كبيرة في التأثير على سعر الفائدة ومن ثم التأثير على الاستثمار فالطلب الكلي وبالتالي التأثير على الدخل. دعنا نفترض الآن أن الاقتصاد يواجه مشكلة الانكماش الاقتصادي والتي تسمى بالفجوة الركودية.

إن السؤال هو كيف تستخدم السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية؟ من الواضح أننا بحاجة الآن إلى زيادة عرض النقود باستخدام أدوات السياسة النقدية المذكورة سابقاً ولكن بالاتجاه التوسعي.

أي من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو تخفيض سعر الخصم أو كل هذه الأدوات إضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي يستطيع مباشرة أن يزيد القاعدة النقدية (أوراق البنكنوت).

ولكن لماذا زيادة عرض النقود؟

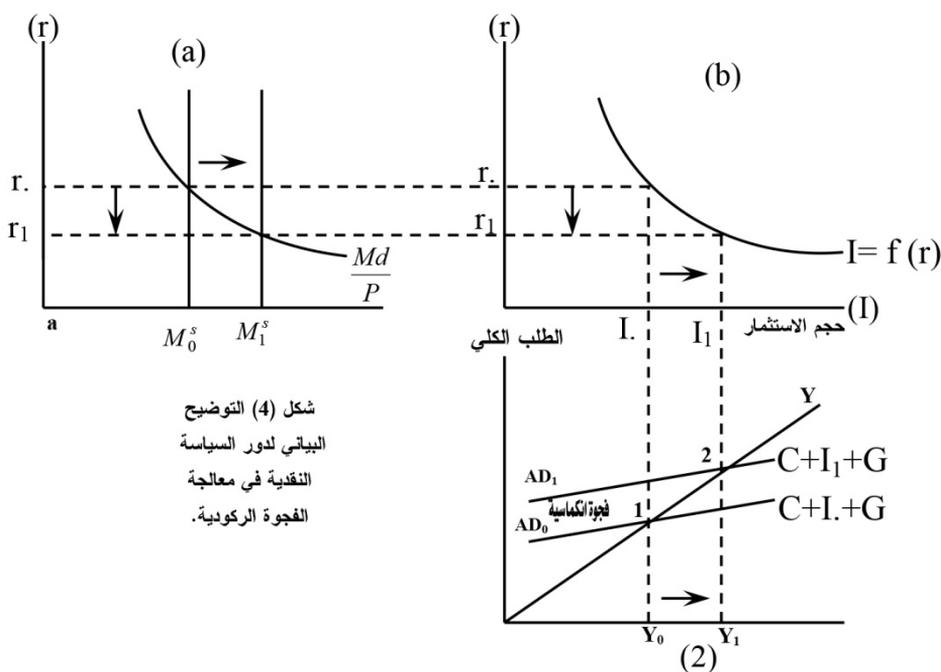
عرفنا سابقاً أن زيادة عرض النقود هو الهدف الوسيط أو هدف الأداء للبنك المركزي من أجل أن ينخفض سعر الفائدة (في ظل اقتصاد حر). وحيث أن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار وفقاً لتحليل المدرسة الكلاسيكية وكذلك المدرسة الكينزية، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار،

وحيث أن الاستثمار هو محدد رئيسي أو مكون رئيسي في دالة الطلب الكلي، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى).

أن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل تعتمد على حجم مضاعف الإتفاق الكلي.

إذن آلية تأثير التغير في عرض النقود على الدخل التوازني تتم من خلال آلية التغير في سعر الفائدة وفقاً لتحليل المدرسة الاقتصادية الكينزية.

دعنا الآن نوضح آلية التأثير بيانياً من خلال الربط بين توازن سوق النقود



شكل (4) التوضيح
البياني لدور السياسة
النقدية في معالجة
الفجوة الركودية.

وتوازن الدخل في الشكل (4).

يمثل شكل (a) توازن سوق النقود الذي يحدد سعر الفائدة التوازني (r)، بينما يمثل شكل (b) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. حيث يتحدد حجم الاستثمار ومقداره (I_0) عند سعر الفائدة (r).

أما الرسم (c) فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي (y) = دالة الطلب الكلي $AD = C + I_0 + G$ والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند (y_0) .

لاحظ أن الدخل التوازني (y_0) ليس هو دخل التوظيف الكامل (الكامن) وبالتالي فإن الاقتصاد يواجه فجوة ركودية يتطلب زيادة الطلب الكلي - أي انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى $(AD = C + I_1 + G)$ من أجل تحقيق الدخل التوازني الكامن (Y_1) .

عندما يقرر البنك المركزي زيادة عرض النقود إلى M_1^S ، فإن دالة عرض النقود في شكل (a) تنتقل جهة اليمين. حيث يسبب هذا انخفاض سعر الفائدة إلى (r_1) .

ومن خلال دالة الاستثمار في الشكل (b) يزيد حجم الاستثمار على نفس الدالة إلى (I_1) عند سعر الفائدة المنخفض (r_1) .

وحيث أن الاستثمار هو جزء من الطلب الكلي، فإن زيادة الاستثمار إلى (I_1) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي إلى أعلى. أي تنتقل الدالة من $AD_0 = C + I_0 + G$ إلى $AD_1 = C + I_1 + G$ وذلك في شكل (c).

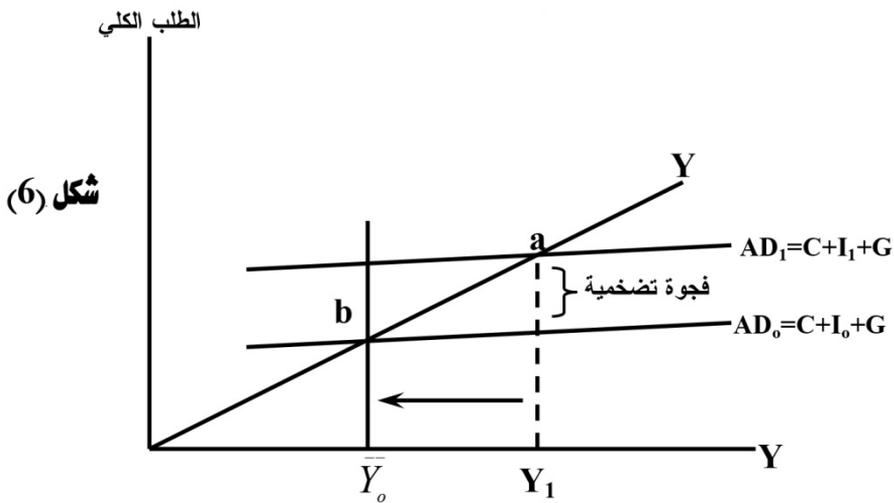
حيث يزيد الدخل التوازني من Y_0 إلى (Y_1) وبالتالي يتم التخلص من الفجوة الركودية، بانتقال نقطة توازن الدخل من النقطة (1) إلى النقطة (2) في شكل (c).
ب. حالة معالجة الفجوة التضخمية:

دعنا الآن نفترض أن الاقتصاد يواجه مشكلة الفجوة التضخمية، هذا يتطلب تطبيق سياسات نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود.

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل وبالتالي يتم القضاء على الفجوة التضخمية.

وبيانياً، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل من $AD_1=C+I_1+G$ إلى $AD_0=C+I_0+G$ أنظر شكل (6). وبافتراض أن الدخل (\bar{Y}_0) يمثل دخل التشغيل الكامل.

وبمعنى آخر، فإن معالجة الفجوة التضخمية باستخدام سياسات نقدية انكماشية إنما هي إجراءات معاكسة لحالة معالجة الفجوة الركودية.



ج. دور السياسات النقدية وفقاً للتحليل الكينزي (تلخيص):

الدخل	حجم الطلب الكلي	حجم الاستثمار	سعر الفائدة	عرض النقود	حالات الاختلالات الاقتصادية
يزيد	يزيد	يزيد	ينخفض	زيادة عرض النقود	1. حالة الفجوة الركودية يتطلب:
ينخفض	ينخفض	ينخفض	يزيد	تخفيض عرض النقود	2. حالة الفجوة التضخمية يتطلب:

د. مدى نجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية:

عرضنا سابقاً دور السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية.

ولكن فاعلية ونجاح السياسة النقدية يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق وهي:

1- عند معالجة الفجوة الركودية، فإن زيادة عرض النقود ينبغي أن لا يؤدي إلى زيادة معدل التضخم. أي أنه يشترط ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار.

2- إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية. أما إذا كانت ضعيفة فإن هذا يعني أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للسياسة النقدية.

3- في حالة معالجة الفجوة التضخمية، فإنه يشترط أن لا يرتفع معدل البطالة عند تقييد أو تخفيض عرض النقود.

من الواضح أن عدم توفر تلك الشروط يضعف من فعالية ونجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

وعندئذ فلا بد من تطبيق مترامن أو متكامل للسياسات النقدية والمالية في آن واحد.

(5-16) أزمة العملة الوطنية (الريال) في الفترة 2000 - 2010

أولاً: تطور سعر صرف الريال اليمني

ارتبط الريال اليمني بعلاقة ثابتة مع الدولار، في ظل نظام سعر الصرف الثابت الذي كان سائداً في الفترة 1972م - 1982م، ومنذ 1983م - 1989م أصبح النظام المتبع هو نظام سعر الصرف الثابت الخاضع للتغيير تدريجياً. كان التغيير التدريجي في سعر الصرف انعكاساً لزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي. ولذلك كانت السلطات النقدية تخفض قيمة الريال اليمني (رفع سعر الصرف) تبعاً في فترات متتابة، وقد بلغ المعدل التراكمي لانخفاض قيمة الريال نحو 93% خلال الفترة 1983 - 1987م.

وفي عام 1988م تم توحيد سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف التجاري (لم يكن هناك اختلاف كبير بين السعرين) عند سعر 76،9 ريال للدولار.

غير أن أسوأ اضطراب لنظام سعر الصرف حدث خلال الفترة 1990م-1994م، وكان ذلك متزامناً مع ازدواجية نظام سعر الصرف (النظام الثنائي) والتقلبات الشديدة لسعر الصرف في السوق الموازية.

وقد أدت هذه الأحداث إلى تكريس نظامين لسعر الصرف هما:

- أ- سعر الصرف الرسمي الذي يتحدد بإرادة السلطات النقدية (البنك المركزي).
- ب- سعر الصرف الموازي الذي يتحدد بقوى السوق وغيرها من العوامل السياسية.

بيد أن تركيز البنك المركزي على حماية السعر التدخلي بالأساليب الإدارية فقط دون التأثير المباشر في السوق الموازية من خلال بيع وشراء النقد الأجنبي، قد جعل ذلك السعر غير واقعي، حيث كان سعر الصرف الموازي قد تجاوز المائة ريال في السوق. ولذلك فإن السعر التدخلي لم يكن قابلاً للاستمرار فانهيار في مطلع عام 1995م.

سعر الصرف الموازي:

ظهر هذا السعر عندما طُبق نظام التمويل الذاتي للواردات في أغسطس 1990م، ثم اكتسب شرعيته القانونية بإصدار لائحة الصرافة في ديسمبر 1992م. وأصبح هناك سوق مواز، وكان هذا السعر يغطي كل المعاملات الاقتصادية غير الحكومية. وبالرغم من أن سعر الصرف الموازي كان يتحدد بناءً على قوى العرض والطلب. إلا أنه قد شهد تقلبات كثيرة خلال الفترة 1990م-1995م. لقد تضافرت الأسباب الاقتصادية مع الأسباب السياسية في تفسير تقلبات سعر الصرف الموازي. حيث بدأ هذا السعر بحوالي 13،12 ريالاً للدولار في يناير 1990م، ثم ارتفع إلى 5،17 ريالاً، و45،29 ريالاً، و65،42 ريالاً، و120 ريالاً للدولار الواحد على التوالي وذلك بنهاية الأعوام 1991-1994. وانتهى إلى أعلى قمة له في صيف 1995م بحوالي 160 ريالاً للدولار الواحد، وأياً كان الأمر فإن القوة الشرائية للريال

اليمني قد تدهورت بصورة شديدة، وأصبح الريال اليمني بنهاية 1994م لا يساوي سوى 10٪ من قيمته في بداية 1990م.

التعويم الكامل لسعر صرف العملة اليمنية :

تم الانتقال إلى نظام سعر الصرف الحر (المعوّم) في يوليو 1996م، عقب الانتهاء من فترة التوحيد التدريجي لأسعار الصرف السائدة قبل 1996م.

لقد تحدد دور البنك المركزي في التدخل من حين إلى آخر بغية تلطيف أي تقلبات في سعر الصرف لأسباب غير اقتصادية. ومع مطلع 2010م شهدت العملة اليمنية أزمة حادة حيث انخفضت قيمة الريال نحو 15٪ خلا الربع الأول من 2010م. وأصبح سعر صرف الدولار في مارس 2010م نحو 227 ريالاً يمنياً للدولار الواحد.

وفي يوليو 2010م، شهدت العملة الوطنية أسوأ أزمة، إذ تدهورت قيمة الريال بصورة مفاجئة وسريعة حيث تجاوز سعر صرف الدولار حاجز الـ 250 ريالاً للدولار، خلال أسبوع. ثم تراجع إلى 240 ريالاً للدولار، مسجلاً بذلك صعوداً مقداره 14 ريالاً وبنسبة 6،2٪ مقارنة بسعر 226 ريالاً أواخر مارس. وبذلك يكون الريال اليمني قد فقد نحو 20٪ من قيمته خلال الستة الشهور الأولى من 2010م.

ثانياً: مؤشرات أزمة العملة (الريال)

عندما يتخذ المضاربون على العملة مساراً هجومياً للمضاربة على سعر صرف العملة، يسبب ذلك انخفاضاً سريعاً ومنتالياً في قيمة العملة، وحينها فإن أزمة العملة تكون قد وقعت وفقاً لتعريف التقارير العالمية لصندوق النقد الدولي.

بيد أن أزمة العملة لا تحدث فقط بسبب هجوم المضاربين على العملة، وإنما تحدث أيضاً عندما تلجأ الحكومة إلى التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت للعملة بسبب التقلبات المستمرة في قيمة العملة. وهو التقلب الذي يعكس اعتلالاً كبيراً في الموازين الاقتصادية الكلية ومنها ميزان المدفوعات والميزان المالي.

في هذه الحالة تنشأ أزمة العملة بسبب عدم قدرة الدولة على حماية سعر الصرف الثابت. وأياً كان السبب في ذلك، فإن لهذه الأزمة مؤشرات رئيسة منها:

• انخفاض ملحوظ وسريع في القيمة الاسمية (النقدية) للعملة، وفي هذه الحالة تحاول السلطات النقدية الدفاع عن العملة، أو حتى إبطاء سرعة التدهور بالتدخل بقوة في سوق الصرف الأجنبي وبيع العملات الأجنبية، أو من خلال زيادة سعر الفائدة بنسبة كبيرة على الودائع بالعملة الوطنية.

وبقدر ما تمثله هذه الإجراءات الحكومية من وسائل للدفاع عن العملة، إلا أنها تجد ذاتها تمثل مؤشرات لوجود أزمة عملة. وهي المؤشرات نفسها التي يستفيد منها المضاربون للقيام بعمليات المضاربة على العملة. إن أبرز هذه المؤشرات هي:

- المتابعة المستمرة لنمو عرض النقود، وخاصة الإصدار النقدي الجديد الذي يكون بهدف التوسع في الائتمان وتمويل عجز الموازنة، فهذا يجعل المضاربين يتوقعون تدهور قيمة العملة الوطنية.

ولذلك يلجأ أصحاب الحسابات الجارية في البنوك إلى تحويلها من الريال إلى الدولار قبل فترة نفاذ الاحتياطي. أما أولئك الذين لا يتعاملون مع المصارف فإنهم يلجؤون إلى شراء الدولار من شركات الصرافة والبنوك ومنها البنك المركزي تحت غطاء صرافين بلافتات مختلفة.

- المتابعة المستمرة لحركة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، فالهبوط السريع في الاحتياطيات يظهر مدى عمق أو حجم أزمة العملة. فعندما يتآكل الاحتياطي بمعدل ثابت أو متزايد، فإن هذا يجعل المضاربين يتوقعون تخلي السلطات النقدية عن سعر الصرف الحالي.

- متابعة تقلبات سعر الفائدة، فكلما قررت السلطات النقدية زيادة سعر الفائدة للدفاع عن الريال عكس ذلك حدة أزمة الريال. بيد أن هذه السياسة لا تصلح

للمحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية. لأن الطلب على النقود ينخفض في ظل المرونة العالية لسعر الفائدة. إضافة إلى ذلك فإن القلق المتزايد يلغي أثر رفع سعر الفائدة على الودائع بالريال.

وعلى أية حال، فإن وجود هذه المؤشرات واستخدامها كأدوات للدفاع عن العملة واستفادة المضاربين منها من شأنه فقط استيعاب الضغط على سعر الصرف وتلطيف تقلباته الشديدة.

ثالثاً: أسباب أزمة الريال اليمني

(1-3) الأسباب الاقتصادية:

تقدم النظرية الاقتصادية جملة من العناصر والمحددات الأساسية الاقتصادية لتفسير تقلبات سعر صرف العملة الوطنية ومن أهمها:

(أ) النظرية التقليدية (أو نظرية المرونات) في تحديد سعر الصرف:

تعتبر هذه النظرية من أوائل النظريات التي تناولت تفسير تقلبات سعر الصرف. ووفقاً لهذه النظرية، فإن سعر الصرف يتحدد بناءً على حجم تدفق النقد الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي كما يعكسه الحساب الجاري فقط للدولة. ومن المعروف أن الحساب الجاري يشمل الميزان التجاري وحساب الخدمات.

لم تهتم هذه النظرية بتدفقات رأس المال كما يعكسه حساب رأس المال باعتبار أن ذلك الحساب لم يكن في ذلك الوقت يشكل عنصراً رئيساً في حجم التجارة الدولية بين الدول. وبالرغم من الاهتمام مؤخراً بحساب رأس المال إلا أن بعض الاقتصاديين يرى أن حساب رأس المال بالنسبة للدول الأقل نمواً لا يشكل عنصراً أساسياً. بسبب تدني تدفقات رأس المال. وبالتالي فمازال حجم تدفق النقد الأجنبي يعتمد على وضع الحساب الجاري في هذه الدول.

وعلى أية حال، فإن استقرار صرف العملة يعتمد على حالة مصادر الطلب والعرض من العملة الأجنبية كما يعكس ذلك الحساب الجاري كما ذكرنا سابقاً.

ولكن إلى أي مدى تستطيع هذه النظرية تفسير تدهور قيمة الريال اليمني. لننظر إلى حركة الحساب الجاري لميزان المدفوعات اليمني خلال الفترة 2000م - 2009م

لقد حقق الحساب الجاري فائضاً خلال الفترة 2000م - 2006م (أي أن هناك تدفقاً للنقد الأجنبي إلى اليمن) ويعزى هذا الفائض إلى الصادرات النفطية، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط، لقد ارتفع حجم الفائض من 4,443 مليون دولار عام 2002م إلى (646) مليون دولار عام 2005م. ثم انخفض حجم الفائض إلى (232) مليون

دولار عام 2006م ولكن هذا الوضع مازال مريحاً ومناسباً ولا يشكل قلقاً للعملة الوطنية.

أما في 2007م فقد تحول الفائض إلى عجز بلغ نحو (3,1508) مليون دولار. بيد أن هذا العجز انخفض في 2008م إلى (1113) مليون دولار وهو ما يعد تحسناً في الحساب الجاري.

وعلى أية حال، فإن صافي موقف ميزان المدفوعات كان فائضاً خلال الفترة 2002م- 2008م حيث إن الحساب الرأسمالي والمالي كان معززاً لفائض الحساب الجاري ومعوّضاً عن العجز فيه في بعض السنوات.

لقد ارتفع فائض ميزان المدفوعات من 4,597 مليون دولار عام 2002م إلى 602 مليون دولار عام 2008م وتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال الفترة 2003م- 2007م ولكنه كان رقماً موجباً.

وبطبيعة الحال، فإن وضع الحساب الجاري والموقف النهائي لميزان المدفوعات كان داعماً لاستقرار سعر الصرف. ومن ثم فإني أعتقد أن وضع الحساب الجاري لم يكن يشكل مصدراً لتقلبات سعر صرف العملة خلال هذه الفترة.

صحيح أن عجز الحساب الجاري قد ارتفع خلال 2009م بسبب تدني عائدات اليمن من النفط، بسبب انخفاض الأسعار العالمية وانخفاض الإنتاج النفطي. حيث تشير الإحصاءات إلى أن اليمن قد خسر نحو 3 مليارات دولار عام 2009م، إلا أن هذا لا يعني على الإطلاق أن انهيار الريال اليمني وبهذه السرعة والدرجة يُعزى إلى تدهور وضع الحساب الجاري.

إن تدهور الحساب الجاري لسنة واحدة لا يفسر إلا جزءاً يسيراً في مسيرة انهيار العملة اليمنية، ومن الصعب القبول بمقولة أن تدهوراً مفاجئاً في الحساب الجاري لسنة واحدة (2009م) يفسر انهيار الريال اليمني بنسبة 20٪ خلال ستة شهور. ومن ثم فهناك تساؤل مشروع وهو: من المذنب في انهيار قيمة الريال اليمني؟

(ب) سياسة نقدية مضطربة:

تهتم النظرية النقدية في تفسير تقلبات سعر الصرف بدور العوامل النقدية وخاصة نمو عرض النقود ومعدل تضخم الأسعار.

نمو عرض النقود:

تشير بيانات البنك المركزي أن معدل نمو عرض النقود تراوح بين 14% في 2004م و 27،7% في 2006م و 17% و 14% في 2007م، 2008م على التوالي خلال الفترة .

وفي المتوسط فإن نمو عرض النقود بلغ 18% خلال الفترة 2004م-2008م. وبالرغم من أن هذه النسبة تمثل معدلاً مرتفعاً بالنظر إلى معدل النمو الاقتصادي (كمتوسط 4%) مما يعني أن مرونة الإفراط النقدي أو معامل عدم الاستقرار النقدي مازال مرتفعاً عند 5،4%. إلا أن النمو المرتفع لعرض النقود يعزى إلى زيادة صافي حيازة البنك المركزي من النقد الأجنبي. حيث شكل هذا المصدر السبب الرئيس لزيادة عرض النقود.

ولكن بالرغم من ارتفاع حجم المعروض النقدي خلال الفترة إلا أن ذلك لم يسبب تقلبات حادة في سعر صرف العملة اليمنية. مما يعني أن هناك عوامل أخرى تختفي وراء تقلبات عرض النقود. ومن ثم فإن الأمر في هذه الحالة يستوجب فحص تأثير زيادة المعروض النقدي على تدهور قيمة الريال ومنها مايلي:

1- عرض النقود المحفز بعجز الموازنة:

من الواضح أن زيادة عرض النقود بسبب زيادة تدفق النقد الأجنبي لم يشكل قلقاً ولا تهديدا لاستقرار سعر صرف الريال، لأن حجم عرض النقود الوطنية يزيد مع زيادة حجم المعروض من النقد الأجنبي خلال الفترة 2006م-2008م.

بيد أن الفترة من مايو 2009م إلى مايو 2010م قد شهدت زيادة المعروض النقدي بسبب تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد.

حيث تبين البيانات الرسمية للبنك المركزي أن صافي المطالبات على الحكومة (صافي الإقراض للحكومة) ارتفع من 4,321 مليار ريال في مايو 2009م إلى 2,617 مليار ريال في مايو 2010م.

ومما تظهره البيانات فإن تمويل إقراض الحكومة من خلال أذون الخزانة والسندات قد بلغ نحو 9,502 مليار ريال في مايو 2010م، بينما بلغ تمويل البنك المركزي نحو 6,114 مليار. ومن الواضح أن تمويل البنك المركزي بنحو (115) مليار ريال ماهو إلا خلق نقود جديدة قام به البنك المركزي أي من خلال الإصدار النقدي الجديد. ومن ناحية أخرى فإن مراجعة حجم المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M_2) يظهر أن عرض النقود قد ارتفع من ترليون وتسعمائة وثمانية وستين مليار (6,1967) مليار في مايو 2009م إلى اثنين ترليون ومائة وسبعة وستين مليار ريال (5,2166) مليار في مايو 2010م.

وهنا فإنه من اللافت للنظر أن زيادة عرض النقود بمبلغ 199 مليار ريال - (9,198) مليار - خلال الفترة مايو 2009م إلى مايو 2010م يعتبر مبلغاً يفوق احتياجات التمويل الحكومي من البنك المركزي حتى مايو 2010م. لذلك فإن هناك تساؤلاً ينبغي أن يطرح وهو أين ذهبت هذه السيولة الجديدة؟ وما إذا كانت هذه السيولة قد اتجهت لتمويل الإنفاق السياسي للحكومة من خارج الموازنة.

وأياً كان الأمر، فإن هناك قدراً من عدم الشفافية والوضوح يكتنف حجم الإصدار النقدي الجديد الذي أدى إلى وجود سيولة مفرطة تفوق حاجة تمويل عجز الموازنة. ومن ثم فهل استخدمت هذه السيولة في شراء الدولار مما تسبب في انهيار الريال؟

هذا التساؤل يظل مطروحاً وبجاجة لمزيد من التدقيق والدراسة. ولكن علينا أن ننوه إلى أنه جرى تداول وجدل كبير بين المهتمين حول حجم إصدار فئة نقدية جديدة فئة (250) ريال، وما إذا كان هذا الحجم مجرد إحلال بنفس القدر لعملة قديمة. أم أن هذا الإصدار كان غطاءً لإصدار نقدي جديد بحجم كبير، وبالرغم من تأكيد البنك المركزي أن هذا مجرد إصدار إحلالي. إلا أن هذا لم يكن مقنعاً للكثير من المتابعين في

ظل استمرار مسلسل انهيار الريال في الفترة الأخيرة. الأمر الذي عزز المخاوف من الإصدار النقدي الجديد.

(ج) عرض النقود والتضخم وسعر الصرف:

عندما تكون الأسعار المحلية للسلع مرتفعة، فإن معدل التضخم يكون مرتفعاً أيضاً مقارنة بمعدل التضخم العالمي، والنتيجة هي تدهور قيمة العملة الوطنية معبراً عنه بارتفاع سعر الصرف.

فالعلاقة بين مستوى الأسعار وقيمة النقود هي علاقة عكسية فكلما ارتفعت الأسعار انخفضت القوة الشرائية للنقود أي كلما انخفضت قيمة النقود.

وعندما يكون منحنى الأسعار في اتجاه دائماً صعودياً فإن ثقة الأفراد بالعملة الوطنية تضعف أكثر وأكثر عبر الزمن. مما يزيد التوقعات بانهاية العملة الوطنية. ومن ثم فإن النتيجة هي اقتناء العملات الأجنبية أو الأصول الثابتة أو الذهب. إن نظرية تعادل القوة الشرائية هي التي اهتمت بالعلاقة بين أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية وبين قيمة عملة كل بلد. وتوجد في هذه النظرية صيغتان للتعبير عن هذه العلاقات، إلا أن أكثرها واقعية هي الصياغة النسبية للعلاقات بين الأسعار وأسعار الصرف. ووفقاً لهذه الصياغة فإنه كلما كان التضخم المحلي أعلى من التضخم العالمي، تدهورت قيمة العملة الوطنية وارتفعت قيمة العملة الأجنبية وهكذا دواليك.

وفي حالة اليمن، فإن اتجاه أسعار السلع يكون صعودياً دائماً وبوتيرة سريعة، مما جعل معدل التضخم المحلي دائماً أعلى بكثير من معدل التضخم العالمي.

ويمكن تفسير ذلك بأسباب كثيرة منها:

- زيادة المعروض النقدي الذي يؤدي إلى زيادة السيولة بيد الأفراد.
- السياسات الحكومية التي ركزت على زيادة أسعار السلع الأساسية، كالمشتقات النفطية، وخدمات الكهرباء والمياه، وهي السياسات التي عرفت بسياسات الجرع أو سياسات رفع الدعم عن السلع الأساسية.

- تدهور قيمة العملة الوطنية، فارتفاع سعر الصرف يسبب أيضاً ارتفاع الأسعار التي تسبب أيضاً ارتفاع سعر الصرف. فالعلاقة بين سعر الصرف والأسعار هي علاقة دائرية وقد أشرت في دراسات سابقة إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة 1٪ مثلاً يسهم في ارتفاع معدل التضخم بنسبة 33 نقطة مئوية (33٪).

ولا يعد هذا الأمر غريباً بالنظر إلى حجم انكشاف الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي. حيث تجاوزت نسبة التجارة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي 60٪.

(3-2) أخطاء في إدارة التدخل في سعر الصرف وضعف الإشراف والرقابة:

إن انتقال نظام سعر الصرف في اليمن من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف الحر في يوليو 96م لا يعني تخلي البنك المركزي عن مهامه في اتخاذ كل الإجراءات لحماية العملة الوطنية وتعزيز ثقة الناس بها.

لأن نجاح نظام سعر الصرف الحر مرهون باستقراره النسبي وإلا أصبح الأمر فوضى وتضييعاً لحقوق الناس والتزاماتهم، وعبثاً باستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ظل نظام سعر الصرف الحر تحدد دور المركزي في تلطيف تقلبات سعر الصرف لأسباب غير اقتصادية. بيد أن ممارسة المركزي لهذه المهام لم تكن بالشكل الصحيح، فقد وقع المركزي في عدة أخطاء مضرّة باستقرار سعر الصرف ومن أبرز هذه الأخطاء ما يلي:

الخطأ الأول: طريقة البيع المفتوح للدولار:

يقوم المركزي ببيع الدولار للبنوك والصرافين دون أن يرتبط حجم هذا البيع بالضرورة بمتطلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي. فالهدف ليس إلا تلطيف التقلبات في سعر الصرف.

بيد أن ضعف الإشراف والرقابة على حركة البيع والشراء للدولار في البنوك والصرافين فتحت باباً للتلاعب والمضاربات. وفي ظل الفساد والجمع بين السلطة

والتجارة، فإن تحايل المضاربين على حجم مبيعات المركزي من النقد الأجنبي أمر وارد ومحتمل.

واللافت للنظر أن القرار الجمهوري بالقانون رقم (20) لسنة 1995 بشأن أعمال الصرافة قد تضمن قيوداً تنظيمية تعزز عملية الإشراف والرقابة للمركزي على الصرافين.

بيد أن هذه القيود تم التخلي عنها في القرار الجمهوري بالقانون رقم 15 لسنة 1996م. وقد أضعف هذا التعديل الإشراف والرقابة على أعمال الصرافة. وجعل الباب مشرعاً أمام المضاربات والاحتيال والتضليل. ومن اللافت للنظر أيضاً أنه بالرغم من تعرض الريال اليمني لعدة أزمات وانتكاسات ومضاربات وخاصة في 2010م إلا أنه لم يفتح أي تحقيق مع أي جهة يحتمل أنها وراء أزمة الريال اليمني فماذا يعني هذا الأمر؟

الخطأ الثاني: البيع بالمزاودة إلى أعلى:

دأب البنك المركزي ومنذ التحول إلى نظام سعر الصرف الحر إلى بيع الدولار من خلال المزايدة - أي بيع الدولار بالسعر الأعلى الذي تحدده عملية المزايدة بين المتعاملين.

وتمثل هذه الطريقة الخاطئة اتجاهها سيئاً لما سيكون عليه سعر الصرف الذي سيسود في المستقبل. وهذا الأمر لاشك أنه يغذي توقعات المتعاملين بميل قيمة العملة الوطنية باتجاه التدهور المستمر. ومن ثم زيادة تقلبات سعر الصرف وتشجيع المضاربة على الدولار.

لقد نهنا ومنذ وقت مبكر (1996م) إلى الآثار السلبية الناجمة عن طريقة بيع الدولار بأعلى سعر تحدده المزايدة. وأكدنا في رؤيتنا إلى أهمية تعزيز ثقة الناس بالعملية المحلية التي يهزها ويضعفها استمرار بيع الدولار بطريقة المزايدة إلى أعلى.

ولعل المركزي ظل متأثراً بقصد أو بدون قصد بنظرية الأصول المالية في تحديد سعر الصرف. فسعر الصرف وفقاً لهذه النظرية ماهو إلا سعر نسبي لأصل مالي هو

النقود (الريال في هذه الحالة)، فالريال ماهو إلا أحد الأصول المالية (أصل نقدي) ومن ثم فإن سعره يتحدد وفقاً لنظرة السوق أو المتعاملين لهذا الأصل في السوق ككل. ومن ثم، فإن المركزي وهو يستخدم طريقة البيع بالسعر الأعلى إنما يشكل نظرة السوق لقيمة الدولار مقابل الريال.

وفي كل الأحوال فإنها نظرة متحيزة باتجاه سعر أعلى للدولار مقابل انخفاض مستمر في قيمة الريال. ولا شك أنها تدمر -عبر الزمن- الثقة بالريال اليمني.

الخطأ الثالث: وهم التنافسية؛

إن وقوع البنك المركزي في وهم تحقيق تنافسية الاقتصاد اليمني قد جعله حريصاً على تحريك سعر الصرف للدولار دائماً إلى أعلى بنسبة مئوية محددة سنوياً، أي أنه أصبح حريصاً على تخفيض قيمة الريال اليمني. وينطوي هذا التصرف على وهم شائع مفاده أن تخفيض قيمة الريال اليمني سيؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات اليمنية ومن ثم زيادة حجم الصادرات. ومن جهة أخرى، فإن أسعار الواردات سوف ترتفع مما يسبب انخفاض حجم الواردات الأمر الذي سيؤدي إلى تصحيح خلل ميزان الحساب الجاري ومن ثم استقرار سعر الصرف.

بيد أن مناقشة مدى واقعية وهم التنافسية في حالة اليمن تظهر خطأ هذه السياسة للأسباب التالية:

- 1- يشترط لنجاح تخفيض قيمة العملة أن تكون القدرات التصديرية للبلد كبيرة وفي اليمن هذا غير متحقق فالصادرات غير النفطية لا تمثل إلا 5-10% من إجمالي الصادرات، بينما 90-95% هي صادرات نفطية.
- 2- ويشترط أيضاً أن يكون الطلب على الواردات مرناً بحيث تنخفض الواردات كلما ارتفعت أسعارها. وفي اليمن الطلب على الواردات غير مرن، فاليمن بحاجة إلى الاستيراد مهما كانت الأسعار لأن القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي مازالت ضعيفة، ناهيك عن الاستيراد من خلال التهريب.
- 3- ويُشترط لنجاح سياسة تخفيض قيمة الريال اليمني أن لا ترتفع الأسعار المحلية. بيد أن اتجاه الأسعار في اليمن دائماً إلى صعود، فالأسعار المحلية مرتفعة ومعدل

التضخم المحلي أعلى من التضخم العالمي. ومن ثم فإن هذا الأثر يبطل أي تحسن يرتجى من تخفيض قيمة العملة.
أي أن المركزي قد اختار وهم التنافسية على حساب استقرار الأسعار المحلية والتضخم المحلي المدفوع بانخفاض قيمة الريال.
وعموماً فإن خطأ الوقوع في وهم التنافسية قد جعل البنك المركزي يخفض قيمة الريال اليمني بنسبة محددة سنوياً وبصورة مستمرة، وهو بذلك يغذي توقعات المتعاملين بالتدهور المستمر للريال.

الخطأ الرابع:

أن يكون الهدف غير المعلن من التدخل المباشر في سوق الصرف هو جني مزيد من الإيرادات بالعملة المحلية لتمويل عجز الموازنة من خلال بيع الدولار بسعر أعلى.
إن هذا الحافز يسهم أيضاً في زيادة تقلبات سعر الصرف، كما أنه يؤدي بالمقابل إلى زيادة الإنفاق الحكومي بالدولار وإلى زيادة قيمة الدعم بسبب ارتفاع سعر الصرف. إضافة إلى زيادة المديونية العامة الخارجية مقومة بالريال اليمني. وزيادة الإنفاق العام بسبب ارتفاع الأسعار بصورة عامة. ولا ريب أن هذا يفاقم عجز الموازنة ويسبب في النهاية مزيداً من تدهور قيمة الريال.

والأكثر أهمية في هذا الخطأ يكمن في أنه يفتح الباب واسعاً للعبث باستقرار قيمة العملة الوطنية ويغذي التوقعات السلبية بالتدهور المستمر لقيمة العملة الوطنية. وبطبيعة الحال، فإن ممارسة هذا الخطأ يلقي ظلالاً من الشك حول الجهات والعوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف، إذا كانت السلطات المالية والنقدية نفسها لا تقدر بدقة عواقب هذا الخطأ في المستقبل بل وتمارسه. ومن ثم تسهم في إضعاف الثقة بالعملة الوطنية.

الخطأ الخامس:

عدم توخي التناسق الأمثل بين سياسة سعر الصرف وسياسة سعر الفائدة ومعدل التضخم.

من الواضح أنه في ذروة أزمة الريال اليمني فإن التناسق المرغوب بين أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي لا يتحقق. فقد خفض المركزي سعر الفائدة في مايو 2009م في وقت كان معدل توقع انخفاض قيمة الريال مرتفعاً، فأدى ذلك إلى زيادة عدم الثقة بالودائع الريالية. وعندما اشتدت أزمة الريال اليمني لجأ البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة التآثري إلى 20٪ في مارس 2010م لتشجيع الإيداع بالريال. هذا الإجراء لم يكن فاعلاً لأن معدل توقع انخفاض قيمة الريال كان مرتفعاً وأعلى من المعدل الفعلي وبمقارنة بسيطة، فإن معدل انخفاض قيمة الريال بلغ نحو 20٪ في يوليو 2010م ويعني هذا أن سعر الفائدة الحقيقي أصبح صفرًا أما إذا أضفنا إلى ذلك معدل التضخم، فإن سعر الفائدة الحقيقي يصبح سالباً.

وبنظرة إلى البيانات الرسمية المتاحة نجد ما يؤكد هذا الاستنتاج، فقد انخفضت الودائع الآجلة بالريال اليمني (شبه النقد) من 2،02٪ في مايو 2009م إلى 1،3٪ في مايو 2010م. أو من نسبة 15٪ في 2008م إلى 10٪ في 2009م.

في حين أنه كان من المتوقع أن تزيد نسبة الودائع الآجلة الريالية. وبالمقابل فإن نسبة الودائع بالعملة الأجنبية قد ارتفعت من 1،1٪ لعام 2008م إلى 1،5٪ لعام 2009م. لقد ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية مقومة بالريال من 2،525 مليار في مايو 2009م إلى 2،783 مليار في مايو 2010م. وتدل هذه الأرقام على تفضيل الأفراد الودائع الدولارية. ويمكننا ملاحظة ذلك من نسبة الدولار في المصارف. فقد بلغت نسبة الدولار نحو 42٪ لعام 2009م وأصبحت 38٪ وما زالت نسبة مرتفعة. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة الدولار خارج البنوك فإن المشكلة تصبح أكبر.

وعلى أية حال، فإن هناك تناقضاً وقع المركزي فيه عند استخدام أدوات السياسة النقدية. فعندما يكون معدل توقع انخفاض قيمة الريال مرتفعاً - وهذا ما هو متوقع - فإن تخفيض سعر الفائدة يزيد الأمر سوءاً، بينما زيادة سعر الفائدة تصبح غير كافية لإقناع الناس بالثقة بالريال ويزداد الأمر سوءاً عندما تطبق سياسة معينة في وقت غير مناسب أو في وقت متأخر وهذا ما حدث فعلاً.

الخطأ السادس:

تهاون البنك المركزي في ترسيخ استقلاليتته وفقاً للقانون والسماح بالتأثير على سياساته وأدواته. إضافة إلى الانشغال بالقضايا الإدارية وعدم التركيز على قضايا إدارة السياسة النقدية وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية الكلية. وضعف الاهتمام بالدراسات والبحوث وحلقات النقاش المتعلقة مباشرة بقضايا إدارة السياسة النقدية وآثارها على الاقتصاد الكلي، وقد انعكس هذا الضعف على المستوى المرغوب لتدفق المعلومات واستفادة بعض مراكز النفوذ منها واستغلالها في عمليات المضاربة وتحقيق المصالح الذاتية على حساب المصلحة العامة.

(3-3) التوتر السياسي وأثره على أزمة الريال:

لا ريب أن الاختلالات السياسية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن باتا من أهم وأخطر المؤثرات على تقلبات قيمة العملة الوطنية. بل إن تأثيرهما السلبي على استقرار سعر الصرف تجاوز تأثير المحددات الاقتصادية في الفترة الأخيرة.

ويامعان النظر في مدى تأثير المحددات الاقتصادية على أزمة الريال اليمني، نجد أنه يصعب الجزم أن هذه المحددات تفسر انهيار الريال اليمني بنسبة 20٪ خلال ستة أشهر.

فهي لا تفسر إلا نسبة تتراوح بين 5-7٪ على أحسن تقدير. وأياً كان الأمر، فإن تأثير التوتر السياسي الذي اقترن بنشاط المضاربين والمستفيدين من الأزمات، إضافة إلى قصور وأخطاء في إدارة السياسة النقدية، كان لها الأثر الأكبر في تدهور سعر قيمة العملة الوطنية بهذه السرعة والدرجة.

وفي حقيقة الأمر، فإن حدة التوتر السياسي في اليمن تصاعدت في السنوات الأخيرة، وهذا ما تظهره عدد من المؤشرات الأمنية، منها حرب صعدة، والاحتجاجات الجنوبية أو ما يسمى بقوى الحراك الجنوبي، والتباين بين السلطة وأحزاب المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) في ظل غياب الحوار الجاد. إضافة إلى بروز سلسلة من الأحداث الأمنية، وتصاعد نشاط القاعدة، والحروب القبلية، كل تلك المؤشرات والأحداث لا شك أنها زعزعت الاستقرار السياسي وأشاعت مناخاً

سياسياً سلبياً انعكس بصورة مباشرة وقوية على تدهور الريال اليمني وتعميق أزمته وجروحه.

وأياً كان الأمر، فإن التوتر السياسي يرفع درجة المخاطر السياسية وهي مخاطر تمس كل جوانب الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي ويأتي في مقدمة هذه المخاطر ارتفاع مخاطر تقلبات سعر صرف العملة الوطنية.

يؤثر التوتر السياسي سلباً على قيمة الريال من جهات مختلفة:

- فالتوتر السياسي يعمق عدم الثقة واليقين بالمستقبل مما يزيد من مخاطر الاحتفاظ بالعملة الوطنية. ومن ثم يفضل المستثمرون والمودعون اقتناء العملات الأجنبية. ويؤكد هذا مؤشر الدولار في البنوك وفي منازل الأفراد الذي مازال مرتفعاً.
- وفي ظل التوتر السياسي والقلق الأمنية، هناك من يرغب في تسهيل أصوله الثابتة وتحويلها إلى عملات أجنبية مما يسهل تحويلها إلى الخارج. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث يلجأ المستثمرون إلى زيادة استثماراتهم في الخارج. ويترتب على هذه التصرفات زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الدولار) بينما ينخفض الطلب على النقود الوطنية، مسبباً تصاعد سعر صرف الدولار.
- يمثل التوتر السياسي للمضاربين والمنتفعين والمتنفذين فرصة ثمينة لجني مكاسب سريعة من عملية المضاربة بالدولار. وخاصة عندما تتوفر لديهم سيولة نقدية ناجمة عن زيادة الإنفاق السياسي أو تحويل حساباتهم الجارية والآجلة بالريال إلى دولار مستغلين امتداد نفوذهم إلى أروقة صناعة القرار النقدي والمصرفي.
- إن التوتر السياسي يحول أولويات التنمية وأولويات الإنفاق العام وأولويات تخصيص الموارد العامة. حيث تزيد حصة الإنفاق السياسي في الموازنة وخارج الموازنة مع تمويله بإصدار نقدي جديد مما يسبب سيولة نقدية مفرطة بالريال تتجه مباشرة إلى شراء الدولار.
- وفي ظل التوتر السياسي تنشط تجارة الأسلحة وترجم نقدياً إلى زيادة طلب على النقد الأجنبي، ومن ثم مزيداً من الضغوط على الريال اليمني.

- يعزز التوتر السياسي من المناخ الطارد للاستثمار الأجنبي والسياحة والتحويلات، مسبباً انخفاض تدفق النقد الأجنبي إلى اليمن. ومن ثم انخفاض عرض النقد الأجنبي الذي يقترن بزيادة الطلب عليه وبالتالي مزيداً من تدهور قيمة الريال اليمني.

وعلى أية حال، فإن التوتر السياسي يدمر حالة الثقة عند الناس ويزيد مخاوفهم وقلقهم، فيتحول هذا الشعور إلى رغبة كبيرة ومتزايدة في الاحتفاظ بالنقد الأجنبي والتخلي عن النقد الوطني (الريال). ومرة أخرى فإن نسبة الدولار المرتفعة تؤكد هذه المخاوف والقلق الشائع. كما يدل على ذلك حجم التدفق من وإلى اليمن، حيث تظهر بيانات ميزان المدفوعات مايلي:

-انخفض تدفق الاستثمارات النفطية إلى الداخل من 5,2331 مليون دولار عام 2008م إلى 1676 مليون دولار عام 2009م.

بينما ارتفع تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج من 1659 مليون دولار عام 2008م إلى 1547 مليون دولار عام 2009. صحيح أن جزءاً كبيراً من هذه الأرقام يمثل حصص شركات النفط إلا أن هذا يعكس أيضاً أثر التوتر السياسي.

ومن جانب آخر فإن استثمارات البنوك التجارية في الخارج ارتفعت من 5,128 مليون دولار عام 2008م إلى 555 مليون دولار عام 2009م.

ومن اللافت للنظر أن جانباً كبيراً من هذه المؤشرات يفسر بالآثار السلبية للتوتر السياسي. إضافة إلى ذلك فإن ضعف مناخ الاستثمار قد أثر سلباً وأدى إلى تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج.

رابعاً: الريال.. إلى أين؟

إن سعر صرف العملة الوطنية يعتبر مؤشراً أساسياً لقياس حالة نبض الاقتصاد الكلي. فالانخفاض المتتالي لقيمة الريال (ارتفاع سعر الصرف) إنما يعكس حالة اعتلال الاقتصاد الكلي الذي تزيده تفاقم الاختلالات السياسية.

وبطبيعة الحال، فإن وجود عجز في الحساب الجاري لا يقابله فائض في الحساب الرأسمالي، واختلال المالية العامة للدولة والسيولة النقدية المفرطة كلها تشكل جذور

أزمة تدهور قيمة الريال اليمني في الأجل المتوسط والطويل. كما أن ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف القدرات الإنتاجية ومن ثم محدودية الصادرات غير النفطية تعكس نفسها على ريال ضعيف أمام دولار قوي وإن كان هذا الدولار ضعيفاً في الخارج.

وأياً كان الأمر فإن المحددات الاقتصادية الأساسية لا تستطيع تفسير التدهور السريع في قيمة الريال اليمني في الأجل القصير. فالتوتر السياسي، والفساد وأخطاء إدارة السياسة النقدية، وزيادة القلق والهلع، ونشاط المضاربين، وضعف الإشراف والرقابة يفسر بدرجة كبيرة التدهور المتسارع في قيمة الريال.

على أية حال، فإن مستقبل الريال اليمني واستقراره يعتمدان على الجدية في تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي، وزيادة قدراته الإنتاجية، لأن الغطاء الحقيقي للعملة الوطنية هو القدرة الإنتاجية الكبيرة للاقتصاد الوطني. وإذا كان الإصلاح الاقتصادي الشامل هو الشرط الضروري لضمان استقرار قيمة العملة الوطنية، إلا أن هذا ليس كافياً، فالشرط الكافي هو تحقيق الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد، وبعبارة أخرى الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل هو الضمان الأساسي لاستقرار قيمة العملة الوطنية في المستقبل. وأي فشل في تحقيق الإصلاح الشامل، فإن مستقبل الريال محفوف بالمخاطر.

بيد أن فرملة تدهور سعر الصرف في الأجل القصير تتطلب اتخاذ إجراءات ضرورية لكبح جماح التدهور، ومن أهمها مايلي:

1- تخلي البنك المركزي عن أسلوبه السابق في التدخل في سوق الصرف الأجنبي. أي التخلي عن أسلوب البيع بالمزايدة إلى أعلى وأسلوب البيع المفتوح للدولار دون أن يرتبط بحاجة فعلية للنشاط الاقتصادي، وأقترح هنا اعتماد أسلوب التدخل النوعي في السوق وفقاً لاحتياجات السوق من السلع الأساسية بعد إجراء تقييم تشارك فيه الجهات المختصة لحاجة البلاد من السلع. إن التدخل النوعي يتطلب أن يبيع المركزي الدولار للبنوك وشركات الصرافة الملتزمة بالنظام وفق سعر معين للدولار يميل إلى الانخفاض وليس إلى الارتفاع. على أن

يستمر هذا الاتجاه حتى يتم استعادة العلاقة الصحيحة بين الدولار والريال واستعادة الثقة بالريال.

2- تطوير وتقوية نظام الإشراف والرقابة على أعمال الصرافة، في الاتجاه الذي يعزز استقرار سعر الصرف ويمنع التلاعب والمضاربات في العملة. وهذا يتطلب تقوية نظام المراقبة على حركة بيع وشراء النقد الأجنبي، وأسعار البيع والشراء في البنوك وشركات الصرافة، والتدقيق فيما إذا كانت حركة البيع والشراء غير طبيعية أو غير مبررة ومن ثم معاقبة المخالفين. كما يتطلب ذلك تطوير قانون الصرافة ولائحة أعمال الصرافة لتحقيق نظام فاعل للإشراف والرقابة.

3- تطوير السياسة النقدية، ونقطة البداية هي الالتزام الفعلي باستقلالية البنك المركزي، وتفرغ محافظ البنك لقضايا إدارة السياسة النقدية وعدم الانشغال بالقضايا الإدارية والمالية لموظفي البنك وتركها لوكلاء المحافظ.

4- التخلي عن وهم التنافسية التي تقتضي دائماً زيادة سعر الصرف بنسبة معينة، لأن هذا يفتح المجال للتوقعات السيئة. والتركيز بدلاً عن ذلك على هدف تحقيق استقرار سعر الصرف. وهذا سيكون بديلاً أفضل عن رفع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى كبح النشاط الاستثماري الحقيقي وتعميق الركود الاقتصادي ومن ثم زيادة الضغوط التضخمية وتقلبات سعر الصرف.

5- قيام البنك المركزي بمراقبة حركة السيولة النقدية والتحكم في معدل نمو السيولة كي تتسق مع متطلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي، وضمان عدم استخدام السيولة المفرطة في شراء الدولار. إضافة إلى مراقبة حركة التمويل للبنوك والتأكد من أنها تمويل أنشطة اقتصادية حقيقية وليس مضاربات على الدولار.

6- قيام البنك المركزي بتحسين وتطوير نظام تدفق المعلومات واختيار الأوقات المناسبة للإفصاح عنها، حتى لا يتم استغلال هذه المعلومات من قبل المضاربين والمتنفذين لمصالحهم الشخصية، وبصورة عامة ليس أمراً سليماً أن يقدم المركزي معلومات مفاجئة تغذي التوقعات السلبية عن العملة، ومن أمثلة المعلومات المفاجئة، نشر معلومات عن نسب الاحتياطي النقدي أو الإفلاس أو نسب

- القروض الراكدة في البنوك، أو حجم تدخل المركزي في بيع العملات الأجنبية قبل الوقت المناسب أو قبل عملية التنفيذ.
- ومن جهة أخرى، فينبغي ألا يتأخر البنك المركزي عن تقديم المعلومات الصحيحة أو دحض الشائعات أو توضيح حقائق الأمور إذا كان ذلك يعزز الثقة ويزيل المخاوف.
- 7- وفي إطار منظومة الإصلاحات الشاملة يمكن النظر في استبدال العملة الوطنية الحالية من خلال سحب الريال من التداول، واستبداله بعملة جديدة كالدينار مثلاً، واعتماده كعملة وطنية لترسيخ واستعادة الثقة بالعملة الوطنية.
- 8- الإسراع في إصدار الصكوك الإسلامية لجذب المدخرات، وتحريك عجلة التنمية والنمو الاقتصادي وبما يمكن من تطوير وتنويع أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي.
- 9- الاهتمام بقطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي، ورفده بالكوادر الكفؤة والأمانة والنزاهة، وإنشاء قطاع الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية، ورفده بالكوادر الكفؤة وذات المرجعيات الشرعية.
- 10- إعطاء اهتمام كبير لقطاع الدراسات والبحوث في البنك المركزي، كي يتمكن من أداء دوره في تقديم الدراسات والتقييمات بمجريات السياسة النقدية وتفاعلاتها، وتوسيع نطاق الاستشارة مع المختصين والأكاديميين الاقتصاديين.
- 11- إزالة بؤر التوتر السياسي، وحل القضايا الملتهبة في البلاد، من خلال الحوار الجاد وإشاعة السلام والاستقرار. من أجل ترسيخ الثقة وإزالة المخاوف والقلق، بغية تحقيق مناخ استثماري جاذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي والنشاط السياحي والرساميل الأجنبية.
- 12- ضبط المالية العامة، وتوقيف الإنفاق السياسي غير الضروري، وترشيد إنفاق الدولة بالدولار على شراء السيارات والسفريات والمؤتمرات غير الضرورية.
- 13- مكافحة تهريب السلع، لأن ذلك يتم بالدولار مما يفاقم من فائض الطلب على الدولار.

14- إخراج بنك المغتربين إلى حيز الوجود، بحيث يتولى استقبال تحويلات وودائع المغتربين بالنقد الأجنبي، إضافة إلى دور البنوك الأخرى في هذا المجال.

15- إلزام مؤسسات القطاع العام والمختلط بإيداع مالديها من نقد أجنبي في البنك المركزي وفي البنوك تحت رقابة وإشراف البنك المركزي.

ومهما يكن الأمر، فإن المستقبل الآمن للعملة الوطنية لا يمكن ضمانه بالمسكنات أو الإجراءات العاجلة، وإنما بالولوج الحقيقي في عملية الإصلاح الشامل، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

(6-16) اتجاهات السياسة النقدية في اليمن

أولاً: عناصر الإصلاح النقدي:

ظلت السياسة النقدية إلى منتصف التسعينات تابعة للسياسة المالية بسبب سياسات تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي وتطبيق نظام سعر الصرف الثابت. وقد انعكس هذا الوضع على السياسة النقدية التي كان عليها أن تتولى معالجة تقلبات ميزان المدفوعات وكان هذا الوضع غير قابل للاستمرار لذلك تم تطبيق برنامج إصلاح مالي ونقدي استهدف إعادة تركيز أولويات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي مثل تحقيق استقرار معدل التضخم وسعر الصرف الريال اليمني.

لذلك أدخلت جملة من الإجراءات على أدوات السياسة النقدية ومنها:

- إصدار أذون الخزانة منذ 1995م كوسيلة لتمويل عجز الموازنة وسحب السيولة الزائدة بيد الأفراد وكبح الضغوط التضخمية.
- إصدار البنك المركزي شهادات الإبداع لامتصاص السيولة الزائدة الناجمة عن تراكم احتياطي الدولة من النقد الأجنبي كوسيلة تعقيم للأثر التوسعي للاحتياطيات على عرض النقود.
- تحديد سعر الفائدة التأشيري عند مستواه الذي حدده البنك المركزي منذ 2000 وإعطاء الحرية للبنوك التجارية في تحديد أسعار الفوائد على قروضها.

- رفع البنك المركزي في يناير 2003 نسبة الاحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية من 10٪ إلى 20٪ بهدف امتصاص سيولة النقد الأجنبي والحد من الدولار.
- غير أن نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالريال ظلت ثابتة عند 10٪ منذ يوليو 2000م.
- وفي يوليو 2005م قرر البنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية إلى 35٪ بهدف الحد من المضاربة على الدولار ومنع تصاعد سعر الصرف.
- استمر البنك المركزي في التدخل النشط والموجه في سوق الصرف الأجنبي بائعاً للدولار لامتصاص السيولة وكبح الضغوط التضخمية وتأمين استقرار سعر الصرف حيث ارتفع حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار من (520) مليون دولار لعام 2002 إلى (628) مليون دولار لعام 2003 إلى مليار دولار لعام 2005.
- انطلقت تلك الإجراءات المذكورة سابقاً من أهمية التركيز على أوليات تحقيق الاستقرار النقدي كهدف نهائي مقدم على أولوية النمو والتشغيل.
- ولذلك، فقد تحدد الهدف الوسيط للسياسات النقدية في التحكم في نمو عرض النقود كهدف أداء للسياسات النقدية.
- إضافة إلى ذلك تعزيز استقلالية البنك المركزي وترسيخ دوره في الإشراف والرقابة على أداء الجهاز المصرفي وسياسة الائتمان بالتركيز على أهمية تأهيل البنوك وزيادة رأسماها وتشجيع تنويع المصارف.

ثانياً: مؤشرات نتائج الإصلاح النقدي:

يعرض جدول (1) أبرز المؤشرات النقدية والذي يبين اتجاهات السياسة النقدية خلال الفترة 2003-2005م وذلك على النحو الآتي:

1- ارتفع عرض النقود بالمقياس الواسع (M2) من (797.4) مليار ريال لعام 2004م إلى (1012.2) مليار ريال لعام 2005 غير أن الزيادة كانت بمعدلات متناقصة.

وقد بلغ معدل النمو المتوسط لعرض النقود نحو 15.1٪ خلال الفترة 2003-2005م.

وتشكل الزيادة في صافي الأصول الخارجية الناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية السبب الرئيسي لزيادة عرض النقود.

حيث ارتفع صافي الأصول الخارجية للدولة من قيمته 971.5 مليار ريال لعام 2003م إلى (1199.5) مليار ريال لعام 2005م.

بينما تراجع صافي الائتمان للحكومة (صافي اقتراض الحكومة) من سالب (45.6) مليار لعام 2003م إلى سالب (82.1) مليار ريال 2002م.

وقد كان للأثر التوسعي لعرض النقود بسبب تراكم صافي الأصول الخارجية دوره في زيادة الضغوط التضخمية بصورة غير مباشرة ومن خلال تقلبات ميزان المدفوعات.

ومن ناحية أخرى، فإن مكونات الزيادة في عرض النقود ترجع إلى الزيادة في عرض النقود (M_1)، حيث ارتفع النقد من (374.5) مليار ريال لعام 2003 إلى (424.6) مليار ريال لعام 2005م، وقد تمت الزيادة بمعدلات متناقصة حيث انخفضت نسبة زيادة النقد من 13.4٪ لعام 2003 إلى 12.4٪ و 8.7٪ للسنوات 2004، 2005، على التوالي.

وفي نفس الوقت، فإن نسبة الزيادة في شبه النقد كانت بمعدلات متناقصة أكبر مقارنة بمعدلات نمو النقد، حيث انخفضت النسبة من 25.6٪ لعام 2003 إلى 11.6٪ لعام 2005م أي بجوالي (14) نقطة مئوية.

ويعزي هذا إلى الزيادة البطيئة في ودائع الأجل والتي تكون المصدر الرئيسي لشبه النقد مما يدل على الأثر المتواضع للسياسات النقدية في جذب الودائع إلى الجهاز المصرفي.

2- وفيما يتعلق بالنقد في التداول (العملة خارج البنوك) فإن نسبة الزيادة قد تذبذبت بين ارتفاع وانخفاض، حيث انخفضت نسبة العملة خارج البنوك من (12.3٪) لعام 2003 إلى 10.8٪ لعام 2004 ثم عاودت النسبة في الارتفاع إلى 12.7٪ لعام 2005م.

وهذا يشير إلى زيادة تفضيل الجمهور للسيولة خارج البنوك والذي يعكس تواضع فاعلية إجراءات السياسة النقدية في امتصاص السيولة زائدة.

ويعزز هذه النتيجة النظر في معدل نمو الودائع الجارية خلال نفس الفترة، حيث يلاحظ أن معدل زيادة الودائع الجارية قد اتسم بالثبات النسبي 17.9٪، 17.7٪ لعامي 2003، 2004 على التوالي.

بينما كان معدل نمو الودائع الجارية سالباً في عام 2005م (-4.1٪) حيث انخفض حجم الودائع الجارية من (92.6) مليار ريال لعام 2004 إلى (88.8) مليار لعام 2005. الأمر الذي ينعكس على ارتفاع نسبة النقد المتداول إلى إجمالي الودائع الجارية والتي تؤكد تفضيل الجمهور للسيولة خارج البنوك.

3- إن مقارنة معدل نمو عرض النقود بمعدل نمو الناتج الحقيقي يبين مستوى مرونة الإفراط النقدي وبالتالي مستوى الضغوط التضخمية على الأسعار خلال الفترة 2003-2005، يلاحظ أن معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي، حيث بلغ معدل نمو عرض النقود نحو 15٪ في المتوسط، بينما بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي نحو 4.1٪ في المتوسط، أي أن معامل مرونة الإفراط النقدي هو (3.8) وهو رقم مرتفع.

وهذا يدل على أنه بالرغم من انخفاض معدل نمو عرض النقود إلا أن انخفاض وتدني معدل النمو الحقيقي كان أكبر. الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية على الأسعار.

إن الأثر التوسعي لتراكم صافي الأصول الأجنبية على عرض النقود. إضافة إلى اختناقات جانب العرض المحلي من السلع وكذلك ارتفاع سرعة دوران النقود قد عزز

الضغوط التضخمية، حيث ارتفعت من 2.11 لعام 2003 إلى 3.1 لعام 2004 ولكنها انخفضت إلى 2.64 أكتوبر 2005م.

4- ولقياس أثر إجراءات الإصلاح النقدي على نسبة تفضيل السيولة فإنه بالنظر إلى مؤشري نسبة السيولة إلى العرض النقدي ونسبة السيولة إلى إجمالي الودائع نجد ما يلي:

ارتفعت نسبة السيولة إلى العرض النقدي من 34٪ لعام 2003 إلى 37٪ لعام 2004.

وكذلك انخفضت نسبة تفضيل السيولة إلى إجمالي الودائع من 56.6٪ لعام 2003 إلى 54.7٪ حتى أكتوبر 2005م.

وكلا المؤشران يوضحان أن هناك تحسن نسبي في نسبة تفضيل السيولة وأن الإجراءات المنفذة قد تمكنت من جذب الجمهور في التعامل مع الجهاز المصرفي غير أن هذا التحسن النسبي ما زال بطيئاً وغير كافي بالنظر إلى أن هذه النسبة تتراوح بين الانخفاض والارتفاع.

5- ومن ناحية أخرى، فإن معدل نمو شبه النقود يبين مدى كفاءة الجهاز المصرفي وبالتالي إجراءات الإصلاح النقدي في جذب الودائع الآجلة للجمهور بمختلف أشكالها الإدخارية والآجلة وبالعملات الأجنبية.

غير أن هذه النسبة قد انخفضت من 25.6٪ لعام 2003 إلى 17.1٪ لعام 2002م ثم إلى 11.6٪ حتى أكتوبر 2005م أي أن مختلف الودائع قد ارتفع من (449.9) مليار لعام 2003 إلى 526.7 مليار لعام 2004م ثم إلى (58.76) مليار حتى أكتوبر 2005م.

وهذا المؤشر يبين أن هناك تحسن نسبي في جذب وودائع الجمهور، غير أنه ما زال بطيئاً بالنظر إلى معدلات النمو المتناقصة.

جدول (1) المؤشرات النقدية

2005	2004	2003	
1012.2	917.3	797.4	* عرض النقود (M ₂)
424.6	390.5	374.5	النقد (M ₁)
(335.8)	(297.9)	(268.8)	النقد المتداول (C)
(88.8)	(92.6)	(78.8)	الودائع تحت الطلب (D)
587.6	526.7	449.9	شبه النقد
			* العوامل المؤثرة على عرض النقود
1199.5	1117.6	971.5	- صافي الأصول الخارجية
82.1-	64.8-	45.6-	- صافي اقتراض الحكومة
239.6	185.6	138.9	- الائتمان للقطاع غير الحكومي
344.7-	321-	344.7-	- أخرى (صافي)
			* معدلات النمو %
%10.3	%15.04	%19.97	- عرض النقود
%8.7	%12.4	%13.4	- النقد
%12.7	%10.8	%12.3	- العملة خارج البنوك (C)
%11.6	%17.1	%25.6	- شبه النقد
%4.6	%3.57	%4	معدل نمو الناتج الحقيقي
2.2	4.2	4.99	مرونة الإفراط النقدي
			معدل التخضم
%33	%37	%34	نسبة العملة إلى عرض النقود
%54.7	%51.9	%56.6	نسبة العملة إلى الودائع
2.64	3.1	2.11	سرعة دوران النقود
%16.4	%12	%12	معدل التضخم
%7.7	108	%15.97	معامل الضغط التضخمي

6- من ناحية أخرى، فإن ظاهرة الدولار ما زالت تمثل مشكلة للاقتصاد حيث أن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع ما زالت مرتفعة نسبياً، حيث ظلت عند نسبة 50.3٪، 50.5٪ للفترة 2003، 2005م على التوالي وإن انخفضت إلى 46.03٪ لعام 2004م.

ثالثاً : اتجاهات السياسة النقدية للفترة 2011 – 2012 :

يبين جول (2) أبرز مؤشرات ومتغيرات السياسة النقدية حيث تركزت أولويات السياسة النقدية خلال عام 2012 على المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف للريال بالإضافة إلى توفير هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وأسواق النقد. وتعكس هذه الأولويات المرحلة الانتقالية في جانبها الاقتصادي وهي المرحلة التي أعقبت ثورة التغيير السلمية (2011).

فقد ارتفع العرض النقدي من 2268.2 مليار ريال في عام 2011 إلى 2756.8 مليار ريال في عام 2012 بزيادة قدرها 488.5 مليار ريال وبنسبة 21.5٪، وقد جاءت هذه التطورات في السيولة المحلية وفقاً للتطورات في مكوناتها والعوامل المؤثرة في العرض النقدي وكما يلي :

- ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي من 1379.2 مليار ريال في عام 2011 إلى 1569.8 مليار ريال في عام 2012 بزيادة قدرها 190.6 مليار ريال. وتوزعت الزيادة في صافي الأصول الأجنبية المشار إليها آنفاً بواقع 138.1 مليار ريال للبنك المركزي و 52.5 مليار ريال للبنوك التجارية والإسلامية.
- ارتفاع صافي الأصول المحلية لعام 2012 حيث ارتفعت بمقدار 297.9 مليار ريال وبمعدل نمو قدره 33.5٪، مقارنة بارتفاع قدره 315.5 مليار ريال وبمعدل نمو 55.0٪ في العام السابق، وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية خلال عام 2012 محصلة للأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة بمقدار 314.3 مليار ريال وارتفاع الائتمان الممنوح للقاعات غير الحكومية بمقدار 106.1 مليار ريال وتراجع صافي البنود الأخرى بمقدار 122.4 مليار ريال. أما

بالنسبة لموقف الموازنة العامة مع الجهاز المصرفي فقد ارتفع تمويل عجز الموازنة العامة بمقدار ضئيل من 312.0 مليار ريال في عام 2011 إلى 314.3 مليار ريال في عام 2012.

- ارتفاع السيولة المحلية خلال عام 2012 وفقاً لمكوناتها، تمثلت بارتفاع قدره 111.8 مليار ريال لعرض النقد (M1) وارتفاع شبه النقد بمقدار 376.7 مليار ريال، وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) نتيجة للزيادة في العملة المتداولة بمقدار 26.0 مليار ريال وارتفاع ودائع تحت الطلب بالريال بمقدار 85.9 مليار ريال بالمقارنة مع عام 2011.
- أما الارتفاع المسجل في شبه النقد خلال عام 2012 فقد جاء حصيلة للارتفاع في كل من ودائع الادخار والمخصصة ولأجل والضمان الاجتماعي بالريال بمقدار 242.4 مليار ريال، وارتفاع الودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 134.3 مليار ريال وذلك بالمقارنة مع عام 2011.
- ومن جانب آخر انخفضت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال من 46.7٪ في عام 2011 إلى 39.8٪ في عام 2012 في حين ارتفعت نسبة ودائع شبه النقد بالريال إلى العرض النقدي الواسع بالريال من 40.4٪ إلى 45.3٪، خلال نفس الفترة، وبلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 26.7٪، في عام 2012 مقارنة بـ 26.6٪ في العام السابق. وتلك تمثل زيادة طبيعية في هذه النسبة.

جدول (1) المسح النقدي

2012	2011	الخصوم	الأصول	البيان
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)				
2756.8	2268.2			السيولة المحلية
1104.8	993.0			النقد
803.3	777.4			العملة خارج البنوك
301.5	215.6			ودائع تحت الطلب
915.4	673.0			شبه النقد (بالريال)
736.5	602.2			ودائع بالعملات الأجنبية
1569.8	1379.2			صافي الأصول الخارجية
1056.7	918.6			البنك المركزي
513.1	460.6			البنوك التجارية والإسلامية
1187.0	889.0			صافي الأصول المحلية
1406.7	1092.4			صافي المستحقات على الحكومة ، منها:
1406.7	1092.4			إجمالي تمويل الموازنة (صافي)
650.8	544.7			المستحقات على القطاعات غير الحكومية
373.8	366.9			القطاع الخاص
277.0	177.8			المؤسسات العامة
870.5-	748.1-			صافي العوامل الأخرى
				(نسب التغير من رصيد السيولة المحلية في
				العام السابق
8.4	13.9-			صافي الأصول الخارجية
13.1	13.9			صافي الأصول المحلية
13.9	13.8			إجمالي تمويل الموازنة (صافي)
0.3	3.2-			المستحقات على القطاع الخاص
				(نسب التغير من رصيد العام السابق)
21.5	0.1			السيولة المحلية
21.3	11.9			السيولة المحلية بالريال
1.9	16.3-			المستحقات على القطاع الخاص

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2012، ص-

(7-16) ملخص الفصل

• السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود كهدف وسيط من أجل التأثير على الناتج الكلي والأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.

• أدوات السياسة النقدية تتكون من :

- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني.

- سياسة السوق المفتوحة.

- سياسة سعر الخصم.

- وسائل الإقناع الأدبي.

• تستخدم السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية من خلال تطبيق سياسات نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي يسبب انخفاض سعر الفائدة.

يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار فالطلب الكلي وبالتالي التأثير على الدخل التوازني حيث يزيد الدخل في هذه الحالة.

- يشترط لنجاح السياسة النقدية التوسعية أن توجد علاقة عكسية قوية بين

سعر الفائدة وبين حجم الاستثمار إضافة إلى ثبات المستوى العام للأسعار.

- تستخدم سياسات نقدية انكماشية لمعالجة الفجوة التضخمية حيث يكون

الهدف الوسيط هو تخفيض عرض النقود الذي يسبب ارتفاع سعر الفائدة.

يسبب ارتفاع سعر الفائدة انخفاض الاستثمار فالطلب الكلي فالدخل.

- ويشترط لنجاح هذه السياسة عدم ارتفاع معدل البطالة عند تخفيض عرض النقود.

• هناك تعارض أو تناقض بين الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

عندما يختار البنك المركزي عرض النقود كهدف وسيط فإنه يفقد السيطرة على سعر الفائدة. أي أن تثبيت عرض النقود يكون على حساب تقلبات سعر الفائدة وإذا اختار سعر الفائدة كهدف وسيط، فإنه يفقد السيطرة على عرض النقود. أي أن تثبيت سعر الفائدة يكون على حساب تقلبات عرض النقود.

مسرد مصطلحات الفصل

السياسة النقدية – الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية – التناقض بين الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

أسئلة الفصل

س1: عرف بدقة ما يلي:

1- السياسة النقدية.

2- سياسة سعر الخصم.

3- الأهداف الوسيطة والأهداف النهائية.

س2: ناقش مظاهر التناقض في الأهداف الوسيطة في الحالات الآتية:

أ. التحكم في عرض النقود.

ب. التحكم في سعر الفائدة.

س3: ناقش ما يلي:

أ: الأخطاء في إدارة سعر الصرف بالريال اليمني.

ب: أسباب أزمة الريال اليمني.

مراجع مختارة للفصل

1. محمد الأفندي، أولويات السياسة النقدية والمالية في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد (28) سبتمبر 2007.

2. Dornbusch ، R. and Stanley Fischer، Macroeconomics، Mc Graw – Hill، Fifth edition، 1995.

الفصل السابع عشر

النقود والدخل والأسعار

الأهداف:

النقود والدخل (الناتج) والأسعار ثلاثة مصطلحات أساسية في النشاط الاقتصادي تربط فيما بينهم علاقة وثيقة ومتداخلة.

النقود تمارس دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي (الناتج) والناتج (الدخل) محدد أساساً لحجم النقود ومستواها الملائم للإستقرار.

وكل من النقود والناتج لهما أثراً ملحوظاً على المستوى العام للأسعار ومن ناحية أخرى، فإن المستوى العام للأسعار يؤثر على قيمة النقود (القوة الشرائية للنقود)، ويؤثر على حجم الطلب الكلي والعرض الكلي.

هذه العلاقات المتداخلة تتطلب أدوات ونماذج تحليل كلي لبيان أثر السياسات النقدية على الدخل والأسعار وأسعار الفائدة أو عائد المشاركة في اقتصاد يعمل وفق آلية المشاركة في الأرباح والخسائر.

ولكن في عالم الواقع السياسات النقدية لا تعمل وحدها ولكنها تؤثر وتتأثر بسياسات اقتصادية أخرى وفي مقدمتها السياسات المالية.

هذا الفصل، يقدم أبرز نماذج التحليل الكلي من أجل توضيح دور السياسات النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي ومن أبرز هذه النماذج: نموذج IS-LM ونموذج الطلب الكلي والعرض الكلي AD/AS.

هذه القضايا والموضوعات سيتم تناولها تباعاً على النحو الآتي:

أولاً: نموذج IS-LM.

ثانياً: السياسات النقدية والمالية في نموذج IS-LM.

ثالثاً: السياسات النقدية والمالية في نموذج الطلب الكلي / العرض الكلي (AS/AD).

رابعاً: ملخص الفصل.

(17-1) نموذج IS-LM

أولاً: تعريف نموذج IS-LM:

يعتبر نموذج IS-LM أداة تحليل كلي يستخدم لتحليل توازن الاقتصاد الكلي حيث يتكئ هذا النموذج على الفروض الأساسية التالية:

1- ثبات أو جهود المستوى العام للأسعار وهو الغرض الذي يتفق مع منطق المدرسة الكينزية الأولى (كينز ومعاصرة).
2- هيكل الاقتصاد الكلي يتكون من سوقين رئيسيين:

أ. سوق السلع والخدمات ويعبر عنه بمنحنى IS حيث يصف منحنى IS التوازن في سوق السلع وكل نقطة عليه تمثل نقطة توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر معين لسعر الفائدة.

ولهذا المنحنى ميلاً سالباً يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الدخل (الناتج) وسعر الفائدة.

وتعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

وعندما يرتفع سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار ينخفض وبالتالي فإن الطلب الكلي ينخفض باعتبار أن الاستثمار عنصر من عناصر الطلب الكلي.

وإذا انخفض الطلب الكلي، فإن الدخل ينخفض. يتحقق التوازن في سوق السلع عندما يكون الطلب الكلي على السلع يساوي العرض من السلع أو عندما الإدخار يساوي الاستثمار ولذلك يسمى (منحنى IS).

ب. سوق النقود ويعبر عنه بالمنحنى (LM) الذي يصف التوازن في سوق النقود. كل نقطة على منحنى LM تمثل نقطة توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين.

ولهذا المنحنى ميلاً موجباً يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود.

ت. التوازن الكلي الذي يتكون من توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود. وهذا التوازن يمثل توازنا للدخل في جانب الطلب الكلي.

وبيانياً، فإن هذا التوازن يعبر عنه بالجمع بين منحنى IS ومنحنى LM. وتقاطعهما عند نقطة واحدة تمثل نقطة توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين.

• وفي اقتصاد كينزي، فإن سعر الفائدة يشكل حلقة الربط بين سوق السلع وسوق النقود. أو حلقة الربط بين القطاع الحقيقي من الاقتصاد والقطاع النقدي. وكما ذكرنا في فصول سابقة، فإن سعر الفائدة يعتبر سعراً نقدياً يتحدد في سوق النقود وفقاً للرؤية الكينزية.

ولكن هذا السعر يتمكن من الانتقال إلى سوق السلع من خلال دالة الاستثمار التي تعتبر عنصر من عناصر سوق السلع. ومن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

وعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود، فإن حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح. ث. اختلال توازن الدخل:

توازن الدخل في جانب الطلب الكلي كما يعبر عنه تقاطع منحنى IS مع منحنى LM لا يقبع دائماً في نقطة معينه، ولكنه يتقلب صعوداً أو هبوطاً.

ويؤدي تغير اتجاهات السياسات النقدية والمالية إلى تغير ظروف الطلب في سوق السلع وسوق النقود.

وبيانياً، فإن اختلال توازن الدخل يعبر عنه بانتقال كل من منحنى (LM) من موقعه الأصلي إلى مواقع جديدة. وينتقل منحنى IS يميناً أو يساراً بسبب تغير اتجاه السياسات المالية التي تمارس تأثيرها على جانب الانفاق على السلع والخدمات.

بينما ينتقل (LM) يميناً أو يساراً بسبب تغير اتجاه السياسات النقدية التي تمارس تأثيرها على سوق النقود.

وعندما يمتثل توازن الدخل، فإن هذا يعني الانتقال إلى توازن جديد للدخل في ظل مستويات معينة من سعر الفائدة ومستويات جديدة من النقود والانفاق.

وعموماً، فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية تدفع بتوازن الدخل إلى مستويات أعلى، بينما يحدث العكس عندما تكون السياسات المالية والنقدية انكماشية. هـ. ومن ناحية أخرى، فإن نموذج IS-LM قد تعرض للانتقادات لاذعة من أهمها إهمال الأسعار وكيفية تحديده. وهو إهمال ناجم عن إغفال هذا النموذج لجانب العرض الكلي من الاقتصاد.

لذلك، هناك نموذج آخر يسمى نموذج الطلب الكلي / العرض الكلي (AD/AS) يأخذ بعين الاعتبار هذه الانتقادات.

ثانياً: سوق السلع واشتقاق منحنى IS:

أ. هيكل سوق السلع:

يتضمن سوق السلع مكونات الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يتكون من:

- استهلاك القطاع العائلي (C).
 - الانفاق الاستثماري لقطاع الأعمال (I).
 - الانفاق الحكومي (G).
 - صاف الانفاق الخارجي (الصادرات والواردات) أو (NX).
- ويافترض أن $NX = 0$ أي أن الصادرات تساوي الواردات، فإن مكونات الطلب الكلي وفقاً للرؤية الكينزية هي:

$$AD = C + I + G \quad 1) \leftarrow$$

1- دالة الاستهلاك: C

تعتمد دالة الاستهلاك على الدخل المتاح $C = f(y^d)$

$$أو: C = a_0 + a_1 y^d \quad 2) \leftarrow$$

حيث $a_1 =$ الميل الحدي للإستهلاك

$$y^d = \text{الدخل المطلق المتاح}$$

وحيث الدخل المتاح = الدخل - الضرائب

$$y^d = Y - T \quad \text{أو:}$$

2- تعتمد دالة الضرائب على الضرائب المقطوعة (T_0) وعلى الضريبة النسبية من الدخل ($t_1 y$)

$$3) \leftarrow T = T_0 + t_1 y \quad \text{أو:}$$

3- دالة الاستثمار I:

تعتمد دالة الاستثمار وفقاً لرؤية كينز على الاستثمار التلقائي (I_0) الذي يعتمد على توقعات رجال الأعمال وعلى سعر الفائدة (بعلاقة عكسية) بين الاستثمار وسوء الفائدة (r).

$$4) \leftarrow I = I_0 - br$$

4- الانفاق الحكومي يعتبر متغير خارجي تحدده الأولويات السياسية والاقتصادية للحكومة:

$$5) \leftarrow G = G_0 \quad \text{أو:}$$

والآن بإدخال المعادلات 2، 3، 4، 5 في معادلة الطلب الكلي (1) نجد أن:

$$AD = a_0 + a_1 \{y - T_0 - t_1 y\} + I_0 - br + G_0$$

$$AD = a_0 + a_1 T_0 \{a_1 y - a_1 t_1 y\} + I_0 + G_0 - br$$

$$AD = \{a_0 + a_1 T_0 + I_0 + G_0\} + a_1 (1 - t_1) y - br$$

$$AD = A_0 + a_1 (1 - t_1) y - br \quad 6) \leftarrow$$

$$a_0 - a_1 T_0 + I_0 + G_0 = A_0 \quad \text{حيث}$$

وتمثل المعادلة (6) معادلة الطلب الكلي

ب. توازن سوق السلع: اشتقاق منحنى IS (مدخل رياضي) :

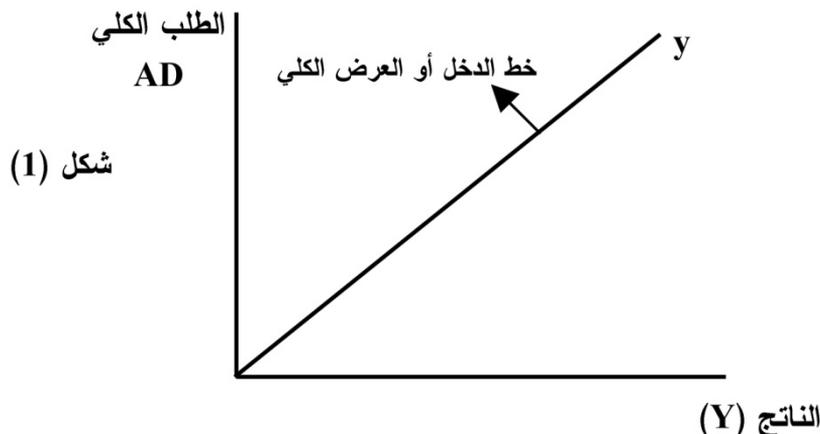
يتحقق توازن سوق السلع عندما:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو: $AS = AD$

أو: $Y = AD$

إن العرض الكلي وفقاً لرؤية كينز هو خط الدخل الذي يبين القيم المخططة للمبيعات عند القيم المخططة للناتج ويطلق عليه خط 45 كما يبين ذلك شكل (1).



وبصورة محددة، فإن شرط توازن الدخل هو:

$$Y = AD \quad \text{IS:}$$

أو:

$$Y = A_0 + a_1(1-t_1)Y - br$$

$$Y(1-a_1(1-t_1)) = A_0 - br$$

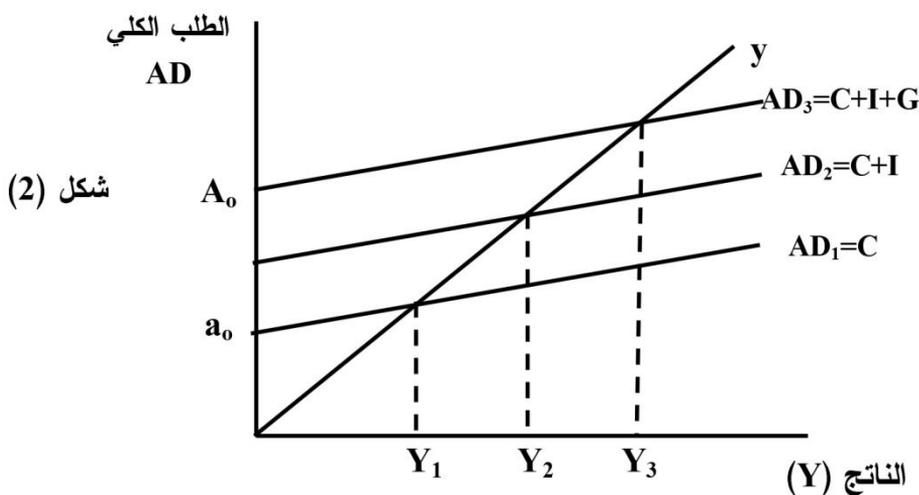
$$Y = \left(\frac{1}{1-a_1(1-t_1)} \right) [A_0 - br] : \text{IS} \quad 7) \leftarrow$$

$$Y = \alpha [A - br] \text{ أو}$$

$$\text{حيث } \alpha \equiv \frac{1}{1 - a_1(1 - t_1)} = \text{مضاعف الانفاق الكلي}$$

وتعتبر المعادلة (7) هي معادلة IS التي تصف توازن سوق السلع حيث يرتبط الدخل بعلاقة سالبة مع سعر الفائدة (r) على منحنى IS الذي يكون له ميل سالب كما ذكرنا سابقاً.

ج. توازن سوق السلع: اشتقاق IS بيانياً يبين شكل (2) دالة العرض الكلي (خط الدخل) Y كما يبين منحنى الطلب الكلي متدرجاً من $AD_1=C$ إلى $AD_2=C+I$ إلى $AD_3=C + I + G$.



ومن الملاحظ أن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى أعلى كلما أضفنا مكون من مكونات الطلب الكلي ويؤدي هذا إلى ارتفاع الدخل التوازني اشتقاق IS.

اشتقاق IS

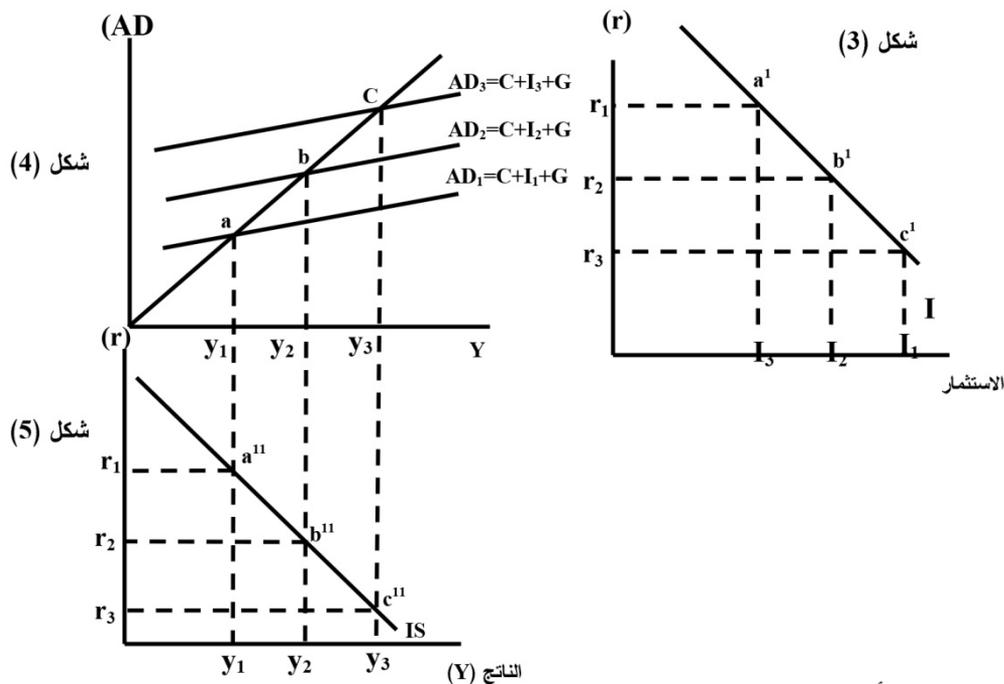
رأينا فيما تقدم أن كل نقطة على منحنى IS تمثل تساوي الاستثمار مع الادخار وهو شرط توازن سوق السلع وفقا للرؤية الكينزية.

والذي يتحقق فيها توازن للدخل عند سعر فائدة معين.

إذن نقطة البداية في اشتقاق IS هو متابعة ما يجري لجم الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي عندما يتغير سعر الفائدة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار.

سيتم هذا من خلال الجمع بين ثلاثة أشكال مختلفة:

- شكل (3) ويبين منحنى الاستثمار.
- شكل (4) ويبين ما يجري للطلب الكلي.
- شكل (5) وفيه يتم اشتقاق منحنى IS.



توضح الأشكال الثلاثة ما يلي:

- عندما ينخفض سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 إلى r_3 فإن حجم الاستثمار يرتفع من I_1 إلى I_2 إلى I_3 لأن الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة الإقراض للاستثمار.
- ومع زيادة حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي يزيد، حيث ترتفع دالة الطلب الكلي من $AD_1 = C + I_1 + G$ إلى $AD_2 = C + I_2 + G$ إلى $AD_3 = C + I_3 + G$.
- ومع انتقال الطلب الكلي، فإن الدخل التوازني يرتفع من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 في شكل (4).

- يتم اسقاط زيادة الدخل في شكل (4) عند تغير سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 إلى r_3 في نقاط محددة تتضمن توليفه من الدخل وسعر الفائدة في شكل (5). مثل (r_1, Y_1) و (r_2, Y_2) و (r_3, Y_3) والتي تمثلها النقاط a^{II} ، b^{II} ، c^{II} في الشكل (5).

وبتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى IS الذي يصف التوازن في سوق السلع.

د. انتقال منحنى IS:

ينتقل منحنى IS إلى جهة اليمين في حالة السياسات المالية التوسعية أي في حالة:

زيادة الانفاق الحكومي G

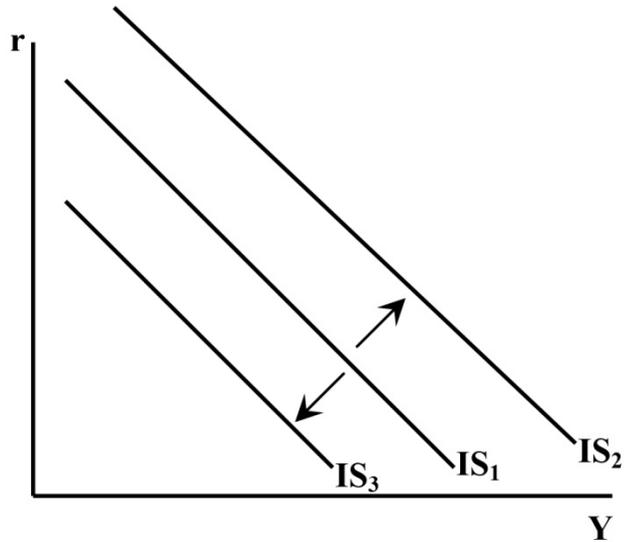
أو انخفاض الضرائب T

وينتقل كذلك إذا ارتفع الاستثمار التلقائي والاستهلاك التلقائي.

وينتقل منحنى IS إلى جهة اليسار في حالة السياسات المالية الانكماشية أو

انخفاض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب كما يبين ذلك شكل (6).

شكل (6)



IS_1 = المنحنى قبل تغير السياسات المالية.

IS_2 = المنحنى في حالة السياسات المالية التوسعية

IS_3 = المنحنى في حالة السياسات المالية الانكماشية

ثالثاً: توازن سوق النقود واشتقاق منحنى LM:

أ. مدخل رياضي لإشتقاق LM:

رأينا في الفصل الرابع عشر أن توازن سوق النقود يتحقق عندما:

عرض النقود = الطلب على النقود

أو:

$$L = M \quad 1) \leftarrow$$

أو:

$$2) \leftarrow L(y, r) = M$$

أو:

$$3) \leftarrow ky - hr = M$$

حيث دالة الطلب على النقود وفقاً لرؤية كينز هي:

$$L(y, r) \equiv ky - hr$$

h معلمة سعر الفائدة في دالة الطلب على النقود، k = نسبة تفضيل السيولة، y =

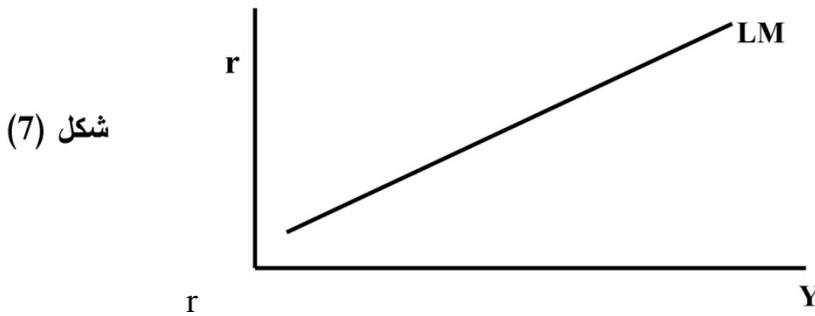
الدخل

ومن المعادلة (3) يمكن الحصول على

$$hr = ky - M$$

$$4) \leftarrow r = \frac{k}{h}y - \frac{1}{h}M \quad \text{أو: LM}$$

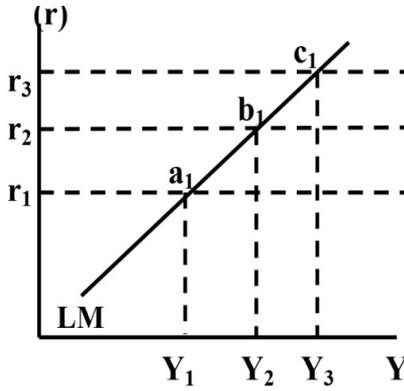
إن المعادلة (4) هي معادلة LM ذات ميل موجب $= \left(\frac{k}{h}\right)$. ومن الملاحظ أن المعادلة (4) تحدد سعر الفائدة التوازني والذي كما يوضح ذلك يعتبر سعر نقدي وفقاً لرؤية كينز. وبيانياً فإن منحنى LM يظهر في شكل (7) ذات ميل موجب.



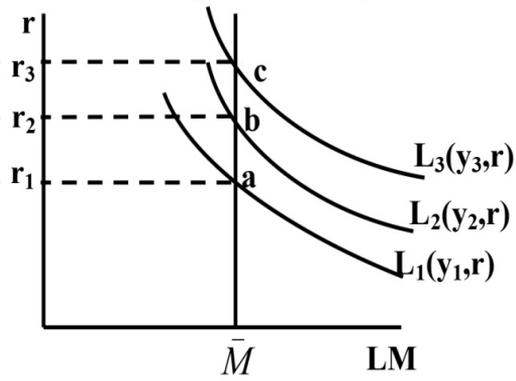
ب. اشتقاق LM بيانياً:

في ظل ثبات عرض النقود التي يحددها البنك المركزي فإن البداية في اشتقاق منحنى LM تبدأ من دالة الطلب على النقود أو دالة التفضيل النقدي لكينز والتي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل وعكسية مع سعر الفائدة.

ولذلك سنوضح ذلك من خلال الجمع بين شكلين هما: شكل (8) ويبين التوازن في سوق النقود عند مستويات مختلفة من الدخل واسعار فائدة مختلفة. وشكل (9) الذي يعكس ما يجري من توازنات في الشكل السابق في ذات محور الدخل وسعر الفائدة.



شكل (9)



شكل (8)

يبين شكل (8) أن زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 يؤدي إلى انتقال دالة الطلب على النقود إلى أعلى $L_2(r, y_2)$ ويرتفع سعر الفائدة إلى r_2 (نقطة التوازن b). وهذه النقطة يمكن إسقاطها في شكل (9) عند النقطة b^1 التي تضم توليفة من (r_2, Y_2) .

وعندما يزيد الدخل إلى Y_3 ، تنتقل كذلك دالة الطلب على النقود إلى أعلى اليمين $L_3(r, Y_3)$ ويرتفع سعر الفائدة إلى r_3 (النقطة c). وهذه النقطة يمكن إسقاطها في شكل (9) عند c_1 والتي تضم توليفة من (r_3, Y_3) .

- وبتوصيل النقاط (a^1, b^1, c^1) في شكل (9) نحصل على منحنى LM.

ومن الملاحظ أن أي نقاط على يمين منحنى LM تعكس وجود فائض طلب نقدي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، بينما أي نقاط على يسار المنحنى يعكس وجود فائض عرض نقدي يسبب انخفاض سعر الفائدة.

ج. انتقال منحنى LM:

ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين (أسفل) في حالة تغير السياسات النقدية باتجاه توسعي. أي في حالة زيادة عرض النقود (M). وينتقل جهة اليسار (أعلى) في حالة انخفاض عرض النقود.

أما التحرك من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى LM فإنها تعكس تغير سعر الفائدة المقترن بتغير الدخل.

رابعاً: توازن الدخل في جانب الطلب الكلي

(توازن سوقي السلع والنقود)

يتحقق توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عندما:

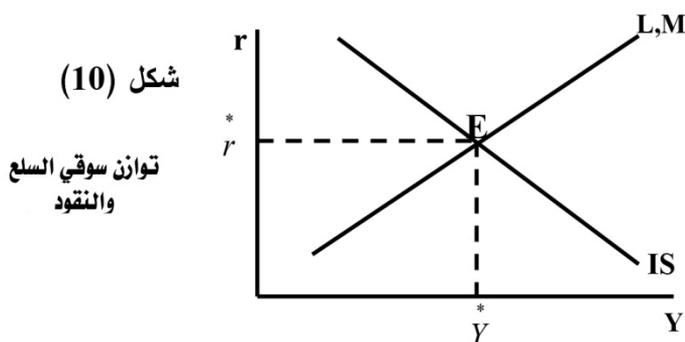
التوازن في سوق النقود = التوازن في سوق السلع

أو : $IS = LM$

أي أن الجمع بين منحنى IS ومنحنى LM وتقاطعهما عنده نقطة معينة ولتكن (E) - نقطة التوازن.

عند نقطة التوازن يتحدد الدخل التوازني (Y^*) وسعر الفائدة التوازني (r^*).

ويبين ذلك شكل (10)



(17-2) السياسات النقدية والمالية في نموذج IS-LM

أولاً: السياسات النقدية:

رأينا فيما تقدم (الفصل الخامس عشر) أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية هو التأثير في الدخل وسعر الفائدة أو عائد المشاركة.

وبصورة محددة ضمان زيادة الدخل وتحقيق نمو قابل للإستدامه.

في ظل الحفاظ على عائد مرغوب في الاقتصاد الكلي.

وعندما تنجح السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف فإنها توصف (السياسة النقدية) بأنها فاعلة أو ذات فاعليه.

إن أهمية نموذج IS-LM يكمن في أنه يساعدنا على تحليل مدى فاعلية السياسات النقدية.

لذلك، سنناقش الآن فاعلية السياسات النقدية في الحالات الآتية:

- التأثير في الدخل وسعر الفائدة.

- حالة تثبيت الدخل.

- حالة تثبيت سعر الفائدة.

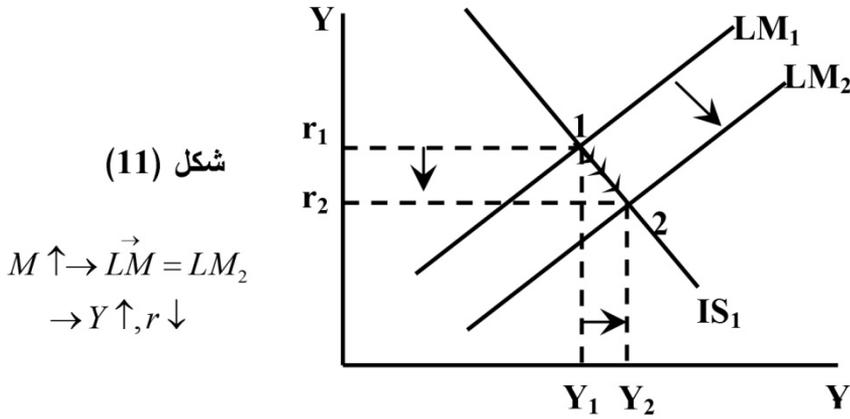
أ. التأثير في الدخل وسعر الفائدة:

دعنا نفترض أن أولوية السياسة النقدية هو زيادة الدخل وأن هذا الهدف يتحقق من خلال زيادة كمية عرض النقود.

حيث تكمن أهمية السياسة النقدية التوسعية في تأثيرها على انخفاض سعر الفائدة والذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج.

إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين (LM_2) مع ثبات منحنى IS_1 في موقعة (حيث لا يتأثر بالسياسة النقدية).

وتكون النتيجة زيادة الدخل إلى (Y_2) وانخفاض سعر الفائدة إلى (r_2) ويوضح شكل (11) هذه التطورات:



يلاحظ من الشكل السابق، أن زيادة عرض النقود قد أدت إلى انخفاض سعر الفائدة إلى (r_2) . ومن خلال دالة الاستثمار يزيد حجم الاستثمار فالطلب الكلي ومن ثم الناتج (الدخل). ومع زيادة الدخل فإن الطلب على النقود يزيد حتى يمتص فائض العرض النقدي إلى أن تستقر نقطة التوازن عند النقطة (2) في ظل توليفة جديدة من الدخل وسعر الفائدة (r_2, y_2) .

- أما إذا كانت السياسة النقدية إنكماشية أي انخفاض عرض النقود، فإن النتائج التي تحدث تكون عكس ما حدث في الحالة الأولى، حيث ينخفض الدخل ويرتفع سعر الفائدة في النهاية.

ثانياً: السياسات النقدية والمالية المختلطة

(Montetary –Fiscal Policy Mix)

ب. تثبيت الدخل:

- دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي يهدف إلى الحفاظ على مستوى توازني معين للدخل عند مستوى ثابت - أي تثبيت الدخل عند (\bar{Y}) عند النقطة (1) في شكل (12).

دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي والذي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين، (IS_2) حيث يزيد الدخل ويرتفع سعر الفائدة (r_2, Y_2) عند النقطة (2).

- وبما أن البنك المركزي متمسك بمستوى الدخل \bar{Y} ثابتاً، فإنه سيلجأ إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية معاكسة للسياسة المالية التوسعية.

أي أن البنك سليجأ إلى تخفيض كمية النقود المعروضة لكبح الأثر التوسعي في الدخل الناجم عن السياسة المالية التوسعية.

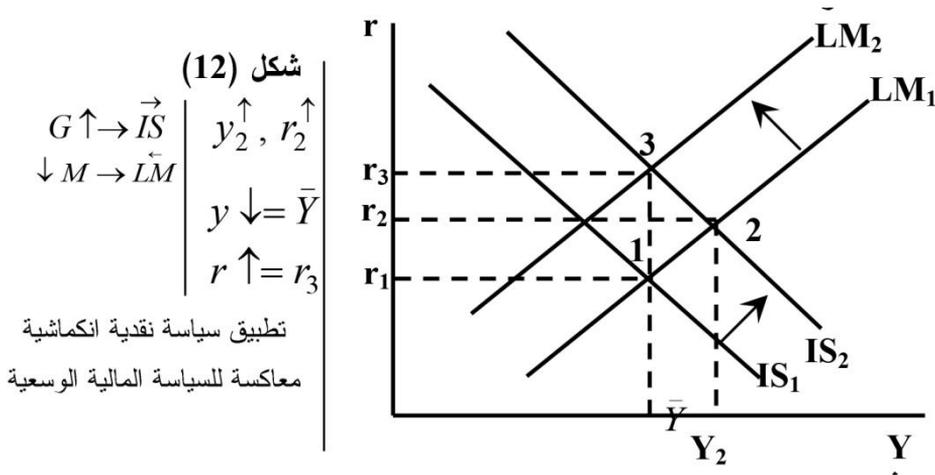
إن انخفاض كمية المعروض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار (LM_2) وبالتالي يرتفع سعر الفائدة أكثر (r_3) ويسبب هذا انخفاض إستثمارات القطاع الخاص.

وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة (3) حيث يظل الدخل ثابتاً ولكن عند مستوى الفائدة مرتفع جداً (r_3) أنظر شكل (12).

- من الواضح الآن أن محصلة هذه التطورات هي:
- تفقد السياسة المالية فاعليتها في التأثير على الدخل ويقتصر أثرها على رفع سعر الفائدة (r_2) .

- السياسة النقدية الانكماشية هي السياسة الملائمة للحفاظ على هدف تثبيت الدخل وكبح الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل.

- تمثل نقطة التوازن (3) هي الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية. وفي هذه النقطة يظل الدخل ثابتاً عند (\bar{Y}) بينما ارتفع سعر الفائدة إلى (r_3) . الذي يؤدي إلى إزاحة الاستثمارات الخاصة وزيادة نصيب القطاع العام في الاستثمارات.



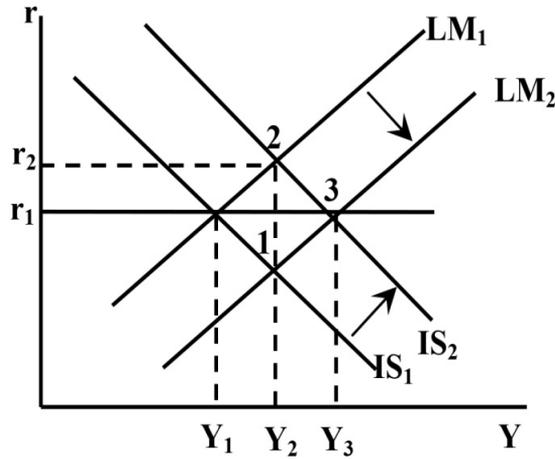
ج. هدف تثبيت سعر الفائدة:

• دعنا نفترض أن البنك المركزي يعتقد أن سعر الفائدة (r_1) هو السعر المناسب والمرغوب للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار أي أن المركزي متمسك بتثبيت سعر الفائدة عند (r_1) في شكل (13).

شكل (13)

$$\left. \begin{array}{l} G \uparrow \rightarrow \vec{IS} \\ \uparrow M \rightarrow \vec{LM} \end{array} \right| \begin{array}{l} y_2 \uparrow, r \uparrow = r_2 \\ y_3 \uparrow, r \downarrow = r_1 \end{array}$$

السياسة النقدية التوسعية ضرورة
لألغاء تأثير السياسة المالية التوسعية
على سعر الفائدة



• لنفترض الآن أن المكونه أتبع سياسة مالية توسعية من خلال من زيادة الانفاق الحكومي (G). هذا يؤدي إلى إنتقال منحنى IS إلى اليمين (IS₂) حيث يرتفع الدخل وكذلك سعر الفائدة (r₂) عند نقطة التوازن (2) بعيداً عن سعر الفائدة (r₁) المرغوب تثبيتاً يلاحظ أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وهذا يسير بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي.

• لذلك يلجاء البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية. وسيتم هذا من خلال زيادة كمية المعروض النقدي (M) عن طريق شراء السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوحة).

إن زيادة كمية عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين (أسفل) (LM₂). وتستمر هذه العملية إلى أن يتم الرجوع إلى سعر الفائدة (r₁) الذي يتمسك بتثبيتته المركزي. النقطة (3) والآن يمكننا تلخيص نتائج السياستين الماليه والنقدية التوسعية في الاتي:

- تنجح السياسة المالية في زيادة الدخل ولكنها ترفع سعر الفائدة إلى (r₂) والذي هو أعلى من السعر المستهدف (r₁).

- تخفض السياسة النقدية التوسعية سعر الفائدة وترجعه إلى مستواه المستهدف (r_1) ولكنها تؤدي إلى زيادة الدخل أكثر (Y_3).
- يؤدي الاستمرار والحفاظ على سعر الفائدة المرغوب (r_1) إلى إلغاء أثر إزاحة استثمارات القطاع الخاص التي حدثت عند النقطة (2) كما يوضح ذلك شكل (13).
- السياسة النقدية تستوعب وتتكيف مع السياسة المالية.

(3-17) السياسات النقدية والمالية في نموذج

الطلب الكلي والعرض الكلي AD/AS

أولاً: اشتقاق منحني الطلب الكلي :

رأينا أن نموذج IS-LM يتكئ على فرضية ثبات المستوى العام للأسعار وتجاهل جانب العرض الكلي.

ولإدخال مزيد من الواقعية، فإن هذا يتطلب التخلي عن فرضية ثبات الأسعار وإدخال جانب العرض الكلي إلى الصورة. وهذا يعني دراسة نموذج AD/AS.

إن السماح بتغير الأسعار لن يؤثر على منحنى IS ولا على انتقاله من وضع إلى آخر لأن التوازن في سوق النقود يحسب بالقيم الحقيقية للسلع والخدمات.

بينما يؤدي تغير الأسعار إلى التأثير على منحنى LM بصورة ملحوظة. فعندما تنخفض الأسعار، فإن معنى هذا أن قيمة النقود ترتفع أو أن قوتها الشرائية تزيد. هذا الأثر يشبه أثر زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى انتقال منحنى LM يمينا.

وعندما ترتفع الأسعار، فإن هذا يشبه في الأثر انخفاض كمية النقود التي تؤدي إلى انتقال منحنى LM يساراً.

• إن أثر تغير المستوى العام للأسعار على وضع المنحنى LM يشكل نقطة البداية في اشتقاق منحنى الطلب الكلي (AD).

أ. اشتقاق منحنى الطلب الكلي بيانياً:

يوضح الشكل 15 ، 16 طريقة اشتقاق منحنى الطلب الكلي:

شكل (15) يبين منحنى IS، LM في محور (y,r)

شكل (16) يبين نقاط اشتقاق منحنى الطلب الكلي في محور (Y,P)

تذكر الآن أن منحنى LM يمثل توازن سوق النقود $L=M$

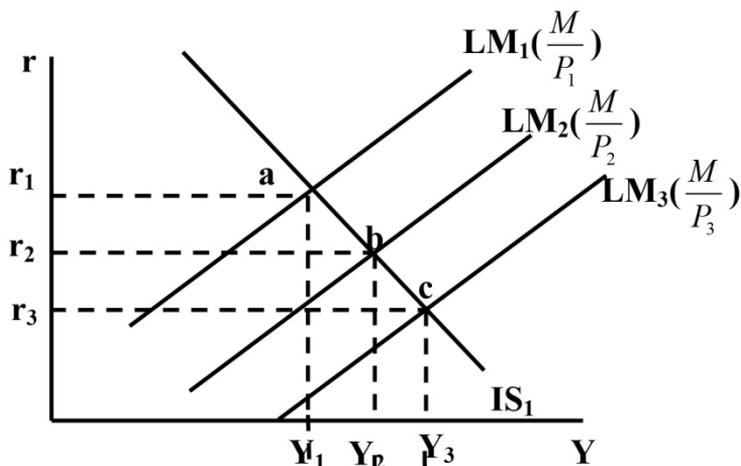
وبإدخال مستوى الأسعار بصورة مباشرة فإن منحنى LM هو LM: $\frac{L}{P} = \frac{M}{P}$

$$\frac{M}{P} =$$

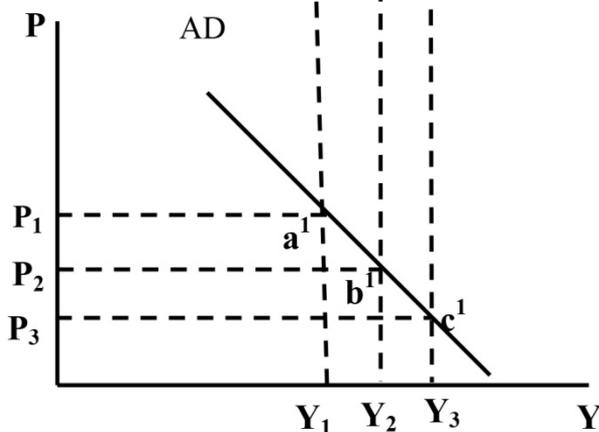
حيث شرط توازن سوق النقود يتم التعبير عنه بصورة مباشرة على أنه الطلب

الحقيقي على النقود $(\frac{L}{P}) =$ العرض الحقيقي من النقود $(\frac{M}{P})$.

شكل (15)



شكل (16)



من الملاحظ أن انخفاض الأسعار من P_1 إلى P_2 ثم إلى P_3 يؤدي إلى انتقال منحنى LM يميناً. من $LM_1(\frac{M}{P_1})$ إلى $LM_2(\frac{M}{P_2})$ ثم إلى $LM_3(\frac{M}{P_3})$. وينخفض تبعاً لذلك سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 إلى r_3 وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل في جانب الطلب الكلي من Y_1 إلى Y_2 إلى Y_3 (الانتقال من a إلى b إلى c في شكل (15)). ويفسر انتقال منحنى LM بزيادة القيمة الحقيقية للنقود بسبب انخفاض الأسعار.

إن انتقال منحني LM عند انخفاض الأسعار قد انعكس على زيادة الطلب الكلي في شكل (16) من النقطة a^1 إلى b^1 إلى c^1 المناظرة لنفس النقاط في شكل (15). وبتوصيل هذه النقاط تحصل على منحني الطلب الكلي AD.

• يعرف منحني الطلب الكلي بأنه يمثل نقاط توازن في سوق السلع والنقود وهو سالب الميل في علاقته بالمستوى العام للأسعار.

ب. انتقال منحني الطلب الكلي:

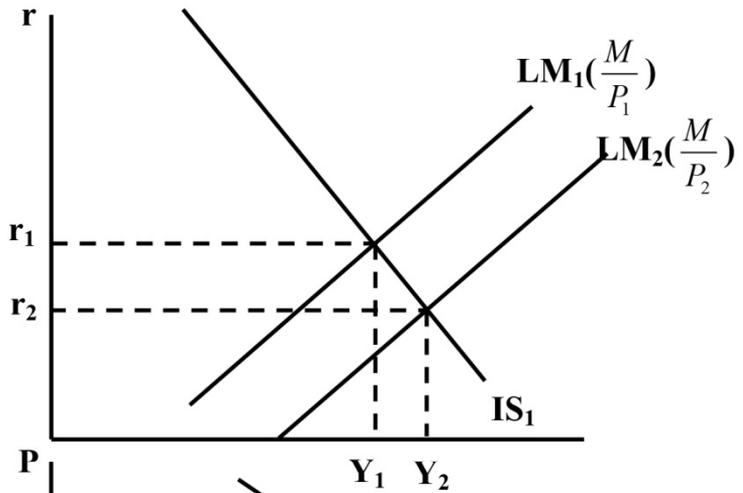
إن السياسات المالية والنقدية التي تؤدي إلى انتقال منحني IS ومنحني LM هي نفسها التي تؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي.

وبصورة محددة، فإن منحني الطلب الكلي ينتقل يميناً في الحالات الآتية:

• زيادة عرض النقود التي تسبب انتقال منحني LM يميناً، وبالتالي ينتقل منحني الطلب الكلي يميناً شكل (17).

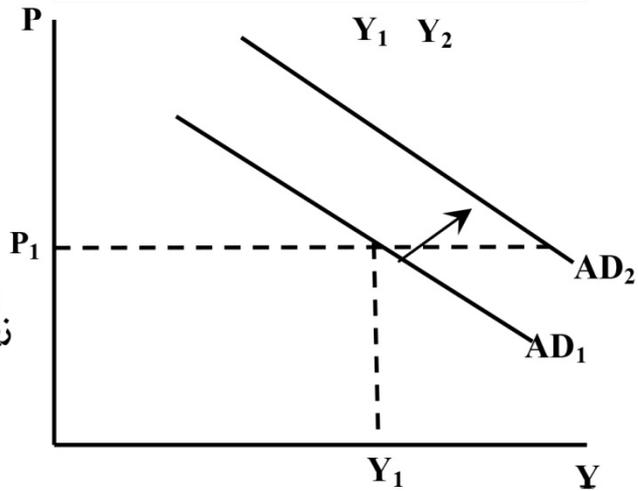
• زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب بسبب انتقال منحني IS يميناً وبالتالي ينتقل منحني الطلب الكلي يميناً شكل (18).

شكل (17) a

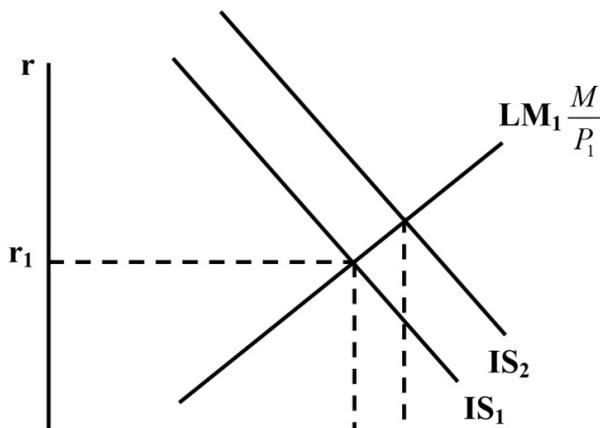


شكل (17) b

ينتقل AD يميناً بسبب
زيادة عرض النقود مع ثبات
المستوى العام للأسعار

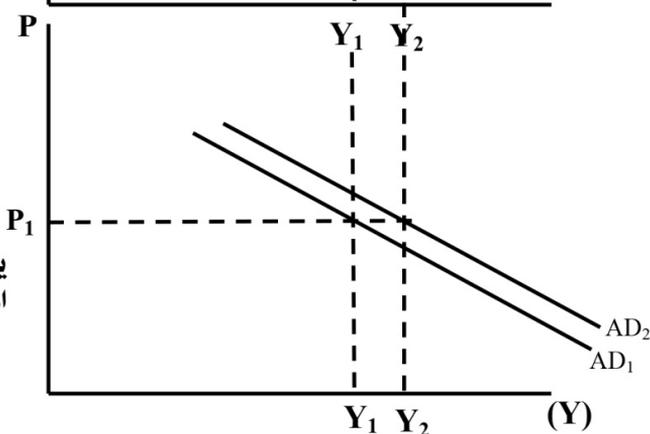


شكل (18) a



شكل (18) b

ينتقل AD يميناً مع ثبات
المستوى العام للأسعار بسبب
زيادة الانفاق الحكومي



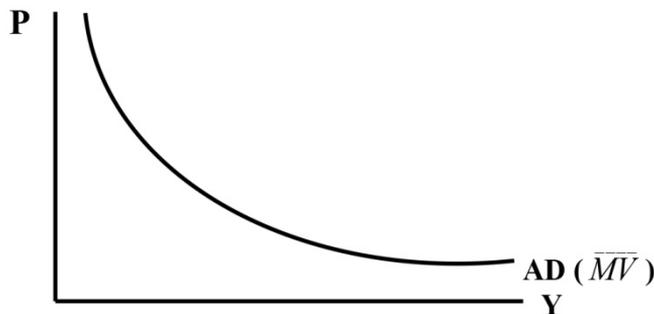
منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي:

تذكر أننا قمنا باشتقاق منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي بصورة ضمنية من معادلة التبادل عند افتراض ثبات كمية النقود (\bar{M}) وسرعة الدوران (\bar{V}). حيث

$$Y = \frac{\bar{M}\bar{V}}{P}$$

حيث تشير المعادلة إلى علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والتغير في الدخل (الناتج) في الأجل القصير كما يبين ذلك شكل (19).

شكل (19)



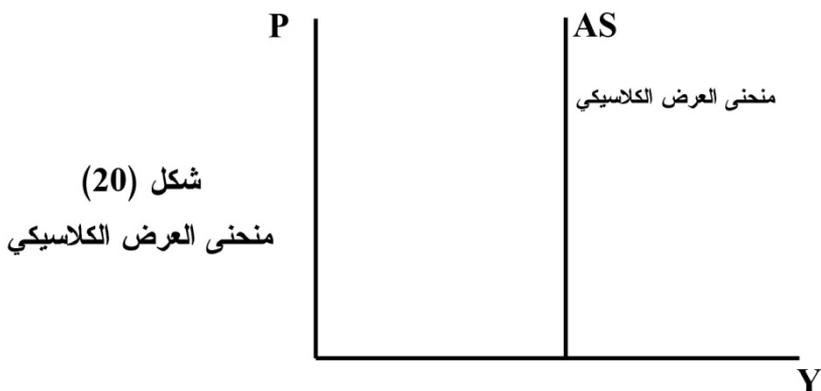
ثانياً: منحنى العرض الكلي AS

أ. منحنى العرض الكلاسيكي:

منحنى العرض الكلاسيكي هو منحنى عمودي أي أنه مستقل عن تأثير المستوى العام للأسعار.

إن الشكل العمودي لمنحنى العرض يرجع وفقاً للرواية الكلاسيكية إلى اعتماداً على عوامل حقيقية في الجانب الحقيقي من الاقتصاد الذي يعتبر منفصلاً ومستقلاً عن الجانب النقدي وفقاً للرؤية الكلاسيكية.

حيث الدخل يكون ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ويتم اشتقاق منحنى العرض من توازن سوق العمل وفي ظل افتراض مرونة التغير في الأجور والأسعار وتوفر المعلومات الكاملة في سوق المنافسة.

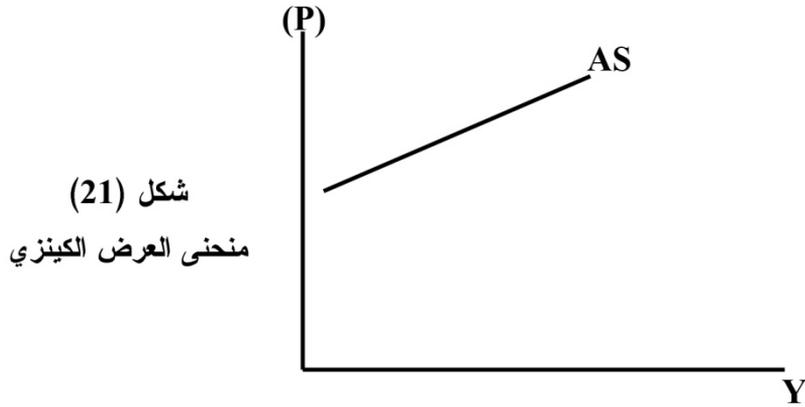


ب. منحنى العرض الكلي الكينزي:

منحنى العرض الكينزي هو أفقي (كينز) أو أقرب إلى الوضع الأفقي (موجب الكينزيين).

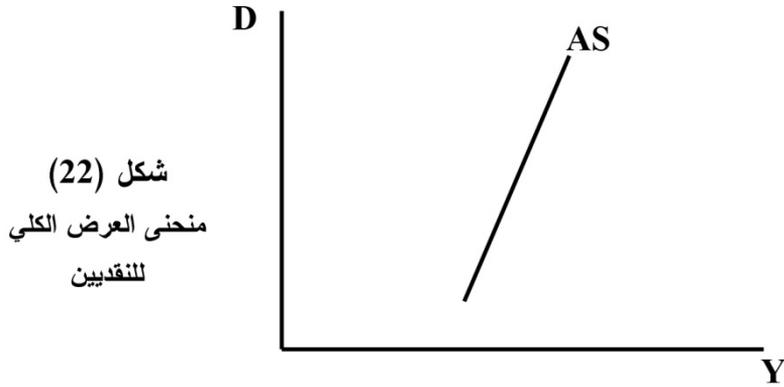
ويعكس منحنى العرض الكينزي افتراضهم ثبات الأسعار والأجور أو جمودهما في الآجل القصير: الأمر الذي يجعل منحنى العرض الكلي أما أفقي أو موجب وأقرب إلى الوضع الأفقي.

ويرجع الكينزيون جمود الأجور إلى جمود عقود العمل وعدم المعرفة الكاملة بكل المعلومات عن حركة الأسواق والأسعار. وبالتالي فإن عرض العمل يعتمد على الأجر النقدي، بينما الطلب على العمل يعتمد على الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) لأن رجال الأعمال اقدر على الحصول على كافة المعلومات مقارنة بالعمال.



ج. منحنى العرض الكلي عند المدرسة النقدية:

المدرسة النقدية هي امتداد وتطوير للأفكار الكلاسيكية، وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي في الآجل القصير شديد الانحدار أو يقرب من الوضع الرأسي الكلاسيكي.



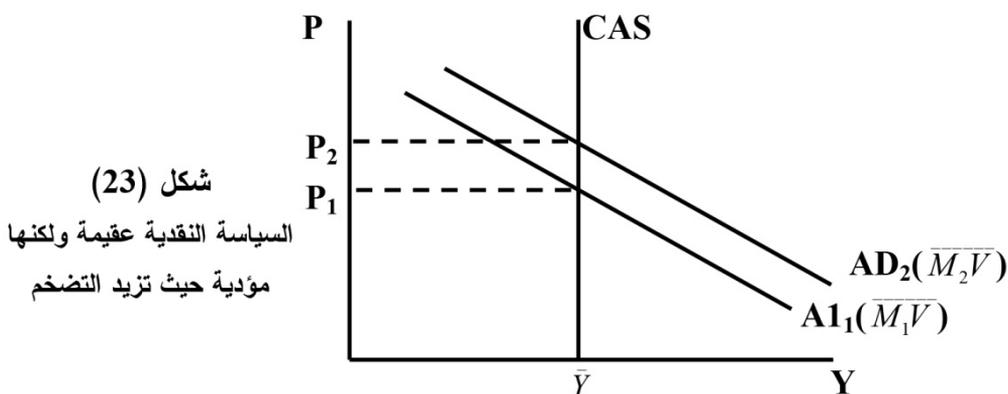
ثالثاً: السياسات النقدية في نموذج AD/AS:

أ. السياسات النقدية في اقتصاد كلاسيكي:

يوضح شكل (23) الطلب الكلي الكلاسيكي $(AD_1(\bar{M}_1V))$ والعرض الكلي الكلاسيكي CAS حيث يؤدي زيادة عرض النقود من M_1 إلى M_2 إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين $(AD_2(\bar{M}_2V))$. وهذا يسبب هذا إرتفاع المستوى العام للأسعار إلى P_2 تاركاً الدخل عند مستواه الثابت (\bar{Y}) بدون تغيير.

هذه النتيجة تتفق مع رؤية الكلاسيك الذين يرون أن السياسات النقدية محايدة بالنسبة للدخل، وإنما يقتصر تأثيرها على تصاعد التضخم.

ولذلك طالبو باستقرار نمو عرض النقود لتحقيق استقرار الأسعار.



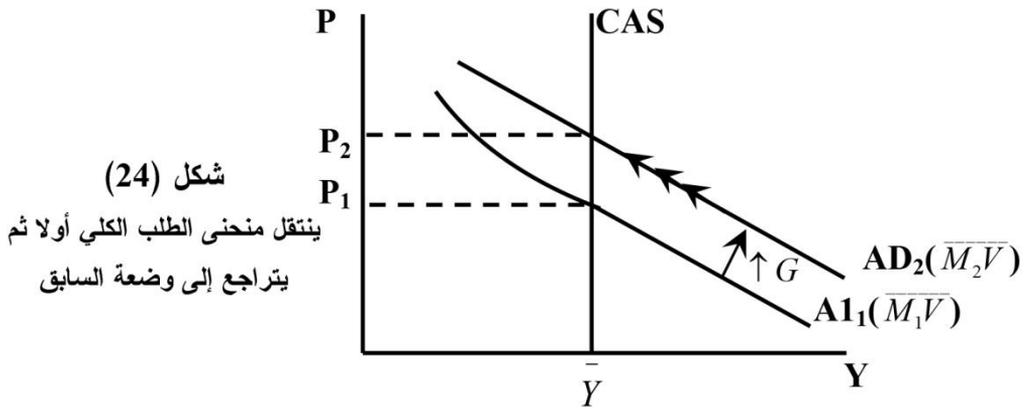
ب. السياسات المالية في اقتصاد كلاسيكي:

عند الكلاسيك السياسات المالية أيضا عقيمة أيضا وليس لها تأثير على الدخل وإنما تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وإحلال الإنفاق الحكومي محل الاستثمار الخاص وإزاحة من السوق. إضافة إلى انخفاض الإنفاق الإستهلاكي.

وتجري أحداث السياسة المالية على النحو الآتي:

يزيد الاتفاق الحكومي (G) الذي يتم تمويله عن طريق إصدار السندات الحكومية وبيعها للجمهور. يزيد الطلب على النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة. لكن الإدخار يزيد مع إرتفاع سعر الفائدة، وينخفض في نفس الوقت الانفاق الإستهلاكي ومن ثم الانفاق الاستثماري تاركاً الدخل بدون تأثير.

وبيناً فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يمينا، مسبباً فائض طلب مؤقت حيث ترتفع الأسعار. ويؤدي إرتفاع الأسعار إلى انخفاض قيمة النقود (أو انخفاض كمية النقود الحقيقية) وهذا يسبب تراجع فائض الطلب ومن ثم بقاء الدخل ثابتاً عند وضعه السابق \bar{Y}_1 ولكن في ظل سعر مرتفع (P_2) أنظر شكل (24).



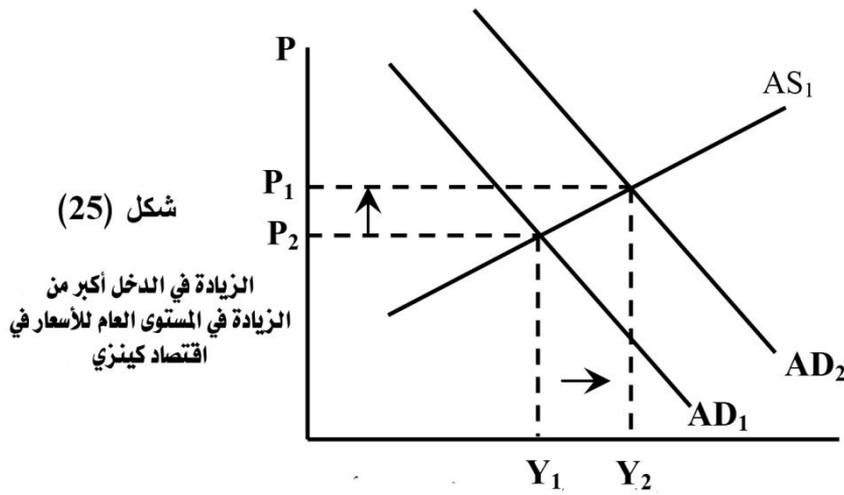
ج. السياسات النقدية والمالية في اقتصاد كينزي؛

السياسات المالية والنقدية في اقتصاد كينزي لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يفترض الكينزيون انخفاض مرونة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة وإرتفاع مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة إضافة إلى وجود الأسعار والأجور.

غير أن الكينزيين يعولون على دور أكبر للسياسة المالية مقارنة بدور السياسة النقدية.

وعندما تطبق الحكومة سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضريبة أو كليهما) فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل يميناً. وحيث أن منحنى العرض الكلي أقرب إلى الوضع الأفقي. فإن الزيادة في الدخل تكون كبيرة وأكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار (أنظر شكل 25).



- ومن الملاحظ أن الكينزيين يقللون من أهمية ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن تمويل الإنفاق الحكومي بالإقراض من خلال إصدار السندات وبيعها للجمهور. ويبررون ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة لن يؤثر كثيراً على حجم الاستثمار الخاص بسبب انخفاض مرونة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة. وبالتالي فإن أثر إزاحة القطاع الخاص يكون محدوداً.
- وفيما يتعلق بدور السياسة النقدية، فإن دورها في التأثير على الدخل يكون أضعف. حيث ينحصر دورها في تلطيف تصاعد سعر الفائدة.

كذلك فإن انخفاض سعر الفائدة الناجم عن زيادة عرض النقود لن يؤثر بصورة ملحوظة على الاستثمار الخاص بسبب انخفاض المرونة كما ذكرنا سابقاً.

د. السياسات النقدية والمالية للنقديين:

• يعتقد الاقتصاديون النقديون وعلى خلاف الكينزيين بدور فعال وأكبر للسياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية في التأثير على الدخل.

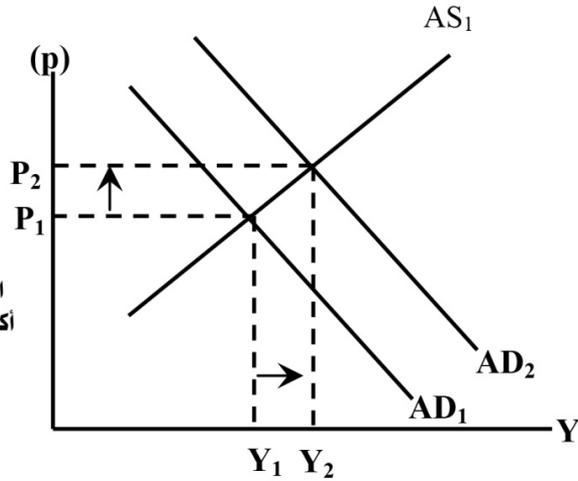
وهم يؤكدون على رؤيتهم هذه بالإتكاء على فرضية المرونة المرتفعة للاستثمار للتغير في سعر الفائدة وعلى فرضية انخفاض مرونة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة.

دعنا نتأمل في أثر السياسة المالية التوسعية التي تؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي يميناً (AD_2). غير أن الأثر على الدخل ضعيف أو أن الزيادة في المستوى العام للأسعار أكبر من الزيادة الضعيفة في الدخل.

والسبب أن ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض كبير في الإستثمار الخاص (المرونة مرتفعة) وبالتالي إزاحة القطاع الخاص (أنظر شكل 26).

شكل (26)

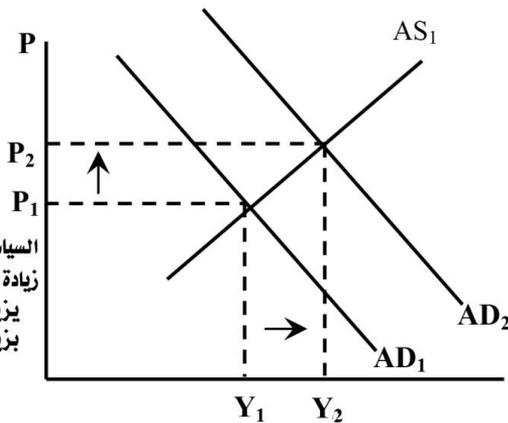
الزيادة في المستوى العام للأسعار
أكبر من الزيادة في الدخل بالنسبة
للسياسة المالية
← الأثر ضعيف



• ومن ناحية أخرى، فإن دور السياسة النقدية أكبر وأكثر فاعلية عندما يزيد عرض النقود، فإن سعر الفائدة ينخفض وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمار الخاص (المرونة عالية) ومن ثم زيادة الدخل بنسبة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار أنظر شكل (27).

شكل (27)

السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى
زيادة كبيرة في الطلب الكلي (AD_1)
يزيد الدخل بنسبة أكبر مقارنة
بزيادة الدخل في حالة السياسة
المالية في شكل (26)



(4-17): نموذج IS-LM في اقتصاد اسلامي

يمكن النظر إلى نموذج IS-LM كأداة تحليل علمي لمجريات النشاط الاقتصادي في ظل أسس ومركزات مختلفة. فهو ليس بالضرورة أداة تحليل خاصة باقتصاد يعمل على أساس الفائدة الثابتة بل يمكن استخدامه في ظل اقتصاد اسلامي يعمل وفقاً لقاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر (قاعدة الغنم بالغرم).

ومن أجل أن يكون ملائماً للتحليل في ظل هذه الإطار، دعنا نفترض الآتي:
أولاً: أن البنوك الاستثمارية والبنوك الإسلامية تتلقى أموال المودعين للإستثمار بصيغة المضاربة المعروفة في الشريعة الإسلامية.

حيث يعتبر المودعون هم أرباب المال، بينما هذه البنوك تقوم بدور المستثمرين لأموال المودعين أو الوكلاء. ووفقاً لهذه الصيغة يتم أقسام الأرباح وفقاً لحصة شائعة بينهما.

ثانياً: دعنا نسمي هذه الحصة الشائعة من الربح بعائد المشاركة (Π_1)

حيث Π_1 = حصة المودعين (أرباب المال) في الربح وتسمى بعائد المشاركة بينما ($1 - \Pi_1$) = حصة المستثمر أو الوكيل (البنك) في الربح أو العامل بمصطلح فقه المضاربة.

مثال كأن يتم الاتفاق على نصيب رب المال = $\Pi_1 = 60\%$ من الربح المحقق وبالتالي فإن نصيب المستثمر هو $40\% = (1 - 60\%)$.

وكلما ارتفعت حصة أرباب المال من الربح - أي ارتفع عائد المشاركة فإن نصيب المستثمر من الربح يقل وهكذا.

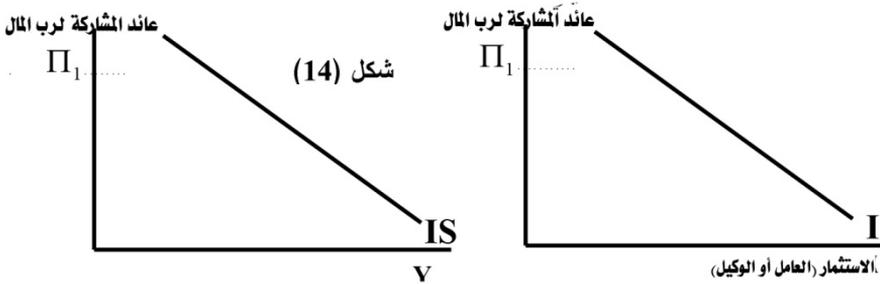
ثالثاً: دعنا نستنتج الآن من سبق أن ارتفاع عائد المشاركة يسبب انخفاض رغبة المستثمرين أو الوكلاء في الطلب على أموال الإستثمار لأن حصتهم في الربح تقل مقارنة بحصة أرباب المال.

ولتشجع المستثمرين على زيادة طلبهم على أموال الاستثمار وفقاً لصيغة المضاربة فإن الأمر يتطلب تخفيض عائد المشاركة (حصة أرباب الأموال في الربح) أي أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وعائد المشاركة من وجهة نظر المستثمر (الوكيل)

حيث يعتبر عائد المشاركة نوع من التكلفة على الأموال المستثمرة وفقاً لصيغة المضاربة من وجهة نظر المضارب (المستثمر).

أن العلاقة العكسية بين الاستثمار وعائد المشاركة تجعل ميل منحنى IS سالباً أيضاً. ومرة أخرى، ينبغي أن لا تنسى أن إرتفاع عائد المشاركة يكون لمصلحة رب المال، وبالتالي فإن هذا يقلل من رغبة العامل (أو المستثمر) من الاستثمار في خلال الدخول في عقد المضاربة.

ولنوضح ذلك بيانياً في شكل (14) كما يلي:



لقد تم رسم منحنى IS بتخصيص المحور الرأسي لعائد المشاركة من وجهة نظر رب المال (Π_1). وهنا نجد أن ارتفاع عائد المشاركة (أي ارتفاع حصة رب المال في الربح) يقلل من رغبة المستثمر - الوكيل في الطلب على الإستثمار. لأن ارتفاع حصة رب المال في الربح تعد تكلفة أكبر بالنسبة للمستثمر العامل (وانخفاض في عائد المشاركة بالنسبة للمستثمر (العامل)). إن انخفاض الاستثمار يعني انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الدخل.

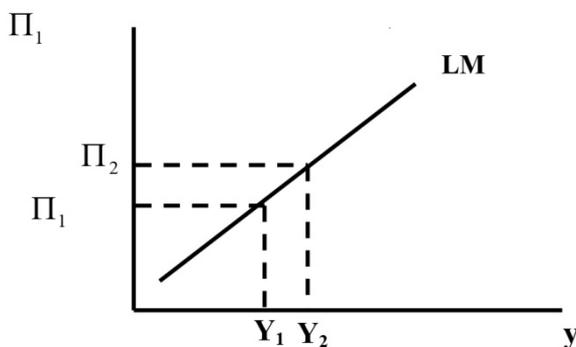
رابعاً: ولكن في حالة الخسارة، يخسر العامل المستثمر جهده، ويخسر رب المال ماله وهذه الحالة تنعكس على أن منحنى IS يصبح منفصل وليس متصل وهذا معناه غياب منحنى مستمر. وللتغلب على هذه المشكلة، سنفترض أن البنوك تلجأ إلى أسلوب التأمين التكافلي لتعويض كل من رب المال والعامل المستثمر من الخسائر.

ويتم هذا من خلال وضع مخصصات لمواجهة الخسارة، لكن ينبغي أن لا يعني هذا ضمان الربح الذي لا تقره الشريعة.

عائد المشاركة في منحى LM

أن عائد المشاركة يكون عنصر من عناصر محددات الطلب على النقود من اقتصاد إسلامي وكلما ارتفع عائد المشاركة كلما زاد الطلب على النقود لأغراض الاستثمار عند مستوى معين من الدخل.

وبيانها يمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:



ومن الملاحظ أنه عندما يزيد الدخل، مع ثبات عرض النقود، فإن الطلب على النقود لأغراض المعاملات يزيد، ويلجأ أرباب المال إلى بيع الأسهم غير أن محاولتهم لبيع الأسهم تؤدي إلى انخفاض أسعارها وارتفاع عائد الأسهم المشاركة. هذه التطورات تؤكد العلاقة الطردية بين الدخل وعائد المشاركة.

والخلاصة أن نموذج IS-LM يمكن استخدامه كأداة تحليل في ظل اقتصاد إسلامي يقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

(17-5) ملخص الفصل

- يصف نموذج IS-LM التوازن في سوقي السلع والنقود أي توازن الدخل في جانب الطلب الكلي بافتراض ثبات الأسعار وإهمال العرض الكلي: منحنى IS صف توازن سوق السلع ومنحنى LM يصنف توازن سوق النقود.
- يستخدم نموذج IS-LM في تحليل فعالية السياسات النقدية والمالية على الدخل.
- في حالة هدف تثبيت الدخل، يستعمل البنك المركزي السياسة النقدية الانكماشية لإلغاء الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل وفي حالة هدف تثبيت سعر الفائدة، يستعمل البنك المركزي السياسة النقدية التوسعية لتخفيض سعر الفائدة إلى مستواه المرغوب. وفي هذه الحالة يعتبر السياسة النقدية مستوعبة ومتكيفة مع السياسة المالية التوسعية.
- نموذج الطلب الكلي - العرض الكلي AD/AS أكثر النماذج واقعية لأنه يظهر التغير في الأسعار والدخل الناجم عن تغير السياسات النقدية والمالية.
- في اقتصاد كلاسيكي، ليس هناك فعالية تذكر للسياسة المالية والنقدية. بل أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تصاعد التضخم وإزاحة دور القطاع الخاص. ولذلك يطالبون بجمادية دور الدولة والعمل على استقرار عرض النقود لتحقيق استقرار الأسعار.
- في اقتصاد كينزي، هناك فعالية للسياسات المالية والنقدية في التأثير على الدخل وخاصة دور كبير للسياسة المالية في ظل منحنى عرض كلي أقرب للوضع الأفقي.
- أما في اقتصاد نقدي، هناك فعالية للسياسات النقدية أكبر من فعالية السياسة المالية في ظل منحنى عرض كلي أقرب إلى الوضع الرأسي.

مسرد مصطلحات الفصل

LM ، IS ، الطلب الكلي ، السياسة النقدية التوسعية العرض الكلي الكينزي .
الطلب الكلي الكلاسيكي .

أسئلة الفصل

- س1: قم باشتقاق منحنى IS ومنحنى LM؟
- س2: قم باشتقاق منحنى الطلب الكلي .
- س3: ناقش فعالية السياسة النقدية في الحالات الآتية:
- أ: حالة تثبيت الدخل .
- ب: حالة تثبيت سعر الفائدة
- س4: ناقش آراء كل من المدرسة الكلاسيكية والكنزية والنقدية، مستعيناً بالمعادلات الرياضية والرسوم البيانية، في الآتي:
- الطلب على النقود.
 - منحنى العرض الكلي AS
 - فاعلية السياسة المالية والنقدية
 - أسباب التضخم
- س5: بافتراض أن معادلات الاقتصاد الكلي هي:
- $$C = 200 + 0.8y^d$$
- دالة الاستهلاك
- $$Y^d = Y - T$$
- الدخل المتاح
- $$T = 100 + 0.15Y$$
- دالة الضرائب
- $$I = 100 - 1000r$$
- دالة الاستثمار
- $$G = 200$$
- الانفاق الحكومي
- $$M^d/P = 0.25Y - 1000r$$
- دالة الطلب على النقود
- $$M^s/P = 200$$
- عرض النقود

والمطلوب:

- 1) احسب معادلتى IS-LM.
- 2) أحسب المستويات المتوازنية للدخل وسعر الفائدة والاستهلاك والاستثمار والضرائب وفائض أو عجز الموازنة.
- 3) وضح توازن الدخل بيانياً.
- 4) إذا قرر البنك المركزي زيادة العرض النقدي (السياسة النقدية) ليصبح 300 مليار، أحسب معادلة LM الجديدة ومستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة بعد تغير عرض النقود.
- 5) وضح توازن الدخل بيانياً بعد زيادة العرض النقدي في الفقرة 4 ومدى فاعلية السياسة النقدية.

مراجع الفصل

- 1- د. محمد الافندي، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكليه، مذكرات غير مطبوعة، جامعة صنعاء 2000-2007.
- 2- Mankew ، Gregory ، Macro economics، and ed. Worth Puplishers، NY، 1994، USA.
- 3- Branson ، W.H. ، Macroeconomics Theory and Policy، 3rd ed. Harper and Row NW، 1989، USA.

الفصل الثامن عشر

النقود والتضخم

(Money and Inflation)

الأهداف:

يتناول هذا الفصل مفهوم التضخم ومناقشة أبرز النظريات المفسره للتضخم وسياسات مكافحة التضخم إضافة إلى الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم. ويركز هذا الفصل على العلاقة بين النقود والتضخم وبالرغم من أن مسببات التضخم كثيرة ومتعددة، إلا أن التضخم بصورة أساسية ظاهرة نقدية. ولذلك كان أبرز قضايا هذا الفصل هي:

- أولاً: مفهوم التضخم.
- ثانياً: نظريات تفسير التضخم.
- ثالثاً: آثار التضخم.
- رابعاً: سياسات مكافحة التضخم.
- خامساً: التضخم في اليمن.
- سادساً: ملخص الفصل.

The Concept of Inflation مفهوم التضخم (18-1)

أ. تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية.

يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم وأبرزها ما يلي:

1- التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار. أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخماً وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

2- أن معدل التضخم يحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو: } \text{معدل التضخم} = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث: P_t = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية .

P_{t-1} = المستوى العام للأسعار في السنة الماضية.

3- التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع. كأن مثلاً ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما ينخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة. أي أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

4- أنواع وأشكال التضخم:

هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:

أ. التضخم الزاحف (Creeping Inflation): عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف.

ب. التضخم الجامح (Hyper Inflation): يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة، ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامح أو التضخم المفرط أو المتسارع.

وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي. وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي عرفت ألمانيا التضخم الجامح الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني.

وفي اليمن، عانى الاقتصاد اليمني في منتصف تسعينات القرن الماضي حالة من حالات التضخم الجامح وصل معدل التضخم إلى أكثر من 104% بنهاية عام 1994.

ج. التضخم المستورد (Imported Inflation): عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة. أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

ب. قياس التضخم:

هناك عدة أساليب لحساب وقياس معدل التضخم ومن أهمها:

1- خفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDP):

يقدم هذا الأسلوب مقياساً شاملاً لمعدل التضخم لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سله معينه من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً فقط.

يتم حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

أو:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الأسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

2- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI) (Consumer Price index):

يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$GDPD = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى.

(2-18) نظريات تحليل أسباب التضخم

أولاً: النظرية النقدية في تفسير التضخم:

تنظر هذه المدرسة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية. فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة. أي أن التضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي.

تستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم إلى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

حيث قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يفسر من خلالها التضخم.

إن معادلة التبادل هي:

$$MV = PY$$

حيث: M = كمية النقود.

V = سرعة دوران النقود.

P = المستوى العام للأسعار.

Y = إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.

MV = إجمالي عرض النقود (إجمالي الانفاق على السلع والخدمات)

PY = إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي أو إجمالي المبيعات أو

إجمالي قيمة الناتج.

وحيث أن التضخم هو معدل تغير المستوى العام للأسعار فإن هذا يتطلب إعادة

صياغة معادلة التبادل السابقة في صورة معدلات تغير على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{p} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث $\frac{\Delta M}{M}$ = معدل نمو (تغير) عرض النقود.

$\frac{\Delta V}{V}$ = معدل تغير سرعة دوران النقود.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج الحقيقي.

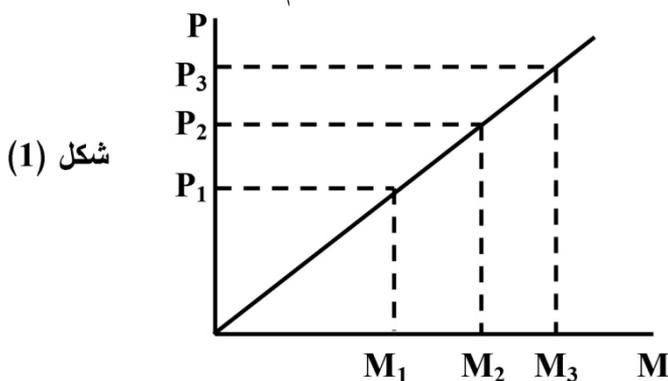
$\frac{\Delta P}{p}$ = معدل تغير الأسعار وهو معدل التضخم.

تفترض النظرية الكلاسيكية ثبات سرعة دوران النقود- أي أن $\frac{\Delta V}{V} = 0$.

و ثبات الدخل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج $\frac{\Delta Y}{Y} = 0$ وبالتالي فإن

المعادلة السابقة يمكن صياغتها على النحو الآتي: $\frac{\Delta P}{p} = \frac{\Delta M}{M}$

وبعبارة أخرى، فإنه مع ثبات الدخل وسرعة دوران النقود، فإن هناك علاقة ميكانيكية مباشرة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار ويمكن توضيح هذه العلاقة بيانياً في شكل (1).



من الرسم يظهر أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار. الأمر الذي يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية.

ثانياً: تفسير المدرسة النقدية للتضخم

فائض عرض النقود والتضخم

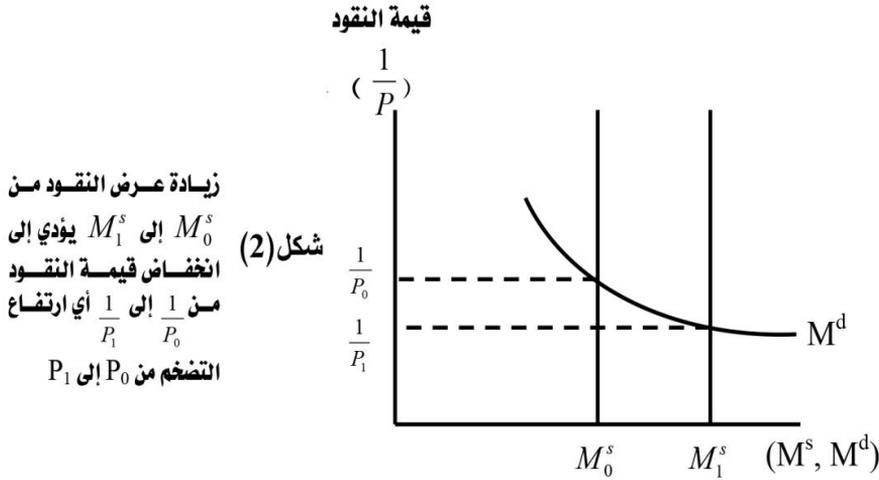
تفسر النظرية النقدية للمدرسة النقدية التضخم بأنه ناجم عن وجود فائض عرض نقدي في سوق النقود. عندما يكون حجم عرض النقود (بصورة مستمرة) أكبر من حجم الطلب على النقود، فإن النتيجة تكون ارتفاع مستمر في الأسعار أو انخفاض مستمر في قيمة النقود.

وبالرغم من أن النظرية النقدية الحديثة للمدرسة النقدية تعتبر امتداداً للنظرية النقدية الكلاسيكية. إلا أنها في نفس الوقت تعتبر تجديداً وتطويراً للرؤية الكلاسيكية في تفسير التضخم كظاهرة نقدية.

فالنظرية النقدية الحديثة تختلف عن النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بوجود علاقة ميكانيكية مباشرة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، حيث الأسعار قد ترتفع لأسباب مختلفة منها التغير في عرض النقود.

وإذا كان فائض عرض النقود هو سبب التضخم، فإن هذه النظرية ترى أن التحكم في عرض النقود يكون ممكناً لكبح التضخم. بينما يغدو صعباً السيطرة على معدلات الطلب على النقود لأنه يعتمد على عناصر كثيرة.

ويمكننا توضيح وجهة نظر النقديين المحدثين في تفسير التضخم بالشكل (2) حيث يبين المحور الرأسى قيمة النقود (مقلوب المستوى العام للأسعار $\frac{1}{P}$ بينما يبين المحور الأفقى عرض وطلب النقود. ومن الواضح أن زيادة كمية النقود من M_0^s إلى M_1^s يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود من $\frac{1}{P_0}$ إلى $\frac{1}{P_1}$. أي أن التضخم أرتفع إلى P_0 إلى P_1 .



ثالثاً: النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

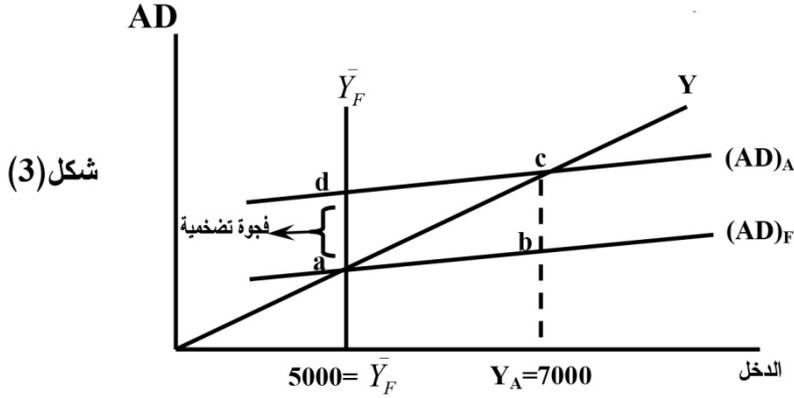
تفسر هذه النظرية التضخم بدفع الطلب (Demand - Pull- Inflation) حيث ينشأ التضخم وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه مما يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

غير أن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الطلب الكلي أو الاتفاق الكلي بالأسباب الآتية:

- زيادة الانفاق الاستهلاكي أو الانفاق الاستثماري أو الانفاق الحكومي أو كل عناصر الانفاق الكلي.
 - تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي.
 - زيادة العرض النقدي الذي يسبب زيادة الانفاق الكلي. وهنا تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي.
- غير أن المدرسة الكينزية تعطي أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد أو كل عناصر الانفاق الكلي المذكوره سابقاً.
- وفي كل الأحوال السابقة، فإن زيادة الانفاق الكلي يسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية.
- خلاصة الأمر، يحدث التضخم وفقاً لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي.
- ولكن ينبغي علينا التمييز بين حالتين:
- أ. التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد.
 - ب. التضخم في حالة التشغيل غير الكامل للموارد.

أ. التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد:

يوضح الشكل (3) هذه الحالة كما يلي:



يمثل الخط الرأسي \bar{Y}_F مستوى الدخل الكامن عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج.

حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب AD_F مع خط الدخل عند النقطة (a) وتمثل النقطة (a) نقطة توازن الدخل المرغوب.

ولكن نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق $(AD)_A$ يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة (c) حيث يحدث عندها توازن الدخل الفعلي $Y_A = 7000$.

أي أننا نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ أكبر من منحنى الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن \bar{Y}_F .

ولذلك فإن تحقق توازن فعلي للدخل Y_A هو أكبر من التوازن المرغوب للدخل (\bar{Y}_F) .

غير أن هذا التوازن يكون مصحوبا بارتفاع معدل التضخم.

ب. حالة عدم التشغيل الكامل للموارد (حالة التضخم الجزئي) :

رأى كينز أن هناك حالة من التضخم تسمى بالتضخم الجزئي وهو التضخم الذي يحدث عند حالة التشغيل غير الكامل للموارد.

عندما يزيد الطلب الكلي، فإن العرض الكلي يستجيب لأن هناك موارد عاطلة. ولكن مع الزيادة المستمرة في الطلب الكلي، فإن تكاليف عناصر الإنتاج ترتفع بسبب ارتفاع أسعار هذه العناصر. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي في أوقات الرواج الاقتصادي.

رابعاً: النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم:

تركز هذه النظرية على تحليل أسباب التضخم في جانب العرض الكلي بصورة أساسية. حيث ترجع هذه النظرية حدوث التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. وهي الحالة التي يطلق عليها ظاهرة التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج (Cost - Push - Inflation).

حيث يحدث التضخم بسبب انخفاض العرض الكلي الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ولكن السبب الرئيسي لارتفاع التكاليف هو وجود مؤسسات إحتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها. لأنها لا تخشى المنافسة فهي تسيطر على الأسواق وبالتالي تسيطر على أسعار السلع.

غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وهذا يعطي مبرر آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور.

الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأسعار، فزيادة الأجور، ومن ثم زيادة الأسعار وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

• وفي الجانب الآخر، تقوم النقابات العمالية بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسباب مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن بند الأجور يمثل نسبة كبيرة في تكاليف الإنتاج.

وعندما تزيد تكاليف الإنتاج، فإن هذا يعطي مبرراً للشركات لزيادة أسعارها وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصاعد معدلات التضخم.

ومن المعروف أنه عندما تمتلك نقابات العمال قوة احتكارية في سوق العمل، فإنها تنجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور. ولهذا السبب يحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسئولية حدوث التضخم.

• لاحظ أنه عندما يكون التضخم مدفوعاً بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، فإن التضخم يحدث حتى في حالة عدم التشغيل الكامل للموارد. أي أن التضخم يحدث في حالة وجود بطالة في عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل وهذه هي الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي، (Stagflation). حيث يتصاعد التضخم مع وجود ركود اقتصادي وتلك هي المشكلة التي واجهتها الدول المتقدمة الرأسمالية في عقد السبعينات من القرن الماضي.

• خلاصة الأمر، فإن التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج بسبب دور نقابات العمال يسمى التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور. أما التضخم الناجم عن سلوك الشركات وأرباب العمل فيسمى بالتضخم الناجم عن زيادة الأرباح.

خامساً: نظرية ضغط الطلب الكلي والعرض الكلي في تفسير التضخم:

ترجع هذه النظرية أسباب التضخم إلى عوامل ضغط الطلب الكلي والعرض الكلي بصورة أنه.

وهي النظرية التي تُعرف بنظرية التسارع في تفسير التضخم (Accelerationist Theory).

حيث تركز هذه النظرية على سببين رئيسيين للتضخم هما:

1- السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تسبب زيادة الطلب الكلي.

2- توقعات الأفراد والقطاعات الاقتصادية بارتفاع الأسعار والأجور التي تسبب انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار بسبب زيادة تكاليف الإنتاج وبممكننا توضيح نظرية ضغط الطلب والعرض من خلال شكل (4). الذي يبين دور العوامل النقدية والمالية على الطلب الكلي ودور التوقعات على جانب العرض الكلي، في ظل افتراض التشغيل الكامل للموارد.

يبين شكل (4) توازن الاقتصاد الكلي عند (\bar{Y}_1) ومستوى أسعار (P_1) ، حيث يتقاطع كل من الطلب الكلي (AD_1) مع العرض الكلي (AS_1) عند النقطة (1) وبافتراض أن (\bar{Y}_1) يمثل مستوى التشغيل الكامل للموارد.

دعنا الآن نفترض أن السلطات النقدية قررت زيادة عرض النقود.

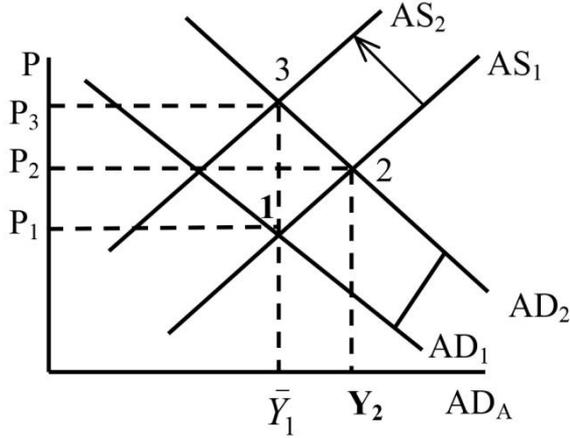
أن زيادة عرض النقود تسبب انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (AD_2) مسببا زيادة مؤقتة في الناتج (Y_2) وارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (P_2) (النقطة 2).

غير أن توقعات زيادة الأسعار تسبب توقعات ارتفاع الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى، الأمر الذي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انتقال العرض الكلي إلى أعلى اليسار (AS_2) . يتقاطع AD_2 مع AS_2 في النقطة (3) عند مستوى أسعار أعلى (P_3) والعودة إلى مستوى ناتج التشغيل الكامل (\bar{Y}_1) .

وهكذا مع كل زيادة في عرض النقود، فإن النتيجة النهائية هو ارتفاع معدل التضخم. وتحدث نفس النتيجة لو حدثت زيادات متتالية في الانفاق الحكومي وتمويل هذا الانفاق بمصادر تؤدي إلى زيادة عرض النقود.

ومن هذه التحليل يتبين لنا الأثر الكبير للتغير في النقود على ارتفاع الأسعار.

شكل (4)



سادساً: النظرية الهيكلية في تفسير التضخم:

تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية حيث ترجع أسباب التضخم إلى جملة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية ومن أبرزها ما يلي:

- أ. اختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف بسبب انخفاض مستويات الدخل للأفراد. الأمر الذي ينعكس على ضعف الإدخار والانفاق الاستهلاكي على السواء.
- ب. اختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية الأساسية من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها. مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج.
- ج. إضافة إلى اختناقات ونقص السلع الزراعية حيث يؤدي إلى هذا إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.
- د. تخلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي.

٥. إتباع سياسة تمويل عاجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للدخل وضعف هياكل التمويل المالي الأخرى.

٦. عدم الاستقرار السياسي والتسارع في تغير وتقلب الأنظمة السياسية منما ينعكس على تقلبات السياسات الاقتصادية وافتقارها للمصداقية خلاصة الأمر أن هناك اختلافات كبيرة في تفسير التضخم وبالتالي ليس هناك سبب واحد للتضخم.

غير أن درجة وأهمية كل سبب يتوقف على طبيعة وبنیان أي اقتصاد. إلا أن العوامل النقدية لها وزن معتبر في تفسير التضخم حتى في الدول الأقل نمواً ومنها اليمن.

(3-18) آثار التضخم

يحدث التضخم آثار مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة. وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار بسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود. ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول.

وبصورة محدودة، فإن التضخم يسبب الآثار التالية:

- يتضرر الفقراء وذوي الدخل الثابتة من العجزة والمسنين والمتقاعدين إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين. حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخل والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات. وهذا يسبب تدهور كبير في مستوى المعيشة.
- بينما يستفيد ذوي الدخل غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والمدنيين من تصاعد التضخم. حيث يستفيد رجال الأعمال من ارتفاع أسعار منتجاتهم وكذلك يستفيد المدينون لأن القيمة الحقيقية كديونهم تنخفض بسبب ارتفاع

- الأسعار. وهذا على عكس الدائنون الذين يتضررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقروضاها للمدينين تنخفض.
- ومن ناحية أخرى يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار. منما يؤثر سلباً على معدل نمو الاقتصادي.
 - باختصار يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل. حيث يتضرر الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يستفيد أصحاب الدخل غير الثابتة من رجال أعمال وتجار. إضافة إلى العبث بالاستقرار الاقتصادي والتأثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي وخاصة في حالات التضخم الجامح أو التضخم المتسارع الذي يضعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام.

(4-18) سياسات مكافحة التضخم

- تستهدف سياسات واستراتيجيات مكافحة التضخم القضاء على مسبباته الرئيسية في الأجل القصير والطويل.
- في الأجل القصير يتطلب الأمر كبح فائض الطلب الكلي وتخفيف منابعه الناجمة عن إتباع سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية (زيادة كمية النقود).
 - أي أن استراتيجيات مكافحة التضخم في الأجل القصير تستهدف التحكم في نمو الطلب الكلي وجعله منسجماً مع نمو العرض الكلي.
 - وفي الأجل المتوسط والطويل، فإن استراتيجية مكافحة التضخم تستهدف القضاء على منابعة في جانب العرض الكلي. مثل التحكم في مستوى الأسعار وتكاليف الإنتاج. وهو الأمر الذي يتطلب توسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد ودفعه نحو التشغيل الكامل للموارد وبما يؤمن زيادة العرض من السلع والخدمات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- وعلى أية حال، فإن تحقيق أهداف الأجل المتوسط والطويل ليست ممكنة إلا إذا تم التحكم في نمو الطلب الكلي في الفترة القصيرة والمتوسطة.

- أي أن سياسات مكافحة التضخم في الأجل القصير والمتوسط تعتبر حجر الزاوية في أي تقدم على صعيد مجابهة التضخم.
- لذلك فإن التحكم في نمو عرض النقود ينبغي أن يعطى أولوية كبيرة على اعتبار أن التضخم بصورة عامة هو ظاهرة نقدية. ولا يعني هذا إغفال المسببات الأخرى.
- ولا يفوتنا التنويه هنا إلى أن تطبيق أي استراتيجية لمكافحة التضخم ينجم عنها تكاليف اجتماعية واقتصادية معينة مثل زيادة البطالة وانخفاض النمو أو زيادة التضخم وانخفاض البطالة.
- ويتوقف مدى تحمل المجتمع لهذه التكاليف على أولويات السياسات الاقتصادية وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع نفسه.
- وإذا تعلق الأمر بكبح نمو النقود من أجل كبح نمو الطلب الكلي، فإنه يمكننا التمييز بين ثلاث استراتيجيات لمكافحة التضخم:
 - الاستراتيجية المحايدة.
 - الاستراتيجية الاستيعابية.
 - الاستراتيجية الإطفائية.
- ونشير هنا إلى أن هذه الاستراتيجيات تقوم على أساس أن التضخم ظاهرة نقدية وأن الهدف هو كبح نمو النقود.
- وما دام الأمر كذلك، دعنا نتذكر معادلة التبادل التي سبق عرضها في صورة معدلات تغير وهذه المعادلة تساعدنا في فهم إستراتيجيات مكافحة التضخم عندما يكون ظاهره نقدية:

$$1) \quad \leftarrow \quad \frac{\Delta P}{p} + \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta V}{V} + \frac{\Delta M}{M}$$

حيث (Δ) تعني معدل تغير (نسبة تغير أو نمو كل عنصر من عناصر المعادلة السابقة).

$$2) \quad \leftarrow \quad \hat{p} + \hat{y} = \hat{V} + \hat{M} \quad \text{أو}$$

أو:

$$\hat{P} = \text{معدل التضخم}$$

$$\hat{Y} = \text{معدل نمو الناتج}$$

$$\hat{V} = \text{معدل نمو سرعة دوران النقود}$$

$$\hat{M} = \text{معدل نمو عرض النقود}$$

دعنا نفترض ثبات سرعة دوران النقود اتساقاً مع رؤية الكلاسيك أي أن $\hat{V} =$

صفر

وعندئذ تصبح معادلة التبادل في صورة معدلات نمو هي:

$$3) \quad \leftarrow \quad \hat{P} + \hat{Y} = \hat{M}$$

أ. الاستراتيجية المحايدة لمكافحة التضخم:

تتطلب السياسة المحايدة أن يظل حجم عرض النقود (M) ثابتاً أو أن معدل

النقود (\hat{M}) ثابتاً عند مستوى منخفض.

$$4) \quad \leftarrow \quad \hat{Y} = -\hat{P} \quad \text{أي أن } \hat{M} = 0$$

ماذا يعني هذا؟ يعني أن الناتج سوف يتراجع بنسبة مساوية للزيادة في معدل

التضخم كشرط لضمان حياد النقود عند مستوى ثابت معادلة 4.

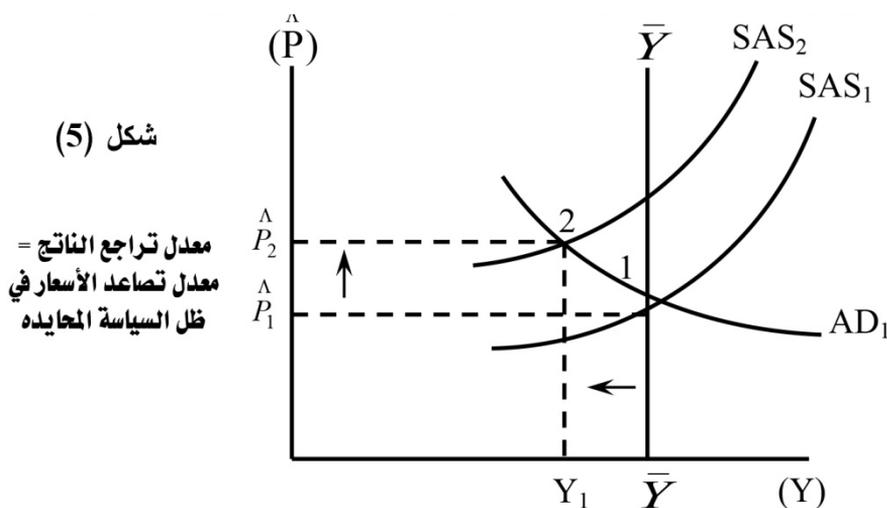
واللافت للنظر أن هذه الإستراتيجية لها تكلفة إجتماعية واقتصادية متمثلة في

تراجع معدل النمو وبالتالي زيادة البطالة وفي نفس الوقت تصاعد التضخم.

أي أن أداء الاقتصاد الكلي أصبح أسوأ على جبهة النمو وجبهة التضخم معاً.

ويمكن توضيح أثر السياسة المحايدة في شكل (5) حيث الخط الرأسي \bar{Y} هو مستوى دخل التشغيل الكامل، بينما (SAS_1) يمثل منحنى عرض الأجل القصير، AD_1 هو منحنى الطلب الكلي.

وكما يظهر من الشكل فإن بقاء كمية النقود ثابتة يعني بقاء مستوى الطلب الكلي عند AD_1 غير أن تراجع الناتج يعني انتقال منحنى العرض في الأجل القصير إلى اليسار SAS_2 حيث يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند النقطة (2) عند مستوى مرتفع للتضخم (P_2) .



ب. الإستراتيجية الاستيعابية:

تستهدف الإستراتيجية الاستيعابية المحافظة على مستوى الناتج ثابتاً عند النقطة

(1) (\bar{Y}, \bar{Y}) الخط الرأسى (شكل 6).

وهذا يعني أن $\hat{Y} = 0$

وبالتالي، فإن المعادلة (3) تصبح:

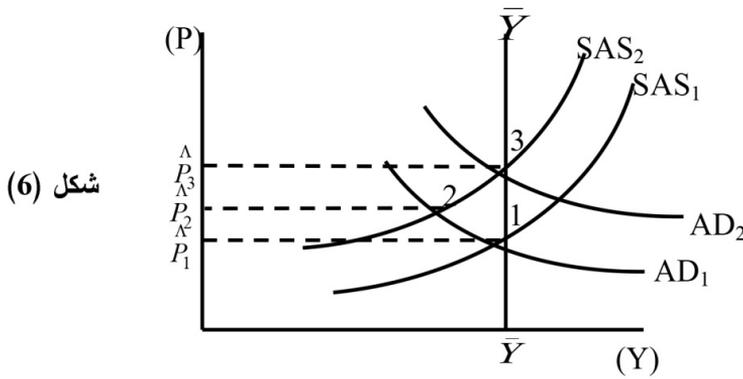
$$5) \quad \hat{M} = \hat{P}$$

فماذا يعني ذلك؟

من الواضح أن ثبات الناتج يؤدي إلى السماح بزيادة نمو النقود ويتبع ذلك أن

يتصاعد معدل التضخم. انظر معادلة 5

وبيين ذلك شكل (6) هذه النتيجة



ومن الواضح أن استمرار نمو النقود يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (AD_2) وفي نفس الوقت، فإن منحنى عرض الأجل القصير ينتقل إلى اليسار (SAS_2) مسبباً تصاعد التضخم بنسبة مساوية لمعدل نمو عرض النقود ويستمر الحال إلى أن يكون الاقتصاد عند النقطة (3).

ومن الواضح أن هذه الإستراتيجية تعمل في اتجاه مضاد لمكافحة التضخم. حيث يرتفع التضخم بدلاً من انخفاضه، ويزيد كذلك نمو عرض النقود بدلاً من انخفاضه وهذه النتيجة ليست هي الهدف المطلوب.

ب. الإستراتيجية الإطفائية:

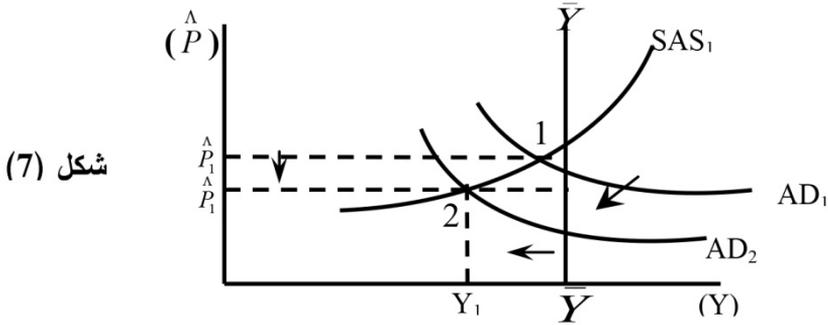
تتطلب الإستراتيجية الإطفائية كبح مباشر لمعدل التضخم وإبقائه عند معدل معين ثابت. وفي أقصى الحالات تستهدف الوصول إلى معدل تضخم صفري (\hat{P} = صفر).

وفي هذه الحالة تصبح المعادلة (3)

$$6) \quad \leftarrow \hat{Y} = \hat{M}$$

فماذا يعني ذلك؟ من الواضح أن إطفاء التضخم ($\hat{P} = 0$) في أحسن الأحوال يتطلب أن ينخفض معدل نمو النقود ولكن أيضاً ينخفض معه معدل نمو الناتج بنفس النسبة.

ويمكننا توضيح أثر الإستراتيجية الإطفائية في شكل (7).



لاحظ أن انخفاض معدل نمو عرض النقود يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي إلى أسفل اليسار (AD_2) وتنتقل نقطة التوازن إلى (2) حيث يتراجع التضخم (P_2). غير أننا نلاحظ أن الناتج تراجع وأصبح (Y_1) وهكذا تقترن السياسة الإطفائية بتكلفة متمثلة في تراجع الناتج وزيادة البطالة.

أي أنه في هذه الحالة يتطلب إنخفاض كبير في الناتج من أجل إطفاء نار التضخم. ولكن هذه الإستراتيجية تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة متمثلة في الركود والبطالة.

• ومن ناحية أخرى يستفاد من الإستراتيجية الإطفائية قاعدة عامة وهي: للحفاظ على معدل تضخم ثابت عند مستوى معين، فإن هذا يتطلب أن تنمو كمية النقود بنسبة مساوية لنمو الناتج الحقيقي.

$$\text{أي المحافظة على: } \hat{Y} = \hat{M}$$

منهجية تطبيق إستراتيجيات مكافحة التضخم

يمكن القول أن هناك طريقتان لتطبيق استراتيجيات مكافحة التضخم هي:

1- طريقة الصدمة أو المباغتة (Cold Turkey Approach):

في هذه الطريقة يتم تخفيض معدل نمو عرض النقود بصورة كبيرة وسريعة ومفاجئة مع الاستمرار في اتباع هذه السياسة حتى يتم الوصول إلى معدل تضخم = صفر.

وهذه هي الإستراتيجية الإطفائية لنيران التضخم.

2- طريقة التدرج (Gradualism) :

تتطلب هذه الطريقة ما يلي:

- تطبيق برنامج متدرج وبطيء في معدل نمو عرض النقود خلال فترة زمنية معينة.

- إن طريقة التدرج تناسب الإستراتيجية المحايدة.

- تعضيد هذه الطريقة بتطبيق سياسات مالية انكماشية (مقيدة للإنفاق) حتى يمكن الوصول إلى مستوى مقبول من الطلب الكلي.

وفي نفس الوقت زيادة حجم الادخار والاستثمار.

(5-18) مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية

• يواجه الاقتصاد اليمني مشكلة التضخم منذ عقد التسعينات من القرن الماضي. وقد كان التضخم يمثل مشكلة خطيرة وتحد كبير في بداية عقد التسعينيات حيث تصاعدت معدلات ارتفاع الأسعار بصورة متسارعة ووصلت بنهاية عام 1994 إلى أكثر من 104%.

• إن أهم أسباب تصاعد معدل التضخم في تلك الفترة هي:

- الزيادة الكبيرة في عرض النقود، حيث كان معدل نمو عرض النقود يفوق معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. حيث ارتفع معدل نمو عرض النقود (M_2) في المتوسط بنسبة 29% خلال الفترة 1991-1994. بينما بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي في المتوسط نحو 2.3% خلال الفترة 1991-1994. وهذا يشير إلى أن التضخم في تلك الفترة كان ظاهرة نقدية.

- يعزى سبب الزيادة الكبيرة في عرض النقود إلى عجز الموازنة العامة للدولة. حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي التضخمي.

- تدهور قيمة العملة الوطنية بشكل متسارع، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الضغوط على الأسعار وتصاعد معدل التضخم. وقد بلغ معدل تغير سعر الصرف للريال اليمني نحو 55٪ في المتوسط خلال الفترة 92-1994.
- كل هذه الأسباب أدت إلى تصاعد معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من 45٪ لعام 1991 إلى 104٪ في عام 94، ونحو 66٪ في المتوسط خلال الفترة 91-1994.
- يوضح جدول (1) معدل التضخم وعرض النقود ومعدل تغير سعر الصرف للريال اليمني.

جدول (1)

متوسط الفترة	94	93	92	1991		
	٪66	٪104	٪62	٪51	٪45	معدل التضخم ٪
	٪29	٪34	٪32	٪24	٪10	معدل نمو عرض النقود M ₂
	٪55	٪48	٪59	٪45		معدل تغير سعر الصرف
	٪2.3	٪5-	٪4.3	٪5.3	٪0.14	معدل نمو الناتج الحقيقي

سياسات مكافحة التضخم:

- اتجهت السياسات الحكومية خلال الفترة 95-2005 إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم من خلال تطبيق سياسات مالية نقدية انكماشية مثل:
 - السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات العامة للدولة من الضرائب وإيرادات النفط وقد أدى هذا إلى انخفاض عجز الموازنة وعدم اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي.
 - تطبيق سياسات نقدية انكماشية استهدفت تخفيض معدل نمو عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وإصدار أو بيع أذون الخزانة ورفع أسعار الفوائد لامتناس السيولة الزائدة بيد الأفراد.

- رفع الدعم عن السلع الأساسية وهو الأمر الذي أضر بالفقراء وذوي الدخل المحدود.

- العمل على زيادة معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي وإن لم يحقق نجاحاً كبيراً. وقد أدت هذه السياسات الانكماشية إلى تراجع معدل التضخم خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، حيث انخفض إلى 4.5٪ لعام 1995. وقد تحقق ذلك بسبب انخفاض معدل نمو عرض النقود من 37٪ لعام 1994 إلى 8٪ لعام 1996م وانخفاض العملة خارج البنوك (السيولة لدى الأفراد) من 16٪ لعام 95 إلى 9٪ لعام 96 وانخفاض سلفيات الحكومة من البنك المركزي من 37٪ لعام 94 إلى سالب 6٪ لعام 1996.

التضخم خلال الفترة 2000-2005:

يلاحظ أن معدل التضخم خلال الفترة 2000-2005 قد عاد للتصاعد من جديد بعد أن كان قد استقر عند معدلات منخفضة في أواخر التسعينيات.

ويبين الجدول التالي معدل التضخم خلال هذه الفترة.

2005	2004	2003	2002	2001	
17.7٪	15٪	14٪	4.3٪	22.3٪	معدل التضخم ٪
15.5٪	15٪	20٪	18.1٪	17.7٪	معدل نمو عرض النقود
4٪	3.5٪	3.3٪	4.2٪	5٪	معدل نمو الناتج الحقيقي

المصدر: تقارير البنك المركزي اليمني، أكتوبر 2005. ونشرات أخرى.

يلاحظ أن معدل التضخم انخفض من 22٪ لعام 2001 إلى 4.3٪ لعام 2002، ثم عاد للإرتفاع إلى 14٪، 15٪ لعام 2003، 2004 على التوالي ويتوقع أن يصل إلى 17٪ لعام 2005. ويعزي هذا إلى الأسباب التالية:

- التمويل الجزئي لعجز الموازنة بالإصدار النقدي التضخمي وخاصة عام 2003 مما أدى إلى زيادة معدل نمو عرض النقود إلى 20٪ لعام 2003.

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية والغاز والسلع الأساسية الأخرى.
 - العوامل الطبيعية المتعلقة بالإنتاج الزراعي مثل كميات سقوط الأمطار.
 - التضخم المستورد بسبب اعتماد الاقتصاد المحلي على الواردات من السلع والخدمات النهائية بصورة متزايدة.
 - ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية بسبب ضعف البنى التحتية من طرقات وخدمات المياه والكهرباء وزيادة الضرائب.
- إن وجود مشكلة التضخم قد أثرت سلباً على الفقراء وذوي الدخل المحدود بسبب تدهور القيمة الحقيقية للدخول. وقد أدى هذا إلى تزايد نسبة الفقر في اليمن ووقوع نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر.

(18-6) ملخص الفصل

- التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- للتضخم صور وأشكال مختلفة منها التضخم الزاحف والتضخم الجامح والتضخم المستورد.
- يقاس التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- هناك مدارس مختلفة تقدم تفسيرات مختلفة لأسباب التضخم ومنها:
 - نظرية المدرسة النقدية التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية. أي أن الإفراط في عرض النقود بسبب زيادة الإنفاق الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم.
 - نظرية المدرسة الكينزية التي ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي أو انخفاض الضرائب. حيث يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه إلى ارتفاع معدل التضخم أي أن التحليل الكينزي ينظر إلى التضخم المدفوع بالطلب Demand - Pull .Inflation

- النظرة الاحتكارية التي تفسر سبب التضخم بوجود الاحتكارات في سوق السلع وأسواق عناصر الإنتاج. فأرباب الشركات يرفعون أسعار منتجاتهم لأنهم يمتلكون قوة احتكارية في السوق. ونفايات العمال بالمقابل تتمتع بقوة احتكارية تطالب برفع الأجور.

- يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فارتفاع الأسعار وبالتالي تصاعد معدل التضخم والدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأجور فالسعار فزيادة التضخم.

أي أن النظرية الاحتكارية تنظر إلى التضخم المدفوع بالتكاليف -Cost-Pull-

.Inflation

-النظرية الهيكلية التي تفسر أسباب التضخم في الدول النامية وترجمته إلى اختلافات هيكلية في الطلب وفي جانب العرض تعاني منه اقتصاديات الدول النامية.

• للتضخم آثار سلبية على نمط وعدالة توزيع الدخل وعلى مناخ الاستثمار. حيث يتضرر من التضخم الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابت بسبب تدهور القوة الشرائية لدخولهم عند ارتفاع الأسعار.

ويتضرر كذلك أصحاب المدخرات والدائنون. بينما يستفيد بالمقابل كل من أرباب الشركات ورجال الأعمال والمدينون.

• ويسبب التضخم فقدان الثقة بمناخ الاستثمار ويؤثر ذلك سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

• تستهدف سياسات مكافحة التضخم كبح نمو عرض النقود من خلال تطبيق ثلاث استراتيجيات:

1. الإستراتيجية المحايدة.

2. الإستراتيجية الاستيعابية.

3. الإستراتيجية الإطفائية.

ولكن تطبيق أي استراتيجية لها تكلفة اجتماعية واقتصادية.

أسئلة للمراجعة

س1: عرف بدقة ما يلي:

- 1- التضخم.
- 2- التضخم المعتدل.
- 3- التضخم الجامح.
- 4- التضخم المستورد.
- 5- معادلة التبادل.
- 6- التضخم الركودي.

س2: ناقش باختصار غير مخل ما يلي:

- 1- التضخم ظاهرة نقدية.
- 2- التضخم المدفوع بالطلب.
- 3- النظرية الاحتكارية للتضخم.
- 4- نظرية حفظ الطلب والعرض.

س3: من هم المتضررون والمستفيدون من التضخم، ناقش كيف يؤثر التضخم على هذه الفئات في المجتمع؟

س4: ما هي الإستراتيجية المختلفة اللازمة للقضاء على التضخم؟

س5: ما هي أسباب مشكلة التضخم في اليمن، وكيف تمكنت الحكومة من احتواء مشكلة التضخم؟

مراجع مختارة للفصل

- 1- د. محمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مركز الأمين للنشر، جامعة صنعاء، صنعاء، 2006.
- 2- د. عبدالمحمود نصر، الاقتصاد الكلي - النظرية المتوسطة، دار الخريجي للنشر، 1480هـ الرياض.
- 3- د. محمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، مركز الأمين للنشر، جامعة صنعاء، 2014، الطبعة الثانية.

المحتويات

5	المقدمة
11	الفصل الأول: أهمية النقود والبنوك في الاقتصاد
13	(1-1) أهمية النقود في المجتمع الاقتصادي:
13	أولاً: النقود أرقى بديل لنظام المقايضة:
17	ثانياً: النقود ودورة الأعمال الاقتصادية:
20	ثالثاً: النقود وتكلفة رأس المال:
21	رابعاً: النقود والتضخم:
23	خامساً: النقود وحالة العجز أو الفائض في الموازنة العادية للدولة:
25	سادساً: النقود والتجارة الدولية:
27	(1-2) أهمية دراسة البنوك:
29	(1-3) ملخص الفصل الأول: ملاحظات ختامية
31	مسرد مصطلحات الفصل الأول
31	اسئلة الفصل
31	مراجع الفصل
33	الفصل الثاني: طبيعة وماهية النقود
35	(2-1) تعريف النقود:
35	التعريف النظري للنقود:
36	ثانياً: للنقود وظائف أساسية ووظائف مشتقة:

- 41..... النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة: .
- 42..... ثالثاً: الوظائف الحركية للنقود: .
- 42..... رابعاً: مزايا إضافية للنقود: .
- 47..... (2-2) أنواع النقود: .
- 54..... رابعاً: النقود المصرفية: (النقود الائتمانية) .
- 55..... خامساً: النقود الإلكترونية .
- 57..... (2-3) التطور التاريخي للنقود: .
- 57..... أولاً: عصر المجتمعات البدائية: .
- 57..... ثانياً: بزوغ عصر النقود: .
- 58..... ثالثاً: النقود في العصر الوسطى: .
- 58..... رابعاً: النقود في عصر الدولة الإسلامية: .
- 60..... خامساً: النقود في العصر الراهن: .
- 60..... (2-4) ملخص الفصل .
- 62..... مسرد مصطلحات الفصل .
- 62..... أسئلة الفصل .
- 63..... مراجع مختاره .
- 65..... الفصل الثالث: الأنظمة والقواعد النقدية .
- 65..... تعريف الأنظمة والقواعد النقدية .
- 65..... أنواع الأنظمة والقواعد النقدية .

- 67..... (3-1) تعريف الأنظمة النقدية وخصائصها:
- 69..... (3-2) أنواع الأنظمة والقواعد النقدية:
- 75..... تعريف نظام الصرف بالذهب:
- 77..... إيجابيات وسلبيات نظام الصرف بالذهب:
- 93..... إنتقادات موجهة لنظام النقد الورقي:
- 94..... (3-3) ملخص الفصل.....
- 96..... مسرد مصطلحات الفصل.....
- 96..... اسئلة الفصل.....
- 96..... مراجع مختاره للفصل.....
- 97..... الفصل الرابع: النظام النقدي في اليمن.....
- 99..... (4-1) النظام النقدي في فترة ما قبل وبعد الاسلام:
- 99..... (4-2) النظام النقدي في فترة الحكم العثماني لليمن:
- 102..... (4-3) النظام النقدي في اليمن بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة اليمنية (1919-1962 / 63).....
- 107..... (4-4) النظام النقدي بعد الثورة اليمنية.....
- 114..... النظام النقدي المزدوج.....
- 118..... (4-5) ملخص الفصل.....
- 119..... مسرد مصطلحات الفصل.....
- 119..... اسئلة الفصل.....

119	مراجع مختاره للفصل الرابع
121	الفصل الخامس: الائتمان المصرفي
123	(5-1) مفهوم الائتمان
124	(5-2) نظرية الائتمان المصرفي
127	(5-3) أنواع الائتمان
137	(5-4) أهمية الائتمان
141	(5-5) ملخص الفصل
143	مسرد مصطلحات الفصل
144	اسئلة وتطبيقات على الفصل
145	مراجع مختاره
149	(6-2) خصائص الأسواق المالية
155	(6-3) البنين المؤسسي للأسواق المالية
159	أدوات الائتمان في السوق النقدي:
166	6-4 مؤسسات الوساطة المالية
173	(6-5) ملخص الفصل
175	مسرد مصطلحات الفصل
175	أسئلة وتطبيقات
176	مراجع الفصل السادس
177	الفصل السابع: الجهاز المصرفي

179	(7-1) الجهاز المصرفي: المفهوم والمكونات
183	(7-2) طبيعة عمل البنوك
189	(7-3) التطور التاريخي للبنوك
192	(7-4) ملخص الفصل
193	مسرد مصطلحات الفصل
193	اسئلة الفصل
195	الفصل الثامن: عمليات البنوك التجارية
195	(الأنشطة الرئيسية)
197	(8-1) موارد واستخدامات البنوك التجارية
210	(8-2) خلق النقود
220	(8-3) تحليل شروط نجاح عملية خلق الائتمان:
225	خلق الائتمان: قراءة أكثر واقعية
230	(8-4) ملخص الفصل
231	مسرد مصطلحات الفصل
231	أسئلة الفصل
235	الفصل التاسع: إدارة الائتمان في البنوك التجارية
237	(9-1) إدارة الأصول
239	معايير إدارة الأصول:
248	(9-2) إدارة الخصوم

252 إدارة رأس المال (9-3)
260 تطور معيار كفاية رأس المال
265 ملخص الفصل (9-4)
267 مسرد مصطلحات الفصل
267 أسئلة الفصل
271 الفصل العاشر: البنوك الإسلامية
273 10-1 نشأة البنوك الإسلامية
275 (10-2) طبيعة البنوك الإسلامية وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية
279 (10-3) خصائص البنوك الإسلامية (موارد واستخدامات البنوك الإسلامية)....
289 (10-4) مؤشرات الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية (2011 - 2012).....
292 (10-5) ملخص الفصل
294 مسرد مصطلحات الفصل
294 أسئلة الفصل
297 الفصل الحادي عشر: البنوك التجارية في اليمن
299 (11-1) التطور التاريخي للبنوك التجارية في اليمن
304 (11-2) موارد واستخدامات البنوك التجارية في اليمن
308 (11-3) إصلاح البنوك التجارية
314 (11-4) ملخص الفصل
316 مسرد مصطلحات الفصل

316	أسئلة الفصل
317	مراجع الفصل
319	الفصل الثاني عشر: المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
321	(12-1) مفهوم وطبيعة المخاطر
323	(12-2) استراتيجيات إدارة وقياس مخاطر البنوك
339	(12-3) المخاطر في البنوك التجارية
353	(12-4) التصكيك وتوالد الديون
358	(12-5) المخاطر في البنوك الإسلامية
371	الفصل الثالث عشر: البنك المركزي
373	(13-1) طبيعة وظائف البنك المركزي
395	(13-4) البنك المركزي الاسلامي
402	(13-5) ملخص الفصل
404	مسرد مصطلحات الفصل
404	اسئلة الفصل
407	الفصل الرابع عشر: عرض النقود
407	(الجهات والعوامل المؤثرة)
409	(14-1) البنك المركزي وعرض النقود
419	(14-2) دور البنوك التجارية
423	(14-3) دور الجمهور في التأثير على عرض النقود

426	(14-4) النموذج الكلي لعرض النقود.....
435	(14-5) ملخص الفصل.....
437	مسرد مصطلحات الفصل.....
437	اسئلة الفصل.....
439	الفصل الخامس عشر: نظريات الطلب على النقود.....
440	(15-1) النظرية النقدية الكلاسيكية.....
451	(15-2) النظرية الكينزية في الطلب على النقود.....
468	(15-3) نظرية الطلب على النقود الحديثة.....
475	(15-4) ملخص الفصل.....
477	مسرد مصطلحات الفصل.....
477	أسئلة الفصل.....
479	الفصل السادس عشر.....
479	السياسة النقدية.....
481	(16-1) تعريف السياسة النقدية.....
486	(16-2) أدوات وإجراءات السياسة النقدية.....
490	(16-3) التناقض بين الأهداف الوسيطة.....
498	(16-5) أزمة العملة الوطنية (الريال) في الفترة 2000 - 2010.....
519	(16-6) اتجاهات السياسة النقدية في اليمن.....
528	(16-7) ملخص الفصل.....

530	مسرد مصطلحات الفصل
530	أسئلة الفصل
531	الفصل السابع عشر: النقود والدخل والأسعار
532	(17-1) نموذج IS-LM
545	(17-2) السياسات النقدية والمالية في نموذج IS-LM
550	(17-3) السياسات النقدية والمالية في نموذج
567	(17-5) ملخص الفصل
568	مسرد مصطلحات الفصل
568	أسئلة الفصل
571	الفصل الثامن عشر: النقود والتضخم
572	(18-1) مفهوم التضخم
574	(18-2) نظريات تحليل أسباب التضخم
584	(18-3) آثار التضخم
585	(18-4) سياسات مكافحة التضخم
592	(18-5) مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية
595	(18-6) ملخص الفصل
597	أسئلة للمراجعة

